ترجمة
الهام بشارة الخوري

باميلا آن سميث

فلسطين والفلسطينيون

دراسة تاريخية شاملة عن تطور المجتمع خلال ما يزيد عن القرن (١٨٧٦ - ١٩٨٤) اجتماعياً، اقتصادياً، سياسياً والمراحل التي مرَّ بها مع تبيان لتطور القضية الفلسطينية ودور الفعاليات الفلسطينية السياسية والاقتصادية في الداخل وفي المنافي.






فلسطين والفلسطينيون
١٨٧٦ - ١٩٨٣



دار الحصاد للنشر والتوزيع

دمشق ص. ب: ٤٤٩٠

هاتف: ٢٤٦٣٢٦

العنوان الأصلي للكتاب:

PALESTINE AND

THE PALESTINIANS

الطبعة الأولى: ١٩٩١

باميلا آن سميث



ترجمة
الهام بشارة الخوري

المحتويات

الاهداء:

لقد أعرب الفلسطينيون على مختلف مشاربهم عن استعدادهم للإجابة على مختلف الأسئلة التي طرحتها عن فلسطين ـــ وهي لا تنتهي ـــ وكذلك عن تلك الاسئلة التي تتعلق بتجاربهم الشخصية. وحتى انهم لعبوا دوراً حاسماً في ايصالي إلى بعض الشخصيات المتحفظة. ومن بين الذين ساعدوني اذكر: **ابراهيم ابراهيم، وليد ورشا الخالدي، يوسف وروز ماري صايغ، انطوان وروز ماري سعيد زحلان، مازن ويوسف البندك، رشيد حامد، محمود الغول، محمد زهدي النشاشيبي، حكمت النشاشيبي، برهان الدجاني**، وأوصلوني كذلك إلى بعض القياديين في حركة المقاومة وبالتحديد: **غسان كنفاني، بسام أبو شريف، نبيل شعث، شفيق الحوت. صلاح خلف** (أبو اياد). هذا إضافة إلى العشرات الذين فضلوا أن تبقى اسماؤهم طي الكتمان، غير ان انفتاحهم عليَّ كأجنبية وبما ابدوه من كرم الضيافة الزايد، يؤيد فكرتهم في العيش في دولة قائمة على التعايش المشترك، وقد سمح لي كل من **بسام الشكعة ومحمد ملحم ورشاد الشوا** بمقابلتهم في لندن. وكذلك بعض المطلعين على الشؤون الفلسطينية ساعدوني عندما اعطوني خلفية واضحة عن السياسة العربية واهم هذه الشخصيات: **لطفي الخولي، محمد سيد أحمد، محمد حسنين هيكل، الياس سابا، حليم بركات، الأخضر الابراهيمي، وسمحا فلابان**.

أما في انكلترة فانني اخص بالشكر **ألبرت حوراني** في جامعة اكسفورد، الذي امدتني ثقته بالشجاعة التي كنت احتاجها للبدء بهذا الموضوع الشاق، في وقت كانت فيه خيبة أملي من الحياة الاكاديمية في قمتها. وإني لأقدر بالغ التقدير اهتمامه الكبير على مدى سنوات في متابعة مخطوطة الكتاب وتصحيحها رغم ما يعتورها من نواقص. لقد وافق المرحوم **(مالكولم كير)** على الاشراف على أطروحتي في جامعة كاليفورنيا ـــ لوس انجلوس ـــ وقد تركت وفاته المبكرة في نفسي ـــ كما في نفوس الآخرين ـــ فراغاً شخصياً ومهنياً من الصعب تعويضه.

ويتوجب علي أيضاً التوجه بالشكر لكل من **(لوكانتوري)** و **(عفاف السيد**

مرسوت) في جامعة كاليفورنيا ــ لوس انجلوس ــ **اللتين ساعدتاني على تنمية اهتماماتي في** الشؤون العربية. **وميشيل جيلسنان** الذي ساعدني ، من خلال حكايتيه النادرتين عن القبضايات في شمال لبنان، وعن الطبقة العاملة الفقيرة في القاهرة، في فتح الآفاق امامي، **ولباسم مسلم** الذي كان حبه للشعر العربي والسياسة والتاريخ دوره في إثارة اهتمامي بالفلسطينيين. كانت الحوارات والاحاديث التي دارت بيني وبين عدد من اصدقائي المقربين عن الفلسطينيين وعن ضحايا القمع في أماكن اخرى، قد امدتني بالقوة في عزلتي وانا منهمكة ليلاً وفي أيام العطل ــ بالكتابة.

ومنهم **مريان ويل، سيندي هوران، فيلستي ايدهولم، بربارة سميث واختي لين.**

وبقي ايمان (**جوان اومانغ**) كبيراً بالمشروع طوال السنوات التي استغرقها العمل وامدتني بالشجاعة خاصة اثناء غيابي الطويل بالخارج. وقرأتْ كل من (**مي سيكالي**) و (**سارة غراهام براون**) اجزاء من المخطوطة ووافقتا على مساعدتي في جمع المراجع والبيبليوغرافيا.

لا أحد ممن ساعدوني أو قدموا شيئاً لهذا المشروع مسؤولا عن الآراء التي سبقتها في هذه الدراسة كما لا تعني مساعدتهم،أنهم بالضرورة موافقون عليها غير أنه كان لاهتمامهم الكبير وحرصهم الزائد دوراً في اخراج هذا المشروع الى النور، وعاملاً مساعداً على اكتماله.

واخيراً أوجه شكري للناشر (**ديفيد كروم**) الذي وافق على العمل بينما كان الموضوع لا يزال غير مألوف في الأوساط الغربية، والذي انتظر بصبر وتؤدة انتهاء الموضوع.

المقدمة:

يعود اهتمامي بالشرق الاوسط إلى حرب ١٩٦٧ عندما كنت اعمل محررة للأخبار الدوليـة في نيويورك، لقد استقال **عبد الناصر** ولكن جماهير القاهرة تدفقت إلى الشوارع بالملايين في مظاهرة حب أدهشت العديد من زعماء العالم. من هو ذلك الرجل، الذي ما فتئت حكومات بريطانيا والولايات المتحدة تلعنه، والذي لم يصبح بطل **مصر** والعالم العربي فحسب بل بطلاً من ابطال العالم الثالث باسره؟. ومن هم اولئك المصريين الذين لم تثبط همتهم **اسوأ** هزيمة عانت منها البلاد؟. وللأسف، ولأن كل الرسائل الاخبارية القادمة من القاهرة كانت ترمى في سلة المهملات لصالح تلك القادمة من تل ابيب، فقد اضطررت للجوء إلى الحياة الأكاديمية لمعرفة ذلك.

بعد أن حصـلت على درجة الماجستير في الدراسـات الشرق أوسطية من جامعة هارفرد، وجدت نفسي اواجه مهمة تقديم مخطط اطروحة الدكتوراة إلى دائرة العلوم السياسية في جامعـة كاليفورنيـا ـــ لوس انجلوس ـــ .كان **عبد الناصر** قد غادر المسرح ليحل محله الفلسطينيون تحت الاضواء. وجاء اهتمامي بالفلسطينيين ليتركز على ردود افعال الجماعات الفلاحية على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تعرضوا اليها في المنفى اكثر مما تركز على التنظيمات المسلحة وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية.

حتى لحظة شطب كلمة **فلسطين** من خارطة العالم عام ١٩٤٨، كان شعب هذا البلد زراعياً باغلبيته، يستخدم انماط الانتاج التقليدية. بعد ذلك بعشرين عاماً اصبح هذا الشعب يضم اكثر الجاليات ديناميكية ومغامرة في العالم العربي.

إلى الخلف من رجال المقاومة كانت تقف صفوف من المهندسين والدكاترة والموظفين المدنيين ورجال الأعمال واساتذة الجامعات، ولعب العديد منهم دوراً رئيساً في تطور **لبنان والاردن والعربية السعودية** وباقي دول الخليج والذين كانوا أيضاً منخرطين في عملية تحويل «البترودولار» إلى **الولايات المتحدة واوربا** قبل ان تخترع هذه الكلمة أصلاً.

كيف تمكن مثل هذا المجتمع، وبعد سنوات نفيه الطويلة منذ ١٩٤٨، ليس فقط من

البقاء ولكن من القيام بهذه القفزة الواضحة إلى العالم المعاصر، في حين أن مجتمعات أخرى لم تعان من القمع بالدرجة التي عانى منها الفلسطينيون، تجد نفسها ما تزال غارقة في التقاليد والفقر والاستغلال ؟ وما هو أكثر أهمية هو الكيفية التي تمكن بها الفلسطينيون من الحفاظ على هويتهم الجماعية، رغم الضغوطات التي شنت ضد مجتمعهم، وفي تحويلهم هذه الهوية إلى حركة تحرر وطني بدت بأنها تزداد قوة رغم تناقضاتها الظاهرة!

ـــ لاحقاً وبعد ان تطور بحثي، اصبح واضحاً أن هذا الاصرار على الهوية الوطنية قد أثار اسئلة هامة حول الحفاظ على الولاءات التقليدية، داخل المجتمع الذي انتشر على مساحة واسعة من المناطق الجغرافية والذي يعيش تغيرات دراماتيكية في تركيبه الطبقي. هل جسدت منظمـة التحرير الفلسطينية والتنظيمات التي تكونها روحاً ثورية جديدة ولدت من هذه التغيرات في التركيب الطبقي، أم انها ببساطة اظهرت الشعور بالوعي الوطني الذي وجد ولم يتغير طوال سنوات المنفى ؟ هل تستطيع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) أن تبقى في السلطة آخذين بعين الاعتبار الجيل الأصغر والأكثر نضالية؟

لقد تم البحث الأولي لهذه الدراسة في بيروت قبل الحرب الأهلية. ولسوء الحظ أن دراستي الأكاديمية لم تؤهلني لفهم الوضع الذي وجدته وذلك بسبب عدم وجود المواد الوثائقية والارشيف الوطني والدراسات عن المجتمع الفلسطيني، وكانت المشكلة المباشرة هي في تعريف من هم الفلسطينيون ، وتحديد الظروف التي عاشوا ضمنها منذ عام ١٩٤٨ ولهذه المهمة استفدت من الصحافة أكثر من استفادتي من علم الاجتماع، فبدأت بتجميع سلسلة مكثفة من المعلومات، واجراء المقابلات مع الفلسطينيين من جميع المشارب، بدءاً من المهاجرين الفلاحين الذين لا يملكون اوراقاً رسمية، والأكاديمي الخجول الذي يفضل أن يتحدث عن عمله العلمي، ورجل الاعمال الفخور الذي يتحدث عن انجازات شعبه وسط المحن، والام التي فقدت ابنها في سبيل النضال، وانتهاء بالطالب الذي يأمل أن يصبح في صفوف مثقفي رجال المقاومة بعد تخرجه.

وفيها بعد عندما عدتُ إلى الولايات المتحدة، وبعد ذلك في عام ١٩٧٤ عندما عملت في لندن، تمكنت من اغناء تلك المقابلات ـــ التي تشكل مستنداً للكثير من الانطباعات الواردة في هذا الكتاب ـــ بمزيد من النقاشات المرتبة مع فلسطينيين قابلتهم في الشرق الأوسط وأوربا وفي الولايات المتحدة سواء من أجل هذه الدراسة أو من اجل المجلات التي كنت اكتب فيها منذ اواسط السبعينات. ومما ساعد في مهمة تحليل المواد ووضعها في إطارها التاريخي الذي يسمح باستنتاج ملاحظات مقارنة تلك الكتب والمراجع والمواضيع التي بدأت

تظهر في السبعينات عن مركز الدراسات الفلسطيني ومركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) في بيروت، والدراسات الاخيرة عن المجتمع الفلسطيني والتي نشرت في **الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا**. وخلال هذا العمل كنت احاول ان ابني صورة عن المجتمع الفلسطيني ــ والتغيرات التي طرأت عليه ــ مستخدمة الاثباتات المتوفرة أكثر من فرض نموذج من «الأعلى».

إن الظروف الصعبة التي يعيش فيها الفلسطينيون وضياع أو دمار الأرشيف الثمين يجعل تجنب التعميمات امراً مستحيلاً عملياً، هذه التعميات التي قد تكون عرضة للتعديل لاحقاً عندما تظهر معلومات جديدة.

وتجب الاشارة إلى أن الأطر النظرية المتاحة لدارسي مجتمعات العالم الثالث رغم أنها لا توفر كميات كبيرة من المعطيات فإن هذه المعلومات تبقى متناقضة غالباً وتخضع لتفسيرات متنوعة. هذا وإن التقليد الليبرالي الموجود في العلوم الاجتماعية الامريكية، بتقسيمه المصطنع بين التقليد والعصرنة، ونظرية التناقض، البنى والوظائف، غالباً ما تعاني من مركزية عرقية تجعلها غير مناسبة للعالم الثالث. وفي حالة المجتمع الفلسطيني، حيث خضعت تعريفات كلمات «فلسطيني» «لاجيء» «منفي» إلى حوارات وجدل مكثف، فإن اللجوء إلى المقاربات النظرية السابقة الذكر غالباً ما تقود إلى تمايزات خفية تربك المسألة اكثر مما توضحها.

على أية حال هناك مشاكل اخرى تظهر إذا ما حاول الدارس استخدام المنهجية الماركسية وحدها، فإلى جانب صعوبة تطبيق مفاهيم مثل **الطبقة** على مجتمع ما قبل الرأسمالية، فالندرة التامة في الأبحاث عن بلدان مثل **لبنان والاردن والعربية السعودية والكويت** تحتم على المرء أن يستخدم التحليل الماركسي المقارن المستخلص من دراسة المجتمعات التي قد يكون تركيبها الاجتماعي واقتصادها السياسي مختلفاً تماماً، والنتيجة النهائية غالباً ما تكون مراجعة ، أو نقد النظرية الماركسية أكثر مما هي دراسة المجتمع قيد البحث.

هنا وببساطة حاولت استخدام ما سماه (**رايت ميلز**) «الخيال السيسيولوجي»[١]، وتفادي عثرات التجريبية المجردة من جهة والتنظير الحاسم من جهة أخرى. آملين أن ييسر لنا هذا الاسلوب الطريقة التي، كما كتب **بيترورسلي** ، ترتبط بها حياة الناس الشخصية اليومية بالتركيبات والحركات الأساسية في وقتنا هذا[٢].

خريطة ١ . الامبرطورية العثمانية، ١٨٧٦

صوفيا
البحر الأسود
استانبول
بحر مرمرة
باطوم
روسيا
بحر قزوين
اثينا
ازمير
قونيه
ارضروم
أضنه
كريت
حلب
الموصل
البحر المتوسط
نيقوسيا
قبرص
بيروت
دمشق
فارس
بغداد
القدس
القاهرة
قناة السويس
البصرة
الامبراطورية العثمانية
الحدود بعد الحرب العالمية الأولى
عربيا (الجزيرة العربية)
الخليج العربي
الكويت
البحر الأحمر
0 500 كيلومترات
0 500 أميال

الجزء الاول

المنظور التاريخي

(١)
فلسطين تحت الحكم العثماني *

تمتاز المنطقة المعروفة تاريخياً باسم **فلسطين** بأنها من أكثر مناطق العالم تنوعاً بالتضاريس، فمن قمة جبل الجرمق الذي يبلغ ارتفاعه حوالي ٤٠٠٠ قدم والواقع في تلال الجليل نزولاً إلى الجنوب ٣٥٠ ميلاً حتى صحراء النقب والبحر الميت الذي ينخفض عن سطح البحر بما يعادل ١٣٠٠ قدم. ويمتاز السهل الساحلي بمناخ بحر المتوسط، ورغم ذلك فإنه من المألوف هطول الثلوج شتاء على الهضاب الوسطى وفي القدس، وفي اقصى الشرق تنحدر التضاريس بحدة وصولاً إلى غور الأردن حيث تعطي الحرارة والرطوبة هذه المنطقة خصوبة مدارية واضحة. مقابل ذلك لا يهطل في النقب وسهول غزة سوى (١٠) انشات من المطر سنوياً مما يجعل الزراعة غير مضمونة بدون توفر الري.

كانت **فلسطين** منذ زمن بعيد تشكل نقطة تقاطع طرق قارات العالم القديم الثلاث. وتعرَّض ممر مجيدو في الشمال الذي اشتقت منه كلمة هرمجدون والوديان المحيطة به لموجات من الغزو، ومن بينها الغزو الصليبي الذي قاده **ريتشارد الأول**، وكذلك سعى **نابليون** للوصول إلى الفرات عبر هذا الممر عام ١٧٩٩م، ولكنه أجبر على التراجع بعد ثلاثة شهور. أما جنوب البلاد فيشكل الجسر البري الوحيد بين آسيا وافريقيا، وكذلك استوطنت القبائل السامية القادمة من الصحراء الواقعة إلى الشمال والشرق من فلسطين في الألف الرابع قبل الميلاد وهي في طريقها إلى بلاد النيل، بينما يعتقدان شعوب بحر إيجه والمعروفة باسم «فلستينز» (الفلستينيون) قد قدمت عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد تقريباً. واسست القبائل العبرية التي ذُكرت في العهد القديم ممالكها في فلسطين في اواسط الألف الثاني قبل الميلاد بعد خروجها من مصر، غير أنهم أُسروا من قبل الآشوريين الذين ساقوهم إلى بابل، وبعد ثمانمئة عام هزم

تنويه*: نلفت الانتباه إلى أن الهوامش والمراجع في النص الأجنبي موضوعة أصلاً في نهاية الكتاب . وتمييزاً للهوامش التي تتضمن شروحات ، أو تعليقات فقد عمدنا إلى وضع نجمة (*) إلى جانب رقم الهامش الذي يتضمن شروحاً أو تعليقات وأثبتنا محتواه في أسفل الصفحة التي يرد فيها وذلك تسهيلاً للقارىء . كما وأثبتنا في نهاية الكتاب كافة المراجع والهوامش كما هي في النص ا لأجنبي ليعود اليها من يريد من الباحثين المتتبعين. الناشر

الاسكندر **الأكبر** البابليين، وقام خلفاؤه من بعده (البطالسة) بجعل **فلسطين** تابعة للادارة في **الاسكندرية** المدينة الهلينية في **مصر. ثم خلفهم الرومان الذين استولوا على البلاد قبل ميلاد المسيح بوقت قصير، وفي القرن السابع الميلادي استولت عليها قبائل البدو القادمة من شبه الجزيرة العربية الى فلسطين حاملين راية الاسلام وتعاليم النبي محمد المقدسة.**

حُكمت فلسطين من العثمانيين في عهد السلطان **سليم الأول** (١٥١٢ ــ ١٥٢٠) حيث استولى جيشه على الأرض التي كان يسيطر عليها المماليك ــ وهم طائفة من العبيد المتعلمين الذين حكموا فلسطين وجنوب سوريا ومصر وهزموا المغول في أواسط القرن الثالث عشر بعد الميلاد ــ ورغم أن خليفة السلطان **سليم**، **سليمان العظيم** (١٥٢٠ ــ ١٥٦٦) قد حصَّن اسوار **القدس** وجعل منها حصناً منيعاً لقواته، إلا أن الحكم العثماني في فلسطين ضعف في القرنين السابع عشر والثامن عشر وباتت البلاد عرضة للغزو في مطلع القرن التاسع عشر عندما ارسل **محمد علي** ولده **ابراهيم باشا** في حملة من مصر إلى سوريا. وفي أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر عندما عادت السيطرة العثمانية على فلسطين وذلك في عهد السلطان **عبد الحميد الثاني** (١٨٧٦ ــ ١٩٠٩) ، قسمت السلطات العثمانية ريف فلسطين إلى مقاطعات ومناطق حكمها الشيوخ والأمراء المحليون. أما في المدن الساحلية وبخاصة القدس، هذه البقاع الشبيهة باللحاف المزركش، فقد امتزجت فيها حضارات وأديان وطرق حياة متنوعة بذرتها موجات الغزو، فأنتجت مزيجاً من الوداعة والفوضوية، حيث عاش المتصوفون المغاربة، والحرفيون الأرمن، وعلماء التلمود، والمرتزقة البريطانيون والجندرمة الاتراك، والتجار الروم الارثوذكس، جنباً إلى جنب مع التجار واصحاب الأراضي ونخبة علماء الدين الذين تبوأوا أعلى درجات السلم الاجتماعي الاسلامي السني.

طرأ في نهاية القرن التاسع عشر تغير حاد وفجائي على ريف ومدن فلسطين، فمع الانهيار العثماني ظهر التسابق «الأوربي» للسيطرة على مناطق نفوذ لهم في فلسطين التي كانت موطن الاديان الثلاثة، وانخرطت بهذا الصراع كلاً من **لندن وباريس وروما وبطرس برغ واستنبول**، وتمخض هذا الصراع عن احتلال **بريطانيا لفلسطين** في العام ١٩١٧ .

قبل أن ندرس آثار هذا الغزو الأخير يجب أن ندرس حالة البلاد عشية تبوء السلطان **عبدالحميد** السلطة، وكيف اثرت اصلاحاته هذه على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للناس.

حكم الشيوخ وصراعات العشائر:

رغم أن فلسطين كانت اسمياً تحت الحكم العثماني، عندما تبوأ السلطان عبد الحميد

العرش في العام ١٨٧٦ ، إلا أن السلطة الفعلية كانت في أيدي عشائر البلاد الكبيرة، حيث كان على رأس كل عشيرة شيخ يكون عادة أقوى رجال عائلته في العشيرة(* ١). واشتهر عن الشيوخ بأنهم كانوا يتمتعون بمهارة حربية عالية وبثراء واضح أو باصول ارستقراطية. وكانت كل عشيرة ترتبط بشبكة واسعة من العلاقات اساسها رابطة الدم. وتنتمي هذه القبائل في النهاية إلى أحد الاتحادين الكبيرين... فإما إلى القبائل اليمانية وإما إلى القبائل القيسية.

الجدول ١ ـــ ١: القبائل والعشائر في فلسطين عام ١٨٧٥ م

المنطقة	الاسم	مكان الاقامة الرئيسي
بئر السبع، غزة	العزازنة، الحناجرة، الطرابين (عائلة بني الستة) الطياحة، الجبارات	
منطقة يافا الساحلية	عرب الجراماتا، ابو كشك	
عكا	عرب الحواسي (الهنادي)	
وادي الفراغا	المسعودي، الفاعور	
وادي بيسان	عرب الغزاوية	
الخليل	دار العمرو	دورا
	دار العز	بيت جبرين
	دار اللحام	ـــ

* (١) في بعض المناطق ، وبالتحديد في جنوب فلسطين ، كان يحتل موقع الشيخ زعيم محلي يحمل لقب أمير ، وهذا من مخلفات الاستخدامات المملوكية . ولكن وبما أنهم كانوا يعملون بنفس طريقة الشيوخ ونفس أسلوب التحالفات ضمن نفس التركيب الهرمي العام ، فقد أشرت إلى هذا النوع من الحكومات بالحكومات الشيخية . في مصر كان أقوى زعيم للمماليك ينتخب من قبل المشايخ ويسمى شيخ البلاد .

المنطقة	الاسم	مكان الاقامة الرئيسي
جنين ونابلس	دار الجرار	خانور
	دار طوقان	—
	دار عبد الهادي	عرابة
منطقة حيفا الساحلية	دار مادي	—
القدس		
منطقة بني مالك	دار ابو غوش	العناب
منطقة بني حسن	دار الشيخا	المالكة
منطقة الدادية	دار العرفات	أبو دباس
	القرعان	البيرة
	الزبادنة (دار الخطيب)	بيت اكسا
	الدبوانه	دير ديوان
منطقة بير حَمَر	دار العقل	فملين
بنو عامر منطقة	بنو حارث/ العويسات	رأس كوكير / البرج
وادي العرار		
بني زيد، منطقة		
بني مرح	البرغوثي	دير عوسانا
بنو صعب	الجيوسي	كور
منطقة الشعراويات	البرقاوي	شوفا
جماعين، جورا عمر	دار القاسم	بيت وجن
	دار الريان	مجدل يابا
مشارق البيتاوي	دار الحج محمد	بيت فوريك
	بنو شَمَس	بيتا

مصدر الجدول عمر صالح البرغوثي والدكتور خليل طوطح ، « تاريخ فلسطين » ، (القدس ١٩٢٢) ، ص ٢٦٥ ـــ ٨ . وفي محمـد عزت دروزة ، « العرب والعروبة » ، دمشق ١٩٦٠ . وفي نبيل بدران ، « التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني » ، (بيروت ١٩٦٩) ص ٢٩ ـــ ٣٠ .

كان كل عضـو في الاتحاد القبلي مجبراً على الثأر لأي ضرر يلحق بعضو آخر في الاتحاد(* ٢). وتخضع القرى المجاورة التي يحكمها الشيوخ لسيطرة أحد الفريقين، في حين كان يتواجد في بعض المدن مثل **البيرة والطيبة ودير جرير والقدس القيسيون واليمنيون**(* ٣). ويستطيع المسيحيون والمسلمون الانضواء تحت راية احد الاتحادين، ويشارك اعضاء كل فريق في تكاليف تعويض الدمار الذي تحدثه الحرب، وبالتزامات الثأر والدفاع المشترك. ورغم أن بعض المؤرخين عزوا سيادة العنف في أواسط القرن التاسع عشر إلى وجود العشائر والقبائل، غير أن النزاع لم يكن متوارثاً في النظام القبلي. ففي الأحوال الطبيعية كان اسلوب التحكيم القبلي يحد من حجم العنف الذي يمكن حدوثه، ويضمن في الوقت نفسه الحماية الجسدية لكل عضو في العشيرة، وتوفر له الضرورات الحياتية في حالات الفقر والأزمات. وفي المناطق التي حافظت على نظامها الاصلي ازدهرت التجارة والزراعة بسبب عدم الانصياع للتجنيد الاجباري واعمال السخرة والضرائب الباهظة، إضافة إلى ذلك فإن الشيوخ المحليين كانوا يطبقون قانون **ابراهيم** أو (شـريعـة الخليـل). وبخلاف الشريعة المحمدية التي كان يشرحها ويفسرها رجال الافتاء والقضاة الذين يعينهم السلطان من النخبة المدينية، فإن **شريعة الخليل** عكست القيم والعادات والتقاليد المحلية(* ٤). في أوقات السـلم كان شيوخ ريف فلسطين واقاربهم يجمعون ثروة لا بأس بها. وصف **احسان النمر** الذي ينحدر من اقوى العائلات في جبل نابلس، وصف مركز عشيرته قائلاً:

«كانت ممتلكاتهم متنوعة جداً تعكس امارتهم وعزهم. كانوا يملكون معامل الصابون والحمـامات، ومزارع الخضــار، ومعامل الفخار، والطواحين، ومعاصر الزيتون والسمسـم، والمتـاجر، وافضـل الاراضي... كانوا يورثون ممتلكاتهم إلى ذريتهم، وتبع ابناؤهم خطاهم. وكانوا يقولون إنه كلما زادت ممتلكاتهم كلما كبرت ذريتهم، وبقياداتهم حافظت عائلة النمر على مركزها اكثر من ثلاثة قرون»(٥).

وكانت هنـاك عائلات اخرى قوية في البـلاد استطـاعـت أن تحتـل منصب الوالي

---

* (٢) يعتقد أن الأسماء مأخوذة عن أسماء اسطورية لأخوين في الجزيرة العربية قبل الاسلام .
* (٣) في المعارك كان الجانبان يتميزان براياتهما وأزيائهما . كان القيسيون يرتدون اللون الأحمر ، واليمنيون يرتدون اللون الأبيض .
* (٤) رغم أن معظم المسلمين في فلسطين من السنة ، إلا أنه لم يتبع المذهب الحنفي الذي يفضله الأتراك العثمانيون سوى ١٠٪ فقط . أما الغالبية فكانوا يتبعون المذهب الشافعي ، فيما مارس ١٠٪ فقط المذهب الحنبلي .

العثماني، ففي الفترة ما بين ١٨٤٠ ــ ١٨٦٠ تناوب على منصب الوالي افراد عائلتي عبد الهادي وطوقان، كذلك عمل احد افراد عائلة عبد الهادي والياً عثمانياً لمدينة غزة لفترة ما[٦].

نبعت قوة الشيوخ وثراؤهم من حقهم في جمع الضرائب وحفاظهم على الامن المحلي. وصف مؤرخ فلسطيني العملية على النحو التالي:

«كان يأتي في كل عام والي الشام من استنبول إلى دمشق ويعطي لكل شيخ في المناطق المحيطة عباءة شرف ومعها أوامره، أي اوامر الحكومة. بعد ذلك يقوم الشيوخ بجمع الضرائب التي كانت تجمع حسب حجم القرية، فالقرية الكبيرة تدفع ٥٠٠ زلطة أما القرى الأخرى فتدفع ٢٠٠ أو ١٥٠ زلطة. وكان مسؤول آخر يأتي إلى القدس للغرض نفسه»[* ٧].

وإن كانت العملية تتطلب من الناحية النظرية سلسلة من الأوامر تصدر من الحاكم العثماني إلى الشيخ ومنه إلى الفلاحين، فإن الظروف السائدة في الريف فرضت اجراءاً معاكساً. وهذا ينطبق بالتحديد على فلسطين في أواسط القرن التاسع عشر، أي بعد هزيمة ابراهيم باشا وانسحاب قواته، حيث انشغل العثمانيون باخماد الثورات في البلقان وفي صد المحاولات الروسية لاحتلال القرم.

وعندما اضطرب الامن والقانون وتصاعدت حاجة (الباب العالي) للأموال والجنود، حاولت السلطات العثمانية الحصول على المزيد من الأموال،لذلك أوجدت نظام الالتزام الذي يجدد سنوياً إذا ما اثبت الشيخ قدرته على ايجاد القوة اللازمة لجمع الضرائب من الفلاحين وضمان سيادة الأمن والقانون في منطقته.

تأججت سياسة فرق تسد التي قلبت الشيوخ ضد بعضهم البعض وشجعت النزاعات القبلية والعشائرية، نتيجة المنافسات التي كانت قائمة أصلاً، مثل الخلاف بين عائلة عبد الهادي وطوقان في نابلس وطولكرم وجنين، وبين شيوخ الخليل وبيت جبرين في الجنوب. وانفجر النزاع في العام ١٨٥٠ على شكل حرب اهلية في فلسطين كلها تقريباً استمرت بين مد وجزر حتى العام ١٨٧٤ .

نشوء الملكية الخاصة:

مع تطبيق قانون جديد للأرض في عام ١٨٥٨ بدأ النظام القبلي بالانهيار واخذت

* (٧) الزلط قطعة نقدية فضية تزن أربعة دراهم .

العشائر بالتحول إلى عائلات أصحاب ملكية صغيرة من الأرض من ناحية، وبدأت عملية افقار الفلاحين من ناحية اخرى. فقبل تطبيق هذا القانون كان الباب العالي هو الذي يقرر حق جمع ضريبة الأرض. ثم فرض قانون الالتزام على كل مصادر جباية الضرائب: التجارية والحرفيـة في المدن، وضرائب الأراضي المبنيـة والمزروعـة في الريف. وباستثنـاء بعض الممتلكات ـ المكونة بشكل رئيسي من البيارات وكروم العنب ومزارع الخضار في المدن وحولها والتي سُمح ببقائها كاملاك وقف منذ الفتوحات الاسلامية ـ أو بعض الأراضي التي منحها السلطان لبعض الأشخاص الذين خدموا الامبراطورية ـ فإن الملكية الفعلية للأرض بقيت في يد الدولة.

كان الملتزم مجبراً على التاكد من زراعة الأرض وعلى تسليم الضرائب إلى خزينة الدولة، مقابل ذلك يسمح له بالاحتفاظ بحصة مما جمعه لمساعدته في تسديد نفقاته. وفي حالة عدم زراعة الأرض أو تسليم الضرائب للدولة تصادر الأرض ويعين ملتزم جديد(٨). يقوم الفلاحون بزراعة الأرض حيث يأخذ كل فلاح حصة تعتمد على عدد الثيران التي يمتلكها وكمية الأرض التي باستطاعته حرثها وبذرها. أما الملتزم فلا يظهر على المسرح إلا عند الحصاد، أي عندما يحين موعد جباية الضرائب للخزينة(٩).

نظام توزيع الأراضي هذا، والذي يعرف بالمشاع كان سائداً في كل فلسطين في بداية القرن التاسع عشر، وهذا يفسر بقاء البلاد، وحتى في فترات الغليان، منطقة زراعية مهمة، فعندما يصبح جزء من البلاد غير صالح للإقامة بسبب زيادة غارات البدو او انعدام الامن ينتقل الفلاحون ببساطة إلى منطقة اخرى (خصوصاً في التلال) حيث يجدون ارضاً يبذرونها، وبما أن الدولة هي مالكة الأرض فإن انتاج الأرض يعود لمن يحرثها، وبما أن زراعة الأرض كانت جماعية فإن ملكية الأرض كانت أيضاً جماعية للفلاحين الذين يعملون فيها.

ومن أهم مميزات قانون الأرض الذي صدر في العام ١٨٥٨ ومرسوم تسجيل الأرض الذي صدر في العام نفسه، هي اعطاء عائلة الملتزم حق الوراثة في الالتزام. كما وأن تسجيل الارض واصدار صكوك الالقاب أعطى الملتزمين حق تنظيم ملكيتهم بحرية، عن طريق نقل الأراضي أو تصنيفها كوقف.

وأخيراً، وعلى الرغم من أن حق الدولة بمصادرة الأراضي غير المزروعة بقي قائماً، إلا أن تطبيق هذا الاجراء اصبح ضعيفاً لدرجة أن صاحب الأرض كان يقلّب الأرض سطحياً فقط كل ثلاثة اعوام ليتجنب مصادرتها(١٠).

أوضحت التعديلات التي اجريت على قانون الأراضي في السنوات التالية هذه المراسيم

وحددتها. ففي عام ١٨٦٧ حصل الاجانب على حق امتلاك الأرض وبعد ذلك بعامين سمح الدستور بأن تتحول اراضي الاميري(*) إلى اراضٍ للاستملاك إضافة إلى ذلك سمح لكل من يحول الأراضي الموات إلى ارض زراعية بامتلاكها، شريطة أن تدفع الضريبة المترتبة على ذلك(١١). تحول الفلاحون إلى زراع مشاركين وشمل ذلك البدو الذين حرموا من حقوق الرعي وتعرضوا للطرد أو للمحاسبة من قبل مالك الأرض الذي اصبحت الأرض مسجلة باسمه.

رغم أن قانون الأرض وتعديلاته لم يطبق بشكل متجانس في جميع انحاء الريف إلا أن التغيرات التي احدثها شجع نشوء الملكية الخاصة، لدرجة أن العديد من عائلات البلاد ذات النفوذ اصبحت من ملاك الأراضي وحصلوا على ثروة كبيرة في سبعينات القرن التاسع عشر. **فعائلة عبد الهادي** التي امتد نفوذها إلى مناطق واسعة حول مدينة **نابلس** امتلكت في العام ١٨٧٥ سبع عشرة قرية و ٦٠ الف دونم منَ الأراضي وامتلكت عائلة **الجيوسي** التي كان مقرها الرئيسي في الكور، بالقرب من بني صعب ٢٤ قرية. أما عائلة **البرغوثي** فامتلكت حوالي ٣٩ قرية في منطقة بني زيد وبني مرح(١٢). وفي جنوب فلسطين امتلكت **عائلة التاجي** (والمعروفة ايضاً باسم عائلة الفاروقي) حوالي ٥٠ ألف دونم من الأراضي حول مدينة رام الله. وامتلكت عائلة **الطيان** في يافا ٤٠ ألف دونم، أما عائلة **الشوا** فامتلكت حوالي ١٠٠ الف دونم في غزة(١٣). ويقال أن عائلة يهودية اسمها **بيرغيمز** كانت تمتلك ٢٠ ألف دونم في قرية أبو شوشة وحولها(١٤).

مع نمو الممتلكات الكبيرة تناقص التضامن الجماعي بين العشائر، واصبحت العائلات التي تتمتع بامتياز جمع الضرائب وحق نقل الملكية إلى الورثة غنية على حساب الفقراء الذين فقدوا الحق بالمشاركة في الامتيازات التي كانت في السابق تشمل العشيرة كلها. وزادت الفروق الاجتماعية نتيجة نزوع الفلاحين الفقراء والبدو إلى عدم تسجيل اراضيهم باسمائهم بل تسجيلها باسم شيخ العشيرة وذلك لتجنب الضرائب والتجنيد الاجباري (انظر الفصل الثاني). وعندما كسب مالكو الأراضي حق بيع الأراضي في أوائل القرن العشرين استفاد من يحمل صكوك ملكية الأرض على حساب اولئك الذين اعتمدوا على الحقوق التاريخية بزراعة الأرض، بينما لا يملكون صك ملكيتها.

(*) الأرض الأميري هي الأرض التي كانت تعطى لأمراء المقاطعات ثم تحولت هذه الأرض فيما بعد لتصبح للدولة ولمن يعمل بها حق الانتفاع . الناشر

أدى نشوء الملكية الخاصة إلى انهيار الزراعة الاستهلاكية لتحل محلها محاصيل البيع والانتاج من أجل التصدير. وسادت زراعة الذرة ـــ التي كانت تزرع اصلاً في حوران ـــ في الجليل واجزاء أخرى من شمال فلسطين وكانت تصدر من هناك إلى موانىء أوربا مثل تريستا ومرسيليا عن طريق عكا وحيفا[١٥]. وتوسعت زراعة الزيتون والسمسم في مناطق الجبال. هذا الانتاج الزراعي كان يصدر بعد تحويله زيتاً إلى اوربا، وصابوناً وطحينة إلى مصر ومناطق اخرى من الشرق الأوسط وشمال افريقيا[١٦].

أما التغير الكبير فقد طرأ على زراعة الحمضيات. أُنشئت بيارات ضخمة في السهل الساحلي وصُدِّر حوالي ٢٠٠ ألف صندوق برتقال وليمون من ميناء حيفا في العام ١٨٩٠ . وارتفع هذا العدد في العام ١٩١٣ ليصل إلى ١,٦ مليون صندوق[١٧]. أدت هذه الزراعة الرأسمالية إلى زيادة الأرباح. وبالنسبة للعائلات التي لم تملك أراضي مناسبة للزراعة الرأسمالية ورأس المال الضروري للتصدير فقد تحولت إلى منتجين صغار، في أحسن الأحوال، أو إلى محاصصين. أما نظام العشيرة السابق، والذي كان يؤمن التضامن بين افراد العشيرة الواحدة الذين تجمعهم رابطة الدم، فقد تحلل، وبدلاً من نظام العشيرة ساد نظام اجتماعي يحكمه السوق هذا النظام الذي أدى إلى تداخل وتكامل اقتصاد فلسطين مع الاقتصاد العالمي.

الاستيطان الاوروبي:

كان قانون الأرض الذي صدر في عام ١٨٥٨! واحداً من جملة قوانين عثمانية هدفت إلى اصلاح الوضع المنهار في أواسط القرن التاسع عشر. أحدثت هذه القوانين تغيراً حاداً في القواعد الاقتصادية والاجتماعية للحكم العثماني في فلسطين. ويضاف إليها المراسيم التي عرفت باسم التنظيمات والتي أوجدت نظام تعليم عصري يشمل انشاء الجامعات والكليات العسكرية والطبية، ومعاهد اللغات الأجنبية، ودورات في مواد علمية مثل المحاسبة والتجارة والقانون والهندسة والعلوم[١٨].

أثرت هذه المراسيم على مكانة الاقليات المسيحية واليهودية، وألغت ضريبة الرأس التي كانت مفروضة عليهم ومنحتهم حقوق العضوية في مجالس الادارة التي أُنشئت في الاقاليم وفي البرلمان الذي أُسِّس في اسطنبول في العام ١٨٧٦ ، وكذلك سمح لغير المسلمين بممارسة مهن القضاء والمحاماة في نظام المحاكم المختلطة الجديد، كما سُمح لهم بالحكم في القضايا الجنائية والتجارية[١٩].

وأُدخلت اصلاحات اخرى ، أخذت بالمفاهيم الغربية في العمل مثل الحق في إنشاء شركات مساهمة والفوائد، والسماح للمتعاقدين الأجانب بابرام عقود قانونية ملزمة داخل الامبراطورية العثمانية[٢٠]. وفي نهاية القرن ، ولدى تفاقم ازمة الامبراطورية وديونها الخارجية اعطت تفويضاً كاملاً عن قطاعات اقتصادية ـــ البنوك ، والمواصلات ، والنقل ، والخدمات العامة، والتعدين ـــ إلى مستثمرين أوروبيين، في محاولة منها لدرء خطر الافلاس، ومن أجل الحفاظ على بقايا الحكم العثماني في فلسطين والاقاليم الأخرى التي لم يخضعها الاوروبيون بعد.

وفي العقدين الأخيرين من القرن الماضي ترافقت المراسيم التنظيمية مع سلسلة من الاجراءات تهدف إلى تشجيع المهاجرين على الاستيطان في الأرض واستثمارها. في البداية قدم المهاجرون من المناطق التي خسرتها الامبراطورية لصالح الروس أو الاوروبيين ـــ هرب البشناق من هابسبرغ، والشركس من القوقاز، والمغاربة الذين انهزموا في نضالهم ضد الاحتلال الفرنسي لشمال افريقيا، وازداد فيما بعد عددهم عندما قدم مهاجرون ليسوا مسلمين من مناطق خارج حدود الامبراطورية. جاء بعض المهاجرين من بلدان مسيحية مثل فرسان الهيكل الالمان، والبروتستانت الامريكان إلى فلسطين، إلا أن أعلى نسبة من المهجرين إلى فلسطين تشكلت من الجاليات اليهودية في روسيا واوروبا الشرقية، حيث خلقت المذابح والقمع روح مقاومة شديدة بينهم توجت بتأسيس الحركة الصهيونية.

في عام ١٩٠٠ وصل إلى فلسطين حوالي ٥٠٠٠ مزارع يهودي واستوطنوا في ١٩ مستعمرة تغطي حوالي ٢٧٥٠٠٠ دونم من الأراضي[٢١].

أدى انفتاح البلاد على التجارة الخارجية، والاستيطان الاوروبي والروسي إلى ارتفاع اسعار الأراضي وإلى موجة مضاربة استمرت حتى زوال الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨, ورغم أن معظم الاراضي العربية التي بيعت للمستوطنين اليهود بين العام ١٨٨٢ والعام ١٩٢٠ كانت ملكاً لمالكين غائبين يعيشون في بلدان عربية مجاورة، إلا أن العائلات الفلسطينية المقيمة في فلسطين جنت أرباحاً لا بأس بها، إما عن طريق بيع قطع اراضٍ صغيرة، وإما عن طريق السمسرة لبيع أراضي الآخرين[٢٢]. وسنبحث في الفصل القادم وبالتفصيل كيف أثّرت هذه المضاربة، مع تزايد الملكيات الخاصة، وزيادة نسبة المستوطنين الأوروبيين، على المجتمع الفلسطيني، وكيف أدت إلى نشوء طبقة مالكي أراضي واسعة الثراء، وطبقة البروليتاريا الريفية المكونة من الفلاحين الاجراء والمحاصصين والمزارعين الصغار المفقرين.

(٢)
تحول المجتمع الفلسطيني في الفترة ما بين ١٨٧٦ ــ ١٩١٧

على الرغم من قصر الفترة بين ١٨٧٦ ــ ١٩١٧ تاريخ وصول **الجنرال اللنبي** إلى القدس، لكنها شهدت تغيرات سياسية واجتماعية عميقة تركت اثرها على المجتمع الفلسطيني، وخارج حدود هذا المجتمع، وبالاعم في الامبراطورية العثمانية، حيث كانت سياسة الانفراج التي أبقت على وحدة الأراضي العثمانية في حالة تراجع، فالتنافس **البريطاني الفرنسي** للسيطرة على شمال افريقيا والبحر الأحمر كان واضحاً، والباب العالي في اسطنبول كان منشغلاً باخماد الثورات في منطقة البلقان، ووصل التوسع القيصري حدوده الشمالية.

ففي عام ١٩٠٩ أي بعد ٣٣ عاماً من تولي السلطة خُلِع السلطان **عبد الحميد** من قبل مجموعة من الضباط وبعض المثقفين الذين عُرفوا باسم لجنة الوحدة والتقدم واسمهم الشائع (تركيا الفتاة)[١]. وقد ترك خلع السلطان ارتياحاً في الأوساط الدولية، واعلنت اللجنة (تركيا الفتاة) بعد عام من اعتلائها سدة الحكم في استنبول عن نيتها ببعث الدستور الذي توقف العمل به من جديد منذ عام ١٨٧٧ وضمنت تركيا الفتاة حقوق جميع المواطنين على اختلاف اجناسهم وعقائدهم وجنسهم.

انعقد البرلمان وحضر الممثلون عن مختلف الولايات العثمانية ومن ضمنها فلسطين واخذوا مقاعدهم وطالبوا باصلاحات اكثر تطرفاً[*٢].

ومنذ انتصار حركة (تركيا الفتاة) كانت محاصرة من جميع الجهات، فقد اعلنت بلغاريا استقلالها عام ١٩٠٨ ، أما **النمسا** فقد ضمت اليها رسمياً «بوسنا ــ هرتزغوفينا» **وكريت** اعلنت وحدتها مع **اليونان**، وبعد ثلاث سنوات أعلنت **ايطاليا** بانها تسعى لموطىء

---

* ٢ ــ أرسلت الوفود من فلسطين ، من بينها **سعيد بيك الحسيني وروحي بيك الخالدي وحافظ بيك السعيد** . في عام ١٩١٣ انتخب أحد أفراد عشيرة العلمي ، وهزم **أحمد عارف الحسيني** أمام **النشاشيبي** ، عارف ، « تاريخ فلسطين » ، ص ١٢٠ ــ ١٢١ . انظر أيضاً زين زين ، « الأراضي العربية » ، كامبردج « تاريخ الاسلام » ، مجلد ١ ، ص ٥٨٦ ــ ٥٩١ .

قدم في شمال افريقيا، وكذلك أعلنت **فرنسا وبريطانيا** الحرب على الامبراطورية العثمانية والتي أدت إلى خسارة «تريبوليتانيا» و «دوديكانز» في عام ١٩١٢[٣].

ثم خسرت ما تبقى لها في منطقة البلقان بعد أن أعلنت عليها الحرب دول تلك المنطقة[٤]، أمام هذا التهديد العسكري المركب ــ الذي يهدد بزوال آخر أثر للحكم التركي في أوروبا وشمال افريقيا ــ أوقفت تركيا الفتاة العمل بالدستور عام ١٩١٣ ، واعلنت عن حكم الحزب الواحد قبيل دخولها الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا وأسّست بقيادة ثلاثة من الباشاوات السيئي الصيت (**واينفر وطلعت وجمال**) ديكتاتورية عسكرية[٥].

إن سياسة التجنيد الاجباري والضرائب الباهظة ومصادرة الأراضي والحيوانات والعقارات، وتسخيرها لخدمة الجيش العثماني، أدت إلى اختفاء آخر تأييد ممكن للامبراطورية في الاقاليم العربية (وكما سنرى بدأت الهجرة في هذه الفترة بالذات من فلسطين).

رافق تفتت الامبراطورية العثمانية اضطراب ايديولوجي اصاب العالم العربي[* ٦]، حيث فشلت تركيا الفتاة في تطبيق برنامج الاصلاح الديمقراطي فعمدت إلى سياسة التريك في عام ١٩١٤، معتبرة اياها الطريقة الوحيدة التي تحافظ على شرعيتها في مواجهة الاثنيات القومية التي اجتاحت أوروبا في تلك الفترة. هذا وعلى الرغم من المناداة بفكرة الوحدة الاسلامية، فإن ثورات الحركات الاصولية خصوصاً **الثورة المهدية في السودان والسنوسية في ليبيا والوهابية في الجزيرة العربية** وكتابات المصلحين السلفيين في **القاهرة**، دمّرت وبسرعة أي توجه نحو الوحدة الاسلامية .

وساهم قرار تجميع العناصر التركية في أسيا الوسطى والاناضول والبلقان ببلورة شعور

---

* ٦ ــ من بين العديد من الدراسات عن هذه الحقبة ، تظل دراسة **البرت حوراني** « الفكر العربي في العصر الليبرالي » (لندن ١٩٦٧) الدراسة التعريفية التاريخية لأصول القومية العربية . ودراسة **جورج انطونيوس** ، « اليقظة العربية » ، (بيروت ١٩٥٥ ، الطبعة الأولى لندن ١٩٣٨) ، تعتبر العمل الأول باللغة الانجليزية الذي يشرح القومية العربية من وجهة نظر عربية . ودراسة نيكي كيدي عن « **جمال الدين الأفغاني** مذكرات سياسية » ، (بيركلي ١٩٧٢) هي دراسة مفصلة عن الفكر الاصلاحي في الاسلام عند منقلب القرن . وتحتوي دراستا كل من تيباوي ، « تاريخ سورية الحديث ، ويتضمن لبنان وفلسطين » ، (لندن ١٩٦٩) ، وزين زين ، « العلاقات العربية التركية وظهور القومية العربية » ، (بيروت ١٩٥٨) تحتويان على مواد لاتوجد في مرجع آخر . هـ.إ. جيب ، « الاتجاهات الحديثة في الاسلام » (شيكاغو ١٩٤٧) رغم أنها قابلة لاعادة التفسير من قبل رؤيا المستشرقين إلا أنها تضم عرضاً واضحاً غير متاح في الدراسات التاريخية المعاصرة لتلك الفترة .

عربي بالعزلة والاضطهاد أكثر من أي وقت مضى وانحصر الخيار العربي **في فلسطين وسوريا ولبنان والعراق والجزيرة العربية** باحد امرين اما المطالبة بالحكم الذاتي ضمن حدود الامبراطورية شرط أن يطبق الاصلاح، واما المطالبة والعمل من اجل الاستقلال التام وتأسيس امة عربية واحدة.

إن تعبيرات هذه الايديولوجية الوليدة في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى كانت مشروطة بتغيرات اجتماعية واقتصادية فريدة شهدتها البلاد، وسوف تتوجه الدراسة هنا لبحث كيفية تأثير التغيرات على العلاقات الاجتماعية في فلسطين.

في نهاية القرن التاسع عشر كانت فلسطين مكونة من أغلبية فلاحية تسيطر عليها (النخبة) الحاكمة ومعزمها من المدن، وتكونت هذه النخبة من شيوخ القبائل المكونة من العشائر. أما في فترة الحرب العالمية الأولى فقد حلت مكانها نخبة غير متجانسة مكونة من فئتين:

— **الاشراف** وهم المثقفون الارستقراطيون.

— **العائلات** وهم من العائلات المالكة للأراضي الواسعة وهذه العائلات تحدرت من العشائر وجمعت الثروة والنفوذ وجردت الشيوخ من السلطة.

الاشراف:

الكتابات عنهم قليلة، ومع ذلك فإن (رجال القلم هؤلاء، المثقفين لعبوا دوراً حاسماً، في سياسة فلسطين واقتصادها، واحد أهم مصادر **نفوذهم جاء من الاسلام** الذي رفض تاريخياً الاعتراف — ولو نظرياً، على الاقل بتقسيم عالمي الوجود الروحي والوجود الدنيوي، اي بين العمل الدنيوي وبين تهيئة الروح للآخرة.

وثمة عامل آخر ساهم في نفوذهم هو أن الحكام العثمانيين على خلاف حكام العهود السابقة كالأمويين والعباسيين الذين حكموا العالم الاسلامي بعد الفتوحات الأولى، لم يجر الاعتراف بحقهم في وراثة الخلفاء الراشدين من العالم الاسلامي ولذا استعمل لقب سلطان بدل لقب خليفة لتسمية الحاكم العثماني، وهو بالتالي تعبير عن سيطرة الامر الواقع ولا تعني الحق الشرعي بالولاية، وخلال قرون عديدة من الحكم التركي وزعت الجماهير الفلسطينية ولاءها على شكلين: ففي حين ابدت احتراماً واجلالاً للسلطات المدنية الرسمية ظل ولاءها الحقيقي لرافعي القرآن والمؤمنين به أي الاشراف.

يحصل الأشراف على صفتهم كأشراف منذ الولادة إذ معظمهم يدَّعون تحدرهم من

اصل يربطهم **بالنبي محمد** أو أحد القادة العسكريين العظام الذين قادوا الفتوحات الأولى في القرن السابع الميلادي، وإذا ثبت هذا الاصل فيتمتعون عندها بامتيازات خاصة، حيث يعفون من دفع الضرائب ومن الخدمة العسكرية ومن ملاحقة القانون الجنائي، وزعيمهم ويسمى النقيب هو الذي يفصل بينهم، وإذا ما تطلب الامر حبسهم فيكون الحبس في بيته وليس في سجن الدولة(٧).

أما مصادر ثروتهم فكانت من سيطرتهم على الأوقاف، والممتلكات والمؤسسات الخيرية. مثلاً أعطيت عائلة التميمي مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة جنوبي فلسطين من قبل **عمر بن الخطاب** الخليفة الثاني في القرن السابع اثناء الفتوحات الاسلامية وذلك على سبيل الوقف.

وعائلة الداوودي (وعرفت فيما بعد بعائلة الدجاني) أعطيت وقف النبي داوود في الفترة نفسها، في حين أن جزءاً من عوائد الأوقاف كان مخصصاً لبناء المساجد والمدارس والحدائق العامة، ومن اجل توزيع بعضها الآخر على الفقراء والمحتاجين، أمَّا الفوائد الآتية من الملكية غير المنقولة المبنية على أراضي الوقف أو من ضريبة العشر فقد كان الاشراف يحتفظون بها لأنفسهم من أجل تسديد النفقات التي ترتبها عليهم واجباتهم(٨).

واعترف بالاشراف كهيئة في العهد العثماني وهي هيئة منظمة في طوائف، ولهم الحق في تسمية الأعضاء ومنحهم (الرمز المرئي) وهو ارتداء العمامة الخضراء، وإذا كان نظرياً يحق لأي مسلم أن يحتل أعلى المراكز الدينية في البلاد ومهما كان أصله، إلاَّ أنه على الصعيد العملي كان الأئمة والقضاة بالاضافة إلى المفتي يختارون جميعاً من بين ابناء العائلات الشريفة، مثلاً: **عائلة الخطيب** اكتسبت سطوتها ونفوذها من خلال سيطرتها على **موقع امام المسجد الأقصى في القدس**، واستمرت سيطرتهم هذه حتى ثلاثينيات القرن العشرين وعائلة **نسيبه حملت مفاتيح القدس** من قبل **عمر بن الخطاب** وذلك في نفس الوقت الذي منحت به عائلة التميمي الأراضي جنوبي بلاد **فلسطين**، واستمرت عائلة النسيبة بهذا الموقع حتى نهاية العهد العثماني.

وعائلة **الدجاني** ـــ لم تكن من الاشراف ـــ منحت من الوالي العثماني **محمد آغا ابو نبوت موقع مفتي يافا** على اثر تراجع **نابليون**، كذلك مارست هذه العائلة مهام القاضي والعمدة أيضاً(٩).

في بعض الاحيان كان الاشراف اقوى من منافسيهم الاقطاعيين وهذا ما حصل إبان حكم **احمد باشا الجزار** في اوائل القرن التاسع عشر في **عكا**، إلا أن سلطتهم بدأت بالتراجع

في الريف لذا ردوا على ذلك باقامة التحالفات مع بعض العائلات الكبيرة في القدس مثل **الحسيني والخالدي والنشاشيبي** وكذلك عائلة **العلمي** التي يعود أصلها إلى مدينة غزة. في البداية طالبت هذه العائلات بامتيازات الاشراف وفي حالات كثيرة اصبحت هذه العائلات لا تختلف كثيراً عن الاشراف ضمن المجتمع الفلسطيني(١٠).

استفادت الطبقة الحاكمة الجديدة بطرفيها من نظام الأراضي الجديد في فلسطين، إذ أدت الفوضى وانعدام الأمن خلال الحرب الأهلية إلى زيادة مساحة الأراضي المسجلة كأراض وقفية وبهذا زادت مساحة الأراضي والممتلكات التي حاز عليها الاشراف وحلفاؤهم، لأن تحويل الأراضي إلى الاوقاف كان يعني عدم القدرة على مصادرتها من قبل السلطات العثمانية حتى وإن كان السبب عدم زراعتها أو عدم دفع المستحقات التي يطالب بها الوالي(١١).

كذلك استفاد الاشراف وحلفاؤهم من نظام الوراثة السائد في فلسطين الذي بموجبه كانت الأراضي على مدى الاجيال القليلة المتعاقبة تتحول إلى قطع صغيرة مفتتة وعبر تسجيلها كأراض وقفية تخلصوا من نظام الوراثة القاسي(* ١٢)، وبناء عليه تمتع الاشراف والعائلات الكبيرة في **القدس** بمستوى عالٍ من التطور والازدهار أعلى من ذاك المتوفر لنظرائهم في كل من **بغداد والقاهرة ومكة والمدينة**، حيث كانت الدوافع لتحويل الأراضي الزراعية والمدينية إلى اوقاف في القرن التاسع عشر مختلفة عما كانت عليه في **فلسطين** وكذلك كان الحال مع نظام الوراثة.

اسهمت فترة التنظيمات ومركزة السلطة في عهد السلطان **عبد الحميد الثاني** والتي اتسمت بالعنف والقمع بتوفير اساليب جديدة للعائلات الكبيرة والاشراف للاستفادة من ممتلكاتهم وثرائهم ونفوذهم وظهر ذلك بطرق مختلفة:

ــ شغل ابناء العائلات الكبيرة والاشراف المدارس الجديدة ودوائر الدولة التي كانت حكراً عليهم ولهم. استفادوا فيما بعد من ذلك حيث أصبح الموظفون المدنيون والضباط العسكريون من اقاربهم وابنائهم فاحتكروا بذلك التقدم والتطور على الصعيد الفلسطيني في العهد العثماني(١٣) .

* ١٢ ــ بدران ، ص ٢٠ . غرانوت . ص ١٥٢ ــ ١٥٣ . كلود كاهن في « الاقتصاد والمجتمع والمؤسسات » ، (كامبردج ، تاريخ الاسلام مجلد ٢ ، ص ٥١٩) ، يشير إلى أن مثل هذا التسجيل ظهر ليضمن أن تبقى وراثة الأراضي للذكور من أفراد العائلة ، وكان هذا مخالفاً للشريعة الاسلامية التي نصت على حق الوراثة بغض النظر عن الجنس .

ـــ في أواخر العهد العثماني اصبح النظام الوراثي يحكم احتلال المراكز الدينية مما مكن الاشراف من السيطرة على تسلسل السلم الوظيفي الديني وبالتالي السيطرة على مجمل الأوقاف(١٤).

وكما سنرى فيما بعد فإن السطوة التي اقترنت بالسيطرة على المراكز الحكومية مكنت العديد من ابناء هذه العائلات من الاستفادة من امتيازاتها وثرائها المادي بعد تأسيس دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ .

ـــ مع ترسخ الامن وتوسع الزراعة في عهد السلطان **عبد الحميد** ارتفعت عائدات الأوقاف وبالتالي زادت دخول الاشراف مما مكنهم وحلفاءهم من شراء الأراضي البور والأراضي غير المزروعة باسعار بخسة بفضل المواقع التي شغلها ابناؤهم في الوظائف والمحاكم العثمانية (القضاة والحكام الذين يفصلون بالخلافات المتعلقة بملكية الأرض، اكثرهم من صفوف الاشراف كما رأينا سابقاً) حيث لعبوا الدور الاساسي في تحديد الاراضي المناسبة والسعر الذي تستحقه والمساحة التي تعرض في المزاد العلني، هذا الدور عزز نفوذهم بين اولئك الراغبين بشراء الأرض وساعدهم على كسب مبالغ كبيرة(١٥).

ـــ التغيير الذي طرأ على نظام تقدير المواسم والمبالغ المستحقة من اعشار وغيرها مكنهم من كسب المزيد من المنتوج قبل الموسم، وبهذا التراكم المالي من ممتلكات واراضي وقف تمكنوا من الانخراط **بالعمليات التجارية** ومن جمع الثروات عبر توفير السوق للمنتوجات الزراعية الفائضة وتوفير المال اللازم الذي يحتاجه الفلاحون لتمويل محصول العام القادم(١٦).

ـــ وأخيراً تمكن الاشراف على أثر التغييرات في قانون الأراضي من حيازة ممتلكات كبيرة عبر تسجيل الأراضي المشاع باسمائهم لأنه لم يكن امام الفلاحين الغارقين في الديون خيارات كثيرة فاما تسجيل الأرض باسم الشريف وهي أحسن الطرق المتاحة للتخلص من الضرائب الباهظة وامَّا الخضوع لسياسة تركيا الفتاة بخصوص التجنيد الاجباري، وإضافة إلى أن الوقف يحميهم من الضرائب التي لا يستطيعون دفعها كذلك أمنت هذه الطريقة عدم سحب ابنائهم إلى الخدمة الاجبارية(١٧).

العائلات المالكة للأراضي:

خلافاً للأشراف الذين حازوا على نفوذهم وموقعهم منذ الولادة (بالوراثة) فإن ابناء العائلات الكبيرة مالكي الأراضي والعشائر، سيطروا على الريف بفعل قوة روابط القرابة والدم التي تربط بينهم، واستمدت قوتهم أيضاً من اعداد افراد العشائر الكبيرة التي زرعت

واستثمرت المحصول وحمت الأرض من غارات البدو المدعين بحقهم على هذه الأرض، وكما رأينا سابقاً فإن سلطة الشيوخ على عشائرهم المستمدة من شبكة القرابة مكنتهم في فترة الضعف العثماني من تثبيت بعض افراد عائلاتهم كولاة.

في مطلع القرن التاسع عشر كانت فلسطين مقسمة إلى مقاطعات ونواح وقرى وعلى رأس كل منها **شيخ أو أمير** من السكان المحليين الذين تربطهم صلة القرابة أو الانتماء(١٨) وعادة تختار القرية أو العشيرة أو العائلة شيخها، ويوافق على هذا الاختيار مباشرة الوالي العثماني ويمنح الشيخ حق التصرف بالأراضي، وبعد الحرب الاهلية وفترة التنظيمات **مُنِح الشيوخ** حق الوراثة في الالتزام وفيما بعد أُعطوا حق التصرف بالأرض.

في أواخر العهد العثماني عرض حق الالتزام بالمزاد العلني، ليبتاعه من يدفع مبلغاً أعلى وبالنتيجة اصبحت العائلات التي اكتسبت حق الالتزام الوراثي من اقوى العائلات ضمن العشيرة الواحدة، وتميز الشيوخ الذين تمتعوا بهذا الحق عن غيرهم وباتوا يشكلون طبقة متميزة دخلت في صراع مع الشيوخ الآخرين الذين لم يكتسبوا نفس الحقوق. ومن جانب آخر دخلوا في صراع مع الفلاحين، هذا على الرغم من أنهم جميعهم من ابناء عشيرة واحدة.

واسهمت التطورات التي طرأت على الامبراطورية العثمانية في زيادة حدة التباين بين الشيوخ الذين حازوا على كثير من الامتيازات التي حصل عليها الاشراف وبين تلك الفئة التي تعمل على متابعة أعمال وملكيات الاشراف وغيرهم، وذلك بما حصلت عليه عبر سيطرتها على مواقع هامة في الدولة والجيش وعبر ارسال ابنائهم للتحصيل التعليمي العالي في الكليات ومعاهد التدريب في استنبول.

وتدريجيا سيطرت هذه العائلات على العائلات الأخرى التي لا تمتلك نفس المؤهلات وحظيَ بمراكز السلطة هذه ابناء العائلات القوية (أي مالكة الأراضي الكبيرة).

أما اقرباؤهم من الفقراء فقد ابتعدوا تدريجياً عن مراكز القوى والنفوذ أي عن الوجاهة لدرجة أن بعضهم كان يعيش حياة لا تختلف كثيراً عن حياة وظروف الفلاحين، وكانت مصاهرة عائلة أو عشيرة قوية توفر في بعض الاحيان مخرجاً لهؤلاء الشيوخ من الفقر، لكن هذا الطريق لم يبق مفتوحاً أمام الشيوخ الفقراء لأن العشائر القوية قررت الامتناع عن مصاهرة العشائر الأخرى كما حصل مع عائلات **البرغوثي والجيوسي وعبد الهادي**(* ١٩).

---

* ١٩ ـــ **عمر الصالح البرغوثي**، «الاقطاع في فلسطين، العرب»، ١١ آذار ١٩٣٣، موجود في بدران ص ٣٢. في عام ١٩٣٠ وصل عدد أعضاء عائلة البرغوثي إلى ٣٠٠٠ فرد، وكان تعداد كل من عائلتي الجيوسي وعبد الهادي ٦٠٠. لمعرفة عدد القرى التي ملكتها كل عشيرة انظر الصفحة (١٩).

في نفس الوقت كان موقع الشيوخ ونظام العشائر ككل يتعرض للخطر نتيجة التغيرات التي طرأت على الامبراطورية العثمانية عندما تعاظم دور الاشراف الذين استغلوا نفوذهم في المدن وسيطروا على الأرض والسوق، الأمر الذي افقد الشيوخ سيطرتهم على الانتاج الزراعي وعلى تصريف المنتوجات الزراعية في السوق الداخلية، وعلى الرغم من أن فترة السلطان **عبد الحميد** وما وفرته من أمن ساعده على استصلاح اراضٍ جديدة توسعت من خلالها ممتلكاتهم، غير أنها حرمتهم من أهم مصدر لقوتهم وهو قدرتهم على تأمين السلامة، لذلك وجد الفلاحون أنه من غير الضروري بعد الآن الاعتماد على الشيوخ لتأمين الأمن، كذلك عجز الشيوخ عن تأمين استمرار ولاء اقربائهم الذين كانوا يحظون به فيما مضى.

كذلك تفككت التحالفات مع البدو الأمر الذي افلت زمام المبادرة من ايديهم فيما يخص سيطرتهم على القوافل التجارية الداخلية المربحة. في بعض الحالات كان الشيوخ يأخذون سلطة حماية طريق الحج السنوية إلى **مكة**، ولما عجزوا عن حمايتها قلت الدفعات التي يأخذونا من خزينة الدولة العثمانية عما كانت عليه في السابق.

مع بداية الحرب العالمية الأولى انهارت سلطة الشيوخ بشكل حاد مع ظهور نظام جديد يسيطر عليه الاشراف والعائلات ذات الملكية الكبيرة من العشائر، ورغم خسارة الشيوخ للجانب المادي إلا أنهم احتفظوا بالقابهم وهيبتهم بين الفلاحين، في حين انتقلت السلطة والنفوذ إلى زعماء العائلات ذات الملكية الكبيرة مثل آل **عبد الهادي وطوقان والشوا والبرغوثي والجيوسي**، الذين استغلوا ملكيتهم للأراضي واستغلوا سيطرتهم على مراكز السلطة وعلاقات القربى من أجل توسيع نفوذهم السياسي وكسب الأموال لتعزيز زعامتهم وقدرتهم على المنافسة في مجتمع اصبح فيه تراكم واستثمار رأس المال امراً على غاية من الأهمية.

وأخيراً تجدر الاشارة إلى أنه من الناحية النظرية كان يتوجب أن يؤدي تراكم رأس المال وتركزه في أيدي عائلات مالكة قليلة، إلى استثماره في الصناعة لخدمة السوق المحلية، غير أن عائلات قليلة أقدمت على ذلك، فمثلاً عائلة **طوقان** استغلت جزءاً بسيطاً من أموالها في تطوير صناعة الصابون في مدينة **نابلس**، وعائلات أخرى انشأت بعد عام ١٩٠٠ بضعة معامل صغيرة للأغذية ومطاحن للحبوب ومعامل للقرميد(*٢٠). واستغلت مبالغ كبيرة في

* ٢٠ ــ عارف، «تاريخ فلسطين» ص ١٢٤ ــ ١٢٥. وقت مجيء الانتداب كان هناك حوالي خمسين مصنع صابون في يافا وحيفا ونابلس. ولاعتبارها من الكماليات لأنها مصنوعة من زيت الزيتون كان معظم الانتاج السنوي البالغ ٨ آلاف طن يصدر إلى **مصر وسوريا** وأجزاء أخرى من العالم العربي. ــ

توسيع زراعة الحمضيات. غير أن مجمل النشاطات لم تساهم في تطوير القطاع الصناعي في فلسطين ولم تؤد إلى نشوء برجوازية وطنية(* ٢١). أما الاستغلال الرئيسي لفائض رأس المال فقد اتجه إما إلى شراء المزيد من الأراضي وإمّا إلى نمط استهلاكي واضح، مضافاً إليه دفع اموال طائلة كمهور، ودفع مبالغ كبيرة لعدد من الاتباع، عملاء ـــ حراس ـــ وسطاء إضافة إلى تاثيث منازل فخمة في المدن.

إبان ثورة تركيا الفتاة توضحت صورة سوء استخدام رأس المال، عندما عادت الانتخابات المحلية والبرلمانية إلى الظهور، فحاولت كل عائلة من هذه العائلات التأثير بشكل أكبر على اقربائها ومنافسيها مظهرة تفوقها المادي كمحاولة لتعزيز نفوذها السياسي وسيطرتها على صناديق الاقتراع، وذلك عندما باتت العائلات الكبيرة مقتنعة بأن شروط اللعبة بهذه المرحلة قد تغيرت حيث لم تعد روابط الدم وحدها تكفي بل يجب ان تعزز بدفعات مالية ووسائل أخرى لضمان ولاء هؤلاء الاتباع، وأظهرت كذلك عدم قدرتهم على منافسة التجار المسيحيين الذين استفادوا من التعرفة الجمركية المخفضة التي تفرض على السلع المستوردة «انظر لاحقاً»، وكذلك لم تنجح العائلات المالكة بلعب دور مهم بالنشاطات الاقتصادية كبناء الطرق وسكك الحديد وتوزيع المياه والكهرباء والبنوك وتصدير المحاصيل من حرير وتبغ وملح والمربحة جداً، ذلك لأن الباب العالي منحها إما للشركات الأجنبية وإما لاشخاص ـــ لاسيا المسيحيين ـــ تفضلهم السفارات الأجنبية.

تجار المدن:

كانت التجارة الخارجية في العهد العثماني بأيدي الاقليات غير المسلمة من يونان وإيطاليين وارمن ويهود وبعض السكان المحليين الذين استفادوا من الامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأوروبية(* ٢٢). ورغم اقتصار منح الامتيازات في البداية على

حنا صلح ، « فلسطين وتجديد حياتها » ، (القدس ١٩١٩) ، ص ٧٨ . بدران ، ص ٤٧ .

* ٢١ ـــ لمعرفة حجم الاستثمار العربي في زراعة الحمضيات يجب معرفة أن من ٥٧٠ ، ٦٠٨ ، ١ صندوقاً التي صدرت عام ١٩١٣ من يافا ، كان للمزارعين العرب ٦٥٪ ، ولليهود ٢٤٪ ، وللالمان ٢,٥٪ ، بدران ، ص ٤٣ .

* ٢٢ ـــ لويس ، ص ٤٤٨ ـــ ٤٤٩ . كاهن في كامبردج تاريخ الاسلام ، مجلد ٢ ، ص ٥٢٢ ـــ ٥٢٣ . استعمال كلمة أجنبي هنا يمكن أن يقود إلى سوء فهم ، فهي تشير بالحقيقة إلى التجارة القائمة بين دار الاسلام ودار الحرب ، أي بين المسلمين وغير المسلمين من الولايات العثمانية نفسها وداخل العالم الاسلامي حيث انخرط التجار المسلمون بتجارة بعيدة وازدهرت الامبراطورية كلها بسبب هذه التجارة المزدهرة . انظر سمير امين، « الأمة العربية » ، (باريس ، ١٩٧٦) .

القناصل الاجانب إلا أن وكلاءهم المحليين المسيحيين واليهود تمكنوا من الحصول على براءة من السفارات الأجنبية فاكتسبوا على اثرها امتيازات على صعيد الجمارك والضرائب التي تُفرض عادة على البضائع الأجنبية(٢٣).

وتحت وطأة الضغوط الأوربية اتسعت دائرة الامتيازات لتشمل في سبعينات القرن التاسع عشر التجار المحليين غير المسلمين ورفع القيود المفروضة عليهم، واتاحت لهم هذه الامتيازات الانخراط بالتجارة الداخلية بعد أن حظرت عليهم في السابق لحماية السوق الداخلية.

وكما أشار احد المؤرخين «تمتع التجار غير المسلمين بافضل ما في العالمين المساواة مع المواطنين العثمانيين، واستمرار الفوائد الاقتصادية والقانونية في ظل الامتيازات»(٢٤).

لكن لا يمكننا أن نعزو التطور السريع لهذه الطبقة ما بين ١٨٧٦ ــ ١٩١٤ ، إلى الامتيازات وحدها، بل كان ازدياد السكان الناجم عن الهجرة والتكاثر، والازدهار الاقتصادي هما اللذان وفرا البيئة التي اشتغل بها التجار، وهنا ساهمت الامتيازات ايضاً بتطوير أوضاعهم، وشكلوا في فترة الحرب العالمية الأولى برجوازية تجارية وليدة ــ وإن كانت من النوع الكمبرادوري ــ والتي كان يمكنها أن تتحدى قوة الاشراف والعائلات المالكة بنجاح وأن تفتح الباب امام نشاطات رأسمالية اكبر لولا اضطهاد **تركيا الفتاة**، والهزيمة التي منيت بها في الحرب.

لقد أدى استقرار الأمن بعد تولي السلطان **عبد الحميد الثاني** إلى ازدياد عدد السكان وإلى هجرة أعداد كبيرة من المسيحيين واليهود إلى فلسطين، ورغم أن الاحصائيات المتوفرة عن هذه الفترة قليلة إلا أن التقديرات المتوفرة تشير إلى أن مجموع السكان ازداد من نصف مليون عام ١٨٩٥ إلى ٧٠٠٠٠٠ عام ١٩١٧ ، أي بزيادة مقدارها ٤٠٪ في أقل من عشرين عاماً(٢٥).

أحد اسباب هذه الزيادة تعود إلى **الهجرة اليهودية** التي ارتفعت بعد تأسيس الحركة الصهيونية في المؤتمر الصهيوني الأول في **بال عام ١٨٩٧** .

وتضاعف عدد السكان اليهود بين عامي ١٨٩٧ ــ ١٩١٤ في فلسطين من ٥٠٠٠٠ ليصل إلى ١٠٠٠٠٠(٢٦). عاشت غالبيتهم أي حوالي ٦٠٠٠٠ في **القدس** وضواحيها وحوالي ١٢٥٠٠ في **صفد والجليل** وحوالي ١٢٠٠٠ في **يافا** ومستوطنة **تل ابيب** التي اسست حديثاً(٢٧).

بالاضافة إلى الهجرة اليهودية كانت هنالك هجرة البعثات التبشيرية المسيحية من

أســاتذة وعاديين. وقفزت نسبة السكان المسيحيين من ١٠ ٪ في الجزء الأول من القرن الماضي إلى ١٦ ٪ في عام ١٩١٤[٢٨].

أدت الهجرة وكذلك الازدياد الطبيعي السريع للسكان المحليين المسلمين إلى مزيد من التطور الاقتصادي الذي استفاد منه التجار، (حدث نمو سريع وبشكل خاص لمدينة القدس والمدن الساحلية،إذ ازداد عدد سكان **القدس** من ٣٥ ألف نسمة عام ١٨٨٠ إلى ٨٠ ألف نسمة عام ١٩١٥ . أما عدد سكان **يافا** فقد تضاعف اربع مرات في الفترة نفسها إذ قفز الرقم من ١٠ آلاف إلى ٤٠ ألف، وكذلك ازداد عدد سكان **حيفا** التي كانت مدينة صغيرة اثناء تولي السلطان **عبد الحميد** حيث كان يبلغ عام ١٨٨٠ حوالي ٥٠٠٠ نسمة ليصل إلى ٢٠٠٠٠ نسمة عام ١٩١٥[٢٩].

استفاد التجار المسيحيون بالتحديد من التمدن وارتفاع أسعار الأراضي الذي ترافق معه، لأن هذه الأراضي كانت في الأماكن القريبة من السفارات والقنصليات الأجنبية، وكذلك قريبة من الموانىء ومن مراكز التجارة العالمية[* ٣٠]. ففي حين استثمرت العائلات المالكة المسلمة اموالها في الأراضي المدينية والريفية واستفادت من ارتفاع اسعار الأراضي والاجور، فإنَّ التجار المسيحيين استفادوا من ازدياد الطلب على المنازل وعلى مواد البناء والخدمات واستفادوا كذلك من ارتفاع اسعار الأراضي واجورها.

أدّى تدفق المستوطنين والحجاج إلى ازدياد عائدات السياحة والطلب على الفنادق والمساكن المؤقتة، وبدءاً من عام ١٩١٤ كان يصل حوالي ٤٠ ألف زائر بشكل رئيسي عن طريق ميناء يافا الذي اصبح مركزاً مزدهراً ببناء الفنادق، واستفادت مدن أخرى كالقدس وحيفا من هذا التدفق وشهدت زيادة في الخدمات المقدمة للسياح وكذلك في بناء الفنادق والتكيات[٣١].

. تراكمت الثروة لدى التجار المسيحيين نتيجة السيطرة المطلقة على السلع الغربية المستوردة في وقت تزايد فيه الطلب على تلك السلع وانتشر بين مختلف طبقات الشعب وفئاته بعد التوسع الذي حصل في التجارة والزراعة والاستثمار، إذ ارتفعت قيمة المستوردات عبر الموانىء الثلاثة الاساسية **غزة حيفا ويافا** إلى ستة اضعاف أي من مبلغ قدره ٢٤٠ ألف جنيه استرليني في عام ١٨٨٦ إلى ٣١٠ ألف جنيه استرليني عام ١٩١٣[٣٢]. واضافة إلى السلع

* ٣٠ ــ عام ١٩١٣ كان سعر الأرض في وسط القدس أغلى بست أضعاف من سعر الأرض خارج السور . في يافا وحيفا كان الفارق أكبر ، غالباً ماكان يصل من ١٥ إلى ٢٠ ضعفاً من سعر الأراضي خارج البلدة . روبن ، ص ٥١٩ ــ ٥٢٠ .

الترفيهية المستوردة من الغرب كالثياب والحرير **المطبع والسكاكين الانجليزية، فقد بدأت** فلسطين باستيراد انواع متعددة من السلع الاساسية التي كانت تنتج فيما مضى محلياً، وهكذا استبدل الطحين الابيض لصناعة الخبز بالطحين المحلي الذي أصبح يستعمل لصناعة الشعيرية والمعكرونة فقط. والكاز الذي كان يستورد بثلث سعر زيت الزيتون المحلي اصبح يستعمل كمصدر طاقة للانارة والافران. والمحراث الحديدي، المصنوع من معادن مستوردة والذي كان يستعمله المستوطنون اليهود والألمان انتقل فيما بعد إلى الزراعة العربية(٣٣). وتطلبت أساليب الزراعة التجارية في بيارات الحمضيات استيراد آليات الري والتغليف(٣٤).

وجد التجار المسيحيون انفسهم قادرين على منافسة الاشراف والتجار المسلمين للسيطرة على السوق المحلية متسلحين بالحق الجديد «الامتيازات» الذي مكنهم من الوصول إلى السوق الداخلية وعُزز وضعهم هذا بالتعرفة الجمركية المخفضة المفروضة على السلع المستوردة والتي كانت أقل من ١١ ٪ من ثمنها وربع الضريبة التي يدفعها المصدرون من الاقاليم العثمانية إلى اوروبا(٣٥).

وأخيراً فإن توسع وتطور المواصلات والاتصالات في الفترة الأخيرة من حكم **عبد الحميد** زاد من الامكانيات المتاحة امام التجار المدنيين، وعملياً استورد التجار المدنيون جميع المواد مثل الوقود والقاطرات اللازمة لتشغيل السكك الحديدية، وحال استكمالها خفضت شبكات السكك الحديدية اجور الشحن والنقل بشكل بارز مما مكّن التجار المحليين من التسلل إلى السوق الداخلية اكثر واكثر(٣٦). إلى جانب الثراء الذي حققته الاقليات المسيحية من استيراد البضائع الأجنبية استفادت أيضاً من التعليم في المدارس العلمانية (اللادينية) مما اتاح لها العمل في الشركات الأجنبية، في حين ادى انتشار البنوك الأجنبية والمراكز التجارية وشركات الشحن ودور الطباعة ومراكز الجمارك والوكالات التجارية في المدن الساحلية إلى ازدياد الطلب على العمالة الماهرة والخدمات المهنية المتاحة داخل التجمعات المسيحية بشكل عام. وبشكل عام، فإن منح الامتيازات المهمة للشركات الأوروبية ولاتباعها المحليين من قبل «الباب العالي» في استنبول أدى إلى فتح الباب واسعاً في النشاط الاقتصادي المربح للتجار المسيحيين واليهود، فبالاضافة إلى عقود ادارة سكك الحديد والموانىء، حصلت الشركات الأجنبية على احتكارات بعض فروع الانتاج مثل انتاج وتصدير التبغ وتوليد الكهرباء وتوفير وتوزيع المياه وكذلك بعض الحقوق النفطية والمعدنية(* ٣٧).

* ٣٧ ــ الوجود المكثف للشركات الاجنبية نبع من الضغوطات على السلطان في فترة الانهيار المالي في أواسط السبعينات من القرن التاسع عشر . عام ١٨٨١ أجبرت القوى الأجنبية الخزينة العثمانية على

تركزت معظم **الامتيازات في** الآقاليم الكبيرة من الإمبراطورية مثل **سورية والعراق**، إلا أن اهمية فلسطين كمركز مالي واتصالاتي متزايد الأهمية، ووجود طاقات كامنة ومربحة أدى إلى منح مجموعة من الامتيازات والرخص للشركات الأجنبية أو لعملائها المحليين، فقد قام البنك العثماني الامبراطوري الذي اسسته مصالح انجليزية وفرنسية في اوائل الستينات من القرن التاسع عشر بفتح فروع له في **فلسطين** وفي كل المدن الرئيسية داخل الامبراطورية وقد تمتع هذا البنك بحق استثنائي يستطيع بموجبه اصدار اوراق نقدية خاصة به، ولعب دوراً مهماً في تمويل القروض للخزينة العثمانية، وقد افتتحت فيما بعد بنوك اجنبية اخرى فروعا لها في فلسطين مثل مصرف «كريدي ليونيه»، ومصرف «سالونيك»، والمصرف «الفلسطيني ــ الألماني» الذي كان مركزه في **دمشق** (أما البنك الانجليزي ــ الفلسطيني الذي كان مركزه بريطانيا فقد اسسته المصالح الصهيونية وكذلك الاحتكار الاستعماري اليهودي)، وحصل التجار المسيحيون في فلسطين على حقوق لممارسة نشاطات مهمة مثل النقل العام والكهرباء والمياه في القدس وحق استصلاح الأراضي في الشمال وحق استغلال مناجم الملح والبوتاس(٣٨).

كما أدى نمو التجارة الخارجية وزيادة ثراء وعدد التجار المسيحيين إلى تشكيل أو نشوء طبقة صغيرة ولكن مهمة بين المسيحين في فلسطين هي «البرجوازية الصغيرة» مكونة من اصحاب الدكاكين والموزعين وتجار المفرق من جهة، ومن الانتلجنسيا الوليدة المكونة من المعلمين والصحافيين والمحامين والموظفين من جهة أخرى، وقد جاءت سيطرة المسيحيين على تجارة المفرق ليس فقط من خلال صلاتهم بالمستوردين وتجار الجملة فقط، بل من وجودهم بالمدن التي نمت نمواً سريعاً وازدادت دخولها الاضافية.

إضافة إلى ذلك فإن اعضاء الانتلجنسيا الذين استفادوا من تحصيلهم العلماني والعالي ووصولهم إلى مواقع قيادية في المعاهد الخاصة والشركات الأجنبية غالباً ما كان لهم اثر يتعدى طائفتهم المحدودة عددياً، فالعديد منهم لم يعلم ابناءه وبناته فقط بل علموا ابناء عائلات مسلمة متنفذة مثل الحسيني والعلمي.

وظهر جانب آخر من النفوذ الذي حظيت به الانتليجينسيا من النمو السريع للصحف

تشكيل مجلس الديون العامة ، لتأمين دفع الديون والفوائد المستحقة للدائنين الأجانب في المواعيد المقررة . وبما أن الخزينة كانت عملياً مفلسة عن دفع الدين البالغ ٢٠٠ مليون جنيه استرليني توجب منح الدائنين حقوقا استثنائية في جميع القطاعات المربحة من الاقتصاد ، في المقاطعات التركية والأوروبية والعربية . لويس ص ٤٤٦ ــ ٤٤٨ . جورج كيرك ، « التاريخ المختصر للشرق الأوسط » .

العربية والكتب والمجلات في العقد الذي سبق الحرب، فقد لعبت بعض هذه الصحف مثل صحيفة «**فلسطين**» اليومية في يافا وصحيفة «**الكرمل**» في حيفا واللتين يمتلكهما مسيحيان دوراً فعالاً جداً في تنظيم الصراع ضد الصهيونية وفي تقديم الافكار العصرية حول القومية العربية[٣٩]. وقد دعم معظم التجار المسيحيين نشاط هاتين الصحيفتين اللتان كانتا معاديتين للصهاينة، على الأقل لأنهم كانوا يخشون منافسة المهاجرين اليهود الجدد الذين يملكون رأس مال اجنبي ينافس في مجالات اقتصادية هي مجال عمل التجار المسيحيين.

الحرفيون والصناع المهرة:

انتكس وضع الحرفيين والصناع الذين يكسبون عيشهم من صناعة السلع للسكان المدنيين والريفيين، بخلاف تجار المدن الذين توسعت أعمالهم وازدهرت نتيجة تطور التجارة الخارجية وازدياد الاعتماد على الواردات من الغرب. ولكن هذا الأثر لم يكن متماثلاً، فالقليل من الفلاحين كانت لديهم الاموال مما ابقى على تداول السلع التقليدية المصنعة محلياً في الريف مقابل ذلك فإن التزايد في استخدام النقود كوسيلة للتبادل، وارتفاع نسبة الدخول وتوفر السلع المستوردة في المدن كل ذلك أدى إلى انحدار استهلاك السلع المحلية بين سكان المدن

إلى جانب التباين بين كل من المدينة والريف، فإن كل حرفة من الحرف تأثرت بشكل مختلف عن الأخريات بنتيجة اغراق السوق بالسلع المستوردة، فحياكة القطن مثلاً، استمرت بالازدهار في غزة والمجدل بسبب سهولة وصولها إلى اسواق التصدير، بينما تراجعت صناعة غزل الصوف وحياكته بسبب نقص الطلب على العباءات البدوية، والتي كانت تستعمل تقليدياً في الريف وساهمت التعرفة الجمركية المنخفضة على الثياب الحريرية المستوردة ــ التي كانت في بعض الأحيان تباع بربع سعر القماش المصنع محلياً ــ في انحدار حياكة الحرير، وبدأت هذه العملية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٤٠].

رغم قلة المعلومات عن الحرف وطوائفها إلا أنه برزت بعض السمات في الفترة التي سبقت الحرب والتي اهمها الزيادة المنتظمة في فقر الحرفيين الذين يعيشون ويعملون في البلدات والقرى، ويوضح هذا الأمر تزايد فقر الفلاحين الذين كانوا يعتمدون عليهم لاستهلاك بضائعهم. وهناك عامل آخر مهم وهو الازدياد الملحوظ لاسعار المواد الخام التي يعتمد عليها الحرفيون والتي كان معظمها يشترى من الأسواق المحلية. وأخيراً التضخم الذي أثّر على البلاد ككل.

هذه العوامل مجتمعة مضافاً إليها منافسة السلع الأجنبية الرخيصة والمتدفقة بغزارة إلى البلاد أجبرت العديد من الحرفيين إما على التخلي عن مهنهم والبحث عن العمل في أماكن أخرى، واما الهجرة إلى المدن حيث تسارعت في هذه الفترة عملية الهجرة بشكل كبير في السنوات الأولى للانتداب البريطاني(٤١).

والاتجاه الآخر وهو مهم أيضاً، يتمثل بالتباين المتصاعد بين الحرفيين المستقلين، وأولئك الذين استمروا بالعمل ضمن إطار الطوائف الحرفية التقليدية، فكما هو الحال في كافة ارجاء الامبراطورية العثمانية كانت معظم الطوائف الحرفية في فلسطين تحت سيطرة ورعاية زعماء الاشراف والمسؤولين عن جباية الضرائب وتنظيم المقاييس والاسعار (والتي كان ينفذها «المحتسب» الذي يعينه نقيب الاشراف) ومنح تراخيص العمل للممتهنين الجدد، وحل الخلافات التي تنشأ بين طوائف الحرف والحكومة(٤٢).

وعندما يكون سوق طوائف الحرف قائماً على اراضٍ أو بنايات وقفية يكون بالتالي نفوذ الاشراف أكبر بحيث يتدخلون بتوزيع الورش واختيار الأعضاء، وتحديد الاسعار والايجارات، غير انه في اواخر القرن التاسع عشر عندما بدأت طوائف الحرف بالانحدار نتيجة منافسة السلع الأجنبية وفقدان الحرفيين المهرة الذين كانوا ينتقلون إلى اعمال اخرى او يهاجرون إلى المدن، بدأ الاشراف يفقدون سيطرتهم المطلقة على الطوائف الحرفية، بالمقابل فقدت الطوائف الحرفية تدريجياً قدرتها على تحديد اسعار سلعها. ومع ذلك حافظ الأشراف في الوقت نفسه على حق منح تراخيص العمل للممتهنين الجدد وتوفير الورش في السوق ولذلك كان من الصعب على أي حرفي التهرب من نفوذهم، كذلك لم يشجع الاشراف على ادخال أي من المخترعات التكنولوجية في مجال انتاج طوائف الحرف لأنهم شعروا بأن هكذا اجراء سيلغي سيطرتهم على الحرف تماماً وبالتالي على الانتاج الحرفي بشكل عام(٤٣).

ورغم ذلك فإن الاسواق الجديدة التي أنشأها المهاجرون إلى المدن الكبيرة اضافة للإلغاء الرسمي لنظام الطوائف الذي اقرته تركيا الفتاة عام ١٩١٢ ــ رغم أنه لم يطبق بشكل جامع ــ كل ذلك مكّن الحرفيين من العمل بشكل قانوني في الأحياء الجديدة خارج نطاق نفوذ الطوائف وبدأ بعض الحرفيين بأقلمة وضعهم وعملهم مع الأنماط الجديدة وحسب طلب السوق، وعمل البعض الآخر على ربط نفسه وعمله بالبرجوازية وبالجاليات الأجنبية وأنشؤوا بالتالي الورش الكبيرة واستخدموا فيها حرفيين آخرين بطريقة العمل المأجور(٤٤).

في البلدات المسيحية كما في رام الله وبيت لحم وفي الاحياء المسيحية في القدس

أُدخلت الابتكارات الرأسمالية من أجل الانتاج والتسويق. ففي هذه المناطق تسارع انتاج السلع المصنعة محلياً من الاصداف البحرية وخشب الزيتون والمواد المتعلقة بالطقوس الدينية كالقطع الفنية والشموع المقدسة. ترافق هذا مع ازدياد الأسواق الخارجية ومع خلق سوق محلية بين المسيحيين المقيمين والسواح القادمين من الخارج(*٤٥).

وقد وجدت في اماكن أخرى ورش مستقلة يقع نطاق عملها خارج حدود البلدات وينافس اصحابها الحرفيين التقليديين الذين استمروا في عملهم في الأحياء المدينية، فمدينة الخليل على سبيل المثال أصبحت مركزاً للحرفيين المستقلين الذين يعملون خارج اسوار المدينة وتخصصوا بانتاج الزجاج، وبخلاف أهل الحرف في المدن كان انتاج الحرفيين المستقلين معداً للتصدير إلى المدن الكبيرة وليس لأجل الاستهلاك المحلي(٤٦). وفي حالات أخرى هاجر بعضهم إلى المدن الساحلية حيث انشئت ورش ومعامل صغيرة لتزويد الأسواق الجديدة، ولانتاج بضائع جديدة مثل الكتب التعليمية للمدارس الأجنبية، والنبيذ والمشروبات الروحية(٤٧)، ولكن على الرغم من استمرار عمل الطوائف الحرفية التقليدية، إلا أن دخول السلع الأجنبية وانتشار الدفع النقدي وتغير الطلب في المدن الكبيرة، كل ذلك أضعف سيطرتها المطلقة على الانتاج المحلي، وعلى الرغم من أن المناطق الريفية استمرت بطلب السلع التقليدية المصنعة محلياً، إلا أن الافقار التدريجي للفلاحين وللحرفيين وادخال العمل المأجور في المدن أدى إلى انحدار المهارات التقليدية في مجمل الحرف تقريباً. ورغم صغر حجم الطبقة العاملة ــ صغيرة لدرجة أنها لا تكفي لدعم أي نقابات تجارية فاعلة على سبيل المثال إلا أنها وضعت الأساس للازدياد الحاد في عددها الذي طرأ في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

والأهم من ذلك هو نمو الحرف المستقلة وخلق الأسواق الجديدة للمهاجرين الذي مهّد الطريق لاشباع المشاغل بالنزعة الدنيوية، وفي الوقت نفسه دخلت مجموعة جديدة من العمال المهرة المتحررين من الاعتماد على الاشراف والطوائف وبسرعة إلى قطاعات الانتاج والتوزيع المغرية ونما هذا الاتجاه بشكل كبير بعد الانتداب البريطاني والزيادة الهائلة في عدد المهاجرين اليهود في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين.

---

* ٤٥ ــ عارف، «تاريخ»، ص ١٢٤أ. بدران، ص ٤٧ ــ ٤٨. في عام ١٩٢٥ ورغم الانقطاع الذي سببته الحرب كان اجمالي منتوج التذكارات الدينية ما قيمته ٧٠ ألف جنيه استرليني. حوالي ١٥٠٠ عامل كانوا يعملون في معامل بيت لحم وحدها.

الفلاحون:

بقيت الأغلبية الساحقة من السكان الفلسطينيين تعيش في البلدات والقرى الداخلية، رغم ازدياد عدد سكان المدن الساحلية، حيث يُظهر أول احصاء سكاني بعد الحرب العالمية الأولى في عام ١٩٢٢ أن نسبة سكان الريف تبلغ حوالي ٨١ ٪ من مجموع سكان فلسطين. ولكن إذا اخذنا بعين الاعتبار المستوى العالي للهجرة إلى **القدس** والمدن الساحلية الذي تم اثناء سنوات الحرب، فإن الرقم الأدق سيكون ٧٥ ٪.

ويكسب معظم ابناء الريف رزقهم من الأرض إن فلاحين وإن بدواً، وقلة منهم عملوا بالتجارة البسيطة في أواخر العهد العثماني، ومن خلال هذه التجارة زودوا السوق الداخلية في فلسطين وسوريا وشرق الأردن بالحيوانات والانتاج الزراعي، وعاش معظم مالكي الأراضي الكبار والاشراف في المدن بعيداً عن عقاراتهم، وقد ابرزت طريقة الحياة الباذخة التقسيم الاجتماعي الدائم بين الفلاحين وبين المدينين الذين كانوا يعيشون حياة اكثر استقراراً.

وهذا الأمر جعل التقسيم يسير بشكل متواز وحاد حتى اليوم مع التقسيمات الطبقية في داخل المجتمع الفلسطيني. ويمكن ادراك هذا التقسيم بشكل صارخ ليس على أنه ازدياد الثراء في المدن والبلدات الكبيرة فحسب، بل على أنه تقسيم طبقي تحول فيه الفلاحون بشكل متزامن إلى طبقة عاملة. ووصل هذا التحول إلى ذروته في الثلاثينات من هذا القرن ايام الانتداب البريطاني. وكان لنشوء الملكية الخاصة الوراثية وتمركزها في أيدي قلة من العائلات الكبيرة الدور الأكبر في ذلك التحول. ومع ذلك فهناك عاملان هامان:

ـــ عبء التجنيد الاجباري الذي فرض على الفلاحين، بخاصة بعد اعلان تركيا الحرب على الحلفاء عام ١٩١٤ .

ـــ عبء الضرائب المتزايد.

إن التغيير الذي طرأ على قوانين الأراضي ابتداء من مرسوم الأرض الذي صدر عام ١٨٥٨ ، والتآكل التدريجي للحقوق المشاعية للفلاح بالأرض وانتاجها، تزامن مع تغير في كيفية تمويل الفلاح للأدوات والبذار الضرورية لزراعة محصول كل سنة، فبينما كان الملتزم أو صاحب الأرض يزود الفلاحين بما يلزم مقدماً وعبر شيخ القرية، مقابل حصة من المحصول، فقد وقع الفلاحون الآن فريسة عاملين:

الأول: خسارة الفلاحين لأرضهم ومواشيهم، **والثاني**: استخدام الدفعات النقدية الأمر الذي اجبر الفلاح الاعتماد على الدائنين المدنيين، واخيراً تردد الدائنون باقراض

الفلاحين نظراً لافتقار الفلاحين للأرض والحيوانات التي تشكل ضمانة للدين(٤٨).

ولهذا السبب كان على الفلاح أن يدفع فوائد باهظة بشكل عيني أي من منتوج الأرض إلى الدائن أو أن يعتمد على صاحب الأرض (الذي غالباً ما يكون هو نفسه الدائن) ليوفر الأدوات والحيوانات والبذار والطعام ليبقى هو وأسرته على قيد الحياة حتى الموسم الجديد(* ٤٩).

كان الملتزمون في الماضي يحاولون فرض نسبة عالية من الرسوم على المحصول مقابل هذه الخدمات غير أن شيخ القرية غالباً ما كان يتوسط ويعدل هذه المطالب مقابل تقديم خدمات أخرى للملتزم خصوصاً وأن الملتزمين على درجة كبيرة من الاهتمام بما تنتجه الأرض من محصول بقدر اهتمامهم بسعر الأرض من أجل بيعها في المستقبل.

بعدها تغير دور شيخ القرية فبدلاً من أن يكون وسيطاً أصبح عملياً موظفاً لدى اصحاب الممتلكات الغائبين وخليفة للدائنين ايضاً، ومقابل دفعات كان يتسلمها من اصحاب الأراضي فقد طبق مرسوم التضامن العشائري(٥٠). وعندما اصبح عدد متزايد من اصحاب الأراضي يعملون كمقرضين للأموال (خصوصاً بعد تراكم رأس المال الفائض في أيدي العائلات المالكة للأراضي) تقلص استقلال الشيوخ أكثر وزاد القمع الذي عانى منه الفلاحون، فمنذ عام ١٨٨٠ فصاعداً كانت التقارير التي يحملها الزوار الأوربيون لفلسطين مليئة بقصص عن الفلاحين الذين اجبروا على ترك الأرض بسبب الديون(٥١). حتى البدو لم تكن لديهم حصانة امام هذا الوضع، حيث اجبر **بنو «الحوارث»** على رهن جزء من اراضيهم لعائلة تاجر مسيحي من **يافا** وهي **عائلة الطيان**، الذين باعوها فيما بعد للصندوق القومي اليهودي(٥٢).

في نهاية القرن التاسع عشر أدى الارتفاع السريع في أسعار الأراضي وازدياد الطلب عليها نتيجة الهجرة اليهودية، إلى تحفيز عدد كبير من مالكي الأراضي لاخراج الفلاحين منها دون أن يأخذوا بعين الاعتبار حقوق الرعي التقليدية للبدو ودون أن يأخذوا بعين الاعتبار أن أجيالاً من الفلاحين قد تعاقبت على هذه الأرض وتعتبر عملياً مالكة لها.

في عام ١٩١٤، زادت المساحة التي يملكها الصندوق القومي اليهودي ومؤسسات

---

* ٤٩ — كان شكل ملكية الأرض في فلسطين قابلاً لتقسيم العمل في الانتاج والحراثة والبذر وتوفير المياه والحيوانات، وزراعة الكروم الخ. زاد هذا من كمية المحصول الذي يؤخذ من الفلاحين بشكل ايجار أو فائدة. انظر الفصل الأول.

صهيونيــة اخرى في فلسطين لتصــل إلى حوالي ٤٢٠٧٠٠ دونم (٣٨٠٠٠ هكتـار و ٩٤٠٠٠ فدان) مقابل ٢٥٠٠٠ دونم عام ١٨٨٢ ووصل عدد المستوطنات اليهودية ٤٧ مقابل ٥ مستوطنات فقط كانت موجودة قبل ٣٠ عاماً(٥٣).

وبذلك اصبح طرد الفلاحين من اراضيهم امراً شائعاً في المناطق الساحلية وفي اجزاء من الجليل حيث تركزت الممتلكات اليهودية، وقد نتج عن بيع أراضي آل سرسق في سهل مرج بني عامر وحده تشتت حوالي ٨٠٠٠ فلاح وخسارة ٢٢ قرية(* ٥٤). من ناحية اخرى باع بعض الفـلاحين اراضيهـم بشكـل مبـاشر للمهاجرين، إلا أن الغالبية السـاحقة من صفقات البيع وبخاصة بعد عام ١٩٠٠ تمت بين الصهاينة والمالكين الكبار من العرب الذين يقيمون خارج فلسطين أو داخلها(* ٥٥)

واجه الفـلاحون، إضـــافة إلى حالة الدين التي نتجت عن الاعتماد على اصحـاب الأراضي في تأمين وسائل الانتاج الأساسية، ارتفاعاً سريعاً في قيمة الضرائب التي فرضتها الدولة، بخاصة بعد ثورة تركيا الفتاة وبداية التحضيرات للحرب، واضافة إلى ضريبة العشر التي بلغت حوالي ١٠ ٪ من قيمة المحصول كان على الفلاح أن يدفع ضريبة على الأرض التي يزرعها، واخيراً على الفلاح الذي يملك الحيوانات أن يدفع ضريبة أخرى هي ضريبة الغنم.

على الرغم من أن قيمة العشر حُددت رسمياً بـ ١٢,٥ ٪ عام ١٨٩٧ إلا أن النسبة التي كانت تُجمع عنوة عام ١٩٠٠ وصلت أحياناً إلى حوالي ٣٠ ٪ وفي أحيان أخرى إلى ٥٠ ٪ وارتفعت أيضاً نسبة ضريبة الوركو فتراوحت بين ٢٠ إلى ٣٠ ٪ من قيمة الممتلكات المبينة، وإضافة إلى نسبة الضرائب المرتفعة اصبح المبلغ على اساس اجمالي الموسم دون اقتطاع

---

* ٥٤ ـــ هـيرست ، ص ٢٩ . غرانوت ، ص ٢٨٠ ، ٢٩٢ ـــ ٢٩٥ . نيفيـل بـاربور ، « نيســي دوميـنـوس ، مســح لآراء الفـلسـطينـين . (بيروت ١٩٦٩) ، ص ١١٣ ـــ ١١٤ . مـاندل ص ٣٥ ـــ ٣٧ . الأخير يصف عملية مشـابهة انخرط فيها مرابيان عربيان من يافا ، انتهت بطرد أصحاب الأرض الاصليين وبيعت الأرض للمستوطنة اليهودية بيتح تكفا في الثمانينات من القرن التاسع عشر .

* ٥٥ ـــ وينشتوك ، ص ٨٠ ، يشير إلى أنه رغم أن نسبة الأراضي التي باعها الفلاحون بلغت ٤٢,٧٪ في الفترة مابين ١٨٩١ ـــ ١٩٠٠ ، إلا أن المساحة الاجمالية للأراضي التي باعها الفلاحون كانت صغيرة مقارنة مع مجمل ماتم بيعه من الأراضي . في الفترة مابين ١٩٠١ ـــ ١٩١٤ ، عندما بيعت مساحات شاسعة من الأراضي للمنظمات الصهيونية وهيئة الاستعمار اليهودي لم يبع منها الفلاحون سوى ٤,٣٪ فقط . هذا الهبوط في نسبـة الأراضي التي باعها الفلاحون عكس وعيهم للأهداف السياسية وراء شراء الأراضي من قبل اليهود أكثر مما عكس تحسن وضع الفلاحين المادي .

التكـاليف التي يدفعهـا الفـلاح اثنـاء عملية الانتاج[٥٦]. يضـاف إلى ذلك حقيقة كون اصحـاب الأراضي الكبـار قادرين على رشـوة جبـاة الضرائب لتقـليل حجم المستحقات الضريبية المفروضة عليهم وزيادة الفروق المترتبة على هذا الاختلاس على ضرائب الفلاحين، حيث كانت الدولة بحاجة ماسة للنقود لذا فقد سحبت النقود التي هي بحاجة إليها بشكل عشوائي من أولئك الفلاحين القادرة على قمعهم.

وجاءت الضربة الأخيرة عندما طالبت تركيا الفتاة أن تُدفع الضرائب نقدية وليست عينية على بعض المحاصيل مثل العنب والعلف، مما أجبر الفلاح الذي استدان في السابق ليدفع لصاحب الأرض أن يلجأ إلى المدين مجدداً ليحصل على المبلغ المطلوب من محصل الضرائب، والمبلغ المطلوب لتمويل محصول العام القادم.

وصلت النسبة التي يتقاضاها المرابون كفوائد على القروض النقدية إلى حوالي ٤٠ ٪ أو ٥٠ ٪، الأمر الذي اجبر العديد من الفلاحين على بيع اراضيهم المشاعية أو تسجيلها باسماء ملاك الأرض الكبار تهرباً من الضرائب كذلك فقد آخرون اراضيهم لصالح مالك الأرض أو لصالح الدولة، بسبب عدم قدرتهم على دفع الديون المترتبة عليهم[٥٧].

أدت هذه التغيرات الكاسحة في ملكية الأرض وفي الأوضاع المالية للفلاحين إلى تغيرات حادة في العلاقات الاجتماعية التقليدية في الريف، فقد أدى تمركز رأس المال في أيدي كبار الملاك والمدنيين وسحب فائض الانتاج من الريف إلى توتر شديد في تضامن القرية، هذا التضامن الذي اعتمد عليه الفلاح، عندما كان العمل الجماعي في الحراثة والحصاد يقود إلى تقسيم العمل وتوزيعه حسب توزيعات طبقية.

ويقع العمـال المأجورون في اسفل السـلم الاجتماعي وكذلك كان وضع الحراثين الموسميين (وعادة يعمل هؤلاء كحراثين وفي احيان اخرى كمزارعين في البيارات[٥٨] وفوقهم يأتي المحاصصـون الذين يتمتعون ولو نظرياً على الأقل بحصـة من المحصول، وقد تأثروا ـــ إضافة إلى ديونهم المتزايدة ـــ سلبياً بتقسيم الأراضي المشاعية الذي شجعه النظام الجديد، وبهذا تركزت اراضيهم في أيدي كبار الملاك.

وفي عام ١٩٠٩ كان معدل ما يملكه الفلاح في فلسطين لا يتجاوز ٢/١ دونم، وهذا دون المسـاحة المطلوبة لتوفير معاشه واسرته، وكان الوضع قاسياً جداً في المناطق المرتفعة، حيث القصور في الأراضي الصالحة للزراعة، وكان شائعاً جداً أن يعيش المحاصصون ويموتون دون أن يتخلصوا من الدين المتراكم عليهم وكثيراً ما كانت الديون تتوارث من جيل إلى آخر

حتى نهاية الامبراطورية العثمانية(٥٩*).

ويحتل **الدرجة الثالثة**: اصحاب الأراضي الصغيرة والمحاصصون الذين استطاعوا الحصول على بستان أو حاكورة يزرعونها بمحصول خاص بهم، وغالباً ما كانت هذه الحواكير تنتج ما يكفي من الخضار والزيتون والفواكه لرفع مستوى الفلاح المعيشي فوق الحد الأدنى، رغم أن هذه الحواكير كانت من الأراضي البور التي يستصلحها الفلاح، أو قطعة أرض صغيرة تمكن الفلاح من جمع ثمنها من عمله في المدينة، وفي بعض الأحيان كانت هذه القطعة كبيرة نسبياً، فعلى سبيل المثال وفي أواخر العهد العثماني بالتحديد كان من الشائع أن يُمنح شيخ القرية حاكورة من أحد كبار الملاك مقابل خدماته(٦٠).

أخيراً أدى تقسيم الأرض ودخول العملة النقدية إلى الريف إلى دفع المزيد من الفلاحين الأجراء والمحاصصين إلى السعي نحو العمل المأجور وفي مزارع المستوطنين وبيارات الحمضيات أو إلى العمل اليدوي في المدن، وقد كتب أحد المهاجرين اليهود في العام ١٩١٠ :

يحتشد مئات العرب في السوق قرب نزل العمال، إنهم ما زالوا ينتظرون هنا منذ الفجر، انهم العمال الموسميين، ويوجد بينهم عدد من العمال العرب الذين يعملون بدوام كامل ويعيشون في مزارع المستوطنين، ويذهبون مباشرة إلى بيارة البرتقال، وهناك حوالي ١٥٠٠ من هؤلاء يومياً(٦١).

أدى الاعتماد المتزايد على العمل المأجور لتأمين جزء من نفقات معيشة الأسرة إلى اضعاف العلاقات المشاعية في القرية اكثر فأكثر، هذه العلاقات المتوترة اصلاً نتيجة نشوء الملكيات الصغيرة وانقسام القرية مابين المؤيدين والمعارضين للتحالف الجديد بين شيخ القرية وملاّكي الأرض. واختفت ظاهرة العمل الجماعي لتحل محلها ظاهرة جديدة راح فيها الفلاحون الذين كانوا يعملون بالأجر خارج القرية يرفضون غالباً تنفيذ المهمات التي تحتاجها القرية للإبقاء على ملكيتها والتأكيد على الأمن الجماعي ضد التهديدات الخارجية(٦٢).

أوجدت سيادة العمل المأجور منظورات ثقافية متصارعة في القرية مقابل تعرض العمال المأجورين في المستوطنات إلى نمط الحياة الغربية، في حين ازداد تمسك اقربائهم في القرى بتقاليدهم للتعويض عن تفسخ الروابط المشاعية. وأخذ تبجيل قبور القديسين المحليين

---

* ٥٩ ـــ الدخل السنوي لعائلة فلاحية تعيش حياة مريحة ومكونة من سبع أفراد عام ١٩٠٤ قُدِّر بمبلغ اجمالي لايزيد عن ٢٧ جنيهاً فلسطينياً . وينشتوك ، ص ٥٨ ، ٦٢ .

والاحتفالات الدينية السنوية والمهرجانات المحلية معاني جديدة، حيث كانت المناسبات الوحيدة التي يلتقي بها الفلاحون مع بعضهم من القرى المجاورة(*٦٣). وقد قاد صراع المصالح المتزايدة بين العمال المأجورين الزراعيين ومالكي الأراضي، الفلاحين ككل والاشراف إلى انقسامات داخل القرية نفسها بين أولئك الذين حافظوا على ولائهم واحترامهم للنخبة التقليدية واولئك الذين وجهوا اهتمامهم بشكل متزايد إلى الشخصيات الدينية المحلية، الذين كانوا يشاركونهم همومهم وطريقة حياتهم (سنرى لاحقاً أن هذا التقسيم سيلعب دوراً حاسماً في تطور النضال القومي ضد الانتداب البريطاني في أواسط الثلاثينيات)..

قاد اعلان الحرب-في تشرين ثاني عام ١٩١٤ ، إلى موجة من القمع ضد الفلاحين ولم تهددهم هذه الموجة بفقدان موارد رزقهم وروابطهم الاجتماعية التقليدية فقط، بل بتدمير الريف أيضاً، فعشرات الآلاف من الفلاحين الذين فقدوا اقاربهم خلال حرب القرم التي حصلت قبل ستين عاماً، يُستدعون الآن للتجنيد الإجباري وقد أرسلوا إلى جهات بعيدة، وصُودر الغذاء والماشية، وقُطعت الاشجار لتستخدم كوقود وسيقت قرى بأكملها للتجنيد الاجباري. كتب احد المراقبين: «خلال بضعة شهور دمرت الاسس الزراعية للحياة الفلاحية وقد سحقت معظم التحسينات التي وُجدت في الخمسين عاماً السابقة(٦٤) وغادر السكان الأجانب المدن وأُغلقت القنصليات الأوربية، وغادر المبشرون والاساتذة البلاد تاركين المدارس والمستشفيات المهمة التي اسسها الفرنسيون والايطاليون والقوى الأوروبية الأخرى، وأُبعد البطريرك اليوناني والبطريرك الأرمني وحاشيتهما من دمشق، وأُجبر الاسقف الانجليكاني على اللجوء إلى مصر التي كان يحتلها الانجليز آنذاك، وعاد العديد من المهاجرين اليهود الذين احتفظوا بجنسياتهم الروسية أو الرومانية أو البولندية إلى بلادهم الاصلية وهرب آخرون إلى مصر(٦٥).

ولم يكن امام السكان الاصليين أي فرصة ولو ضئيلة للهرب، بعض التجار المدنيين الاغنياء لجؤوا إلى أقاربهم الذين كانوا قد اقاموا مشاريع لهم في أوروبا والامريكيتين.

ومئات الفلاحين المسيحيين من بيت لحم ورام الله والمناطق المجاورة شقوا طريقهم إلى

---

* ٦٣ — المرجع السابق ، ص ٥٦ — ٥٩ . أثر ازدياد العمل المأجور على تركيب العائلة الفلاحية بحاجة ماسة إلى دراسة . هناك بعض الدراسات ونتائجها تشير إلى نتيجة واحدة ، إلى جانب ازدياد تقسيم العمل ، وهي عزل المرأة والأطفال وازدياد دور الذكور في حماية عرض نسائهم وبالتالي عرض العائلة . ربما نتج هذا عن تزايد أهمية عمل الأطفال في مجال الزراعة ، كعمال زراعيين ، وانهيار نمط الزواج الداخلي (داخل الأسرة) . انظر الفصل الثالث .

الولايات المتحدة، حيث سبقهم اقاربهم الذين توطنوا هناك من اجل تسويق المنتجات الدينية المصنوعة في مدنهم وقراهم الاصلية واستغلت قلة منهم صلاتها مع الجاليات اللبنانية والسورية المتواجدة في بوسطن ونيويورك وسانتياغو وسان باولو وبيونس أيرس ليغادروا فلسطين نهائياً أو لفترة وجيزة(٦٦). ولكن كل هؤلاء كانوالإستثناء فاغلبية الفلاحين، مسلمين أو مسيحيين، لم تكن امامهم اية خيارات سوى البقاء في أراضيهم، وسجل العديد منهم حواكيرهم باسماء شيوخهم ليهربوا من التجنيد الاجباري، ولكنهم مقابل ذلك تعرضوا للموت جوعاً والموت مرضاً من الأوبئة التي تضاعفت بسبب ظروف الحرب(* ٦٧). وبسبب عدم حرث الأرض ذبح ما تبقى من الحيوانات من أجل الأكل، وكتب «رونالد ستورز» الذي عين حاكماً عسكرياً للقدس بعد دخول القوات البريطانية في كانون اول ١٩١٧ عن صدمته بالمشهد الذي رآه لدى تعيينه: «كانت ندرة الطعام التي تصل حد المجاعة مثل الكابوس. في صباح الأول من كانون الثاني تنبهت لصراخ وبكاء تحت شباك مكتبي وعندما نظرت رأيت حشداً من النساء العربيات المحجبات، مزقت بعضهن عباءاتهن ليكشفن عن العظام الناتئة.. كان الفلاح عبارة عن خرقة من الاسمال البالية»(٦٨).

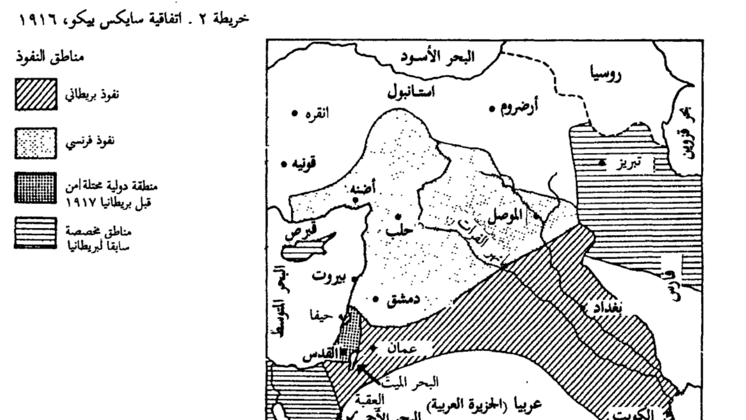
كان الدمار كبيراً لدرجة أنه حتى بداية ١٩١٩ لم تتمكن الادارة العسكرية من الابتعاد عن مشاكل توفير الغذاء والثياب والطاقة للسكان إلى مهمة تشكيل حكومة جديدة(* ٦٩)، ولكن في هذه اللحظة لم يعد الفلاحون وسكان المدن في مزاج يسمح لهم بالابتهاج لسقوط الحكم العثماني البغيض لانهم اكتشفوا أن فترة احتلال وحشي قد انتهت ليحل محلها احتلال آخر، رغم أن هذا الاحتلال الثاني أكثر انسانيةً من الأول، إلا أنه كان غريباً وبمحصلته مدمراً أكثر.

---

* ٦٧ ــ أشار تقرير حكومي بريطاني رسمي عام ١٩٢٠ إلى أن استفحال الملاريا وصل إلى قمته خلال الحملة العسكرية الأخيرة ، عندما أدى نقل أعدادٍ كبيرة من القوات التركية المصابة بالمرض من مكان إلى آخر إلى انتشار المرض بين السكان الذين كانت مناعتهم ضعيفة أصلاً بسبب سوء التغذية . « تقرير عن ادارة فلسطين ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ » ، موجود في باربور ، ص ١١٩ . وستورز ، ص ٢٩٣ ــ ٢٩٥

* ٦٩ ــ باركس ، ص ٢٧٩ . اضافة إلى الجوع والأمراض ، ضربت عواصف ثلجية كثيفة القدس والخليل والمناطق الجبلية من البلاد . وكان هناك نقص كبير في المحروقات ، وكانت معظم الأشجار وحتى أشجار الزيتون والحمضيات قد أحرقت . ستورز ، ص ٣٠٢ ، ٣٠٨ .

خريطة ٢ . اتفاقية سايكس بيكو، ١٩١٦



(٣)
الانتداب البريطاني
١٩٢٢ ــ ١٩٤٨

انهى سقوط **القدس** في كانون أول ١٩١٧ ما يقارب من ١٣٠٠ عام من الحكم الاسلامي في فلسطين، على الرغم من ذلك لقيت القوات البريطانية بقيادة قائد قوات الحملة البريطانية على **مصر** الجنرال **ادموند اللنبي** الترحاب وقوبلت بفرح واحتفالات، فقد انهت هذه القوات الحرب وابعدت شبح وطغيان تركيا الفتاة، إضافة إلى ذلك توقعت الجماهير أن يؤدي انتصار الحلفاء إلى اعلان استقلال الاقاليم العربية بعد فترة وجيزة. ساد في **فلسطين** اعتقاد مفاده أن **فلسطين** وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية ستتحد بدولة واحدة بقيادة الشريف حسين ــ شريف مكة.

كان هذا هو الاعتقاد السائد رغم ان قلائل من اهل فلسطين علموا بالرسائل التي تبادلها الشريف **حسين** مع المفوض البريطاني الأعلى لمصر، السير **هنري مكماهون**، والتي تعهد فيها البريطانيون بالاعتراف باستقلال الاقاليم العربية «باستثناء اقليمي مرسين والاسكندرون» واجزاء من **سوريا** واقعة إلى الغرب من **دمشق وحمص وحماة وحلب** (وهي المنطقة التي تعرف اليوم بلبنان والمنطقة الساحلية من سوريا). وتدفق المتطوعون العرب من **فلسطين** وأماكن أخرى للخدمة تحت علم الثورة العربية التي قادها **فيصل ابن الشريف حسين** بمساعدة البريطانيين(١). ذلك كله مقابل اعلان **اللنبي** الذي ادلى به لدى دخوله إلى القدس في ١١ كانون أول ١٩١٧ ، الذي تمت صياغته ليتناسب مع التعهدات البريطانية المقطوعة للعرب قبل الثورة، حيث قال:

«يتطلع معتنقو الديانات السماوية الثلاث إلى مدينتكم بالحب والعطف، وبما أن الحجاج والمصلين يقدسون ترابها منذ قرون، لذلك أعلن أنه سيتم الحفاظ على كل مبنى وموقع مقدس، وكل تذكار وموقع تقليدي، وستتم حماية هذه المقدسات حسب الاعراف السائدة وحسب ايمان الذين يعتبرونها مقدسة»(٢).

ولكنه وكما يحدث عادة بالشؤون المتعلقة بالدولة، اخفت تأكيدات **اللنبي** بخصوص

الحفاظ على الاماكن المقدسة نزعة لاحداث تغيرات كبيرة في أماكن أخرى، وفي حالة فلسطين كانت النتيجة النهائية استبدال شعب بآخر، واستبدال الحكم التركي بالاحتلال البريطاني الذي دام ثلاثين عاماً. أما الوعود بدعم الاستقلال العربي والتي ساعدت على كسب الحرب فما هي إلا «**آمال كاذبة للشعوب المتخلفة**»، كما قال احد المسؤولين، وليس لها مكان في النقاشات الجادة التي يجريها الساسة في اوروبا الامبريالية بعد الفوز بالحرب(* ٣).

الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني:

بدأت الحكومة البريطانية، حتى قبل الانتصار النهائي وتوقيع اتفاقية الهدنة في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨، بالقلق ازاء النجاحات المتصاعدة للثورة العربية، والوعود المنصوص عليها في مراسلات **حسين ــ مكماهون**، ذلك أن هذه الوعود ستضر بالمصالح البريطانية في فلسطين التي اصبحت السيطرة عليها ضرورة حيوية لحماية قناة السويس والطرق الجوية والبرية والبحرية الجديدة التي تمتد من البحر الأبيض المتوسط عبر حقول نفط العراق لتصل إلى الهند(* ٤). ولحماية هذه المصالح لا بد من التوصل إلى تفاهم مع الروس والفرنسيين. بناءاً على ذلك اطلع وزير خارجية بريطانيا، السير **ادوارد غري**، السفير الفرنسي في لندن **بول كامبون** على الاتفاقات المنصوص عليها في مراسلات حسين ــ مكماهون، واقترح عقد اجتماع لممثلي القوى الثلاث لبحث مستقبل الأراضي العثمانية(٥). بعد سبع شهور وفي أيار ١٩١٦ ــ ولمّا يمض عام واحد على الوعود البريطانية **لحسين** بأن الأراضي العربية ستمنح الاستقلال ــ اجتمع الممثل الفرنسي **جورج بيكو** والسير **مارك سايكس** في لندن، ووقعا

---

* (٣) كتب اللورد **بلفور**، وزير خارجية بريطانية لحظة احتلال بريطانية للقدس، التالي: « ان القوى الأربعة العظمى ملتزمة بالصهيونية، والصهيونية، إن كان على حق أو خطأ، جيدة أم سيئة، فهي ذات جذور ممتدة في تقاليد عريقة، في حاجات حاضرة وآمال مستقبلية أهم بكثير من رغبات ٧٠٠,٠٠٠ عربي يسكنون حالياً هذه الأرض العريقة. موجود في وثائق عن السياسة الخارجية البريطانية بين ١٩١٩ ــ ١٩٣٩ (نشرت في لندن ١٩٥٢).

* (٤) كان لتطور الطائرات والسيارات أثر كبير على الاستراتيجية العسكرية في السنوات التي سبقت الحرب. فكانت القاعدة الجوية البريطانية في قبرص المتصلة بفلسطين وبجميع الطرق الجديدة التي تربط ساحل البحر الأبيض المتوسط مع الخليج العربي تلغي الحاجة للذهاب إلى **الهند** عن طريق رأس الرجاء الصالح. وخلال الحرب أصبح احد أهم أهداف بريطانيا هو تأمين السيطرة على هذا الطريق البري، ومنع الاعداء من الاستيلاء عليه.

على اتفاق ثلاثي لتقسيم الامبراطورية العثمانية ـــ **عُرف باسم اتفاقية سايكس بيكو.**

تنص بنود هذه الاتفاقية على اعطاء روسيا الحق باحتلال استنبول وساحلي البوسفور واجزاء من **ارمينيا التركية** مقابل ذلك عليها أن تتخلى عن مطامعها بالقدس واجزاء أخرى من فلسطين. وستكون يد **فرنسا** طليقة في اجزاء كبيرة من المشرق، بالتحديد في **لبنان وسوريا وفي الموصل.** ووافق الطرفان على الاعتراف بالمطالب **البريطانية في العراق وشرق الأردن. أما فلسطين،** منطقة النزاع المحتدم، فقد فصلت عن **سوريا** ووضعت تحت ادارة دولية، على أن يقرر مصيرها النهائي في مؤتمر سلام يحضره ممثلو **الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين**(٦). ولن يسمح للشعوب المعنية بالادلاء برأيها في تقرير مصيرها، لذلك بقيت طي الكتمان حتى نهاية الحرب.

رغم **ذلك** بدأت الشائعات حول هذه الاتفاقية بالتسرب إلى **فلسطين،** ولم يفت الاتراك نقل محتوياتها إلى الشريف حسين بعد ان نشرها **البلاشفة.** لدى مطالبته بتفسير هذه الاتفاقية، قدم لحسين ميثاق موقع من الفرنسيين والبريطانيين، ومرة أخرى وعدوه باعطاء الاستقلال التام للعرب.

«إن غاية كل من **فرنسا وبريطانيا** من مواصلة الحرب التي أطلقها الألمان في الشرق هي التحرير الناجز للشعوب التي عانت من القمع التركي، واقامة حكومات وادارات وطنية تنبع سلطتها من ارادة واختيار السكان الاصليين الحر. توافق كل من فرنسا وبريطانيا العظمى على التشجيع والمساعدة في اقامة حكومات وادارات محلية في **سوريا والعراق**... وفي المناطق التي يسعون لتحريرها»(*٧).

لم يعرف خداع الحلفاء حداً، وتعليق اللورد بلفور امام الحكومة ان «الحلفاء لم يدلو بأي تصريح غير خاطىء، ولم يعلنوا عن موقف ما ليست هنالك نية لخرقه»، والذي يخص **فلسطين** قد ينطبق أيضاً على كل الأراضي العربية المحررة من الحكم العثماني(٨).

رغم **ذلك** لم يكن حنث البريطانيين والفرنسيين لوعودهم نهاية المطاف. فرغم نجاح

---

* (٧) صدر هذا الاعلان في ٧ تشرين ثاني ١٩١٨ ، أي قبل الاستسلام الألماني بقليل . هداوي وجون ، المجلد ١ ، ص ٩٧ ـــ ٩ . باربور ، ص ٧١ ، ٨٧ . ولمعرفة موقف **حسين** من النوايا البريطانية في فلسطين ، ورفضه لاقامة دولة يهودية مستقلة في فلسطين ومن المباحثات الذي وقع عليها ابن **حسين الأمير فيصل** في عام ١٩١٩ ، والتي تنص على اتخاذ « كل الاجراءات اللازمة لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين » . انظر باربور ص ٦٩ ، ٨٩ ـــ ٩٠ ، ١٠٢ وكيالي ، فلسطين ، ص ٦٥ ـــ ٦٦ ، وسيمحا فلاابان ، « الصهيونية والفلسطينيون » ، (لندن ونيويورك ١٩٧٩) ، ص ٣٧ ـــ ٥٢ .

الثورة العربية، التي وصفها **اللنبي** فيما بعد بانها «ليست ذات قيمة» للقضية البريطانية، وجد الحلفاء انفسهم مضطرين لكسب دعم مؤيدين آخرين في نهاية الحرب(٩). كانت **الفترة ما** بين ايلول وتشرين ثاني صعبة للغاية. وصف **ديفيد لويد جورج** الوضع في تلك الفترة امام البرلمان قائلاً:

«كانت هذه الفترة من أحلك فترات الحرب، فقد تمرد الجيش الفرنسي، وكان الجيش الايطالي على حافة الانهيار، أما الولايات المتحدة فكانت لا تزال في مرحلة الاستعداد. لذلك توصلنا إلى نتيجة مفادها أنه من الحيوي لنا أن نكسب تعاطف الجالية اليهودية(١٠). وساد منذ ذلك الوقت جدال حول سبب اهتمام حكومة **لويد جورج** الخاص باليهود، وانقسمت تفسيرات ذلك بين المتشائمة والمعتدلة. من تلك التفسيرات مثلاً، الحاجة إلى مساعدات مالية من رجل **كاللورد روتشيلد** ــ وهو صهيوني متعصب ــ او محاولة **بريطانيا منع فرنسا** من استغلال علاقتها الوثيقة بالكنيسة اللاتينية للمطالبة بالاماكن المقدسة، أو الحاجة إلى كسب تعاطف يهود الولايات المتحدة لتقف هذه مع الحلفاء في الحرب، والعمل على خلق الطابور الخامس بين الجاليات اليهودية **في المانيا واوروبا الشرقية**. كل هذه الأسباب اعتبرت بأنها بواعث تأييد حكومة **لويد جورج** للأهداف الصهيونية في **فلسطين**. ولكن وبغض النظر عن تلك الاسباب، كانت الحكومة البريطانية مقتنعة باهمية القاء كل ثقلها مع **الصهاينة** وليس مع **اليهود** البريطانيين الذين يقولون بان **اليهودية دين وليست قومية، وإن مثل هذه الخطوة قد تسيء إلى ابناء دينهم في أماكن اخرى من اوروبا. ففي رسالة كتبها اللورد بلفور** وزير خارجية بريطانيا ووافقت عليها وزارة الحرب، إلى اللورد روتشلد في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ اتضح هذا الموقف:

«تنظر حكومة جلالتها بعين العطف إلى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وسوف تبذل كل ما في وسعها لتسهيل هذه المهمة، ولكن يجب أن يكون واضحاً أنه لن يكون هناك تمييز ضد الحقوق الدينية والمدنية للجاليات الأصلية، غير اليهودية في فلسطين أو حقوق اليهود ومواقعهم السياسية في بلدان أخرى»(١١).

رغم محاولة بريطانيا تصوير الوثيقة على أنها التزام معنوي مفروض على كل الأمم المتحضرة (هذا التوجه الذي لقي ترحيباً في أمريكا إبان حكم ويلسون) فقد وصفت بشكل أدق على أنها «**وعد من امة لأخرى باعطائها ارض امة ثالثة**»(١٢). إلا أن **وينستون تشرشل** (رئيس وزراء بريطانيا آنذاك) أسقط هذا التعبير قائلاً:

«يجب أن لا يعتبر تصريح بلفور.. كوعد نابع من دوافع عاطفية، بل انه اجراء عملي

من أجل قضية مشتركة إذ جاء في لحظة لم يكن بمقدور هذه القضية اهمال أي عنصر مادي او معنوي يفيدها »[١٣] .

مباشرة بعد صدور التصريح ألقت الطائرات البريطانية منشورات بنصه فوق المدن **الألمانية والنمساوية**، ووزعت منشورات أخرى في **بولندا** وأماكن أخرى من شرق أوروبا يوجد فيها تجمعات يهودية كبيرة[١٤]. وابرزت الصحف الامريكية التصريح، وتم تناقله من يد إلى أخرى في **روسيا القيصرية** ــ حيث كان عليه ان ينافس المنشورات البلشفية الواسعة الانتشار بين اليهود. أما في فلسطين فلم ينشر هذا التصريح رسمياً إلا في عام ١٩٢٠ ، أي بعد انتهاء الحرب واحكام قبضة **بريطانيا** على البلاد[١٥].

عندها كان الوقت متأخراً جداً، فرغم جهود بعض الوزراء لوضع كافة الاتفاقات السرية على طاولة المفاوضات قبل مؤتمر **باريس** للسلام، ورغم الجهود الحثيثة التي بذلها بعض المسؤولين في القاهرة وفلسطين من أجل ايجاد نوع من التقارب بين الصهاينة والعرب، اندلعت مظاهرات معادية للصهاينة في القدس وأماكن اخرى من فلسطين في عامي ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ [١٦].

أمل الفلسطينيون أن تمنع المشاكل التي ترافقت مع عمل سياسي مكثف انشاء محمية بريطانية في فلطسين، وتحول دون وضع تصريح **بلفور** موضع التنفيذ. إلا أن هذه الآمال ذهبت ادراج الرياح. ففي ٢٤ تموز ١٩٢٢ وافق مجلس **عصبة الأمم** على انتداب بريطانيا **لفلسطين وشرق الأردن**، الذي تضمن فقرات من تصريح **بلفور** وفقرات محددة تمنح الوكالة اليهودية دوراً مباشراً في انشاء «الوطن القومي». وكذلك فُرِضَ **الانتداب البريطاني على العراق والفرنسي على سوريا ولبنان**. ورغم محاولات الحلفاء تجاهل الانتقادات التي وجهت لنظام الانتداب والتي اعتبرته اسماً شرعياً لارساء دعائم الاستعمار في المنطقة، فإن الكتاب الأبيض الذي أصدرته بريطانيا في العام ١٩٢٢ ، والتي وضعت فيه فهمها لنظام الانتداب **في فلسطين وشرق الاردن**، اوضح انه بالاضافة إلى الوصاية على البلد المعني فإن بريطانيا تهدف إلى حكم البلد دون أخذ رغبة سكانه الاصليين بعين الاعتبار[*١٧].

* ١٧ ــ في الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٢٢ ، حاول **وينستون تشرتشل** أن يميز بين « وطن قومي لليهود في فلسطين » ومايحمله هذا التعبير من مضمون يعني انشاء دولة يهودية على حساب الفلسطينين ، و « وطن قومي في فلسطين » يعيش فيه اليهود والعرب سوياً بسلام . ولكن من الصعب أن ينسجم أي من التعبيرين مع مبدأ **ويلسون** بخصوص حق تقرير المصير ، ذلك أن العرب الذين كانوا يشكلون ٩٣٪ من السكان ، لم يُستشاروا بتصريح بلفور قبل أن يصبح سياسة عملية .

انشاء اليشوف:

اتخذت بريطانيا، حتى قبل التصديق على قرار الانتداب، خطوات من اجل انشاء حكومة مدنية مؤيدة لها في فلسطين، ومن أجل البدء بتنفيذ تصريح **بلفور**. فبعد أربع شهور من صدور التصريح، وفي آذار ١٩١٨ وصلت بعثة صهيونية بقيادة الدكتور **حاييم وايزمن** — الذي اصبح فيما بعد اول رئيس لاسرائيل — إلى فلسطين، وكان هدفها المعلن خلق امر واقع يهيىء الاجواء المناسبة للمزاعم الصهيونية في فلسطين عند انعقاد **مؤتمر سلام باريس** القادم[١٨]. فأعيد فتح الاثني عشرة مدرسة صهيونية، واقيمت مدارس جديدة حتى وصل عدد المدارس الصهيونية إلى ٤٠ مدرسة، وذلك من أجل تسهيل المطالب الصهيونية بالاعتراف باللغة العبرية كلغة تعليم إلى جانب العربية[١٩]. وزعت الاعلام ذات اللونين الازرق والابيض والتي تحمل نجمة داود على السكان اليهود، وأُمروا بغناء النشيد الوطني الصهيوني في التجمعات المختلطة. أما أكثر التصرفات وقاحة في نظر العرب فكانت محاولة **وايزمن**، وبمساعدة **ستورز**، هدم بعض الانشاءات المحاذية لحائط المبكى، والتي يعتبرها المسلمون أماكن مقدسة. شكل هذا التصرف خرقاً فاضحاً لوعود **اللنبي**، فتم التوقف عن تنفيذ هذا المخطط بعد أن أوقف **ستورز** مساعدته **لوايزمن**[٢٠].

أُهملت الشكاوى التي قدمها الضباط الذين حاولوا أن يلتزموا بقوانين وأعراف الحرب التي تنص على الحفاظ على الوضع كما هو. وبدل الغاء الهيئة الصهيونية. كما كانت الشكاوي تطالب تمّ حل الادارة العسكرية[٢١].

أُقيمت في الأول من تموز ١٩٢٠ ، أي قبل عامين من موافقة **عصبة الأمم** على انتداب **بريطانيا لفلسطين**، حكومة مدنية برئاسة **هربرت صموئيل** — وزير حرب سابق. وكانت مهمة صموئيل، التي لا يحسد عليها، تتمثل في تنفيذ بنود **تصريح بلفور** المتناقضة — والتي أُدخلت حينها في بنود الانتداب المقترحة — تحديداً في خلق الشروط السياسية والاقتصادية الضرورية لانشاء وطن قومي لليهود، وفي الوقت ذاته حماية حقوق الأغلبية العربية. بعد أقل من شهرين على وصول **صموئيل** إلى فلسطين، وفي ٢٦ آب أُعلنت أول كوتا للهجرة اليهودية: يسمح بموجبها لـ ١٦,٥٠٠ مهاجر يهودي بالدخول إلى فلسطين في العام المقبل(* ٢٢). وبعد صدور الكتاب الأبيض، وموافقة عصبةالأمم على الانتداب البريطاني

* ٢٢ — الاعلان المفاجىء لمواصلة الهجرة اليهودية ، والتي تشجعها الآن السلطة المحتلة ، كان السبب الرئيسي لاندلاع المظاهرات في يافا في آيار ١٩٢١ ، حيث قتل ١٣ يهودي . انظر

Hirst, PP 48 – 58, and Kayyali PP. 95 – 9

في فلسطين، حددت الكوتات السنوية حسب الامكانات الاقتصادية للاستيعاب في البلاد. رغم الخلافات العنيفة داخل الحكومة البريطانية في فلسطين حول عدد المهاجرين الذين من الممكن دخولهم دون احداث ضرر للفلسطينيين، وصل عدد اليهود الذين قبلوا بين عام ١٩٢٢ وعام ١٩٣٩ إلى ١٧,١٤٠ في السنة(٢٣). وفي نهاية العام ١٩٣٩ وصل عدد اليهود في فلسطين إلى ٤٤٥,٤٥٧ أي ما يقارب ٣٠ ٪ من عدد السكان العام والبالغ حينها ١,٥٠١,٦٩٨ (٢٤).

بدأ الصندوق القومي اليهودي ــ الذي اسس في العام ١٩٠١ في **مؤتمر بال ــ والكيرين هايسود** (صندوق فلسطين)، وشركة تطوير أرض فلسطين، ومنظمات صهيونية اخرى بشراء المزيد من أراضي فلسطين وبالتحديد من ملاكي الأراضي الغائبين، وذلك **لاستيعاب** المهاجرين الجدد(٢٥). تمكنت **الكيرين هايسود** بين عامي ١٩٢١ ــ ١٩٢٥ من شراء ٢٠٠ ألف دونم ــ ١٨ ألف هكتار ــ من الأراضي الخصبة قرب **الناصرة**، وهي من اراضي عائلة **سرسق**(٢٦). وفي العام ١٩٢٩ اشترى الصندوق القومي اليهودي مساحات كبيرة من الأراضي، التي تعود أصلاً لقبيلة **الحوارث**، إلا أنه اشتراها من عائلة **الطيان** في **بيروت**(٢٧). وحصل لاحقاً على مساحات كبيرة من الأراضي، تبلغ ٤٠٠ ألف دونم، في منطقة **بيسان ــ** هذه الأراضي كانت اصلاً من ممتلكات السلطان **عبد الحميد** الشخصية، ومن ثم تركت بين ايدي الفلاحين العرب. واشترى أيضاً مساحات كبيرة من الأراضي في منطقة الحولة، شمال فلسطين. هذه الأراضي كانت ملكاً لعائلة **سلام** في بيروت(٢٨). **واشترى** الصندوق القومي اليهودي قطع اراضي اصغر، بما فيها قرى في منطقة طولكرم، على **السهل** الساحلي بين **حيفا وعكا**، وفي مناطق عديدة في الجليل واماكن اخرى من البلاد(٢٩). **وفي** الفترة بين عام ١٩٢٠ و ١٩٣٩ اشترت المنظمة اليهودية وافراد يهود أكثر من ٨٤٦ **ألف** دونم ــ ٧٦,١٥٠ هكتار. هذه الأراضي مضافة إلى الأراضي التي حصل عليها اليهود قبل الحرب العالمية الأولى أوصلت مجموع ما يمتلكه اليهود في فلسطين إلى ٨,٤٩٦,٠٠٠ دونم، أي حوالي ٥ ٪ من مجموع أراضي فلسطين(٣٠).

شهدت العقود الأولى للانتداب البريطاني، إلى جانب الأثر المباشر للهجرة اليهودية وشراء الأراضي، بداية تدفق رؤوس الاموال الكبيرة إلى **فلسطين. فخلافاً** للهجرتين الأولى **والثانية**، اللتين اعتمدت بنيتهما بشكل رئيسي على المهجرين الفقراء الفارين من المذابح في **روسيا وأوروبا** الوسطى، وموجة الهجرة الثالثة التي بدأت في عام ١٩٢٤ وجلها من الحرفيين **الصغار** القادمين من بولندا، تشكلت الهجرة الرابعة إلى فلسطين، والتي جاءت في الثلاثينات

من هذا القرن، من مهاجرين فارين من القمع الالماني[٣١]. وقد حاول اليهود المهاجرون سابقاً الاندماج في ما كان يعرف في العشرينات بأنه اكثر المجتمعات الأوروبية تطوراً، واختلفت هذه الموجة عن سابقاتها ليس فقط بارتباطها الأكبر بالثقافة والقيم الاجتماعية الاوروبية، بل باصولها الرأسمالية وبغناها الاقتصادي. وبدل أن يسعوا إلى مساعدة الجاليات اليهودية للعمل في الأرض، تمركز هؤلاء المهجرين الجدد في المناطق المدينية الساحلية، حيث استثمروا اموالهم في العقارات وبيارات الحمضيات الرأسمالية، وفي الصناعة. وقد بلغ مجموع رؤوس الاموال التي ادخلها المهاجرون اليهود بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٥ اكثر من ٨٠ مليون جنيه فلسطيني[٣٢]. (يمكن تقدير ضخامة هذا المبلغ إذا ما عرفنا أنه في ذلك الوقت كانت موازنة حكومة فلسطين حوالي ٢ مليون جنيه في السنة، هذا ولم تتجاوز مجموع الموازنات في الفترة ما بين العامين ١٩٢٢ و ١٩٣٥ ٣٠ مليون جنيه[٣٣]. وبتعبير آخر، كان عدد المهاجرين اليهود الذين قدموا إلى فلسطين ومعهم ١٠٠٠ جنيه، فما فوق ١٧٨ نسمة أو ٤ ٪ من مجموع المهجرين في العام ١٩٣٠ ، إلا أن هذا العدد ازداد ليصل إلى ٦,٣٠٩ ، أو ١٠ ٪ من مجموع المهاجرين بعد خمسة اعوام[٣٤].

ترافقت عمليات الاستيطان في الأرض وادخال رؤوس اموال ضخمة مع عملية استعمار سوق العمل. فظهرت في بدايات العام ١٩٠٤ ، أي مع بداية الهجرة اليهودية الثانية، مطالب صهيونية بتهويد العمل ـــ أي أنه ينبغي أن لا يعمل في المزارع اليهودية غير العمال اليهود. عكس هذا المطلب الاصول الفكرية لهؤلاء المهاجرين، فخلافاً لمن سبقهم جاء هؤلاء المهاجرون إلى فلسطين من أجل الحياة والموت على ارض اجدادهم، وحملوا معهم الافكار الاشتراكية التي كان لها صداها الكبير في بولندا واوروبا الوسطى في العقد الأول من القرن، وانتسب العديدون منهم إلى حزب بوعال تسيون (عمال صهيون)، هذا الحزب الذي اسس في النمسا وهنغاريا بهدف تمثيل العمال اليهود وادخال المبادىء الاشتراكية إلى الحركة الصهيونية. حمل هذا الحزب بعنف على سياسات روتشلد ومؤسسة استعمال فلسطين (PCA)، ورأى بها استغلالاً رأسمالياً بسيطاً يرتكز على استغلال الأيدي العاملة العربية الرخيصة الموظفة في المستوطنات الزراعية. وفي نهاية العقد نجحت طلائع الحزب في فرض سياسة تأجير جميع الأراضي التي اشتراها الصندوق القومي اليهودي للمستوطنين شريطة أن تشغل لمصلحة سياسة العمل العبري[٣٥].

مع الارتفاع الكبير في عدد المهاجرين في الخمس عشرة سنة الأولى من الانتداب وبخاصة بعد عام ١٩٣٠ . أصبح الزامياً بنظر الوكالة اليهودية (التي حلت محل المنظمة

الصهيونية عام ١٩٢٩) **ان تتوسع هذه السياسة لتشمل جميع العمليات الممولة من قبل** الوكالة. جزئياً عكس هذا، الطريقة التي يتم بها تحديد الحصص السنوية لعدد **المهاجرين**. وبالتحديد على أساس شهادات العمل التي تمنحها سلطات الانتداب للوكالة. وهذا الأمر فرض على الوكالة ـــ إن لم يكن عملياً فعلى الأقل نظرياً ـــ أن تثبت للمهاجرين وجود فرص للعمل(*٣٦). ولكن في الحقيقة يكمن السبب الرئيسي وراء تطبيق هذه السياسة في الرغبة الملحة في خلق قاعدة اقتصادية لمجتمع مستقل، وبالتدريج لدولة مستقلة.

استولى الهستدروت في العام ١٩٢٠ ، السنة الأولى للانتداب، على صندوق عمال فلسطين الذي اسسه **بوعال تسيون** عام ١٩١٢ . يختلف الهستدروت عن جميع نقابات العمال لكونه صاحب عمل وممثل للعمال في آن واحد. لقد أنشأ **الهستدروت** مصانع يهودية صغيرة، ومنع الاضرابات التي رآها معادية لتوسع الصهيونية ولتطور الاقتصاد اليهودي بشكل عام. وسرعان ما انتشر الاستيلاء على العمل الذى بدأ فى حقل البناء إلى قطاعات اخرى مثل النقل والتوزيع والتجارة. وتقرر عام ١٩٣١ أن تعتمد حصة العامل العبري الموظف في مشاريع الاشغال العامة التي تمولها الحكومة على قيمة الضريبة التي تدفعها الجالية اليهودية (وليس بناءاً على نسبة اليهود في القوة العاملة بشكل عام). وبذلك توسع مجال التوظيف بالنسبة للأيدي العاملة اليهودية(٣٧) وشجع التدفق الكبير لرؤوس الأموال في الثلاثينات من هذا القرن هذا التوجه بشكل كبير. فقد ازداد الطلب على الأيدي العاملة اليهودية، وبخاصة القادمين الجدد، للعمل في مشاغل ومعامل ومصانع المدن التي أنشأها القادمون الجدد من المانيا ومن اوروبا الوسطى. وساد في عام ١٩٣٥ نوع من الاحتكار الاقتصادي في معظم المدن الساحلية، وكذلك في العديد من المستوطنات الزراعية. أنشئت التجمعات السكنية والصناعية اليهودية الصرفة في **تل ابيب وحيفا وصفد**، وتصاعدت في بعض الأماكن سياسة مقاطعة العمل العربي لتشمل مقاطعة منتوجات المزارع العربية مثل منتجات الألبان والخضار والحبوب(٣٨) وساعد الاضراب العام الذي أعلنه العرب في عام ١٩٣٦ على استكمال هذه العملية: **فاليشوف** ـــ الجالية اليهودية في فلسطين ـــ اصبح باستطاعتها أن تستقل اقتصادياً. وأصبح زعماء الوكالة اليهودية في عام ١٩٣٩ مستعدون للبدء بالمرحلة

* ٣٦ ـــ يلاحظ بوضوح أن شهادات العمل لم تكن مرتبطة بعدد اليهود أو العرب العاطلين عن العمل في البلاد ، وأن الهجرة المتزايدة غالباً ما ترافقت مع ازدياد مستمر في اعداد العاطلين عن العمل ، وازدياد في المبالغ التي تنفقها الحكومة كمنح للعاطلين عن العمل انظر Waines, PP. 76 – 70

الثانية من خطتهم لاقامة دولة مستقلة: تحديداً محاولة تقسيم أرض فلسطين، وترحيل العرب من المناطق التي ستُضم للدولة اليهودية(* ٣٩).

السياسة البريطانية والعرب الفلسطينيون:

اتسمت سياسة الانتداب البريطاني تجاه السكان العرب الفلسطينيين برفض الاعتراف بالوجود الوطني لهؤلاء السكان في فلطسين أو كجزء من دولة عربية كبرى. و وُصف العرب باستمرار «بالجاليات غير اليهودية» كما جاء في تصريح **بلفور**، أو بالقطاع الآخر من السكان، كما كان يسميهم الانتداب. وحيث كان التميز بينهم وبين المهاجرين ضرورياً كان يقال «المسلمون» و «المسيحيون» و «اليهود»، وهذا كان يرد باستمرار في التقرير السنوي لسلطات الانتداب. وتم العمل على تشجيع الرواية القائلة بانه لم يكن يعيش في فلسطين سوى عدد صغير من الناس، أو فئات دينية بائسة، لأن هذه الرواية تبرر افعال الجالية اليهودية التي ستبدو دون هذا التبرير بانها تتعدى على حقوق شعب آخر. وكان قرار سلطات الانتداب اعطاء دور خاص للوكالة اليهودية بصنع سياسات الانتداب اجراءاً استفزازياً بحق العرب الذين رغم كونهم الاغلبية، كانوا محرومين من مثل هذا الدور. أعطى الانتداب بعض الصلاحيات للزعماء الدينيين العرب فقط. ولم يكن للسكان العرب أية حقوق مدنية او تشريعية على الاطلاق(* ٤٠). وترافق تقلص الهيكلية السياسية لتصل فعلياً إلى حد النسيان مع إعادة رسم الخارطة السياسية والجغرافية للبلاد، هذه الخريطة التي صيغت

---

* ٣٩ ـــ يوضح البحث الجديد الذي قام به **سمحا فلابان**، محرر مجلة (New out1ook) ذات النفوذ والذي نشر به فلابان معلومات لم تكن متوفرة سابقاً من الأرشيف الصهيوني، يوضح بأن القيادة الصهيونية اتخذت منذ شباط ١٩٣٧ القرار المصيري بتسخير كل شيء من أجل التقسيم، بما في ذلك استخدام نفوذ الجيش البريطاني من أجل الاجلاء القسري للسكان العرب من المناطق اليهودية، « الصهيونية »، ص ٢٣٢. ولمعرفة آراء **جودا ماغنيز**، و**بنجاس روتنبرغ**، و**مارتن بوبر** وآخرين من الزعماء الصهاينة الذين كانوا معارضين لفكرة خلق اقتصاد مستقل وللتقسيم أنظر ص ٢١٧ ـــ ٣٠، و ٢٦٧ ـــ ٧٣.

* ٤٠ ـــ قرر الانتداب أن الوكالة اليهودية تعتبر هيئة عامة يحق لها أن تنصح وتتعاون مع ادارة فلسطين في الأمور الاقتصادية والاجتماعية، والأمور الأخرى التي تؤثر على تأسيس وطن قومي لليهود، ومصالح السكان اليهود في فلسطين (البند ٤)، تُحولت الوكالة بممارسة الاشغال العامة والخدمات، وأن تُطور الاستثمارات الطبيعية في البلاد، إذا ماكانت هذه المجالات غير معمول بها من قبل ادارة الانتداب. (البند ١١) وأن تساعد الادارة على تشجيع استيطان اليهود في الأراضي، ومن ضمنها الأراضي البور وأراضي الدولة غير المستخدمة في المشاريع العامة (البند ٦) ؟

بشكل اصبح معه العرب الفلسطينيون عبارة عن مجموعة منفصلة عن اشقائها الذين يعيشون في المناطق المجاورة، فخلق شرق الأردن واصبح بلداً جديداً، **خلقته بريطانيا** من بقايا الجزيرة العربية بعد أن عزز **ابن سعود** قبضته على باقي شبه الجزيرة، وعُيِّن لهذا البلد إدارة مستقلة عن **إدارة فلسطين**(٤١). ونُصِّب الأمير **عبد الله** ــ احد زعماء الثورة العربية وابن **الشريف حسين** ــ على عرش امارة شرق الاردن بمساعدة الجيش البريطاني. أما اخيه **فيصل** الذي اخرجه الفرنسيون عنوة من دمشق عام ١٩٢٠ فعُيِّن ملكاً على العراق. بوجود حاكمين من **العائلة** الهاشمية لبلدين اصبحا فعلياً ضمن السيطرة البريطانية، امتدت سيطرة بريطانيا على **الأ**راضي العربية التي تمتد من **فلسطين** عبر الأردن وحتى الخليج العربي. (لم يتلق الشريف **حسين** تعويضاً بعد أن طردته العائلة السعودية من مكة. انقذته سفينة حربية بريطانية من خليج العقبة، ونقل إلى **قبرص** التي كانت تحت السيطرة البريطانية، حيث مات عام ١٩٣١).

من جهة اخرى ترتب على **الاحتلال الفرنسي لسوريا** عام ١٩٢٠ مزيداً من التقسيمات الجغرافية للبلاد. قُسِّمت سوريا إلى أربعة اقاليم مستقلة إدارياً: **لبنان**، **دمشق/حلب**، **اللاذقية**، **وجبل الدروز**. وأُقيمت الحواجز الجمركية وطبعت العملة السورية في المناطق الفرنسية، مما فكك الروابط التجارية والمالية مع فلسطين(*٤٢). فقد قطعت الطرق التجارية التقليدية التي كانت تصل **الخليل** والمناطق الجبلية والحولة ووادي الأردن مع **دمشق وحمص وحماة وحلب**. واصبحت البضائع الواردة إلى **فلسطين** عبر ميناء **بيروت** تخضع لضريبة جمركية فرنسية ــ بريطانية مزدوجة هذا إضافة إلى أن القوانين الجديدة الخاصة بتحديد الجنسية والقومية تركت العديد من الفلسطينيين والسورين الذين يعيشون في الخارج بلا جنسية. وبناءاً على ذلك اصبح على العربي الذي يعيش في **القدس** أن يحصل على جواز سفر وتأشيرة دخول فرنسية ليتمكن من زيارة قريب له يعيش في بيروت أو دمشق(٤٣). وفصل ابناء الجالية الدرزية من سكان شمال فلسطين عن اقربائهم في جبل هارون (الجبال المجاورة في سورية ولبنان). أما القبائل شبه المستقرة قرب **نابلس والخليل والقدس** والتي امتدت أراضيها على ضفتي نهر الأردن فقد اضطرت لدفع ضريبة مزدوجة لحكومتين مختلفتين. ووجد التجار صعوبة بالغة في نقل بضائعهم المربحة التي كانت تربط فلسطين

---

* ٤٢ ــ كانت العملة المصرية مستخدمة رسمياً في **فلسطين** بين عامي ١٩٢١ ــ ١٩٢٧ عندما استبدل الجنيه المصري بالجنيه الفلسطيني المربوط بالجنيه الاسترليني . عارف ، « تاريخ فلسطين » ، ص ١٦١ .

بطريق الحج الشامي إلى مكة والمدينة. (وتمكنت القبائل المتنقلة التي تعيش في غور الأردن من فتح طرق تهريب جديدة عبر الحدود، لينقلوا الماشية ومنتجات الألبان إلى **حلب** لمقايضتها بالحبوب)(٤٤) بالمقابل كان بامكان أي مهاجر أن يحصل على الجنسية ببساطة وبعد أن يمضي سنتين فقط في **فلسطين** ويقدم طلب بهذا الخصوص إلى المندوب السامي البريطاني(٤٥).

بتلك الحدود التي خلقت على هذا النحو وبوقوع الأراضي العربية المتاخمة لحدود فلسطين تحت سيطرة الدول الأوروبية المختلفة، وجد العرب الفلسطينيون انفسهم مجموعة متميزة داخل الوطن العربي، ولكنهم لم يحصلوا على الامتيازات التي يوفرها عادةً وجود قومي مستقل. لذلك فإنه ليس من المستغرب أنه حتى قبل إقامة دولة اسرائيل في فلسطين وتشريد الشعب الفلسطيني كانت مسألة المطالبة بالاعتراف الدولي بالحقوق الوطنية والهوية المستقلة هي مسألة جوهرية في نضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة أرضه.

بعد تقسيم الأراضي العربية إلى دول يحكم كل منها دولة أوروبية وانشاء وحدة سياسية متميزة في فلسطين، تمَّ سن تشريع جديد يهدف إلى تطوير الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين بالاتجاه الرأسمالي. فقد سن الموظفون البريطانيون في العقد الأول للانتداب البريطاني قوانين ضريبية جديدة، وقوانين جديدة تتعلق بتسجيل الأراضي والتحكيم في الخلافات والعملة والسياسة المالية والتجارية. وأُعطيت الأولوية لمشاريع توسيع الطرق ونظام الاتصال لتسهيل عملية هجرة اليهود وتوسيع نفوذ الامبراطورية البريطانية. وبني ميناء حيفا، أكبر الموانيء وأكثرها عصرية في المنطقة. احتوى هذا الميناء على مصفاة بترول ضخمة وخط لضخ النفط القادم من حقول النفط في **العراق** الواقع تحت السيطرة البريطانية. وتم توسيع ميناء الصيد في **يافا** ليستوعب الصادرات والواردات، وبُدء عام ١٩٣٦ ببناء ميناء كبير في تل أبيب، وشُيدت المطارات العصرية في **حيفا واللد** لربط **فلسطين** جوياً **بلندن ودلهي**. وبنيت سكك حديدية جديدة قرب **حيفا بسوريا وشرق الأردن والعربية السعودية**. وعُبِّدت طرق برية قادرة على حمل السيارات العسكرية، وحاملات الجنود والشاحنات الثقيلة، تربط **القدس والخليل وبئر السبع ويافا واريحا ونابلس**. وأُقيمت طرق دولية تربط القدس وساحل المتوسط مع الخليج العربي عبر **شرق الاردن وسوريا**.

عزز انشاء خطوط المواصلات الجديدة وظيفة **فلسطين** كقلب الامبراطورية البريطانية جغرافياً(٤٦)، وافتتحت خطوط بريدية برية بين **فلسطين والعراق ومصر والسودان وتركيا**، وخط بريد جوي بين **اللد ولندن**. واقيمت خطوط برق وهاتف في المدن الكبيرة

تقدم الخدمات لمعظم أقطار العالم العربي ولبريطانيا والولايات المتحدة، وافتتحت محطات للاذاعة مدنية وعسكرية في كل من القدس ورام الله واللد[٤٧].

أدى انشاء نظام مواصلات واتصال عصري إلى ازدهار التجارة الدولية ليس فقط مع بريطانيا ودول اوروبا بل ومع العراق ودول الخليج والهند. وارتفعت قيمة الواردات من الآلات الصناعية والسلع الاستهلاكية والأطعمة لأكثر من ثلاثة اضعاف في الفترة ما بين ١٩٢٣ و ١٩٣٥، أي من ٤,٩ مليون جنيه فلسطيني إلى ١٧,٩ مليون جنيه فلسطيني[٤٨]. استفادت بريطانيا ومستعمراتها وراء البحار من فتح اسواق فلسطين بشكل كبير، ولم يقتصر ذلك على بريطانيا ومستعمراتها فحسب بل عمت الفائدة جميع المسوقين ذلك أن البند ١٨ من قانون الانتداب منع فرض رسوم جمركية ضد أي دولة عضو في عصبة الأمم، الأمر الذي جعل جميع المسوقين العالميين يستغلون ازدياد الطلب الذي نشأ عن الهجرة اليهودية الى البلاد. مثلاً صدرت كل من المانيا وبولندا ورومانيا وبلدان أوروبية أخرى إلى فلسطين بضائع بقيمة ٤,٨ مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٣٥، شكلت كمية هذه البضائع ربع مستوردات فلسطين في الفترة ما بين ١٩٣٤ و ١٩٣٧ وكانت أكثر بقليل من المستوردات الآتية من بريطانيا ومستعمراتها وراء البحار. أما المستوردات من سوريا ومصر فبلغت ١٠ — ١٣ ٪ من مجموع المستوردات العامة، في حين صدرت الولايات المتحدة إلى فلسطين بضائع بقيمة ١,٥ مليون جنيه فلسطيني في عام ١٩٣٥ أي ٨,٥ ٪ من مجموع مستودرات فلسطين ذلك العام[٤٩].

لعبت فلسطين دوراً مهماً في دعم اقتصاد الدول المصدرة في الوقت الذي كانت تعاني فيه تلك الدول من بطالة جماعية وافلاس كبير نتيجة الأزمة العالمية واقامة حواجز جمركية متشددة، أما بالنسبة لفلسطين فقد كانت النتائج مشؤومة. أدى تدفق السلع الاستهلاكية الأوروبية، التي غالباً ما كانت تباع بسعر أقل من الكلفة، إلى تدمير أي امكانية لتطور الصناعة المحلية وإلى خلل كبير في الميزان التجاري للبلاد. ارتفع العجز في الميزانية العامة من ٤,١ مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٢٢ إلى ١٣,٣ مليون جنيه فلسطيني عام ١٩٣٥[٥٠].

نتج هذا الاستنزاف المالي الضخم والمستمر عن تدفق رؤوس الاموال اليهودية، التي كانت تغطي العجز في الميزان التجاري من جهة وتحول ثروات البلاد من العرب إلى اليهود من جهة أخرى.

كان تأثير الاستعمار على الاقتصاد العربي الفلسطيني بارزاً اكثر في مجال الصادرات.

فقبل افتتاح مصفاة البترول في حيفا عام ١٩٣٩ كانت البلاد تعتمد كلياً على صادرات الحمضيات إلى بريطانيا. فقد ارتفع عدد صناديق البرتقال والليمون المصدرة من ١,٥ مليون صندوق في العام ١٩١٤ إلى ١٠,٨ مليون صندوق في عام ١٩٣٧. عكس هذا الارتفاع ابتعاد الزراعة في فلسطين عن المحاصيل الاستهلاكية ـــ القمح والشعير والذرة والزيتون ـــ وتركزها على المحاصيل التجارية التي تدر ارباحاً عالية. وفي اواسط الثلاثينات من القرن العشرين وصلت صادرات الحمضيات إلى ٨٠ ٪ من مجموع صادرات البلاد. (السوق البريطانية كانت تستهلك ثلثي منتوج فلسطين من الحمضيات)[٥١]. إن اعتماد التصدير على هذا الجانب شبه الوحيد كان يشكل خطراً يتحقق وقوعه في أية حالة تتراجع فيها الاسعار العالمية كما حدث نتيجة ازمة الثلاثينات، أو أي موسم سيء، أو اغلاق السوق البريطانية كما حدث خلال الحرب العالمية الثانية وهذا ما أدّى إلى جمود الصادرات العربية في فلسطين والانهيار التام في عوائد الصادرات.

نشوء المجتمع الطبقي ١٩٢٢ ـــ ١٩٣٦:

عندما انقسم الاقتصاد في فلسطين بين القطاعين العربي واليهودي اصبح السكان العرب مواطنين من الدرجة الثانية، وترافق ذلك مع تزايد بلترة الفلاحين* من ناحية ومع ازدياد غنى فئة أخرى من المجتمع تمثلت في كل من ملاك الأراضي والتجار المدينيين. خلافاً للفترة التي سبقت الحرب أدى التدمير الفعلي للاقتصاد المحلي وتركز وسائل الانتاج في التجمعات الصهيونية إلى انقسام في صفوف البرجوازية العربية وإلى بروز التطرف الحزبي داخل الطبقة التقليدية المسيطرة. بالاضافة إلى سياسة تشجيع الخلافات بين العرب واليهود كانت السياسة الاستعمارية البريطانية تركز على مفاقمة التناقضات بين العرب انفسهم. وتجلت هذه النزاعات بوضوح عام ١٩٣٦ عندما انتشرت الحرب الأهلية والثورة في فلسطين.

بلترة الفلاحين:

لم يعد الفلاح الفلسطيني الذي قاسى الامرين ايام الحكم العثماني يحتمل هذا الواقع

* بلترة الفلاحين : أي تحولهم إلى بروليتاريا (عمال) (الناشر) .

الذي ازداد سوءاً ايام الانتداب البريطاني. فعندما عمدت سلطات الانتداب إلى تتجير الزراعة وإلى تحويل فلسطين إلى بلد منتج للمحاصيل التجارية، وإلى تشجيع المستوطنات الصهيونية دون اخذ اثر هذه المستوطنات على المجتمع الاصلي بعين الاعتبار تسبب هذا كله بازدياد فقر الفلاحين الذين كانوا حتى عام ١٩٣٦ يشكلون ثلثي سكان فلسطين. اسفرت السياسة البريطانية هذه عن ان المنظمات والافراد اليهود باتوا يملكون اكثر من ٥ ٪ من مجموع اراضي البلاد عام ١٩٣٥ ، واشتملت هذه الممتلكات على مليون دونم أو حوالي ١٢ ٪ من مجموع الاراضي الزراعية[٥٢]. أما ما تبقى من الأراضي، حوالي ٨ مليون دونم، فكان عليها أن تنتج محاصيل من أجل التصدير إضافة إلى انتاج محاصيل استهلاكية لتغطية احتياجات السكان العرب الذين ارتفع عددهم من ٦٦٨,٢٥٨ الف نسمة عام ١٩٢٢ إلى ٩٥٢,٩٥٥ الف نسمة في نهاية عام ١٩٣٥[٥٣]. هذا التقسيم للأراضي الزراعية بين اليهود والعرب يعني أن كل يهودي بات يملك وسطياً ٢٨,١ دونم من الأرض الزراعية بينما لا يملك العربي وسطياً اكثر من ٩,٤ دونما[* ٥٤]. وإذا اخذنا بعين الاعتبار أن الحد الأدنى من الأرض (غير المروية) اللازم لمعيشة عائلة مكونة من ستة افراد كان ١٠٠ إلى ١٣٠ دونماً، فبينما حصل كل مستوطن يهودي على الأرض ورأس المال اللازمين افتقر الفلاحون العرب إلى المساحة اللازمة والمتناسبة مع تزايدهم السكاني[٥٥].

وفي الحقيقة فإن الضغط على الأراضي بين السكان العرب كان اشد مما توحي به هذه الأرقام، ذلك أن جزءاً كبيراً من الأراضي التي كانت بحيازة العرب تعود ملكيتها اما إلى نفر قليل من مالكي الأراضي الكبار وإما إلى دائرة الأوقاف. هذا ما كشفت عنه بداية عام ١٩٣٠ لجنة مكلفة من حكومة فلسطين بدراسة طبيعة ملكية الأراضي فذكرت قائلة أن حوالي ٢٨ ٪ من الفلاحين لا يملكون أيّة اراضٍ بتاتاً، أما الباقون الذين كانوا إما يملكون الأرض وإما يزرعونها بصفتهم اجراء فكان وضعهم كالتالي: اثنان من كل خمسة من هؤلاء يملكون مساحة تزيد عن الفدان (١٢٠ دونماً) أي ما يكفي لاعالة اسرهم[٥٦]. جميع لجان المسح في جميع انحاء البلاد خرجت بالنتيجة نفسها.

---

* ٥٤ ــ حسبت عن الأرقام المنشورة في . , Survey حيث كتب أن عدد السكان اليهود بلغ عام ١٩٣٥ ، ٣٥٥,١٥٧ نسمة ، ومن الرقم الاجمالي للأراضي الزراعية وغير الزراعية المنشورة في Survey , مجلد ٢ ، ص ٥٦٦ . ولمعرفة التقديرات المختلفة للأراضي الزراعية انظر ، حمادة ، « الموارد الطبيعية » ، في كتابه المذكور سابقاً ص ٤٤ ــ ٤٥ .

وحتى بالنسبة لأولئك الذين يملكون الأرض فقد غرقوا في الديون نتيجة التغيير الذي أُحدث في نظام الضرائب وطريقة جمعها وتقديرها، الأمر الذي اجبرهم إما على بيع الأراضي وإما على تسجيلها باسم احد ملاك الأراضي الكبار أو تاجر مديني. وبعد الانتداب بفترة وجيزة الغت الحكومة نظام الالتزام الذي فرضــه العثمانيون واصبح بمقدور الفـلاح دفع الضرائب مباشرة للحكومة نقداً لا عيناً. حُدِّد العشر رسمياً بقيمة ١٢,٥ ٪ ثم خُفض إلى ١٠ ٪ إلا أنه كان يدفع على المبلغ الاجمالي للموسم وليس على الدخل الصـافي، وبما أن الفـلاح لم يمتـلك القدرة على طرح تكاليف الانتاج من دخله كان يدفع حوالي ٢٥ إلى ٥٠ ٪ من دخله ضرائب، رغم أن هذا الدخل كان اقل مما يحتـاجه لاعالة اسـرته(* ٥٧). واضاف قرار الحكومة الرسمي عام ١٩٢٨ ويلات جديدة على ويلات الفلاحين عندما حُدِّد العشر بمتوسط السنوات الأربعة الماضية، لأن الارتفاع الذي طرأ على اسعار القمح والحبوب الأخرى اواسط العشرينات بسبب الطلب السوري على هذه السلع لم يدم فترة طويلة بل عادت الاسعار لتنخفض في اوائل الثلاثينات بعد التوقيع على اتفاق تجاري مع سوريا مما اغرق السوق الفلسطينية بالقمح السوري الرخيص(٥٨).

رغم الاجراءات الحكومية اوائل الثلاثينات لتخفيض قيمة العشر، إلا أن طريقة دفعه على المبـلغ الاجمالي للانتـاج وعلى اسـاس تقديرات الاسعار التي غالباً ما تكون أعلى من الاسعار الفعلية في السوق،اثقلت كاهل الفلاح في الديون لدرجة أنه كان يورث هذه الديون لأولاده من بعده(* ٥٩). إضافة إلى ذلك كان الفلاحون مجبرون على دفع نسب عالية من ارباحهم إلى مالكي الأراضي (الذين كانوا في اغلب الاحيان يحتكرون دور المدين إضافة

---

* ٥٧ ـــ **محمد توفيق جانا** ، « البرهان السياسي المقدم للبعثة الملكية لفلسطين » ، (دمشق ، ١٩٣٧) ص ٢٦ ، موجود في بدران ص ٢٠٨ ، وعارف ، « تاريخ » ، ص ١٦١ ـــ ١٦٣ معدل الدخل الصافي السنوي للفلاح كان عام ١٩٣٤ يساوي ٣٧ ، ٢٣ جنيهاً فلسطينياً في السنة . بالمقارنة كان معدل الدخل السنوي لملاك الأراضي يسـاوي ٢٥٠ جنيه فلسطيني ، فعملياً كانوا يدفعون نسبة أقل مما هو مقرراً في الضرائب تبلغ ٢١,٥٪ ، أما التجار فكانوا يدفعون ١٢,٥٪ وسطياً .

* ٥٩ ـــ في عام ١٩٣٠ قُدر العشر بـ ٣٠٪ ، وفي العام ١٩٣٢ قُدر بـ ٥٠٪ وفي عام ١٩٣٣ قدر بـ ٢٥ ٪ . بوراث ، مجلد ٢ ، ص ١١٤ . في عام ١٩٣١ كان سعر القمح والسمسم والشعير في السوق أقل من الأسعـار في الفترة مابين ١٩٢٤ ـــ ١٩٢٧ بنسبة ٣/٢ . بدران ص ٢٠٨ . معدل ديون العائلة .الواحدة الفلاحية في عام ١٩٣٠ وصل إلى ٢٧ جنيهاً فلسطينياً ، أي أكثر من معدل دخلها السنوي ، الذي يتراوح وسطياً بين ٢٥ ـــ ٣٠ جنيه فلسطيني . المسح ، مجلد ١ ، ص ٣٦٤ .

لكونهم ملاك»(* ٦٠). في عام ١٩٣٠ كتب س.ف.تريكلند، العضو في الادارة الهندية والذي ارسلته الحكومة البريطانية لدراسة ظروف الفلاحين واسداء النصح في مسألة انشاء تعاونيات في القرى العربية، قائلاً: «لايوجد فلاح غير مفلس، ولا يمكن للقروض التعاونية أو أي شكل من أشكال قروض الدولة أن يخلصهم من حالة الافلاس هذه إذا ما طلب إليهم تسديد القرض كاملاً»(٦١).

ازداد سوء وضع الفلاحين بعد عام ١٩٣٠ رغم جهود الحكومة لتزويد الفلاحين بالقروض، والحد من الهجرة الجماعية من الأرض. ارتفعت اسعار الأراضي إلى مستويات لم يسبق لها مثيل نتيجة الهجرة اليهودية من المانيا وشرق اوروبا بخاصة في الفترة ما بين عام ١٩٣٣ وعام ١٩٣٩(* ٦٢) وادى التدفق الكبير لرؤوس الاموال إلى تضخم مالي كبير بينما بقيت اجور العمال الزراعيين كما هي ضئيلة جداً(* ٦٣). والاهم من ذلك مقاطعة العمل العربي المتزايدة التأثير، وكذلك مقاطعة المنتجات الزراعية العربية المتزامنة مع هجرة الأرض التي نجمت عن بيع الأراضي العربية للصندوق القومي اليهودي، وتضاؤل عدد الفلاحين الذين يستأجرون الأرض أو يعملون بها بأجر يومي(٦٤). وفي عام ١٩٣٦ اصبحت مشكلة الفلاحين المهجرين مشكلة وطنية وكان لها اثراً كبيراً على احتدام النضال من اجل الاستقلال.

نشوء العمل المأجور:

لم يكن امام الفلاحين المرحلين وغير القادرين على حيازة أية ارض في الريف الا خيار

* ٦٠ — نسبة الفائدة على القروض الزراعية والحيوانية بلغت ٣٠٪ في الفترة مابين ١٩٢٢ — ١٩٣٠ . **تقرير** جونسون كروزبي وارد في المسح ، مجلد ١ ، ص ٣٦٤ — ٣٦٧ .

* ٦٢ — ارتفع عدد المهاجرين إلى فلسطين من ٩,٥٥٣ في عام ١٩٣٢ إلى ٣٠,٣٢٧ في عام ١٩٣٣ ، و ٤٢,٣٥٩ في عام ١٩٣٤ ، و ٦١,٨٥٤ في عام ١٩٣٦ . بعد ذلك انخفض العدد بشكل ملموس رغم أن المعدل السنوي للهجرة عام ١٩٣٩ لايزال يتزايد عن ذاك الرقم في العشرينات . المسح ، مجلد١ ، ص ١٨٥ ، اضافة إلى ذلك تزايد بشكل حاد عدد المهاجرين غير الشرعيين أي الذين كانوا يصلون إلى البلاد كسواح أو الذين كانت السفن تنزلهم بعيداً عن الشواطىء ليتسللوا إلى البلاد .

* ٦٣ — ارتفع المبلغ الاجمالي للنقد الورقي والمعدني المتداول ستة أضعاف في الفترة مابين ١٩٣٠ و ١٩٣٦ ، والسبب الأكبر في هذه الزيادة هو تدفق رؤوس الأموال اليهودية . بما أن النمو في النتاج القومي كان جزءاً من هذا التدفق ، فإن النتيجة كانت زيادة مهمة في الأسعار الفعلية لجميع السلع باستثناء الحمضيات . حكيم والحسيني ، في حمادة ، ص ٤٤٩ ، والمسح ، المجلد١ ، ص ٣٣٨ .

البحث عن عمل لهم في المدن المنتشرة على طول الساحل. كانت أكثر العائلات ترسل احد أولادها للعمل هناك كاحد خيارات كسب المال بينما يبقى افراد الأسرة الآخرون في القرية يحاولون زراعة ما تبقى لهم من حاكورة العائلة. نتيجة هذه الهجرة الداخلية تسارع نمو المدن **كحيفا ويافا وحتى غزة** في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات وعلى امتداد فترة الانتداب(٦٥). تجمع الفلاحون في اكواخ الاحياء الفقيرة المتحلقة حول المدن وعاشوا في ظروف كئيبة ومزرية. كتب **نيفيل بربور** أنه في حيفا وحدها كان يعيش أكثر من ١١ ألف عامل عربي في اكواخ من صفيح الكاز، دون وجود تمديدات صحية (مياه، ومجاري) في هذه البيوت. كان ذلك عام ١٩٣٥ . وسادت ظروف مشابهة في **يافا** وإلى درجة اقل حدة في **غزة والرملة واللد وجنين**. ولم يجد بعض هؤلاء المهجرين مفراً من النوم في العراء او في الكهوف او حتى في مواقع بناء المباني الفخمة التي تشيد في أفضل الأحياء للمهاجرين اليهود، ولم يكن في مقدور **هؤلاء** العمال منع أنفسهم عن التعليقات اللاذعة(٦٦). البعض الآخر واجهته مشكلة عدم ايجاد عمل نتيجة المقاطعة الصهيونية للعمل العربي، أو قوبلوا بالتهديد والضرب عند اية محاولة للحصول على عمل في المشاريع اليهودية(٦٧). إضافة إلى ذلك فإن سياسة الحكومة كانت منحازة إلى جانب اليهود عند تقسيم الوظائف الحكومية، فحصة اليهود من تلك الوظائف كانت اكبر من تلك التي يؤهلهم لها عددهم، أما الأجور التي كانت تدفع للمستخدمين العامين والخاصين فقد اظهرت ايضاً الانحياز ضد العرب. كانت اجور الوظائف الحكومية التي لا تحتاج مهارة ــ مثل الحراسة والشيالة (العتالة) ــ بمعدل ١٠٠ مليم في اليوم (أي ما يعادل من ٢,٥ ــ ٣ جنيه فلسطيني في الشهر) للعامل العربي، بينما تصل إلى ٢٠٠ أو ٣٠٠ مليم يومياً للعامل اليهودي(* ٦٨). وبما أن العقود الحكومية لتوفير المواد والمعدات، وبناء الطرق والجسور والمباني العسكرية، وصيانة المباني القائمة كانت تعطى للشركات اليهودية التي كانت ترفض استخدام العمل العربي فإن الوضع كان اسوأ بكثير مما تشير إليه مقارنة الاجور. إضافة إلى ذلك كان العامل العربي يجبر ــ خلافاً لنظيره اليهودي ــ على العمل مدة ١٦ ساعة يومياً، ولم يمنح أي ضمان اجتماعي ولا أي تأمينات

• ٦٨ - FLapan PP. 215 - 216 في المصانع الخاصة : كان يدفع للعامل العربي غير الماهر في صناعة البناء مثلاً ١٠٩ مليمات في اليوم عام ١٩٣٩ بينما كان يدفع لنظيره اليهودي ٣١٥ مليماً في اليوم ، أما الخباز العربي فكان يتقاضى ٢١٩ مليماً بينما يتقاضى اليهودي ٥١١ ، وفي بيارات الحمضيات كان العامل العربي يتقاضى ١٠٠ مليم بينما يأخذ اليهودي ١٩٠ مليماً يومياً ــ وهناك أمثلة عديدة أخرى لامجال لذكرها .

وظيفية على الاطلاق(* ٦٩). لذلك فإنه ليس من المستغرب أن يشكل الفلاحون المرحلون والعمال في المناطق المدينية الجمهور الاساسي لمظاهرات ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ العنيفة، وأن يحمل العديد منهم عام ١٩٣٥ السلاح لنيل الاستقلال ووقف الهجرة الصهيونية والاستعمار.

ومع تدفق الفلاحين المرحلين إلى المدن جاء أولئك الحرفيون والعمال المهرة الذين ضربت مهنهم ايضاً نتيجة انهيار الاقتصاد العربي وتدفق السلع الرخيصة المستوردة من اوروبا. وبالنسبة لأولئك الذين استمروا في العمل بمهنهم في الريف (انظر الفصل الثاني) فقد وجدوا انفسهم امام الخيار بين مأزقين، فإما الرحيل إلى المدن، حيث قد يمكنهم الاستمرار ببيع سلعهم إلى الفلاحين المهجرين، وإما أن يروا حرفهم وهي تنهار أمام أعينهم. كانت اسعار المواد الخام في ارتفاع مستمر لدرجة أن كسب قوتهم اليومي اصبح غير مضمون. من جهة اخرى استطاع بعضهم الاستفادة من الاقتصاد النقدي الجديد الذي ساد في المدن لانشاء المراثب والمشاغل التي كانت تقدم الخدمات للمهاجرين أو للحكومة. واستطاع بعضهم القليل أن يوظفوا عمالا لحسابهم وبذلك اصبحوا جزءاً من البرجوازية الصغيرة الوليدة(٧٠). ولكن هؤلاء هم الاستثناء، أما القاعدة فلم يكن امامها أي خيار سوى الانضمام إلى جيش العمال الفائض والسعي للحصول على اعمال عادية في المدن. في عام ١٩٣١ انخفض عدد العمال العرب المستخدمون في مشاغل صغيرة أو في الحرف التقليدية إلى اقل من ١٩ الف، أي بنسبة ٩ ٪ من القوة العاملة(* ٧١).

أما اولئك الذين استمروا بوظائفهم فقد اصبحوا يعانون من انخفاض حاد في

---

* ٦٩ — FLapan, PP. 215–216. Suvery vol, PP. 735–745, 776 في احصائية اجريت على ٢٤٤ مؤسسة تشغل العمال العرب في عام ١٩٤٥ أظهرت أن ٨٠ ٪ يعملون أكثر من ٥٠ ساعة في الأسبوع. معدل عملهم كان ٧٠ ساعة أسبوعياً.

* ٧١ ــ الأرقام مجمعة من حكومة فلسطين، «احصاء فلسطين»، ١٩٣١، (مجلدين، الاسكندرية، ١٩٣٣)، ص ٢٨٢ ــ ٣٠٠. إن الـ ١٩ ألف عامل المذكورين يضمون حسب الاحصاء: الصناع المتدربين، والموزعين والعمال المهرة، ولكن من الصعب معرفة عدد العمال المهرة من بين هؤلاء. بلغ العدد الاجمالي لليد العاملة العربية عام ١٩٣١، ٢١٢ ألف عامل، بينهم ١١٣,٢٠٠ عامل زراعي. وصيادون ورعاة وعمال غابات. بدران، ص ٢٣٤. وقد أشار السيد جون هوب سيمبسون في ص ١٣٢ من تقريره المقدم عام ١٩٣٠ إلى أنه مامن شك: بأن البطالة تتزايد بشكل مريع بين العمال العرب في القطاع الصناعي خلال فترة ١٩٢٢ ــ ١٩٣٠.

أجورهم. مثلاً انخفضت اجور عمال مصانع الصوف من ٢٥٠ إلى ٦٠٠ مليم يومياً عام ١٩١٩ وإلى ٨٠ إلى ١٣٠ مليم يومياً عام ١٩٣٠ . وعامل الصابون الذي كان يتقاضى ٢٠٠ إلى ٥٠٠ مليم يومياً عام ١٩١٩ اصبح يتقاضى ١٢٠ مليم يومياً عام ١٩٣٠ بما فيها العمل الاضافي[٧٢]. وفي مناطق مثل **حيفا ويافا**، حيث كان تدفق الفلاحين كبيراً جداً، كانت الأجور أدنى من المعدل العام المذكور. كشف مسح حكومي اجري في **يافا** على ١٠٠٠ عامل في تشرين الثاني ١٩٣٦ أن ٩٣٥ عاملاً يتقاضون اقل من ٦ جنيه فلسطيني في الشهر، وأكثر من النصف ــ ٥٧٠ عاملاً ــ يتقاضون اقل من ٢,٧٥ جنيه فلسطيني شهرياً، وبعد إضافة ذوي الأجور الأعلى يمكننا القول أن ٩٨ ٪ من العمال يتقاضون اقل من ١٠ جنيه شهرياً[٧٣]. وبما أن الحد الوسطي لكلفة المعيشة في يافا بلغت ١١,٥ جنيه فلسطيني شهرياً ــ هذا حسب تقديرات الحكومة ــ فإن الغالبية العظمى من العمال واسرهم في يافا كانوا يعيشون دون مستوى الكفاف، لدرجة أن الازواج والأطفال كانوا مضطرين للعمل بأجور متدنية للغاية، كخدم في البيوت أو بائعات متجولات أو شيالين[٧٤].

نمو البرجوازية:

من دواعي السخرية أنه في اواسط الثلاثينات اصبح اقتصاد فلسطين من اكثر اقتصاديات الشرق الأوسط ازدهاراً، ويعود ذلك إلى عاملين: العمل الرخيص ورأس المال الفائض، إضافة إلى تحديث البنية التحتية. أدى الازدهار الاقتصادي إلى نمو طبقة من المستوردين والمصدرين والوسطاء، وبائعي الجملة، والوكلاء، والسماسرة، والمنتجين الصغار الذين استفادوا من التجارة الخارجية، وتسويق الزراعة، وبيع الأراضي، وارتفاع اجور البيوت في المدن. على اية حال، وخلافاً للفترة التي سبقت الانتداب، لم تعد هذه البرجوازية مقصورة على العناصر المسيحية، بل استقطبت عناصر من شرائح اجتماعية مسلمة: من الحرفيين، وملاك من ابناء المدن، ومن فقراء العائلات الارستقراطية. ففي عام ١٩٣١ كان يعمل في التجارة ١٢ ٪ من المسيحيين و ٨ ٪ من المسلمين. وإذا اضفنا إلى هذا الرقم عدد العرب الفلسطينيين الذين يعملون في حقول المال والبناء والخدمات والصناعة والسياحة، يصبح حجم هذه الطبقة الوليدة اكثر وضوحاً[٧٥]. فبينما سيطر اليهود على استيراد الآلات الثقيلة والاقمشة ومواد البناء، تخصص العرب بالمقابل في استيراد وتصدير المنتجات الزراعية وقطع الغيار بالجملة وتجارة المواد الغذائية[٧٦]. ارتفعت قيمة مستوردات القمح من سوريا من

١٦ ألف جنيه فلسطيني عام ١٩٢٧ إلى ٤٤٨ الف جنيه فلسطيني عام ١٩٣٣ . وكذلك زادت كمية الطحين المستورد بشكل ملحوظ خلال فترة العشرينات واوائل الثلاثينات. وفي عام ١٩٣٦ بلغت قيمتها ٣٥٣ الف جنيه فلسطيني في العام، وكذلك ارتفعت قيمة مستوردات الشعير من ٥ آلاف جنيه فلسطيني عام ١٩٢٨ إلى ١٦٧ ألف جنيه فلسطيني عام ١٩٣٦(٧٧).

كل هذه الأنواع من التجارة كان يديرها ويتولاها فعلياً التجار العرب، حيث زاوجوها مع نشاطهم التجاري الداخلي للمواد الغذائية. فقد جاء استيراد هذه المواد ليعوض عن نقص هذه المواد الغذائية في المواسم الصعبة، وكان هامش ارباح عمليات الاستيراد مرتفعاً جداً، ذلك أن كل من الطحين والشعير يمكن استيرادهما من سوريا دون دفع رسوم جمركية(٧٨). إضافة إلى ذلك فقد كان بامكان التجار مضاعفة ارباحهم بالامتناع عن بيع بضائعهم المستوردة أو المحلية إلى أن ترتفع اسعار السوق(٧٩).

شجعت سياسة الانتداب الاقتصادية التوسع في استيراد مواد غذائية اخرى مثل: الغنم والماعز والمواشي الأخرى، والفواكه الطازجة، والسمك، والأرز، والبيض. إضافة إلى ذلك كان يتم استيراد مواد أخرى شبه مصنعة من البلدان العربية المجاورة مثل الجلود، والاحذية والاقمشة والاسمنت، حيث كانت تستورد كميات ضخمة منه(٨٠). وفرت هذه المجالات التجارية فرصاً ذهبية للبرجوازية الساعية إلى زيادة ثروتها، خصوصاً وأن احتمالات المخاطرة كانت ضئيلة جداً بسبب ارتفاع الطلب على هذه السلع ووفرة رأس المال.

وظهرت في فلسطين اشكال اخرى من التجارة كانت شائعة في الولايات المتحدة وأوروبا في النصف الأول من فترة الانتداب، تمثلت هذه الاشكال بالوكالات والعمولات التي كانت تعطى من المنتج إلى العميل المحلي. بعض هؤلاء الوكلاء كان يتاجر بالسلع الغذائية والمنتوجات الزراعية، ولكن الأغلبية تاجرت بالسلع الاستهلاكية والكمالية المستوردة من الغرب او السلع الصناعية التي تطلب بموجب عقود حكومية(* ٨١). استفاد المنتجون

* ٨١ — انظر مثلاً في دليل التجارة العربية ، والصناعة والحرف والمهن ، أصدرته غرفة تجارة فلسطين (القدس ، ١٩٣٨) ، تجد أنه في مجال الواردات الزراعية كان شائعاً بين العرب الذين يديرون محال بقالة ، تفضيل بيع السلع الأجنبية ذات الماركات المشهورة . وحال مايحصل التاجر على احتكار لاستيراد هذه السلعة من المصنع الأجنبي ، يستطيع أن يضع السعر الذي يريد وبذلك يحقق أرباحاً أعلى من مجرد بيعه للسلع المنتجة محلياً . حمادة ، ص ٣٦٢ .

الاجانب من ذلك بان تخلصوا من نفقات فتح فروع خارجية، حيث كانوا يدفعون للوكيل ارباح ما يبيعه فعلياً، أما الوكيل المحلي فلم يكن بهذه الحالة بحاجة إلى رأس مال كبير ـــ كرأس المال الذي يوظفه التاجر الكبير ـــ ذلك ان اعتماده على الطلبات فقط كان يقلل نفقات التخزين والطلبيات إلى الحد الأدنى.

هذا ووفرت محاصيل الحمضيات فرصاً كبيرة للمقاولين العرب الفلسطينيين، فرغم أن الكميات الكبيرة من هذا المحصول كانت تأتي من ممتلكات مالكي الأراضي الكبار (انظر لاحقاً) إلا أن التوسع الكبير في صادرات الحمضيات خلال الخمس عشرة سنة الأولى للانتداب خلق عدداً من الأنشطة المرتبطة بالتصدير مثل الشحن، والنقل والتصنيع، والتسويق، والتغليف. ففي حيفا ويافا مثلاً اقيمت شركات لبعض العائلات مثل **الجدلين وبدران وصهيون** لانتاج الآجر، والانابيب والبكرات الرافعة اللازمة لري المزارع الجديدة. وتخصص آخرون باستيراد الأخشاب اللازمة لصنع الصناديق وفي توفير عمال المواسم أو المهارات التجارية(٨٢).

وأخيراً لابد من الاشارة بان هذه القطاعات الجديدة من البرجوازية نزعت نحو التمركز في المدن الساحلية حيث الموانيء والقنصليات والوكالات الأجنبية. وكانت هذه الشريحة من أكبر المستفيدين من الارتفاع الكبير الذي طرأ على الممتلكات المدينية والايجارات الناجم عن تزايد الهجرة اليهودية، وعدم توفر اماكن سكن كافية. في عام ١٩٣١ ارتفع سعر دونم الأرض في المناطق العربية القريبة من مستعمرة **ريشون ليتسيون** ـــ جنوب تل ابيب ـــ من ٨ شيلينات للدونم إلى ٢٥ جنيه فلسطيني للدونم(٨٣). ووصلت اسعار الأراضي في المناطق الساحلية إلى ثلاثة أو اربعة اضعاف هذا المبلغ للدونم الواحد في الفترة ما بين عام ١٩٢٥ وعام ١٩٣٥ (انظر لاحقاً). بهذه الارباح الضخمة تمكنت البرجوازية المدينية من شراء قطع اراضي كبيرة ورخيصة في المناطق الداخلية، إلا أنها في أغلب الأحيان كانت تستثمر اموالها في الخارج.

تجزؤ الطبقة الحاكمة:

استفاد الأشراف والعائلات المالكة الكبيرة من الانتداب البريطاني لفلسطين بشكل كبير. تمثلت هذه الاستفادة في الارباح التي حققتها هذه الشرائح الاجتماعية من التوسع التجاري، وازدياد الطلب على الأراضي، والاتساع الكبير في المدن الساحلية. إلا أن

الاشراف، وخلافاً للاقطاعيين ــ تأثروا بمصادرة أراضي الأوقاف وخلق ادارة علمانية خارجة عن نطاق سيطرتهم، وتعيين مسؤولين بريطانيين أو كادر غربي التدريب في مواقع كانوا في السابق يسيطرون عليها. وتراوحت درجة تعويض هذه الخسائر بالفوائد التي حلت عليهم كملاك اراضي أو مستشارين حكوميين من عائلة لعائلة ومن فرد لفرد في نفس العائلة.

العائلات المالكة للأراضي والتي وسعت ممتلكاتها اثناء الحكم العثماني كانت المستفيد الرئيسي من الارتفاع الكبير الذي طرأ على اثمان الأراضي الزراعية في فلسطين. وتظهر الاحصائيات التي اجرتها حكومة الانتداب أن معدل سعر الأرض المباعة إلى المهاجرين وصل إلى ١٣,٦ جنيه فلسطيني في الفترة ما بين ١٩٣٠ و ١٩٣٩، بالمقارنة مع ٦,٩ جنيه فلسطيني للفدان في الفترة ما بين ١٩٢١ ــ ١٩٢٩. وفي ثلاثة اعوام بين ١٩٣٣ و ١٩٣٦ بيعت للمنظمة اليهودية اراضٍ عربية بقيمة ٤,٢ مليون جنيه فلسطيني(٨٤). ورغم أن معظم الاراضي التي بيعت خلال فترة الانتداب كانت لاصحاب اراضٍ غائبين يقيمون في بيروت ودمشق وبلدان عربية اخرى، إلا أن العائلات المالكة للأراضي في فلسطين حققت ارباحاً كبيرة من صفقات البيع خصوصاً خلال الفترة التي سبقت عام ١٩٣٦(* ٨٥). وإلى جانب الأرباح التي حصل عليها ملاك الأراضي بشكل مباشر، فقد أدّى ازدياد الطلب على الأراضي إلى تشكل فرع رئيسي لهذه الطبقة مكون من السماسرة والمحامين والمساحين والمحاسبين ووكلاء الأملاك، كل هؤلاء كانوا في خدمة اصحاب الأراضي، أو كانوا من ابناء العائلات المالكة نفسها. بما أن ابناء هذه العائلات قد وصلوا إلى وظائف في الادارة المدنية، وحصلوا أيضاً على تعليم في الخارج فقد اصبحوا في موقع يسهل عمليات بيع الأراضي، وقد استغل العديد منهم مواقعهم ليبيعوا الاراضي قبل ان تصبح القضية مثاراً للخلاف. ومنذ عام ١٩٢٥ كان بيع الأراضي والسمسرة منتشراً بشكل كبير بين العائلات المالكة مما دفع محرر جريدة الكرمل الوطنية ليكتب هذه السطور:

* ٨٥ ــ للحصول على معلومات تثبت أن مساحة صغيرة جداً من الأراضي بيعت على أيدي ملاك الأراضي الصغار انظر، أميل الغوري، «المؤامرة الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب»، (القاهرة، ١٩٥٥) ص ٤٩، موجود في بدران، ص ٢٦٠ ــ ٢٦١. ويذكر بوراث، المجلد ٢، ص ٣١٤، ٣٢٥ أن عائلات عبد الهادي والتاجي وآخرون من الأثرياء إما باعوا بشكل مباشر وإما كانوا وسطاء لبيع الأراضي إلى الوكالة اليهودية. أما بالنسبة لعروض بيع الأرض التي قدمها بنو صخر وعائلة المجالي في شرق الأردن، وتأجير الأمير عبد الله ٧٠ ألف دونم من أراضي غور القبض مقابل مبلغ سنوي تدفعه له الوكالة اليهودية، انظر بوراث، مجلد٢، ص ٧٢ ــ ٧٣.

«يجب أن لا نلوم الحكومة البريطانية لعدم اكتراثها لمطالبنا لأننا نحن الملامون ، لأننا سلمنا زمام امورنا للذين هم غير جديرين بالثقة، وللبائعين والسماسرة والذين يسعون وراء المناصب، سلمنا أمورنا لأولئك الذين يحتقرهم البريطانيون وهم صغار في عيون الشعب»(٨٦).

وفي عام ١٩٣٣ كان **القنصل الالماني في القدس** منهمكاً في التودد للزعماء العرب، وقد قال بخصوص مسألة بيع الأراضي أنه هناك بين العرب «**من يطلق الصيحات ضد الهجرة اليهودية في النهار ويبيع الأراضي لليهود في الليل**»(٨٧).

بهذه الأرباح تحولت العائلات المالكة إلى الزراعة التجارية مثل الزيتون والسمسم ومنتجات الالبان والخضار والحمضيات. وازدادت مساحات الأراضي العربية المخصصة للكروم من ٣٣٢ ألف دونم عام ١٩٢١ إلى ٨٣٢ ألف دونم عام ١٩٤٢(٨٨). وارتفعت منتجات الخضار عشرة اضعاف بين العامين ١٩٢٠ و١٩٣٨ ، أما منتجات المواشي والدواجن والبيض والحليب فارتفعت بنسبة ٦٠٪ عام ١٩٣٦(٨٩).

إلا أن اكبر تغيير في معدلات الانتاج طرأ على الحمضيات ـــ البرتقال والفريت فروت والليمون. وقد ادت زارعة الحمضيات في بيارات كبيرة إلى تضاؤل الطلب على الأيدي العاملة وارتفاع الأرباح بشكل كبير. وبما أن معدل كلفة ايصال الدونم الواحد إلى مرحلة الانتاج كان يتراوح من ٧٥ إلى ١٢٥ جنيه فلسطيني (هذا يعتمد على سعر الأرض) لذلك لم يستطع تحمل هذه النفقات إلا الأغنياء(٩٠). وحاول المنتج العربي أن يحذو حذو نظيره اليهودي في الاستفادة من المردود العالمي لتصديرت المحصول ومن المعونات الحكومية والضرائب المخفضة على الحمضيات(٩١*). ازدادت نتيجة ذلك مساحة الاراضي العربية المخصصة لزراعة الحمضيات من ٢٢ الف دونم عام ١٩٢٢ إلى ١٤٤ الف دونم عام ١٩٣٧(٩٢). معظم الممتلكات كانت مركزة في أيدي عدد قليل من مالكي الأراضي: فمن بين ٧٠٠ ـــ ١٠٠ منتج زراعي عربي عام ١٩٣٧ أقل من ١٢ ٪ منهم كانوا يملكون ٤٧ ٪ من الأراضي الزراعية(٩٣). إضافة إلى ذلك كان حوالي ٢٧٠ منتجاً زراعياً يصدرون

---

* ٩١ ـــ لغاية عام ١٩٣٥ عندما كانت ضريبة الأرض تحسب على أساس خصوبتها وهطول الأمطار ، كان أصحاب بيارات الحمضيات الذين يجنون أرباحاً كبيرة من الدونم الواحد يدفعون ضريبة أقل من المزارعين البسطاء أو الفلاحين المستأجرين ، عارف ، « تاريخ » ، ص ١٦٢ ـــ ٣ ، انظر أيضاً بدران ، ص ٢٧٣ .

محاصيلهم بانفسهم، وبهذا يجنون الربح الاضافي الذي ينجم عن هذه العملية التجارية(٩٤). وإذا افترضنا أن الدخل الصافي، بعد اقتطاع تكاليف الصيانة والشحن والنقل، كان حوالي ٥ جنيهات للدونم الواحد، بذلك يكون دخل الـ ١٢ ٪ من المزارعين قد وصل إلى ٣٣٨,٤٠٠ جنيه فلسطيني في موسم٣٧ / ١٩٣٨ فقط، هذا دون حساب ارباحهم من التجارة(٩٥).

ان تركز الثروة في يد هذه الشريحة من المجتمع العربي الفلسطيني كان يظهر بوضوح عند مقارنتها باحوال الفلاحين، وبما أن العديد من مالكي بيارات الحمضيات قد امتصوا مبالغ طائلة من الارباح عن طريق اقراض الفلاحين أو من ايجارات الأراضي فقد اصبحوا هدفاً لغضب الفلاحين(٩٦*). وكثيراً ما تعرض مالكوا الأراضي لاساءات واعمال عنف خلال ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ ، خصوصاً وانهم كانوا يعتبرون المسؤولين المباشرين عن ترحيل الفلاحين، بسبب بيعهم اراضيهم لليهود.

من الناحية الأخرى، وخلافاً لمالكي الأراضي استمر الاشراف في اعتمادهم على الحكومة من اجل الحفاظ على موقعهم الاجتماعي، وبالتحديد من اجل السيطرة على الممتلكات والأراضي المسجلة كاوقاف. (انظر الفصل السابق). شكل استبدال الحكم العثماني بقوة اجنبية وغير اسلامية خطراً مباشراً على مزاعمهم بانهم يمثلون القطاع العربي مدنياً ودينياً. ولم يمض وقت حتى اتت المواجهة، فقد كتب ستوروزو تقريراً يفيد أنه خلال الاضطرابات التي حدثت في عيد الفصح في القدس عام ١٩٢٠ أعلن رئيس بلدية القدس، وهو ينتمي لأكبر العائلات الشريفة في فلسطين، موسى باشا كاظم الحسيني، نفسه زعيماً ومتحدثاً باسم المعارضة للانتداب البريطاني، وذكر ستورز ما يلي: «قابلته عصر احد الايام يسير امام حشد يتظاهر احتجاجاً على وجود المكاتب الصهيونية فرجوته أن يأخذ المتظاهرين ويذهب حتى لا تحدث قلاقل، وفي الليلة ذاتها حذرته طالباً منه ان يختار بين السياسة أو رئاسة البلدية... في البداية كان عنيداً ثم اصبح متحدياً. بعد ذلك اقترحت على الادارة

---

* ٩٦ ــ ادعاءات بعض ملاك الأراضي بأن المؤسسات المالية التي أسهموا في انشائها في أواسط الثلاثينات مثل البنك الزراعي والبنك الوطني العربي هدفت إلى انعاش أوضاع الفلاحين دحضها علوش وبدران . (انظر أعلاه) ويشير بدران في الصفحة ٢٧٣ بأن فائدة القروض الزراعية وصلت إلى ١٨٪ ، ويستشهد أيضاً بقول لأحمد حلمي الذي أسس البنك الوطني العربي عام ١٩٤٣ ، والذي قال بأن البنك أسس بشكل رئيسي ليقدم اطاراً استثمارياً للذين كسبوا أرباحاً كبيرة بصفتهم دائنين وسماسرة ووسطاء من كافة الأنواع . انظر أيضاً كيالي ، « فلسطين ، ص ١٧٦ .

طرده واستبداله بشخص آخر»[٩٧].

رفض ستورز اقتراح السلطات العسكرية بتعيين رجل انكليزي مكان الحسيني (وهي خطوة كانت ستؤدي إلى توحيد القيادة الفلسطينية في وجه الحكم البريطاني)، وباشر تطبيق التكتيك الكلاسيكي ــ فرق تسد ــ فمنح المنصب إلى منافس الحسيني الرئيسي في الارستقراطية المقدسية راغب بيك النشاشيبي، الذي قبل المنصب فوراً. من ناحية اخرى، وبعد اقل من عام، عندما توفي مفتي القدس كامل افندي الحسيني، وهو ابن عم موسى كاظم، عُيِّن مكانه اخيه لابيه أمين الحسيني، رغم معارضة عائلة النشاشيبي[٩٨]. وبذلك ضمن البريطانيون انقسام اكبر عائلات البلاد لأن اهم مركزين اسلاميين في البلاد هما الآن في أيدي عائلتين متنازعتين. هذه المنافسة والانقسام اللاحق بين الاشراف دام طوال فترة الانتداب، وسنرى لاحقاً أنه استمر حتى بعد اقامة دولة اسرائيل وتشتت اغلبية السكان العرب.

وعلى نفس القدر من الأهمية جاء قرار الحكومة العسكرية عام ١٩٢١ بتشكيل مجلس اسلامي اعلى وتعيين الحاج أمين رئيساً له في آذار ١٩٢٢ . جُرِّد هذا المجلس من أية صلاحيات لتمثيل المسلمين خارج المسائل المتعلقة بالاحوال المدنية، ولكن بالمقابل أُطلقت يده بادارة شؤون الاوقاف وتعيين المسؤولين الدينيين في البلاد: مفتي كل مقاطعة، والقضاة والأئمة والخطباء، وكذلك الاداريين والاساتذة في المؤسسات الخيرية مثل المدارس والمياتم[٩٩].

بقي الحاج امين على رأس هذا المجلس حتى عام ١٩٣٧ عندما أُزيح في موجة المظاهرات العنيفة التي اجتاحت فلسطين. لقد تمكن الحاج امين خلال تبوءه لهذا المنصب من السيطرة على شؤون المسلمين في فلسطين، هذه المسؤولية التي كانت في السابق جماعية لطبقة الاشراف كلها. أما الدرجة التي كان يعتمد فيها منصبه هذا وكذلك مناصب رؤساء البلديات على رضى حكومة الانتداب فقد اتضحت في عزله من منصبه، وفي كون اعضاء المجلس وموظفيه يتقاضون رواتبهم من الحكومة مباشرة. هذا إضافة إلى ان التعيينات في المحاكم الشرعية كان لا بد لها أن تخضع للموافقة النهائية من حكومة الانتداب. واخيراً فإن ضريبة العشر كانت تدفع مباشرة للحكومة لا للمجلس الذي كان يتسلم دخلاً محدداً مّن الحكومة ــ كان يخصم من العشر نفقات جمعه.

وعندما اتخذت الحكومة من جانبها قراراً بتقليص قيمة العشر المترتبة على الأوقاف، وانقاص قيمة النسبة التي يقدر على اساسها العشر في الثلاثينات من هذا القرن، هبط دخل المجلس هبوطاً حاداً. وأُعيد رفع المبلغ فقط عندما وافق الحاج امين والمجلس الاسلامي على

التنازل عن بعض سلطاتهم عام ١٩٣٤(* ١٠٠).

بكلمة أخرى، فعلى عكس مالكي الأرض فإن الأشراف ليس فقط أنهم اعتمدوا على كسب رضى الحكومة من أجل الحفاظ على حقوقهم التقليدية ومواقعهم الدينية وبالتالي دخلهم المالي الناجم عن سطيرتهم على الاوقاف، بل فقدوا ايضاً تضامنهم الجماعي وقدرتهم على تقرير من سيشغل المناصب الدينية الرفيعة ايضاً. نتيجة ذلك انقسم الاشراف مرة أخرى إلى مجلسيين ومعارضين ـــ طرف يدعم المجلس الاسلامي وهذا يعني ضمنياً أنه يدعم سيادة الحسينين، وطرف يعارض ذلك. وبالتالي لم يختلف الوضع كثيراً عما ساد في القرن التاسع عشر عندما انقسمت البلاد إلى قيسيين ويمنيين، أو عن الوضع الذي ساد في نهاية الحكم العثماني عندما انقسمت العائلات الكبيرة بين من يؤيد البرلمان العثماني ومن يعارضه لصالح الحكم الذاتي العربي. إلا أن الاختلاف هذه المرة يكمن في أن الفلاحين لم يعودوا مضطرين للانضمام بشكل كامل إلى أحد هذه الاطراف القبلية المنطوية على مفارقة تاريخية، فبالنسبة للفلاحين كانت هذه الانقسامات غير ذات أهمية وفضلوا بالتالي تنظيم انفسهم بدون أو حتى بمعارضة قادتهم التقليديين.

واخيراً تجب الاشارة هنا إلى أن ما اسهم في تعقيد الأمور أكثر هو استعداد العائلات المالكة الكبيرة للتحالف مع احدى العائلتين المتنافستين ـــ الحسيني والنشاشيبي. فبما أن كلتا العائلتين لم تعارضا الحكم البريطاني بل صبت كل منهما جام غضبها على منافستها، أمل مالكو الأراضي أن يصلوا إلى مراكز قيادية في المجتمع العربي الفلسطيني دون تعرضهم ومصالحهم للخطر. حتى ثورة ١٩٣٦ أيدت كل من عائلات **التاجي والشوا وطوقان والبرغوثي والدجاني** (القدس) وكذلك رؤساء بلدية **يافا ورام الله ونابلس والخليل** المعارضة، أما **الحاج أمين** والحسينيين عامة فقد استندوا إلى دعم جزء من عائلة **التميمي والعلمي والخيوسي** والمفتين والقضاة والأئمة الاقليميين ـــ الذين كان الحاج أمين يعينهم بصفته رئيس المجلس الاسلامي الأعلى ـــ وشيوخ القرى والمسؤولين عن ادارة املاك الأوقاف(* ١٠١).

* ١٠٠ ـــ مداخيل المجلس من العشر الذي كان يقدر على أملاك الوقف هبطت من ٤٧٤ ، ٢٨ جنيهاً فلسطينياً عام ١٩٢٩ إلى ٥,٧٧٢ عام ١٩٣١ . بوراث ، المجلد٢ ، ص ١١٤ . ومن أجل استعادة مستوى المداخيل السابق وافق المجلس على تقديم مشروع ميزانيته للمفوض البريطاني للحصول على موافقته ، وعلى تخفيض النفقات وادخال نظام محاسبة توافق عليه الحكومة . بوراث ، مجلد٢ ، ص ١١٥ ـــ ١١٦ .

* ١٠١ ـــ كانت هناك بعض الاستثناءات لهذا الانقسام ، ومن أهم هذه الاستثناءات انضمام **موسى كاظم الحسيني** إلى معسكر **النشاشيبي** في أوائل الثلاثينات . بوراث ، مجلد٢ ، ص ٤٧ ـــ ٤٨ ←

ترسخت هذه الانقسامات في بداية الثلاثينات لدرجة أنه عندما بدأ **الحسيني** بالحملة الداعية إلى الامتناع عن دفع الضرائب للحكومة ــ العديد من مالكي الأراضي الكبار عارضوا هذه الخطوة ــ رد عليه **جناح النشاشيبي** بان طلب إلى جميع المسؤولين الحكوميين الاستقالة من مناصبهم زاعماً أن هذا الطلب جاء للتعبير عن الاحتجاج العربي على عدم وجود مجلس تشريعي ومؤسسات تمثيلية عربية. مثل هذه الخطة، لو نجحت، ستؤدي إلى ضرب الدور القيادي للحسينيين في المجلس وفي ادارة المحاكم والأوقاف، لذلك اجبر **الحاج** امين على الغاء حملته الضريبية.

الثورة العربية والحرب الأهلية ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ :

الثورة:

أدى صعود **هتلر** إلى سدة الحكم في المانيا ومن ثم تطبيق **قوانين نوريمبرغ** ــ تلك التي جردت اليهود من جنسياتهم ووضعتهم في مجال البحث عن مأوى يحميهم من الاضطهاد ــ إلى جعل مسألة هجرة اليهود أكثر الحاحاً، خصوصاً وأن قوانين نوريمبرغ ترافقت مع التشديد على اجراءات الدخول إلى كل من **الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا**، فكان الخيار المتاح لهم آنذاك هو **فلسطين**. في تلك الأثناء كانت البلاد تغلي بالاضطرابات بينما الشخصيات المقدسية تلهو بجدل عقيم(*١٠٢).

←وانشقت عائلة الخالدي ، أحد أبرز العائلات الشريفة في فلسطين ، عن النشاشيبي وشكلت معارضة مستقلة من ملاك الأراضي الكبار الذين كانوا في السابق موالين **للحسيني** .

* ١٠٢ ــ في عام ١٩٣٨ دعى الرئيس **روزفلت** إلى مؤتمر حضرته ٣٢ حكومة لمعالجة مسألة اللاجئين اليهود من أوروبا ، ورفض المؤتمر السماح باستيعاب اليهود في الدول المشاركة في المؤتمر . من بين الدول المشاركة فقط جمهورية الدومينيكان وافقت على تسهيل عملية دخول اليهود , Walter Laquer، تاريخ الصهيونية (لندن ١٩٧٢) . , Cited in Weinstock ص ٢٠٣ . وفي عام ١٩٤٣ ، عندما كانت المذابح اليهودية في قمتها ، سمحت الولايات المتحدة بدخول ٤,٧٠٥ يهودي فقط . وكانت السفن التي تنقل اللاجئين تجبر على العودة بعد وصولها قدم تمثال الحرية . بعد الحرب سمح لعدد أكبر بالدخول إلى الولايات المتحدة ، إلا أن العدد لم يتجاوز ٢٥ ألف في الفترة مابين ١٩٤٠ و ١٩٤٨ . المرجع نفسه ، ص ٢٠٣ ، ٢٢٠

ازدادت الهجرة غير الشرعيـة باضطراد، وابدى عدد محدود في كل من اوروبا والولايات المتحدة ـــ بالتحديد النقابيين ـــ تأييده للقوانين المتشددة مدركين اثرها ونتائجها على مناطق أخرى من العالم كما هو الحال مع المانيا وبولندا وفلسطين التي ارتفعت فيها نسبة البطالة بين العرب واليهود في عام ١٩٣٥ ، بسبب تأثر منطقة شرقي المتوسط بالأزمة العالمية. لقد تضاءلت فرص العمل في مجالي البناء والتجارة، أما بالنسبة لزراعة وتجارة الحمضيات فقد اضطر المنتجون إلى بيع محصولهم بخسارة مضاعفة بسبب الظروف المناخية الخماسينية والهبوط الحاد بالاسعار العالمية نتيجة الأزمة العالمية.

ترافق التدهور الاقتصادي مع تذمر اجتماعي متصاعد، ففي كانون الثاني قام العرب ممن رُحّلوا عن اراضيهم التي اشتراها اليهود بمهاجمة الشرطة بالحجارة، فردت عليهم بالنار واردت احدهم قتيلاً(١٠٣). وفي آب هاجمت مجموعة من العرب عدداً من اليهود كانوا يحرثون ارضاً ادعى العرب انها لهم، ونتيجة ذلك قتل عربي آخر(١٠٤). وفي تشرين الأول فُتِحت شحنة من صناديق الاسمنت المتوجهة إلى تل ابيب في ميناء يافا فوُجِد أنها تحتوي على مئات المسدسات والرشاشات، ومئات الآلاف من الطلقات والذخيرة(*١٠٥). على أثر ذلك اضرب العمال العرب في ميناء يافا في ٢٦ تشرين الأول فاستُبْدلوا على الفور بعمال يهود(*١٠٦). وفي تشرين الثاني ظهرت مجموعة سرية من المناضلين المتدينين في تلال الجليل واعلنت الحرب على الامبريالية البريطانية وطالبت بطرد الاجانب. حاصر البوليس المجموعة قرب جنين وقتل أربعة من اعضائها، احدهم الشيخ الجليل عز الدين القسام الذي تمرد على علماء القدس وحشد المسلمين المؤمنين للنضال وهو يقدم خدمات اجتماعية لفقراء وبائسي حيفا(١٠٧).

---

* ١٠٥ ـــ المرجع السابق ، ص ١٦١ . الاستقصاءات اللاحقة أظهرت أنها كانت واحدة من شحنات عديدة أرسلت إلى المنظمات الصهيونية السرية في العام نفسه . وقُدر أنه في العام ١٩٣٧ أُرسل لليهود ذخيرة وسلاح يكفي لتسليح جيش من ١٠ آلاف رجل . اللجنة الملكية تقرير (بيل) ، ص ٢٠٠ ، موجود في باربور .

* ١٠٦ ـــ في كانون الأول طلب اتحاد العمال العرب من الحكومة السماح لهم بالتظاهر احتجاجاً على البطالة ومقاطعة العمل العربي والهجرة الصهيونية ولكن الطلب رُفض من مفوض منطقة يافا . ولاحقاً أُرسلت احتجاجات مكتوبة تحتج على اعطاء العقود الحكومية للمتعهدين اليهود الذين يرفضون تشغيل العمال العرب وأُهملت أيضاً . انظر جورج منصور « العمال العرب تحت الانتداب في فلسطين » ، موجود في باربور ، ص ١٦١ ـــ ١٦٣ .

في تلك الأثناء اطلع عمال وطلاب فلسطين على انباء المظاهرات والانتفاضات المعادية لبريطانيا في مصر، وقرؤوا ايضاً في الصحف العربية المطالب الجذرية التي رفعها الوطنيون السوريون الذين اعلنوا الاضراب العام احتجاجاً على وجود الاحتلال الفرنسي. خابت الآمال المعلقة على امكانية اقدام البريطانيين على تنازلات كتلك التي قدموها في مصر في العام نفسه ــ وتنازلات الفرنسيين اللاحقة في سوريا ــ عندما رفض كل من مجلس العموم ومجلس الأعيان البريطانيين الاستجابة للمطالب العربية باجراء انتخابات وتشكيل مجلس تشريعي، ووقف الهجرة إلى فلسطين، ووقف عملية اخلاء الأراضي من سكانها العرب، رفضاً قاطعاً في شباط وآذار ١٩٣٦ .

اندلعت الاضطرابات في اواسط نيسان في مناطق عديدة من البلاد مؤدية إلى مقتل العديد من العرب واليهود أو اصابتهم بجراح خطيرة[١٠٨]. وفي ١٧ نيسان اعلنت الحكومة حالة الطوارىء ومنعت التجول. وبعد ثلاث ايام ردت اللجان المحلية في نابلس والقدس ويافا وطولكرم واماكن أخرى من البلاد باعلان الاضراب العام، وفي غضون ساعات شُلت الحركة في البلاد شللاًتاماً. وبذلك بدأت الثورة العربية التي دامت ثلاث سنوات، وكانت حدثاً مهماً في مستقبل الشرق الأوسط، كما كانت الحرب الأهلية الاسبانية لأوربا(*). وفي صيف ١٩٣٧ تواجد في تلال فلسطين المئات من المجموعات المسلحة، التي تجهزت باسلحة إما تم الاستيلاء عليها من الجنود البريطانيين وإما ببنادق الحرب العالمية الأولى التي هُرِّبت إلى

* ــ انشدت الأبصار في أوربا والعالم عام ١٩٣٦ إلى الحرب الأهلية الناشبة في اسبانيا لأن الجميع رأى فيها نقطة التحول المصيرية في تاريخ أوربا أنذاك وربما في العالم ، فإن ينتصر الجمهوريون معناه انتصار الديمقراطية في أوربا وتراجع النازية والفاشية اللتان كانتا قد سيطرتا على ألمانيا وايطاليا وهما اللتان دعمتا بقوة الاتجاه الديكتاتوري في هذه الحرب ، وان يخفق الجمهوريون وتنتصر الديكتاتورية معناه غلبة الديكتاتورية على أوربا وتوجهها نحو الكارثة وهذا ماحصل بالضبط ، إذ انتصرت الفرانكوية في نهاية الحرب وتلى ذلك نشوب الحرب العالمية الثانية المدمرة . للمزيد من المعلومات عن أهمية هذه الحرب التي انخرطت فيها معظم دول العالم الرئيسية وشغلت بال كبار مفكري العالم ، يمكن الرجوع إلى الرواية الوثائقية (لن يمروا) للمرأة الشهيرة دولورس ايباروري (لاباسيوناريا) وقد ترجمت إلى العربية وصدرت في دمشق عام ١٩٨٩ .
أما الثورة الفلسطينية التي ترافقت مع الحرب الأهلية الاسبانية والتي بدأت معها بنفس العام (١٩٣٦) وانتهت معها بنفس العام (١٩٣٩) ، فقد جاءت على نفس الأهمية في تاريخ المنطقة فنجاحها كان يعني الغاء الوجود الاسرائيلي الدخيل واستعادة المنطقة لتاريخها السابق واخفاقها كان يعني بقاء هذا الوجود المصطنع واستمرار وتعميق تفكك المنطقة العربية وهذا ماحدث (الناشر)

فلسطين من سوريا ولبنان. قُطعت خطوط الهاتف والبرق، وكذلك انابيب النفط القادمة من العراق إلى ميناء حيفا، وهوجمت مراكز الشرطة، وفجرت السكك الحديدية ولُغِمت الطرق والجسور. وبقيت البلاد لأكثر من ١٨ شهراً في ايدي الثوار. علق مسؤول في الشرطة (لينكولن بيثيل) قائلاً: «كانت قنابلهم فعالة، وكانت ألغامهم تقذفنا عن الطرق، وحواجزهم توقف دورياتنا، فاضطررنا في النهاية للانسحاب من الريف». وقال مسؤول اداري آخر، **هغ فوت**، (الذي عرف لاحقاً باسم اللورد كارادون والذي كتب نص القرار ٢٤٢): «توقفت جميع الأعمال الادارية الاعتيادية، وكل صباح كنت أجد أمامي قائمة طويلة من اعمال التدمير والاضطراب»(١٠٩).

في خريف ١٩٣٨ بدأ الثوار بتطبيق قوانين جماعية في كل فلسطين واتخاذ الاجراءات التي تعكس وعيهم الاجتماعي وإرادتهم بتحقيق الاستقلال الوطني. واتُّخذ قرار رسمي بتأجيل دفع الديون المستحقة على الفلاحين: ومنع الدائنين ــ معظمهم من التجار ومالكي الأراضي ــ من دخول القرى التي يسيطر عليها الثوار، وأُجبر مالكو بيارات الحمضيات على دفع ضريبة لدعم الانتفاضة.

ومنع بيع الأراضي لليهود ومن يخالف هذا الاجراء، او يسمسر من أجل بيع الأراضي، يكون عرضة للمحاكمة والاعدام في محاكم الثوار. وفي القرى والبلدات التي سيطر عليها الثوار الغيت الايجارات ومُنِع ارتداء الطربوش التركي المكروه، والذي ترتديه النخبة المدينية (وهذا اجراء ساعد في عدم معرفة الثوار الذين يرتدون الكوفية)، وصادروا الأراضي والأملاك التي تركها اصحابها الذين فروا من البلاد(* ١١٠). كتب المندوب السامي **هارولد ماك ميشيل** في كانون ثاني ١٩٣٩ إلى وزير المستعمرات **مالكوم ماك دونالد** ما يلي:

«بدأ الآن شيء يشبه الثورة الاجتماعية ولكن على مستوى ضيق. وأخذ نفوذ السياسيين الاقطاعيين بالانحسار، فهم لا يعملون أي شيء سوى الكلام، بينما هنالك آخرون قد غامروا ويميلون إلى اتخاذ موقف مستقل»(١١١).

---

* ١١٠ ــ هيرست، ص ٨٤ ــ ٨٥، ٨٩ وبوراث، مجلد٢، ص ٢٤٨ ــ ٢٤٩، ٢٦٧ ــ ٢٦٩، وكيالي، «فلسطين»، ص ١٩٧، ٢١٤، مارلو «مركز البلاط»، ص ١٥١.
لاتوجد أي تقديرات رسمية حول عدد الفلسطينيين الأثرياء الذين فروا خارج البلاد، ولكن كيالي يقدر عددهم بالآلاف. معظمهم ذهبوا إلى **مصر ولبنان وسوريا وشرق الأردن**، وقليلون ذهبوا إلى **أوروبا** والأمريكيتين. عدد قليل من هؤلاء الفارين أرسلوا نقوداً لدعم الثورة المضادة بقيادة عائلة النشاشيبي. بوراث، مجلد٢، ص ٢٥٣.

أما جورج انطونيو مؤرخ الحركة القومية العربية الموثوق والذي ترأس عدداً من الوفود الفلسطينية في ذلك الوقت فقد كتب قائلاً:

«إن الثورة — بعيداً عن أن تكون من وحي وتوجيه الزعماء التقليديين — هي اسلوب متميز لتحدي سلطة هؤلاء الزعماء واتهام لاسلوبهم في العمل واعتبر قادة الثورة بأن المأزق الذي يعيشه الفلاحون ناجم عن مالكي الأراضي الذين باعوا اراضيهم واعتبروا أن الزعماء التقليديين باهمالهم فشلوا في منع هذه الصفقات.. وصبوا جام غضبهم وعنفهم على مالكي الأراضي والسماسرة، وبالقدر نفسه وجهوا عنفهم ضد سياسة وحكومة الانتداب التي عُقدت صفقات البيع تحت رعايتها»(١١٢).

رغم اصرارهم وقدرتهم على تحمل العقاب الجماعي — الذي نادراً ما تمارسه «الديمقراطيات» الغربية — إلا أن الثوار هُزموا في نهاية الأمر، فقد قُتل منهم آلاف ومن نجا من الموت القي عليه القبض ليعدم او يسجن أو ينفى(*١١٣). فيما بعد أُعيدت السيطرة البريطانية على فلسطين وجُرِّد الشعب من سلاحه تماماً، وضاعت على الفلسطينيين فرصة الحصول على الاستقلال الوطني ومنع اقامة دولة صهيونية.

وبعد ذلك بعقد واحد وجد الفلسطينيون انفسهم مقتلعين من ارضهم لتصبح بلادهم اسماً لا يذكره احد سواهم وسوى المؤرخين.

الحرب الأهلية والصراع الطبقي:

ساد في المجتمع الفلسطيني منذ عام ١٩٣٩ جدل ساخن حول اسباب الهزيمة. ليس هنالك من شك بان الثوار قد وقفوا ضد عدو شرس جداً: البريطانيون، الذين كانوا يواجهون احتمال نشوب حرب مع المانيا النازية اصروا على الاحتفاظ بأكثر طرق المواصلات حيوية في الشرق الأوسط بأيديهم مهما كلف ذلك من ثمن، وان يحافظوا ايضاً على سيطرتهم على احتياطات النفط في الخليج. ولتحقيق هذه الغاية عمدت الخزينة البريطانية عام ١٩٣٧ إلى مضاعفة ميزانية الدفاع والأمن في فلسطين حيث وصلت هذه الميزانية إلى ١,٩٢٠,٠٠٠

* ١١٣ — قتل تقريباً ١٠٠٠ عربي على أيدي القوات البريطانية خلال اضراب الستة أشهر . باربور ، ص ١٧٢ ، وتقرير لجنة بيل ص ٥٥ . أما مجموع ماقتل خلال السنوات الثلاث من نيسان ١٩٣٦ حتى أيار ١٩٦٩ قدر بحوالي ٥٠٠٠ عربي ، ويتز ، ص ٨٩ . انظر أيضاً وليد الخالدي ، « من المأوى إلى الغزو » ، (بيروت ، ١٩٧٣) ، والذي قدر عدد الجرحى بأنه تجاوز ١٤ ألف جريح .

جنيه فلسطيني (بينما كانت ٨٤٣,٠٠٠ عام ١٩٣٥). ووصل إلى البلاد ٢٠ ألف جندي جديد، ومئات العاملين في القوى الجوية[١١٤].

إضافة إلى ذلك فقد اعرب المتطرفون في الوكالة اليهودية عن استعدادهم وقدرتهم على مساعدة الحكومة البريطانية إذا لم تتمكن من هزيمة الثوار وحدها ــ كما فعل المستوطنون الفرنسيون في الجزائر. وبالفعل انخرط الصهاينة في حملة الارهاب ضد القرويين والسكان المدنيين، هذه الحملة التي دعمها وقادها رجال مثل **اوردي وينغيت** ــ ضابط بريطاني متحمس للصهيونية ساعد **موشي ديان** وصهاينة آخرين بانشاء الفرق الليلية الخاصة وهي وحدات يهودية بريطانية مختلطة تدربت سرياً على تكتيكات مضادة لحرب العصابات، التي اصبحت شهيرة جداً في **ماليزيا وفيتنام**[١١٥].

لا شك أن أي حركة تحرر ــ إذا تجاوزنا تجهيزها السيء ــ ستجد نفسها تخوض حرب استنزاف طويلة، هذا في افضل الاحوال في مثل هذه الظروف. وإذا اخذنا بعين الاعتبار افتقار الجغرافيا الفلسطينية للبيئة المساعدة التي تحتاجها قوات العصابات من اجل حماية المقاتلين ونقلهم وايوائهم وتزويدهم بالعتاد وكذلك ضآلة البعد الجغرافي المساعد على المناورة، فإن هذه الحرب الطويلة ستكون لمصلحة الاعداء بالضرورة، مهما قُدم للثوار. إلا أن طروحات كهذه، رغم اهميتها، لا تفسر وحدها هزيمة الثوار، فقد كان لانعدام الوحدة في المجتمع الفلسطيني، وتقاعس القيادة التقليدية عن دعم النضال الوطني الذي مس مواقعها التقليدية دوراً كبيراً في هذه الهزيمة. ولالقاء المزيد من الأضواء على هذه النقطة ولابراز الدرجة التي وصلت إليها النزاعات الداخلية التي كادت أن تصل حد الحرب الأهلية إلى جانب الثورة ضد البريطانيين والصهاينة، تجب الاشارة إلى النقاط التالية:

أولاً: اثناء الاضراب العام، في ربيع ١٩٣٦ رفض الزعماء الفلسطينيون، وهم آنذاك اعضاء في اللجنة العربية العليا، مطالبة اللجان المحلية إياهم بوجوب اشراك الموظفين الحكوميين بالاضراب العام. مثل هذه الخطوة كانت ستشل حتماً القطاعات الحيوية للادارة والاقتصاد في البلاد، ولكن **الحاج امين**، رئيس اللجنة العربية العليا، ومؤيدوه كانوا يدركون أنَّ مثل هذه الخطوة ستؤدي إلى خسارتهم لمواقعهم في المجلس الاسلامي الأعلى، وبالتالي فقدانهم السيطرة على جموع الموظفين في فروع المجلس في القدس وأماكن أخرى. بالاضافة إلى ذلك فإن **العشر** الذي يجبيه المجلس من الحكومة سيُقطع بالتأكيد، مما يؤدي إلى الغاء السيطرة المالية للمفتي على الحركة الوطنية الفلسطينية. أما عائلة النشاشيبي فلم توافق أو تؤيد فكرة اضراب موظفي الحكومة إلا من اجل الاطاحة بمنافسيها الحسينيين، في حين انها

رفضت فكرة اضراب **رؤساء البلديات واعضاء المجالس البلدية لأنهم** كانوا من المؤيدين لها وعوناً لها في الصراع داخل الطبقة الحاكمة. أدّى هذا الصراع في النهاية إلى استمرار موظفي الحكومة في وظائفهم خلال معظم فترة الاضراب، وتضم فئة الموظفين هذه اعضاء المجلس الاسلامي الأعلى، ورؤساء البلديات واعضاء المجالس البلدية، وعمال المرافق المهمة مثل سكك الحديد والمواصلات السلكية والهاتف والموانىء ومصفاة البترول(١١٦).

ثانياً: عندما أوشك الاضراب على الامتداد ليشمل الفترة الحرجة زراعياً، أي في الخريف، موسم الحمضيات، عمل زعماء الحركة الوطنية على أن لا يمس الاضراب مصالحهم الحيوية، فاصدر مالكو الأراضي الأقوياء في اللجنة العربية العليا مثل **عوني عبد الهادي، ويعقوب الغصين** وبدعم من الحاج أمين **وراغب النشاشيبي نداءاً يحث على انهاء الاضراب**، رغم أن السلطات البريطانية لم تستجب لمطالب المضربين. وكانت اللجنة العربية العليا قد اتخذت تدابير مسبقة لتأمين دعم زعماء الدول العربية المجاورة لهذا النداء. هذا يعني أن أي محاولة لجمع المساعدات للمضربين من العرب الذين يعيشون خارج فلسطين ستصبح اكثر صعوبة، وبذلك وجد الفلاحون أنفسهم مرغمين على الموافقة على انهاء الاضراب(١١٧).

ثالثاً: عندما ادرك الفلاحون والعمال المدينيون أن الاحتجاج السلمي عقيم، وبدأوا بالتالي يخططون لانتفاضة مسلحة، تدخل الزعماء مرة اخرى في محاولة لمنع الانتفاضة المسلحة، أو على الأقل تحجيمها وتقليل فعاليتها. فمثلاً عندما تقدم عدد من اعضاء اللجان المحلية طالبين الدعم من الحاج امين رد عليهم بالنصح والتحذير من مغبة العمل ضد الحكومة. لقد حذرهم من مغبة الاستمرار في هذه الاعمال لأنها ستؤدي إلى خسارة العرب للدعم الذي يحظون به في لندن، وحثهم على شن حملة سلمية لكسب الدعم السياسي من بلدان اسلامية اخرى، أو على الأقل تأجيل تنفيذ خططهم إلى ان تنضج الظروف. وفي مناسبة اخرى ضغط عليهم من اجل العدول عن خططهم للهجوم على مراكز الشرطة ومعسكرات الجيش البريطاني، وطلب إليهم تكثيف هجماتهم على المستوطنات اليهودية(١١٨). ولم يشارك الحاج امين في الثورة بفاعلية إلا بعد أن أحرجه الشيوخ والزعماء الدينيون الأكثر تطرفاً في القرى المحيطة بحيفا باعلانهم الجهاد ضد بريطانيا، وهم بذلك تحدوا التزامه بالقضية الدينية(١١٩). إضافة إلى الحاج امين، رفض زعماء آخرون دعم الثورة المسلحة، فمثلاً **رفضت عائلة النشاشيبي دعم الكفاح المسلح خشية أن يوجه السلاح في النهاية إلى صدرها**(١٢٠).

وأخيراً عندما اتخذت الثورة طابع النضال الثوري المعادي للنخبة **الاقطاعية** وللبريطانيين على السواء **نظم آل النشاشيبي** واعوانهم وبعض ملاك الأراضي الكبار وتجار المدن الأغنياء، الذين فقدوا مواقعهم لصالح الثوار، فرقهم الخاصة المعادية للثوار والتي كانت تهاجم حصون الثوار في الريف(* ١٢١). وفي بعض المناطق كان **مؤيدو عائلة النشاشيبي يسلمون معلومات للبريطانيين كانت تؤدي إلى اعتقال وأسر قادة الثوار**(١٢٢). أظهر هذا **التعاون** المدى الذي تعرّت به طبيعة الصراع خلال فترة الثورة الطويلة، والدرجة **التي وصل إليها** عداء معظم السكان العرب، وجلهم من الفلاحين والعمال وبروليتاريا المدن الرثة، **العلني** للزعماء التقليديين الذين تعرضوا للخسارة بسبب الثورة بنفس القدر الذي **تعرضوا فيه** للخسارة نتيجة استمرار الحكم البريطاني، ولكن بدل الانخراط في النضال الوطني من أجل الاستقلال، اختارت الطبقة الحاكمة أن تدافع عن مصالحها الطبقية قبل كل شيء. وبدل أن تتخلى عن مواقعها القيادية للمنتفضين من ابناء الشعب، اختارت هذه الرموز إما المنفى وإمَّا الثورة المضادة. أما الثوار الذين يقاتلون القوات البريطانية والصهاينة فلم ينجحوا في توسيع نفوذهم والقيام بثورة اجتماعية ووطنية في ذات الوقت، وأُجبروا على تأجيل هذا الصراع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعندها كان الوقت متأخراً جداً لمنع الانهيار النهائي.

التقسيم، الهزيمة، والمنفى ١٩٣٩ ــ ١٩٤٨ :

أثَّر اندلاع الحرب في أوروبا على الوضع في فلسطين تأثيراً دراماتيكياً، فقد زج الزعماء الصهاينة بكل ثقلهم إلى جانب الحلفاء للعمل على هزيمة المانيا، وتطوعت وحدات الهاغانا ــ الجيش اليهودي السري ــ إلى جانب القوات البريطانية، وعملوا على المساعدة في ترتيب اوضاع فلسطين وذلك بالتحضير للمقاومة في حال استطاعت قوات المحور السيطرة على فلسطين. وعبروا في الوقت ذاته عن استيائهم من تقليص بريطانيا لعدد المهاجرين اليهود المسموح لهم بالهجرة إلى فلسطين، وتراجعها عن تنفيذ وعد بلفور، هذا التراجع الذي المحت إليه بنص الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩ (انظر لاحقاً). كانت القوات اليهودية «لا تزال غير شرعية» وكان يتم تسليحها وتدريبها وتوزيعها على المواقع الاستراتيجية في البلاد

* ١٢١ ــ للتفاصيل انظر بوراث ، مجلد٢ ، ص ٢٤٩ ــ ٦٢ ، ٢٦٨ . كيالي « فلسطين » ، ص ٢١٤ ، وهيرست ، ص ٨٤ ــ ٨٥ و ٨٩ . وهناك دليل أن القوات البريطانية والصهيونية دعمت وبنشاط الثورة المضادة بمساعدات عسكرية ومالية . انظر بوراث المجلد الثاني ، ص ٢٥٣ ــ ٢٥٦ .

سراً[١٢٣]. في هذه الأثناء خشيت الادارة البريطانية أن يستغل زعماء الوكالة اليهودية، الذين انكروا علنياً علاقتهم بالهاغانا في حين انهم كانوا يشجعون تطورها ونموها، القوة العسكرية ليحصلوا على الاستقلال حال انتهاء الحرب في اوروبا. كتب **ديفيد بن غوريون**، في رئاسة الوكالة اليهودية ورئيس وزراء اسرائيل لاحقاً: «سيخلق اليهود جيشاً قوياً، مسلحاً بافضل الاسلحة، ولن يستطيع العرب مواجهته. لن يكتفي اليهود بالحدود الضيقة بل سيتوسعون إلى مناطق غير نامية وسيسببون المشاكل للبريطانيين»[١٢٤].

زاد استياء اليهود من سياسات الحكومة البريطانية منذ تموز ١٩٣٧ عندما أوصت لجنة بيل لتقصي الحقائق حول الثورة العربية بتحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين بـ ١٢ ألف مهاجر في السنة، وطالبت للمرة الأولى بتقسيم البلاد إلى ثلاثة دويلات منفصلة عن بعضها البعض: واحدة لليهود، وثانية للعرب وثالثة تتكون من القدس وبيت لحم وطبريا وصفد والناصرة وعكا لتكون تحت الحكم البريطاني[١٢٥]. ورغم الغاء هذه الخطة نتيجة المعارضة الشديدة إلا أنه تم اعادة احياء فكرة تحديد الهجرة اليهودية عام ١٩٣٩ في الكتاب الأبيض الذي دعا إلى قبول ٧٥ ألف مهجر فقط في الأعوام الخمسة المقبلة[١٢٦].

أدرك الزعماء اليهود الحاجة الملحة لايجاد ملجأ لليهود المضطهدين في المانيا، وادركوا أثر مسألة تحديد الهجرة اليهودية على تطلعاتهم لانشاء دولة يهودية في اعقاب الحرب، لذلك شنوا حملة اعلامية في اوروبا والولايات المتحدة لافشال هذه السياسة. أما المجموعات الأكثر تطرفاً مثل **عصابة شتيرن، وارغون تسبوي ليئومي** ــ التي ترأسها فيا بعد مناحيم بيغن ــ فبدأت تتهيأ لحملة ارهاب تستهدف مواقع عسكرية ومدنية بريطانية في فلسطين. بعد ذلك بثلاث سنوات، عندما انتشر اضطهاد اليهود واعتقالهم في بلدان اوروبية اخرى احتلتها المانيا النازية، وبعد أن تسربت تقارير حول فظاعة معسكرات الاعتقال في المانيا، عقد الصهاينة الامريكيون مؤتمراً في نيويورك طالب بإلغاء جميع القيود على الهجرة اليهودية، وبالسماح للوكالة اليهودية باستصلاح جميع الأراضي غير المزروعة في فلسطين، وبانشاء «كومن ويلث يهودي» في كل فلسطين[١٢٧].

هذا الإعلان، الذي سمي لاحقاً «برنامج بلتمور» ــ على اسم الفندق الذي عقد فيه المؤتمر ــ شكل نقطة تحول في تاريخ العلاقات الصهيونية مع الغرب. **ومنذ ذلك التاريخ اصبحت الولايات المتحدة**، التي دخلت الحرب قبل ستة أشهر من انعقاد المؤتمر، **محط انظار الصهاينة في جهودهم من اجل اقامة دولة يهودية في فلسطين. اما بريطانيا** التي بدأت باعطاء المطالب العربية بعض الأهمية، وبتعديل سياستها تجاه الصهاينة، وذلك من أجل تأمين

قواعدها العسكرية الحيوية وخطوط النفط في مصر والعراق والخليج الفارسي، فقد اعتبرها اليهود ملاذاً ثانياً لحركتهم حتى نهاية الحرب، عندها اصبح نضال اليهود علنياً.

أما بالنسبة للعرب الفلسطينيين، فقد تزامن اندلاع الحرب في أوروبا مع تعرضهم لحملة قمع سياسية قاسية، حيث منعت الحكومة البريطانية، التي ارادت تجنب اية معاودة لحالة الصراع الذي ساد في البلاد خلال سنوات الثورة الثلاث، جميع اشكال العمل السياسي، ورفضت السماح لزعماء الحركة الوطنية بالعودة من المنفى. وتسلم المسؤولون البريطانيون السيطرة المباشرة على أموال الأوقاف التي كانت تمول الحركة الوطنية، وأوجدوا نظاماً جديداً للشرطة والمحاكم العسكرية التي تتمتع بصلاحيات كبيرة حيث تستطيع تفتيش البيوت واعتقال المشبوهين دون محاكمة ولفترات غير محددة(١٢٨).

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد جلبت سنوات الحرب ازدهاراً إلى قطاعات عديدة من السكان العرب الذين عانوا اثناء الاضراب والثورة. حصل الفلاحون على اسعار مرتفعة للمنتوجات الزراعية، وحصل العمال على زيادات في اجورهم، واستفاد التجار ايضاً نتيجة حصولهم على عقود حكومية مربحة، مثل الانشاءات العسكرية واستيراد السلع وتزويد المشاريع بالأيدي العاملة. ورغم أن التضخم الذي حصل في سنوات الحرب قد أثر على هذه المكاسب، وأدى إلى تفاقم ازمة الاسكان ونقص السلع الاستهلاكية، إلا أن العديد من القطاعات المدقعة الفقر قد شهدت ارتفاعاً في مستوى معيشتها للمرة الأولى منذ عقود.

ولكن هذا الانتعاش الاقتصادي في فلسطين تلاشى فجأة بعد أن حل السلام في أوروبا عام ١٩٤٥ . وحتى قبل نهاية الحرب ظهرت مؤشرات تدل على نية الحكومة البريطانية على التراجع عن وعودها للعرب والتي قدمتها في الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ ، فنتيجة ضغوطات مجلس الوزراء ومسؤولين سياسيين مؤيدين للصهيونية في كل من حزب المحافظين والعمال والرأي العام في الغرب، الذي تأثر بفظاعات النازية، بدأت الحكومة البريطانية مرة أخرى بالتحضير لتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة لليهود وأخرى للعرب.

وأثرت مطالب اعضاء الكونغرس الامريكي المؤيدين لليهود وكذلك مطالب الرئيس **ترومان** بإزالة أي قيود على الهجرة اليهودية والاعلان الفوري للدولة اليهودية، على تغيير السياسة التي تركزت على ضرورة توفير ملجأ لمئات الآلاف من اليهود الأوروبيين الذين اصبحوا دون مأوى(١٢٩). وجاء انتصار حزب العمل في الانتخابات البريطانية التي جرت صيف ١٩٤٥ أيضاً لصالح الصهاينة، حيث وفر لهم هذا الانتصار الدعم القوي في صفوف قيادة البرلمان وفي الحزب ككل.

في تشرين الثاني اعلن وزير الخارجية الجديد **ايرنست بيفن** عن تشكيل **لجنة تقصي حقائق انكليزية ـــ امريكية** مشتركة للنظر في مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومشكلة اللاجئين اليهود في اوروبا. وطالب تقرير اللجنة، الذي نشر في ربيع ١٩٤٦ بمنح ١٠٠ ألف يهودي اذناً فورياً بالدخول إلى فلسطين، والسماح بدخول آخرين عندما تصبح الظروف في فلسطين مواتية. اضافة إلى ذلك دعا التقرير إلى رفع كل القيود عن عمليات بيع الأراضي لليهود وإلى استمرار الانتداب البريطاني(١٣٠).

لا شك بأن اللجنة قد أملت بان تغري هذه التنازلات الوكالة اليهودية وتقودها إلى التعاون مع السلطات البريطانية في قمع الارهاب اليهودي الذي هدد في وقت من الأوقات بزج بريطانيا في نزاع اسوأ بكثير من ذلك الذي شهدته سنوات الثورة الثلاث، والذي وصل إلى مرحلة كان فيـه الوضع المعنوي والعسكري لبريطـانيا متدهوراً(* ١٣١). أما الفشـل في كسب تعاون الوكالة اليهودية فسيؤدي إلى خيار مخيف وهو اضطرار القوات البريطانية إلى قتل المقاومين اليهود في الوقت الذي لا تزال فيه صورة فظاعات معسكرات الاعتقال النازية حاضرة في اذهان الرأي العام(١٣٢). ولم تكن الحكومة البريطانية مستعدة للقيام بمثل هذا العمل. أما بالنسبة للعرب فإن هذه السياسة الجديدة عنت حتماً أن الكتاب الأبيض والأمل الذي خلقه بين العرب في امكانية اقامة فلسطين موحدة ومستقلة قد حكم عليه بأن يذهب إلى سلة مهملات التاريخ.

أصبح التقسيم الآن حتمياً، **وفي شباط ١٩٤٧** اعلنت بريطانيا، التي تواجه مهمة التوفيق بين الضغوطات العربيـة واليهودية المتعـارضـة، عن نيتها بتحويل المسـألة إلى **الأمم المتحدة**. وفي تشرين الثاني دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها المنعقدة في **نيويورك** إلى انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في آب المقبل، وإلى اقامة دولتين مستقلتين، واحدة يهودية والأخرى عربية، أما **القدس** فستكون تحت ادارة دولية. قرار الأمم المتحدة هذا كان يعني للعرب بأن القوى العظمى في العالم قد وافقت على أن يُجزأ وطنهم، أما بالنسبة لليهود فقد كان مؤشراً على انتصار تاريخي خرج من متناقضات كبيرة. بالنسبة لليهود والعرب على

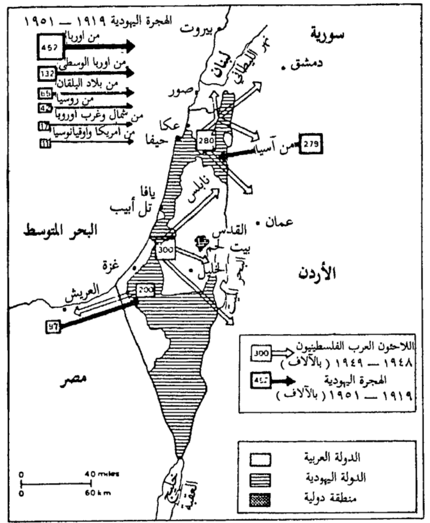
---

*١٣١ ـــ المقاومة العنيفة ضد الحكم البريطاني تزايدت بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٤٤ عندما بدأت الارغون بشن حملات رعب وتخريب ضد المنشآت البريطانية . ورغم أن الوكالة اليهودية شجبت هذه العمليات ونشاط الهاغانا ، إلا أن براهين حديثة أثبتت التنسيق المشترك بين الوكالة اليهودية وهذه المنظمات للقيام في عمليات ارهابية . بيثيل ص ، ٢٥٢ ـــ ٤ . فلاپان ص ١١٦ ، ٢٨٩ ، هيرست ص ١٢٩ .

حد سواء فقد عنى **هذا القرار** بأن الحرب **قادمة لا محالة**. وإذا اخذنا حالة الاستعداد التي كان عليها اليهود من جهة، ودرجة الانقسام التي كان عليها العرب من جهة أخرى، فإن النتيجة، رغم أنها لم تكن متوقعة في ذلك الوقت، كانت حتمية. **في ١٥ أيار وبعد حملة شرسة أدت إلى تشريد مئات الآلاف من العرب من المناطق التي كان مخططاً لها أن تكون ضمن الكيان الصهيوني، أُعلنت دولة اسرائيل.** بعد ذلك بساعات أبحرت آخر القوات البريطانية ومعها المندوب السامي، البريطاني **آلان كنينغهام**، من ميناء **حيفا**.

بعد احتلال دام ثلاثون عاماً حقق الوطنيون العرب واحداً من أهم اهدافهم، ولكن وكما أن الحكم التركي انتهى ليؤدي إلى نضال شاق جديد، كذلك أدى انتهاء الحكم البريطاني إلى النتيجة نفسها. فرغم أن بريطانيا قد انسحبت سياسياً وعسكرياً، إلا أنها تركت وراءها مستوطنين جدداً كان زعماؤهم مصرين ليس فقط على احتلال البلاد بل على طرد سكانها الاصليين ايضاً، وذلك من اجل ضمان اقامة وطن للاجئين اليهود.

خريطة ٣ . فلسطين، مخطط التقسيم، ١٩٤٧



* أرقام الهجرات من وإلى فلسطين مأخوذة عن « التاريخ المعاصر » الصادر عن كامبريدج مجلد ١٤ ، ١٩٧٠

الجزء الثاني

الشتات الفلسطيني: ١٩٤٨ ــ ١٩٨٣

(٤)
أفول العائلات الحاكمة ١٩٤٨ ـــ ١٩٦٧

ادى تشتت الشعب الفلسطيني وسيطرة الصهاينة على جزء كبير من البلاد إلى تغييرات اقتصادية واجتماعية جذرية، حتى في تلك الأجزاء التي بقيت تحت السيطرة العربية ـــ الضفة الغربية وغزة. لقد اضعف تدفق مئات الآلاف من اللاجئين الاساليب التقليدية للتنظيم والسيطرة الاجتماعية، وهدد بانتاج ثورة داخل المجتمع الفلسطيني نفسه. ولكن رغم أن خلق دولة اسرائيل أدى إلى نتائج كارثية بالنسبة لاجزاء كبيرة من الفلاحين والطبقة العاملة، واجبر قطاعات من البرجوازية والطبقة العليا على التشرد، إلا أنه أفاد بعض عناصر الاشراف والطبقة المالكة للأرض التي حافظت على ممتلكاتها في اجزاء فلسطين التي احتلتها الدول العربية. وأدى فيض اللاجئين إلى انخفاض الأجور إلى مستوى لم يسبق له مثيل منذ اواسط الثلاثينات، ووفر احتياطياً كبيراً من اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة التي كانت بحاجة ماسة لايجاد عمل ولو بأجر زهيد ليقيها الجوع. وفي الوقت ذاته شكل وجود سوق العمل الكبير هذا حافزاً لمالكي الأراضي والرأسماليين المحليين في الضفة وغزة لاستصلاح أراض جديدة، وللانخراط في التجارة الخارجية، وتطوير صناعة محلية قادرة على توفير احتياجات السكان الذين تضخم عددهم نتيجة اللجوء.

جاء انتهاء الحكم البريطاني المباشر، واستبداله في المناطق العربية بانظمة ملكية في الاردن وسوريا، ليجدد آمال الاشراف الذين، وللمرة الأولى منذ زوال السلطة العثمانية، تطلعوا إلى استعادة مواقعهم وامتيازاتهم في الهرم الاسلامي الذي سيمنحهم ـــ حسب اعتقادهم ـــ الفرصة للوصول إلى مراكز حكومية رفيعة، وسيعيد إليهم السيطرة على المؤسسات الدينية.

على أية حال مهد تقسيم فلسطين، وانتهاء هيمنة الطبقة الحاكمة، الطريق أمام نشوء طبقات جديدة، وتولي رجال لا ينتمون إلى أعلى السلم الاجتماعي التقليدي السلطات السياسية.

يبحث هذا الفصل في موقع الاشراف والعائلات المالكة الكبيرة في اجزاء فلسطين التي وقعت تحت الاحتلال العربي، وبالتحديد وضع هذه الطبقات في الاردن حتى لحظة

زوالهم بعد حرب ١٩٦٧ عندما **تحدت منظمة التحرير الفلسطينية**، **والكوادر المسلحة** من الفصائل الفلسطينية مزاعمهم بقيادة الشعب الفلسطيني.

على أية حال، ولفهم الأثر الكامل لخلق دولة اسرائيل، والحاق الضفة الغربية بالاردن، على التركيب الطبقي الفلسطيني بشكل عام، وعلى العائلات الحاكمة بشكل خاص، يجب علينا النظر وبعمق في الصراع التناحري الذي اندلع داخل القيادات الفلسطينية في فترة الحرب العالمية الثانية.

هزيمة الحركة الوطنية ١٩٤٣ ــ ١٩٤٨ :

الحسينيون والاستقلال ٤٣ ــ ١٩٤٥ :

في صيف ١٩٤٢ لم يأمل بتحقيق الاهداف الوطنية سوى عدد قليل من كلا الطرفين العرب واليهود. لقد بدا واضحاً للطرفان بأن أي منهما لن يستطيع الحصول على دولته المستقلة، وبدلاً عن ذلك اعتقدوا أن الألمان سيستولون على **فلسطين** ليحلوا محل المحتلين الانكليز. ففي أيار كان المرشال **ايروين رومل** قد انهى حربه الخاطفة في شمال افريقيا، ووصل في نهاية حزيران إلى **العلمين** التي تبعد ١٥٠ ميلاً عن **القاهرة**، واقل من ٥٠٠ ميل عن **يافا وتل ابيب**. في الشمال تقدم الجيش الألماني الرئيسي عبر **اوكرانيا** ووصل إلى **روستوف** في تموز. كان متوقعاً أن يتجه جنوباً، عبر جبال القفقاس، ليلتحم مع القوات الالمانية الآتية من الصحراء. كادت الكماشة العملاقة أن تطبق ليس فقط على **فلسطين** بل على **تركيا وايران** والعالم العربي برمته(*١). ولكن اتضح في تشرين الأول أن انتصار **مونت غومري** على **رومل** في معركة العلمين لم يحرر شمال افريقيا من شبح الاحتلال النازي فحسب، بل غير اتجاه الحرب كله. وبدت ملامح انتصار الحلفاء واضحة أكثر من أي وقت مضى في الشرق الأوسط، وتأكد هذا الأمر عندما هزم الروس الألمان في **ستالينغراد** في نهاية العام ذاته .

*١ ــ كان الخوف كبيراً لدرجة أن الهاغانا بدأت تخبيء الذخيرة والسلاح في الكهوف والمخابىء المختلفة جانب البحر الميت وخارج حيفا . ووضعت الخطط لتجميع الشيوخ والأطفال اليهود قرب جبل الكرمل في حيفا لاخراجهم من هناك بينما يبقى الآخرون ليقاتلوا ، بشكل حرب عصابات من التلال . اما البريطانيون الذين سحبوا مقرهم من القاهرة إلى فلسطين فقد خططوا لسحب بعض قواتهم إلى جبال لبنان ، حيث أملوا أن يحصلوا هناك على دعم اليهود غير النظاميين والقوات الفرنسية الحرة بقيادة الجنرال كاترو في سورية لمقاتلة الألمان . بيثيل ، ص ١٣٤ ــ ١٣٥ .

في بداية عام ١٩٤٣ تأكد الطرفان العربي واليهودي في فلسطين بان انتصار بريطانيا بات وشيكاً، فبدأوا باعداد الخطط للحصول على مزيد من التنازلات البريطانية فور انتهاء الحرب.

قامت الجالية اليهودية، المدعومة والمسلحة بالاصرار، بحملة سياسية كبيرة في بريطانيا والولايات المتحدة لكسب مزيد من الدعم والتعاطف الدولي. جاءت هذه الحملة في اعقاب تسرب الانباء في الاذاعات والصحف الغربية عن قيام النازيين بذبح اليهود.

أما العرب، الذين امتعضوا من الخطط الصهيونية في بلادهم، ومن الدعم المتزايد الذي تقدمه **الولايات المتحدة** للوكالة اليهودية، فقد طرحوا لامبالاتهم السياسية جانباً وبدأوا يتحركون من جديد من اجل ازالة القيود عن نشاطهم السياسي، ومن أجل خلق حركة وطنية موحدة. فإلى جانب إدراكهم ضرورة واهمية دحض المزاعم اليهودية في فلسطين، أمل العرب أن يُسمع صوتهم في النقاشات التي ستدور بين الحلفاء حول مستقبل **فلسطين**، والأراضي العربية المحتلة. ومما زاد من خطورة الموقف بالنسبة للعرب كانت مخاوفهم من ان يستمر رئيس الوزراء البريطاني **وينستون تشرشل** في تأييده خطة التقسيم التي أوصت بها لجنة **بيل**، وإن تنكث بريطانيا بوعودها التي قطعتها للعرب في الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ .

من بين طبقات ملاك الأراضي والاشراف في فلسطين كانت المجموعة الوحيدة التي لم تفقد مصداقيتها الجماهيرية، ولم تكن في المنفى، هي من أعضاء حزب الاستقلال الذي تأسس في نهاية الحرب العالمية الأولى من قبل عدد من المثقفين المدينيين الذين ينتمون لطبقة ملاك الأراضي في فلسطين **وسوريا والعراق**(*٢). كان أعضاء هذا الحزب أصلاً من مؤيدي حكومة **فيصل** في **سوريا** ولكنهم هربوا بعد سقوط عرش **فيصل** ولجأوا إلى **الأردن**، وهناك دخلوا في صراع مع الأمير **عبد الله**، مما ادى إلى طردهم من الاردن في أواخر العشرينات(٣). اسس الأعضاء الفلسطينيون في حزب الاستقلال فرعاً مستقلاً للحزب في فلسطين، كان ينادي بانهاء الحكم البريطاني وبقيام الوحدة العربية(٤).

رغم أنه كان يضم اعضاء من طبقة ملاك الأراضي الكبار مثل **عوني بيك عبد**

---

* ٢ ـــ في ذلك الوقت كان يقدر عدد أعضاء الحزب بأقل من ٢٠٠ عضو . **منيب المادي وسليمان موسى** ، « تاريخ الأردن في القرن العشرين » ، (عمان ، ١٩٥٩) ، ص ٢٤٦ . انظر أيضاً فيليب خوري ، « السياسة الوطنية : سوريا والانتداب الفرنسي » ، ثلاث مجلدات ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة هارفرد ، كامبردج ، ماساتشوستس ١٩٨٠ .

الهادي، ورشيد الحاج ابراهيم ــ سيد عائلة بارزة في **حيفا** ــ إلا أن **حزب الاستقلال** جذب إلى صفوفه شباباً من ابناء الطبقة الوسطى بينهم عدد من المؤهلين مهنياً **ممن تلقوا** تعليمهم في المدارس الغربية، إما في **فلسطين** وإما في الخارج. وجذب الحزب ايضاً بعضاً من اعضاء الطائفة المسيحية، بسبب ايديولوجيته العلمانية. ولكن بعد فترة من تأسيسه برزت بين اعضائه خلافات جوهرية تتعلق بالنزاعات العربية الخاصة بمسألة الملكية وأحقية **الهاشميين او السعوديين** فيها. لحظة اندلاع **الثورة عام ١٩٣٦** ، انتهى وجود الحزب ككتلة سياسية واحدة(٥)، ولكن رغم ذلك استمر اعضاء الحزب بلعب دور مهم في اللجان الوطنية التي شكلت في بداية الاضراب، وساهم عدد منهم في العمل الثوري بفاعلية. عُين كل من **عوني عبد الهادي واحمد حلمي باشا عبد الباقي** ــ ممول بارز وجنرال سابق في الجيش العثماني، انضم إلى الحزب بعد تأسيسه بفترة وجيزة ــ في **اللجنة العربية العليا** الأولى في نيسان ١٩٣٦ ، الأول كأمين سر اللجنة، والثاني امين خزينتها(٦). وعندما قرر البريطانيون ابعاد اعضاء اللجنة في العام ١٩٣٧ ، حرم **عوني عبد الهادي** الذي كان خارج البلاد حينها من العودة، اما **احمد حلمي باشا** واستقلالي آخر هو **رشيد الحاج ابراهيم فابعدا إلى جزر سيشيل في المحيط الهندي حيث امضيا هناك ١٨ شهراً**.

رغم ان حزب الاستقلال قد دعا في اواخر العشرينات إلى التعاون مع ايطاليا والمانيا كوسيلة لمحاربة الاحتلال البريطاني ودحره من البلاد، إلا أن تجاوب بريطانيا خلال الحرب مع المطالب العربية، والذي تجلى في بنود الكتاب الأبيض، ودعم بريطانيا للوحدة العربية، وإظهارها نيتها المعلنة لمحاربة النشاطات الارهابية لمجموعة الأرغون ومجموعات صهيونية سرية أخرى، إضافة إلى كراهية زعماء الاستقلال لهتلر قد حذت بهم نحو **اتخاذ** سياسة متميزة مؤيدة لبريطانيا. ومنذ عام ١٩١٩ حثّ كل من **عوني عبد الهادي واحمد حلمي اللجنة العربية العليا** على الاعتراف بالتغيير في السياسة البريطانية، وعلى قبول **الكتاب** الأبيض(٧). مقابل ذلك اصبح هؤلاء الزعماء **مقبولين** لدى حكومة الانتداب **اكثر من** المفتي وجماعته، وسمح لهم بالعودة إلى فلسطين قبل باقي المنفيين.

في عام ١٩٣٩ سمحت الحكومة البريطانية لزعماء الاستقلال السابقين بالسفر إلى لندن لحضور مؤتمر لندن الذي عقد في **سانت جيمز**، وذلك لمناقشة مقترحات **بريطانيا** بخصوص مستقبل **فلسطين**. وعادوا إلى **فلسطين** في اوائل ١٩٤٠ ، بينما بقي منافسوهم من الحسينيين إما في المنفى او الاعتقال. عاد **احمد حلمي**، الذي أسس **البنك الوطني العربي** في الثلاثينات، إلى منصبه رئيساً للبنك، وعين كل من **عبد الهادي والحاج ابراهيم** اعضاءاً **في**

مجلس ادارته(٨). لم يضيعوا الوقت، **بل عملوا بسرعة** من اجل استعادة نفوذهم السياسي، فبعد فترة وجيزة اشتروا الجريدة العربية اليومية الواسعة الانتشار (فلسطين)، التي اصبحت منبراً يبثون من خلاله وجهات نظرهم(٩). ودعمت ارباح الحزب الطائلة المودعة في البنك، والتي استثمرها في شراء الأراضي وفي الصناعة والتجارة، موارد الحزب المالية. ثم عزز تأسيس **احمد حلمي** للصندوق القومي العربي في آب ١٩٤٣ من قوة الحزب وهيبته.

مع نهاية الحرب كان الصندوق قد استثمر مبالغ ضخمة في شراء الأراضي العربية من الفلاحين المدينين، وشجع آخرين على تحويل اراضيهم إلى وقف، على أن تودع عائداتها في الصندوق. وبعد الغاء **المجلس الاسلامي الأعلى** وانهاء سيطرته على اراضي الوقف اثر ابعاد **الحاج امين الحسيني** عام ١٩٣٧، اصبح **الصندوق القومي العربي** هو المؤسسة الوحيدة القادرة على منع بيع الأراضي إلى الصهاينة، وبذلك كسب انصاراً له في صفوف الفلاحين والبرجوازية الحديثة العهد(*١٠). تدفقت الاشتراكات إلى الصندوق من جميع انحاء فلسطين، وفي صيف ١٩٤٤ كان قد تمكن من فتح مكاتب له في جميع المدن ومعظم القرى العربية الكبيرة(١١).

شكلت النجاحات المتزايدة التي حققها زعماء الاستقلال على الصعيد الجماهيري خطراً مباشراً على تطلعات الحسينيين، الذين افترضوا أنه باستطاعتهم استعادة السيطرة على القيادة الوطنية حال السماح لزعمائهم بالعودة إلى فلسطين. تعاطفت بعض العائلات المقدسية الكبيرة مع الحسينيين، رغم عدم موافقتها على مواقفهم اثناء ثورة ١٩٣٦ — ١٩٣٩، إلا أنهم شعروا أن قدرة حزب الاستقلال على تجاوز التقسيم الطبقي وتحدي التوزيع التقليدي للسلطة في المجتمع العربي تهدد مواقعهم(*١٢).

---

* ١٠ — مارلو، « **مركز البلاط** »، ص ٢٠٩. « **الاعداد** »، **ص ١٤١** هورفيتس، ص ١٨٤ — ١٨٥. عمل **أحمد حلمي** مديراً عاما للأوقاف تحت رئاسة المفتي الحاج **أمين الحسيني** في عام ١٩٢٥. عابدي، ص ٥١.

* ١٢ — في بيانه التأسيسي المنشور عام ١٩٣٢ هاجم **حزب الاستقلال** الطبقة الحاكمة بسبب حرصها على مصالحها الخاصة قبل مصالح الأمة، وحمّل هذه الطبقة مسؤولية التوجه الخاطىء للحركة الوطنية. وفيما بعد طالب الحزب بالغاء الامتيازات الاقطاعية التي يتمتع بها ملاك الأراضي الكبار والاشراف وطالب بمشاركة أكبر للشعب في السياسة. كيالي، « فلسطين »، ص ١٦٧. في نيسان ١٩٣٦، أي أثناء الاضراب العام سعى عدد من أعضاء الحزب إلى ايجاد قيادة وطنية موحدة، ولكنهم ووجهوا من كل من الحسينيين والنشاشيبيين. قال **رشيد الحاج ابراهيم** الذي سافر من حيفا إلى القدس لكسب الدعم لمشروع ←

في تشرين الثاني ١٩٤٣ قاطع **الحسينيون** ومؤيدوهم من رؤساء البلديات ومخاتير القرى مؤتمراً وطنياً، دعى لعقده زعماء الاستقلال السابقون بهدف انتخاب قيادة وطنية موحدة، وتعيين وفد للمشاركة في مباحثات الوحدة العربية في القاهرة. (انظر لاحقاً) وانضم اليهم في مقاطعة المؤتمر اعضاء كل من **حزب الاصلاح، ومؤتمر الشباب العربي** ـــ زعماء هذين الحزبين هما الدكتور **حسين فخري الخالدي، ويعقوب الغصين** (مالك اراضي كبير من رام الله) وقد ابعدا من فلسطين عام ١٩٣٧(*١٣).

بعد ذلك بستة اشهر، في نيسان ١٩٤٤ ، اصبح الحسينيون جاهزون لاعادة تأسيس **الحزب الفلسطيني العربي**، الذي اسسه اصلاً **الحاج امين** ومؤيدوه عام ١٩٣٥ . في اجتماع عقد في **القدس** شكل مندوبون عن المدن الكبرى في فلسطين لجنة مركزية، ولجنة تنفيذية برئاسة **توفيق صالح الحسيني**، ابن عم المفتي. وفتحت مكاتب للحزب في كل من **القدس وحيفا ويافا ونابلس**. وكانت **جريدة الدفاع** التي تصدر في **يافا** هي لسان حال الحزب، رغم أنه لم يمتلكها رسمياً.

لقد اسهم كل من **البنك العربي**، الذي اسسه **عبد الحميد شومان** في القدس عام ١٩٣٠ ، وافراد فلسطينيون، ومنظمات اسلامية مختلفة خارج البلاد بتمويل الحزب. هذا وتعززت قوة الحزب بالتأييد الذي تلقاه من الفتوة ـــ مجموعة شبيبية شبه عسكرية أنشأها المفتي في أواسط الثلاثينات ـــ خصوصاً وأن **حزب الاستقلال** لم يكن يتمتع بتأييد منظمة مسلحة(١٤).

ولكن بقي الحزب مكبوحاً نتيجة نفي زعيميه الرئيسين: **المفتي وجمال الحسيني**، وبسبب انقطاع اموال الأوقاف بعد أن استولت الحكومة على إدارتها عام ١٩٣٧ أي اثناء **الثورة**. وأدى لجوء المفتي إلى **ألمانيا** النازية، بعد فراره من البريطانيين في **العراق وايران**، وانخراطه في الحملة الدعائية المعادية لبريطانيا إلى اضعاف الحزب أكثر فأكثر. ورغم أن

القيادة الموحدة ، قال لصحفي حال عودته إلى حيفا : « القدس تبقى هي القدس ، ونحن فشلنا هناك .. بسبب الاعتبارات العائلية العميقة الجذور والأحقاد العائلية بين أبنائها ، الذين يُحكّمون بالمرواة والقطور الذاتي » . بوراث ، مجلد٢ ، ص . ١٦٥ .

* ١٣ ـــ هوروفيتس ، ص ١٨٤ ، أيد كل من حزب الاصلاح ومؤتمر الشباب العربي برنامج النقاط الخمسة التي أعلنها الحزب الفلسطيني العربي عام ١٩٣٥ والتي دعت إلى تأسيس دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين . وأيد زعيماهما الجناح الحسيني في اللجنة العربية العليا التي أسست عام ١٩٣٦ ، **عابدي** ، ص . ١٩٥

مؤيدي المفتي في فلسطين قالوا أن وجوده في المانيا نبع من كراهيته للبريطانيين اكثر مما نبع من تأييده للنازيين، إلا أنهم اعتقدوا أنه من غير المناسب الاعلان عن ولائهم للمفتي علناً طالما أن الحرب مستمرة، وإن انتصار الحلفاء بات منظوراً. رغم هذا الوضع تمكنوا من عقد عدة اجتماعات علنية دعوا فيها إلى عودة الحسينيين. إضافة إلى ذلك استغل الحزب جنازة **امين التميمي** الذي توفي في معتقله في **روديسيا** الجنوبية في اكتوبر ١٩٤٤ ، والذكرى السنوية لوعد بلفور التي تلتها بشهر واحد لكسب تعاطف الجماهير رغم القيود المفروضة على العمل السياسي في فلسطين[١٥].

الصراع على القيادة ١٩٤٥ ــ ١٩٤٧:

مع انتهاء الحرب في **اوروبا** بدأت مرحلة جديدة في السياسة الفلسطينية خصوصاً، وسياسة الشرق الأوسط عموماً. فمنذ نهاية الحرب وحتى ٧ تشرين ثاني ١٩٤٧ ، عندما قررت الامم المتحدة تقسيم فلسطين، ركزت التحركات العربية داخل وخارج فلسطين على العمل من أجل هزيمة محاولات الصهاينة زرع المهاجرين اليهود، وتقسيم فلسطين بين العرب واليهود.

هدد انعدام الوحدة بين عناصر الطبقة الحاكمة الفلسطينية باضعاف هذه الجهود، وحرف الصراع عن اهدافه الرئيسية. لذلك قررت الدول العربية، وقبل اجتماع الاسكندرية في تشرين اول ١٩٤٤ ، أن يقوم وفد برئاسة **جميل مردم**، رئيس وزراء سوريا، بزيارة فلسطين للحصول على موافقة الاحزاب الرئيسية على ارسال ممثل مشترك للمباحثات في الاسكندرية. فشل **مردم** في محاولته رص صفوف الحسينيين مع زعماء الاستقلال السابقين، فعين ممثلاً عنه[١٦] موسى العلمي وهو محامي تدرب في بريطانيا، وعمل سكرتيراً للمندوب السامي، وقنصلاً فخرياً لحكومة الانتداب. إن فشل الطبقة الحاكمة الفلسطينية بالتوصل إلى اختيار ممثل لها ما هو إلا مؤشر على مدى تباعد وجهات نظر القيادات الفلسطينية، ومدى اصرار الحسينيين على عدم المشاركة في أي تحرك إن لم يكن تحت سيطرتهم.

ادى اختيار موسى العلمي (الذي عرف بانه مستقل) إلى تفاقم التوتر داخل صفوف الطبقة الحاكمة الفلسطينية. وُعِدَ العلمي في اجتماع الاسكندرية بمساعدات مالية لتمويل مشروع تطوير الأراضي، واقامة مكاتب اعلام عربية في **لندن** و**واشنطن** و**القدس**، فمنحت هذه التسهيلات **العلمي** نفوذاً فريداً في مهمته المتعلقة بتمثيل وجهات النظر الفلسطينية في

عواصم الحلفاء[١٧]. ادخلته المهمة الأولى في نزاع مع الاستقلاليين ومجلس ادارة الصندوق القومي العربي الذي امل أن يستعيد مســألة السيطرة على الأرض. أما المهمة الثانية فقد سعرت غضب الحسينيين والحزب الفلسطيني العربي، حيث شعروا أن الدول العربية قد ضربت مزاعمهم بتمثيل الفلسطينيين في الخارج بصفتهم قادة الحركة الوطنية.

أما محاولة **مردم** الثانية لانشاء حركة موحدّة فقد حظيت بنجاح مؤقت. ذلك أن **اللجنة العربية العليا** التي تشكلت برعاية **مردم** سرعان ما وقعت تحت سيطرة الحسينيين، مما دفع بالاحزاب الأخرى، **وموسى العلمي** نفسه إلى الانسحاب منها. وأدى تشكيل لجنة ثالثة، هذه المرة بالمســاعي الحثيثة **لجمال الحسيني**، الذي عاد إلى فلسطين في اوائل العام ١٩٤٦ ، بعد اطلاق سراحه من معتقله في جنوب روديسيا، إلى انشقاق جديد. ففي حين سيطر الحسيني والحزب العربي الفلسطيني على اللجنة، شكل **حزب الاستقلال واحزاب اخرى وعصبة التحرر الوطني وجمعية العمال العرب** جماعة منفصلة باسم **الجبهة الوطنية العربية**[١٨]. وفقط في حزيران ١٩٤٦ ، بعد حملة الارهاب التي شنتها الجماعات الصهيونية الســرية في فلســطين، وبعد أن صــادق الرئيس **ترومان** على توصيـات لجنة **التقصي الانكليزية ــ الامريكية** (والتي نص احد بنودها على هجرة ١٠٠ الف يهودي إلى فلسطين فوراً، وعلى الغاء كافة القيود على بيع الأراضي لليهود) نجحت الدول العربية المنضوية الآن تحت لواء جامعة الدول العربية في توحيد الحسينيين واحزاب المعارضة في فلسطين، ولكن السبب الأساسي الكامن وراء هذه الوحدة هو خضوع المعارضة لسيطرة الحسينيين.

بدفع من **جامعة الدول العربية**، شكلت لجنة عربية عليا رابعة (عرفت باسم اللجنة العربية العليا) وضمت اعضاء من كل من اللجنة الثالثة والجبهة الوطنية العربية. انتخب **جمال الحسيني** نائباً للرئيس، بينما حفظ منصب الرئيس للحاج امين الذي سمح له بالاقامة في مصر، لأن الحظر على دخوله إلى فلسطين ظل قائماً. رغم انضمام **احمد حلمي باشا، رئيس الصندوق القومي العربي**، والدكتور **حسين الخالدي، من حزب الاصلاح**، فإن توسيع اللجنة في كانون ثاني ١٩٤٧ (أي قبل انعقاد مؤتمر لندن) واستيعابها أربعة أعضاء جدد من **الحزب العربي الفلسطيني** أكد انتصار انصار الحسيني الذي اصبح منذ ذلك التاريخ زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية غير المنازع. وأكدت خسارة ممثلي البرجوازية الناشئة، وغياب أي تمثيل للفلاحين في اللجنة اصلاً، هيمنة عناصر الطبقة الحاكمة التقليدية، فباستثناء **عزت دروزة واميل الغوري**، وكلاهما من المؤيدين المخلصين **للحاج امين، واحمد حلمي باشا** فقد تشكلت اللجنة من ابناء العائلات الكبيرة في الاقاليم، إلا أن الأعضاء الذين سيطروا على

اللجنة نفسها هم من العائلات المقدسية التي افرزت قيادات البلاد منذ ايام العثمانيين[* ١٩].

الاحتلال الاسرائيلي وهزيمة المفتي ١٩٤٧ ـــ ١٩٤٨ :

أثَّر القرار البريطاني في شباط ١٩٤٧ باحالة مسألة فلسطين إلى الأمم المتحدة، والذي تلاه اعلان بريطانيا، في ايلول من العام نفسه، عن عزمها على انهاء انتدابها لفلسطين والانسحاب منها، على الوضع في فلسطين. فلم يعد بالامكان تجنب او اهمال التحضير لصدام مسلح في البلاد. دعا الحسينيون الناس للتأهب، وعقدت الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية سلسلة من الاجتماعات لتقرير استراتيجيتها في حال قبول الأمم المتحدة توصيات لجنة التقصي الانكليزية ـــ الامريكية، أو في حال تقسيم فلسطين بين الصهاينة والعرب الفلسطينيين.

في تشرين اول ١٩٤٧ قرر ممثلوا الدول العربية السبع، الاعضاء في جامعة الدول العربية، **مصر، وشرق الاردن وسوريا والعراق ولبنان واليمن والعربية السعودية** ـــ تشكيل بعثة عسكرية برئاسة جنرال عراقي هو **اسماعيل صفوت،** لدراسة التطورات التي تواجه قوات جامعة الدول العربية المرابطة على الحدود الفلسطينية.

في كانون الأول وبعد صدور قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين واندلاع القتال هناك، وافق رؤساء الدول العربية السبع على انشاء جيش من المتطوعين (جيش الانقاذ)، مؤلف من ٢٥٠٠ رجل من الدول العربية إضافة إلى ٥٠٠ فلسطيني بامرة الجنرال **صفوت والهيئة العسكرية،** على أن تزود الجامعة العربية هذه القوات بالسلاح. كان مقرراً أن يتم تدريب هذه القوات في **سوريا**. وفي شباط ١٩٤٨ شكلت جامعة الدول العربية لجنة من رؤساء الاركان العرب لتقرير الاستراتيجية العربية في فلسطين[٢٠]. وبعد ذلك بشهرين وضعت اللجنة السياسية للجامعة العربية خطة هجوم للجيوش العربية النظامية ـــ المصرية والاردنية والعراقية واللبنانية. في ايار، أي قبل موعد انسحاب القوات البريطانية، اقرت جامعة الدول العربية تعيين ضابط عراقي آخر هو نور الدين محمود، قائداً عاماً لجميع القوات

---

* ١٩ ـــ إلى جانب الذين ذُكروا ضمت اللجنة أيضاً **اسحق درويش الحسيني** (الذي كان في المنفى حينها) . **ورفيق التميمي** . والشيخ **حسن أبو سعود** ، **ومنيب المادي** . سابليمنت ، ص ١٣٩ ـــ ١٤٠ . ولد **أحمد حلمي باشا** في صيدا جنوب لبنان وعمل جنرالاً في الجيش العثماني ، ووزير مالية في شرق الأردن قبل أن يصبح مديراً عاماً للاوقاف في فلسطين عام ١٩٢٥ . عابدي ص ، ٥١ .

العربية في فلسطين، بما في ذلك المتطوعين[* ٢١].

عارض المفتي واللجنة العربية العليا خطوات جامعة الدول العربية بشدة، وذلك لتخوفه من ان تؤدي هذه الخطوات إلى اضعاف سيطرة الفلسطينيين بشكل عام، واللجنة العربية العليا بشكل خاص على حركة المقاومة. في تشرين الأول ١٩٤٧ ، استنكر المفتي المقترحات التي تنص على نشر قوات جامعة الدول العربية على طول الحدود، حيث تخوف من أن يؤدي ارتباط اربعة من الدول العربية السبعة — **العراق وشرق الاردن ومصر واليمن** — بمعاهدات عسكرية مع بريطانيا إلى اتخاذ جامعة الدول العربية قراراً مؤيداً لبريطانيا، والموافقة على قرار التقسيم[٢٢].

فبقراره تجميد نشاط المتطوعين العرب الذين رفضوا بدورهم تحضيرات جامعة الدول العربية، سعى المفتي للحفاظ على سيطرته على تمويل وتدريب اولئك الذين يحاربون في فلسطين، واعتبر أن جيش الانقاذ هو منافس لقواته المتطوعة — جيش الجهاد المقدس — بقيادة **عبد القادر الحسيني**. (في لحظة معينة، في آذار ١٩٤٨ ، كادت المجموعتان ان تشتبكا، فخلال المعركة الحاسمة على **القدس** في نيسان، والتي قتل فيها **عبد القادر الحسيني**، رفض المتطوعون العرب بقيادة السوري **فوزي القاوقجي** مساعدة القوات الفلسطينية غير النظامية بقيادة الحسينيين)[٢٣].

تأكدت وجهة نظر المفتي بأن الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية ليست مهتمة بمساعدة الفلسطينيين على حماية بلادهم، وينحصر جل اهتمامها في ضمان سيطرة الدول العربية على حركة المقاومة، وبالتالي على مصير فلسطين ككل، وذلك عندما رفضت جامعة الدول العربية تقديم قرض للجنة العربية العليا لتغطية نفقاتها الادارية والاغاثية، وعندما رفضت ايضاً مطالب المفتي باقامة حكومة فلسطينية في المنفى وتعيين حكام عسكريين فلسطينيين للبلاد[٢٤].

ومصر، التي كانت منهمكة في صراع مرير لالغاء **اتفاقية ١٩٣٦ مع بريطانيا**، ولفرض جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس، هي وحدها التي ساعدت المفتي

---

* ٢١ — فلابان ، ص ٣٢٦ — ٣٢٧ . مارلو ، « مركز البلاط » ، ص ٢٤٦ — ٢٤٨ . استقال الجنرال **صفوت** في أيار احتجاجاً على عدم وجود قيادة موحدة بين الدول العربية (انظر لاحقاً) .أ . محمود ، « الملك عبد الله وفلسطين » ، رسالة دكتوراه غير منشورة (١٩٥٠) ، ص ١٢٩ ، موجود في فلابان ص ٣٢١ .

واللجنـة العربيـة العـليا. لقد قدمت مصر البنادق **للجنة، وسمحت** للمتطوعين المصريين، **معظمهم** من الاخوان المسلمين، بالخدمة في قوات المفتي **في فلسطين**(* ٢٥).

لقد ناقشت **مصر** وجهة نظر المفتي في اجتماعات الجامعة العربية، إلا أن هذا الموقف لم ينبع من اهتمام **القاهرة** بدور المفتي في فلسطين، بل من اصرار الملك **فاروق** على معارضة خطط الملك **عبد الله** لقبول التقسيم واحتلال **القدس ووسط فلسطين**. (انظر لاحقاً).

رغم مساعدة **مصر** العسكرية والدبلوماسية عانت قوات المفتي من خسائر فادحة في فلسطين، حيث ابعدتهم هزيمة **عبد القادر الحسيني** في القسطل، خارج **القدس**، في آذار عن قاعدتهم التقليدية، وأدت إلى الهجرة الجماعية للعائلات المقدسية التي تزعمت **فلسطين** في السابق. أما المفتي الذي ما زال ممنوعاً من الدخول إلى فلسطين، فقد غادر **مصر** فاراً إلى **لبنـان**، حيث انضم إليـه هنـاك عدد من اعضـاء اللجنة العربية العليا. بعد سقوط المدن السـاحلية واجزاء كبيرة من الجليل في ايدي اليهود، لجأ أعضاء آخرون من اللجنة إلى **شرق الاردن وسوريا ومصر**، وبحلول ١٥ أيار، يوم اعلان دولة اسرائيل وزحف الجيوش العربية إلى فلسطين، لم يكن هناك أي عضو من اللجنة **في فلسطين**(٢٦).

للوهلة الأولى بدا وكأن دخول الجيوش العربية النظامية، من **لبنان وسوريا والعراق وشـرق الاردن ومصر**، قد أعطى امـلاً جديداً للحسينيين وللجنـة، حيث توقع العرب والفـلسطينيون هزيمة الصهـاينة، معتقدين أن الانتصـارات التي حققتها **الهاغانا** في المناطق السـاحلية والجليل ستنقلب إلى هزيمة. ولكن ولسوء الحظ اخفى التدخل العربي خلافات حـادة بين الدول العربية: رفض **الملك عبد الله** الاشـتراك بأي عمل ما لم يُعين قائداً عاماً للقوات العربية، ورغم انتزاعه الموافقة العربية الرسمية على ذلك، إلا أن كل دولة عملت بشكل مستقـل على الأرض(٢٧). زحفت قوات **عبـد الله** إلى وسط فلسطـين وحاصرت القدس الشرقية بسرعة. هدف هذا التحرك إلى استعادة المدينة المقدسة وإلى حرمان قوات المفتي من أية فرصة لاستعادة سيطرتهم على هذه الاجزاء من البلاد التي سعى الملك **عبد الله**، مدعوماً

---

* ٢٥ ــ من بين المتطوعين كان هناك شاب عمره ١٩ عاماً يدرس في القاهرة هو **ياسر عرفات** . وانضم إليه **صـلاح خلف** (**أبو اياد**) الذي ترأس امن فتح في السبعينات ، (انظر الفصل ٧) ــ لمزيد من التفـاصيـل حول دور الأخوان المسـلمين في قتـال فلسطـين ودعمهـم للمفتي انظر عارف العـارف ، « النكبة » ، (مجلدين ، صيدا ، ١٩٦١) ، مجلد٢ ، ص ٣٩٨ ــ ٤١٣ . انظر أيضاً **كامل اسماعيل شريف** ، « الأخوان المسلمون في حرب فلسطين » ، (القاهرة ١٩٥٠) ، **وأحمد الشرباتي** ، « من أجل فلسطين » ، (القاهرة ، ١٩٥٤) .

من **بريطانيا، لضمها إلى مملكته**[٢٨].

رغم موافقة جامعة الدول العربية الرسمية على مطالب عبد الله وتعيينه قائداً عاماً للقوات العربية، وافقت كذلك في ٩ تموز، أي قبل يوم واحد من انتهاء وقف اطلاق النار الأول، على اقامة مجلس اداري لفلسطين برئاسة **احمد حلمي باشا**، امين صندوق اللجنة العربية العليا[٢٩].

في نهاية ايلول، وبعد موافقة كل من **بريطانيا والولايات المتحدة** على توصيات مندوب الامم المتحدة الداعية إلى ضم ما تبقى من اراضي فلسطين إلى شرق الاردن، **خولت جامعة الدول العربية المجلس الاداري باعلان تأسيس حكومة فلسطين، فأعلن في ٢٢ أيلول مجلس وزراء يضم جميع شرائح الطبقة الحاكمة الفلسطينية**، الممثلة وغير الممثلة في اللجنة العربية العليا، واعلم **احمد حلمي، المعين رئيساً للوزراء**، جامعة الدول العربية بأن الحكومة الجديدة، ومقرها غزة، ستكون ديمقراطية ومبنية على دستور.

دعت اللجنة العربية العليا في ١ تشرين أول إلى انعقاد مجلس للعرب الفلسطينيين في غزة، وباشر هذا المجلس بتأسيس **جمعية وطنية**. تم اختيار ممثلين للجمعية من اللجنة العربية العليا، ورؤساء البلديات والمجالس المحلية واللجان الوطنية والقبائل البدوية والنقابات المهنية. عينت الجمعية **الحاج امين** رئيساً، واعلنت اقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تمتد من حدود سوريا ولبنان شمالاً إلى حدود مصر جنوباً، ومن البحر المتوسط غرباً إلى نهر الاردن شرقاً[٣٠].

كان واضحاً أن حكومة عموم فلسطين ــــ كما عرفت ــــ لم يكن باستطاعتها فرض سلطاتها على المناطق التي يحتلها الصهاينة، إلا أنها مارست سلطاتها في جنوب فلسطين الذي احتلته مصر، الدولة الوحيدة التي ايدت المفتي في جامعة الدول العربية. على أية حال لم يستمر حكم حكومة عموم فلسطين إلا أسابيع قليلة، ففي اواسط تشرين اول شنت الهاغانا حملة شرسة على المناطق الجنوبية ونجحت في تشريد القوات المصرية من قواعدها الرئيسية، وفي شق الجيش المصري إلى ثلاثة اقسام، وجرد **الفيلق العربي**، الذي امره **عبد الله** بأخذ مواقع الوحدات المنسحبة، كل من مؤيدي المفتي والفدائيين المصرين من سلاحهم واحتل بعد ذلك **الخليل وبيت لحم**[٣١].

في تشرين الثاني وكانون أول استكمل الاسرائيليون احتلالهم للنقب فقسموا فلسطين إلى قسمين منفصلين، وقلصوا السيطرة المصرية على جزء صغير من الأراضي المحاذية للساحل في غزة.

بهزيمة **مصر** وموافقتها اللاحقة على الدخول في مفاوضات هدنة مع اسرائيل انتهت هيمنة المفتي الطويلة على الحركة الوطنية الفلسطينية، وتوقفت اللجنة العربية العليا عن العمل. ورغم بقاء حكومة عموم فلسطين إلا أن هذا البقاء كان اسمياً فقط، حيث اقتصر عملها على اصدار بعض البيانات في بعض المناسبات من مقرها في القاهرة. بعد ذلك اغلق **الرئيس عبد الناصر** مكاتبها عام ١٩٥٩ . لقد انتقلت منذ زمن سلطة تمثيل الفلسطينيين إلى زعماء الدول العربية ومعظمهم، كما سنرى لاحقاً، كانوا مهتمين بعلاقاتهم مع البلدان المجاورة وبالحفاظ على الأمن الداخلي لبلادهم، اكثر من اهتمامهم في استعادة حقوق الشعب الفلسطيني في ارضه.

العائلات الحاكمة تحت الحكم الاردني ١٩٤٨ ــ ١٩٦٧ :

حقق دخول الجيش الاردني إلى **فلسطين في أيار ١٩٤٨ طموح الملك عبد الله** بشكل جزئي، هذا الطموح الذي عبر عنه **عبد الله** منذ عام ١٩٣٧ . كما ادى إلى تقسيم فلسطين إلى قسمين متميزين ــ قسم لليهود، وآخر للعرب ــ وإلى الحاق جزء من فلسطين بشرق الاردن ليكون تحت حكم **عبد الله**(٣٢). في ربيع ١٩٤٨ وعندما يئس البريطانيون من امكانية حلف عريض من الدول العربية المؤيدة لبريطانيا، وعندما تهيأ الصهاينة لشن حرب شاملة من اجل احتلال المناطق التي منحهم اياها قرار التقسيم، تمت الموافقة على السماح للملك **عبد الله** باحتلال وسط فلسطين، كجزء من خطة لضم المنطقة. بالمقابل وافق **عبد الله** على عدم طرد الصهاينة من المناطق المقرر ضمها إلى الدولة اليهودية، ولا من غربي القدس التي احتلتها **الهاغانا**(٣٣).

بالاضافة إلى موافقتهم على قرار تقسيم فلسطين، والحاق وسط فلسطين بشرق الاردن، وافق البريطانيون في آذار ١٩٤٨ على مساعدة الملك إذا ما تعرض لأي هجوم، ووعدوه بزيادة المعونة السنوية للفيلق العربي، الذي كان يقوده ويموله البريطانيون مباشرة. وجددت بريطانيا وعودها بعد نجاح **عبد الله** في احتلال وسط فلسطين بالكامل (باستثناء المناطق المحيطة بجنين والتي كانت تحت السيطرة العراقية)، والاجزاء الجنوبية من فلسطين التي انسحب منها الجيش المصري ولم يكن مقرر ضمها للدولة اليهودية(* ٣٤). باشر الفيلق العربي

* ٣٤ ــ **غلوب**، « جندي مع العرب »، الفصل الخامس مارلو، « مركز البلاط »، ص ٢٤٧ . المعونة السنوية التي بلغت ٢,٥ مليون جنيه استرليني عام ١٩٤٨ ارتفعت إلى ٧ ملايين جنيه استرليني عام ١٩٥٣ . وقدمت مبالغ أخرى على شكل قروض أو هبات للبناء العسكري أو للتدريب العسكري أو ←

بقيادة **جون غلوب** بنزع سلاح ما تبقى من المناضلين الفلسطينيين الموالين للحسيني، ووحدات جيش الجهاد المقدس الذين حاولوا مواصلة اعمال المقاومة من نقاط متفرقة في غزة والضفة الغربية و**القدس** المحتلة(٣٥).

في اتفاقية الهدنة بين **اسرائيل وشرق الاردن** والتي تمت في **رودوس** في اوائل نيسان ١٩٤٩ ، وافق **عبد الله** على منع جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية، البرية والبحرية والجوية، من القيام بأي عمل حربي أو عدواني ضد القوات الاسرائيلية العسكرية وشبه العسكرية. هذا بالاضافة إلى تخليه عن المناطق الحدودية المتنازع عليها لاسرائيل(* ٣٦). وتمت الموافقة أيضاً على انسحاب القوات العراقية التي لا تزال تحتل مناطق جنين وطولكرم في وسط فلسطين ليحل محلها الفيلق العربي. في ٢٦ نيسان ١٩٤٩ تغير الاسم الرسمي للبلاد ليصبح المملكة الاردنية الهاشمية، حيث قرر الملك **عبد الله**، اسقاط كلمة فلسطين من اسم البلاد ومن قائمة القابه كملك. وفي كانون اول ١٩٤٩ تقرر اعتبار الفلسطينيين المقيمين في المناطق التي تسيطر عليها الاردن، وفي الاردن نفسها، مواطنين اردنيين(٣٧). وأخيراً، وفي ٢٤ نيسان ١٩٥٠ ، اعلن الملك **عبد الله** في خطاب العرش عن ضم وسط فلسطين بشكل رسمي، وصدر في اليوم ذاته مرسوماً يؤكد هذا الاعلان، ومنذ ذلك التاريخ اشارت كل البيانات إلى تلك المناطق باسم الضفة الغربية (للملكة الاردنية الهاشمية)(*٣٨).

باكتمال عملية التقسيم واخماد بقايا المقاومة انتقل النضال من اجل استقلال فلسطين إلى مرحلة العمل السياسي، وانتقل مسرح هذا العمل إلى خارج فلسطين فاصبحت **عمان** خلال العقد القادم منبراً للتعبير عن الطموحات الفلسطينية بدل **القدس**. ولكنها كانت

← مشاريع المواصلات دريدن ، ص ١٠٤ . انظر أيضاً فاتيكيوتي ، « السياسة والعسكرية في الأردن : دراسة للفيلق العربي ١٩٢١ ، ١٩٥٧ » ، (لندن ، ١٩٦٧) ، ص ٧٨ ـــ ٧ .

* ٣٦ ـــ النص الانجليزي للاتفاقية مطبوع في دريدن ، ص ٢٠١ ـــ ٢٠٨ . نداءات ومطالبات عدد من الزعماء الفلسطينيين في الضفة الغربية بالتحديد **سليمان طوقان وهاشم الجيوسي** ، بأن يسمح لوفد فلسطيني حضور مباحثات رودوس للهدنة رفضها رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى . ووقعت الاتفاقية من قبل الممثلين الأردنيين فقط . **هزاع المجالي** ، « مذكراتي » ، ١٩٦٠ ، ص ٩٠ ، موجودة في عابدي ، ص ٤٤ .

* ٣٨ ـــ نصوص الخطاب والمرسوم مطبوعة في **أمين أبو الشعر** (محرر) « مذكرات الملك عبد الله ابن الحسين » ، (سان باولو ، ١٩٥٣) حول ازالة اسم فلسطين من جميع الوثائق الرسمية والاستعاضة عنه بالضفة الغربية ، انظر « الجريدة الرسمية » (عمان) ، رغم ١٠١٢ ، ١ آذار ، ١٩٥٠ .

معركة من جانب واحد، **فعبد الله** وورثته المدعومون من **معظم القوى الغربية، والعازمون على** الحفاظ على الوضع القائم، فرضوا على بقايا الزعامات التقليدية الفلسطينية احد **خيارين** مصيريين: اما القبول بالالحاق الذي فرضه **عبد الله**، مع ما يوفره هذا الالحاق من هدوء وفرص اقتصادية،وأما مواجهةالملك والمملكة ومن وراءها في **بريطانيا والولايات المتحدة**. في النهاية اختاروا الخيار الأول، مما افقدهم مصداقيتهم امام شعبهم، هذا الشعب الذي اخذ يتطلع إلى زعماء اكثر نضالية في العالم العربي لمواصلة النضال وانهاء الاحتلال الاسرائيلي وتحقيق دولة مستقلة.

استعادة الفصيل المؤيد لعبد الله:

تكللت محاولات **عبد الله** خلق عملاء له في **فلسطين**، يؤيدون التقسيم وضم وسط فلسطين للأردن، بالنجاح في خريف ١٩٤٨ بعد ان اتبع انتصاراته العسكرية بمحاولة تجميع مؤيديه في الضفة الغربية. عقد في تشرين اول ١٩٤٨«مؤتمراً وطنياً»يضم عناصر من الطبقة الحاكمة الفلسطينية المؤيدة للعرش الهاشمي والحكم البريطاني. انعقد المؤتمر في عمان برئاسة **الشيخ سليمان التاجي الفاروقي**، احد اعضاء النخبة التقليدية وينحدر من اغنى عائلات فلسطين، ومؤيداً **لحزب الدفاع الوطني** في اواسط الثلاثينات. باشر المؤتمر باصدار قرارات تنكر مزاعم **حكومة عموم فلسطين** التي شكلت في غزة قبل عدة ايام، ودعا المؤتمر **الملك عبد الله** إلى وضع اراضي فلسطين الخاضعة لسيطرة بلدان عربية اخرى تحت حمايته(* ٣٩).

رغم أن المؤتمر لم يمثل الرأي العام الفلسطيني، حيث أنه عقد على اراض اردنية، وأن الملك بنفسه قد عين من شاركوا فيه تعييناً مباشراً، إلا أنه قدم مبرراً كافياً **لعبد الله** ليمنع دخول اعدائه من الحسينيين، وليفرض حظراً على نشاطات حكومة عموم فلسطين في تلك الأجزاء التي تقع تحت سيطرة **الفيلق** العربي. إضافة إلى ذلك وفر المؤتمر الوقت الكافي الذي يحتاجه الملك للتحضير لمؤتمر اوسع لمؤيديه.

في كانون الأول عام ١٩٤٨ ، وبعد نجاحه في مد سيطرته على القسم العربي من

---

* ٣٩ ــ بوراث مجلد٢ ، ص ٢٣٠ . عابدي ، ص ٥٣ . ديردن ، ص ٧٦ ــ ٧٧ . عين الشيخ **سعد الدين العلمي** نائباً للرئيس . وهناك أعضاء آخرون في لجنة المؤتمر التنفيذية منهم **عجاج نويهض** ، صحفي درزي من القدس ، وعضو سابق في حزب الاستقلال ، والدكتور **نور الدين الغصين** ، من العائلات المالكة الكبيرة . سخنيني ، ص ٥٩ .

القدس، والمنطقة المحيطة ببيت لحم ورام الله والخليل. عقد **عبد الله** مؤتمراً اوسع للفلسطينيين في **اريحا**. حضر المؤتمر رؤساء بلديات سابقون وموظفون حكوميون ورجال اعمال ومحامون واصحاب اراض وزعماء قبائل من الضفة الغربية(* ٤٠). عُيِّن الشيخ **محمد علي الجعبري**، رئيس بلدية الخليل ومؤيد الهاشميين منذ الثلاثينات، رئيساً للمؤتمر. وقام رئيس بلدية حيفا السابق، **احمد خليل**، واعضاء من **عائلات النشاشيبي والدجاني وطوقان** بالمساعدة في تنظيم المؤتمر، في حين وفر الفيلق العربي، وبتوجيهات من **غلوب**، المواصلات والدعم لمن يرغبون بحضوره(٤١). اتخذ المؤتمر قراراً من سبع بنود، وكان مستشارو عبد الله السياسيون والعسكريون هم الذين وضعوا هذا القرار، ثم اقر البرلمان الأردني ومجلس الوزراء هذا القرار خلال اسبوعين(٤٢).

من اهم بنود المؤتمر البند الداعي إلى «الوحدة بين فلسطين وشرق الاردن، وإعلان عبد الله ملكاً على عموم فلسطين»(٤٣).

ورغم اعلان المؤتمر ايمانه «بوحدة فلسطين»، واعتباره أن « أي حل لا ينسجم مع ذلك هو حل غير نهائي»، إلا أن الملك اعتبر هذا التصريح موافقة على خطته ببدء مفاوضات مع اسرائيل وضم فلسطين العربية.

في ١١ كانون الأول ارسل **عبد الله** رسالة إلى **الياهو ساسون**، عضو دائرة الشؤون العربية في الوكالة اليهودية، يطالب فيها باحترام قرارات المؤتمر. بعد ذلك بيومين اشار **ساسون** إلى استعداد اسرائيل للقيام بذلك شريطة ان يعلن **عبد الله** الهدنة الدائمة، وأن يبذل جهده لاخراج القوات المصرية من **القدس والخليل**، والقوات العراقية من المناطق الحدودية في وسط فلسطين. وكان **عبد الله** تواقاً لتنفيذ مثل هكذا طلب(٤٤). في وقت لاحق من الشهر نفسه عُين **عزمي النشاشيبي**، من ابرز مؤيدي **عبد الله**، نائباً للحاكم العسكري العام لمنطقة وسط فلسطين(٤٥). سعى النشاشيبي إلى اخماد المقاومة، والبدء باغلاق الحدود بين اسرائيل والمناطق التي يحتلها العرب.

أخيراً، وفي ٢٠ كانون أول، عين الملك **عبد الله** الشيخ **حسام الدين جاد الله**، من عائلة مقدسية شريفة، متحالفة مع عائلة النشاشيبي، وعضو المجلس الاسلامي الأعلى في

---

* ٤٠ ـــ التقديرات حول عدد الحضور تختلف كثيراً . أكثر المصادر أهمية ، عارف العارف يقول أن العدد هو ١٠٠٠ وذلك في كتابه النكبة ، مجلد ٤ ، ص ٨٧٧ . ديردن (ص ٧٩) يقول أن الرقم كان ٢٠٠٠ . بينما يقول كزافير بارون (ص ٧٩) أنه لم يتجاوز ٥٠٠ .

العشرينات، مفتياً **للقدس** بدل **الحاج امين**(* ٤٦). وبذلك حقق جزء من الطبقة الحاكمة الفلسطينية الهدف الذي طالما قضَّ مضجعه في الثلاثينات، وهو ازاحة الحاج امين عن ارفع مركز اسلامي وعن قيادة الحركة الوطنية.

وجاءت الضربة الأخيرة بل والقاضية للحسيني في الأسابيع القليلة القادمة، **عندما** غير العشرات من اتباعه في **حكومة عموم فلسطين** ولاءهم،وايدوا **عبد الله**. من بين **هؤلاء** اربعة وزراء في حكومة عموم فلسطين المشكلة في غزة هم: **احمد حلمي باشا، عوني عبد الهادي ، الدكتور حسين فخري الخالدي، علي الحصانه**، وكذلك سكرتير مجلس الوزراء، **أنور نسيبة**(٤٧). هيمن هؤلاء الرجال ومعهم آخرون من **عائلات طوقان ودجاني وخطيب ونمر وبرغوثي وجيوسي على ما تبقى من نشاط سياسي فلسطيني، وعلى قسم كبير من النشاط الاقتصادي.**

الفوائد الاقتصادية:

لقد أدى ضم الضفة الغربية عام ١٩٥٠ إلى تحول تام في الاقتصاد والمجتمع الأردني. إذ ازداد عدد السكان أكثر من الضعف نتيجة تدفق اللاجئين الذين اقاموا في المناطق التي احتلها الاردن، فوصل عددهم عام ١٩٥٥ إلى أكثر من ١,٤٥٠,٠٠٠ بينهم حوالي ٦١٠ ألف ــ أي ما يقارب ثلثي مجموع السكان ــ من الفارين من المناطق التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨ ، أو من الفلسطينيين الذين يقيمون أصلاً في الضفة الغربية(٤٨). ورغم أن ضم الضفة الغربية قد اضاف ما مجموعه ٥٣٢,٥٠٠ أكر (مقياس للمساحة يساوي ٤٨٤٠ ياردة أو نحو ٤ آلاف متر مربع) من الأراضي الزراعية إلى الاردن، (مما اوصل مجموع الاراضي الزراعية إلى حوالي ٢,١٣٢,٥٠٠ اكر)، إلا أن الضغط على الأراضي اصبح شديداً. لقد ادى تدفق اللاجئين إلى الضفة الغربية إلى رفع عدد الأفراد من ٢٠٠ إلى ٥٨٠ شخصاً لكل كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، أما في الضفة الشرقية فقد ارتفع الرقم من ٨٠ إلى ١٠٧ اشخاص(٤٩).

* ٤٦ ــ الشيخ **جاد الله** كان مؤيداً مخلصاً للهاشميين ولبريطانيا . في عام ١٩٢١ رغم أنه كان في رأس المرشحين الذين اختارهم العلماء للقب المفتي إلا أن البريطانيين **أقنعوه** أن يستقيل ليعطي المجال **للحاج أمين** ليتولى هذا المنصب ووافق في العام ١٩٣٧ أن يكون العضو المسلم المفوض في المجلس بعدما أعاد البريطانيون ترتيبه على أثر ابعاد أعضائه الآخرين . ومن بينهم الحاج أمين . عابدي ، ص ٥٧ . وبوراث ، مجلد٢ ، ص ٢٣٥ .

أما اثر الهجرة الفلسطينية على المدن في الضفتين فكان مفاجئاً أيضاً: **فعمان مثلاً،** المدينة التي لم يتجاوز عدد سكانها ٤٠ ألفاً في اوائل الأربعينات، وصل عدد سكانها إلى ١٢٠ الف عام ١٩٥٠ ــ ثلاثة اضعاف ــ ثم وصل عام ١٩٦٠ إلى ٢٢٠ الف أي بزيادة تتجاوز ٥٥٠ بالمئة خلال عشرين عاماً. اما البلدات الرئيسية الأخرى في **شرق الاردن** مثل **السلط والزرقاء واربد وعجلون** والتي كان مجموع سكانها لا يتجاوز ٧٥ الفاً عام ١٩٤٣، فقد اصبحت مدن رئيسية[٥٠]. وفي الضفة الغربية شهدت المناطق المدينية الرئيسية مثل **القدس ورام الله واريحا ونابلس وطولكرم** واماكن أخرى ازدياداً كبيراً في عدد السكان، وفي بعض المدن، **اريحا** مثلاً، وصل عدداللاجئين إلى ثمانية اضعاف عدد السكان الاصليين[٥١].

وفر هذا الوضع ــ قلة الاراضي والتمدن السريع ــ فرصاً لا مثيل لها لملاك الأراضي الكبار في الضفة الغربية، فبعضهم كما ذكر سابقاً اشترى أراضٍ في وسط فلسطين في فترة الانتداب من الارباح التي تراكمت لديهم من زراعة وتصدير الحمضيات. وآخرون وسعوا ممتلكات عائلاتهم نتيجة غرق الفلاحين بالديون فترة الحكم البريطاني، أو من خلال تسجيل افراد العشيرة الفقراء اراضيهم باسم ملاك الأراضي الكبار. وبعد الحرب العالمية الثانية استثمر آخرون ارباحهم التي جنوها من تزويد الجيش البريطاني ومن النهضة العمرانية في شراء مزارع في الضفة الغربية أو في الاردن، خصوصاً في منطقة وادي الاردن ونهر اليرموك[٥٢].

بعد عام ١٩٤٨ كان هنالك اموال كافية وحوافز كبيرة للاستثمار في الأراضي، فخلافاً لفترة الأربعينات عندما أدى سحب قوة العمل إلى المدن وإلى الساحل إلى ارتفاع كبير في اجور العمال الزراعيين، انخفضت الآن اجور العمال الزراعيين إلى مستويات لم يسبق لها مثيل نتيجة تدفق مئات الآلاف من اللاجئين الذين جُردوا من اراضيهم. إضافة إلى ذلك وفي محاولة لتشجيع الانتاج الزراعي، وضعت الحكومة قانون ضريبة دخل جديد يعفي كل من الدخل الناتج عن الأراضي الزراعية، وعن بيع المنتوج الزراعي من الضرائب. هذا إضافة إلى الارتفاع الكبير في اسعار المواد الغذائية، والطلب المتزايد عليها. كل هذا وفر فرصة فريدة لتحقيق ارباح استثنائية، فأصبحت الزراعة، حتى في الأراضي غير المروية، عملاً مربحاً لمن يملك الأرض ورأس المال لاستصلاح مثل هذه الأراضي.

في أواسط الخمسينات، أدى ازدياد الطلب على الانتاج الغذائي في العربية السعودية وبلدان الخليج العربي إلى توسع الفرص، ونتيجة ذلك ارتفع انتاج المحاصيل التقليدية بشكل كبير، وكان عدد الاكرات المخصصة للزراعة في ارتفاع مستمر، فمثلاً ارتفع عدد الاكرات

المستخدمة لزراعة القمح من ١٥٣ الف عام ١٩٤٩ إلى ٢٨٠ الف اكر عام ,١٩٥٧ أما عدد الاكرات المزروعة شعيراً فقد ارتفعت من ٥١ الف إلى ٩٣ ألف اكر. وترافق مع هذا التوسع في الأراضي الزراعية ادخال آليات زراعية حديثة مما أدى إلى ارتفاع كميات المحصول ارتفاعاً كبيراً. على الرغم من استخدام اراضٍ اقل خصوبة إلا أن انتاج القمح ارتفع من ١٣٩ألف طن متري عام١٩٤٩إلى ٢٢٠ألف طن متري عام١٩٥٧ .أما الشعير فقدارتفع انتاجه من ٥٦ ألف طن متري إلى ٨١ ألف طن متري في الفترة ذاتها. أما منتوج المحاصيل الأخرى مثل السمسم والحمص والعدس والفاصولياء فقد ارتفع بشكل أكبر. كما ارتفع انتاج السمسم من اقل من الف طن في العام ١٩٤٧ إلى ٤ آلاف طن عام ١٩٥٧،والحمص من ألف طن إلى ٤ آلاف طن على التوالي ترافق ارتفاع الانتاج والارباح مع زيادة الاستثمار في المعدات الحديثة، فمثلاً ارتفع عدد الجرارات في الاردن من ٣٥٠ جراراً عام ١٩٥٤ إلى ١,٥٥٢ جرار عام ١٩٦٤ . وفي نهاية عام ١٩٦٦ وصل عدد الجرارات إلى ٢,٠٦٨ ، أي ما يقارب ستة اضعاف ما كانه عام ١٩٥٤(* ٥٤).

أدت طبيعة الارض في الضفة الغربية، وأساليب الزراعة التقليدية إلى التركيز في البداية على المحاصيل التي تعيش في الجفاف مثل القمح والشعير والحبوب الأخرى. إلا أن الادخال المتتابع للري وللمصاطب في الممتلكات الكبيرة التي يمتلكها الفلسطينيون على ضفتي وادي الاردن أدى إلى ارتفاع انتاج المحاصيل التجارية مثل الحمضيات والخضار المبكرة والزيتون والتين ومنتجات الالبان التي كانت تصدر إلى مناطق أخرى في الاردن (بالتحديد عمان) وإلى سوريا ولبنان والعراق ودول الخليج(* ٥٥).

---

* ٥٤ ــــ علي الدجاني ، « دليل الشركات الصناعية الأردنية : صناعة الأردن ، ١٩٦٥ » ، (عمان ، ١٩٦٥) ص ٨ . بالاجمال قدرت الزيادة في الأراضي الزراعية في الضفة الغربية بأنها ارتفعت بأكثر من الثلث بين ١٩٤٨ ــــ ١٩٦٧ . هلال ، ص ٤١ .

* ٥٥ ــــ مثلاً وفر مخيم الكرامة للاجئين الواقع في وادي الأردن ، ٣٥ كيلومتراً إلى الغرب من عمان ، ربع منتجات الأردن من الألبان ، بالاضافة إلى تصديره الخضار المبكرة إلى مناطق أخرى في الشرق الأوسط . وكان يقوم ببعض التجارة غير المباشرة مع اسرائيل من خلال بيع المنتوج الزراعي في القدس . ديردن ، ص ١٦٥ . بارون ، ص ١٦٣ . أما منتوج جمعية موسى العلمي لتطوير الانتاج العربي فكان يصدر إلى العربية السعودية من خلال عقد وقعه العلمي مع الآرامكو في الظهران . ديردن ، ص ١٧٧ . السير جيفري فيرلونغ ، « فلسطين هي بلادي : قصة موسى العلمي » ، (نيويورك وواشنطن ، ١٩٦٩) ص ١٨٤ ــــ ١٨٥ .

ولكن كانت القدرة على الاستثمار في **الآليات** الحديثة أو في الزراعة التجارية **مقصورة** على اولئك الذين يملكون الأراضي الكبيرة ورأس **المال** اللازم لتمويل مثل هذه المشاريع. ورغم عدم توفر الارقام الرسمية لملكية الأراضي في فترة الحكم الاردني، إلا أن هناك مؤشرات على أن عدد ملاكي الأراضي القادرين على الاستفادة من الوضع الزراعي الجديد وتوسيع ممتلكاتهم كان كبيراً نسبياً. قدرت دراسة أُجريت بهذا الخصوص عام ١٩٦٤ عدد ملاك الأراضي (ومن ضمنها اراضي الضفة الغربية)، ٦٤٧ مالكاً تزيد ملكية كل واحد منهم عن ٢٥٠ اكر، ومجموع ملكية هؤلاء تساوي ما يملكه ٦٨,٧٢٨ فلاح تقل معدل ملكية الواحد منهم عن ٢٥ أكر.

في حزيران ١٩٦٧ كان هنالك ٦٦٦ مالكاً تزيد ملكية الفرد فيهم على ٢٥٠أكر:

٢٤٥ مالك تبلغ ملكية كل منهم ٥٠٠ أكر أو اكثر، و ٦٧ مالك تبلغ ملكية كل منهم ١,٢٥٠ أكر، و٢٢ مالك تبلغ معدل ملكية الواحد فيهم ٢,٥٠٠ اكر(٥٦).

بينما لا توجد هناك اشارة لعدد الفلسطينيين بين ملاك الأراضي الكبار في هذه الدراسة، فقد أُجريت دراسات اخرى في اواسط الخمسينات دلت على أنه رغم ارتفاع عدد الملكيات الصغيرة في الضفة الغربية، إلا أنه توجد في مناطق عديدة من الضفة الغربية ملكيات كبيرة، اهم هذه المناطق: المنطقة المحيطة **بالقدس ونابلس والخليل. ففي منطقة القدس** وزع ٣٦,٩ ٪ من الأراضي على وحدات تبلغ الوحدة منها ٢٥٠أكر، وفي الخليل وصلت النسبة ١٧,٤ ٪ وفي نابلس ١٦,٢ ٪(٥٧).

وكان رأس المال للاستثمار الزراعي متوفراً لدى ملاك الأراضي الكبار الذين جنوا ارباحاً كبيرة اثناء الحرب العالمية الثانية، واستثمروا اموالهم في الخارج. ورغم عدم وجود ارقام دقيقة،إلا أن المصادر الفلسطينية تشير إلى أن جزءاً من مبلغ(١٠)ملايين جنيه استرليني أُودع في لندن في نهاية الحرب العالمية الثانية، قد استُثمر في التطوير الزراعي في الضفة الغربية ووادي الاردن بعد حرب ١٩٤٨ ، وفي العقارات في عمان ومدن أخرى في الضفة الشرقية(٥٨). وتوفرت اموال اخرى عام ١٩٥٣ عندما افرج عن جزء من الودائع التي يمتلكها العرب في البنوك العربية التي وقعت تحت الحكم الاسرائيلي عام ١٩٤٨(٥٩).

ووُجد مصدر آخر لرأس المال عندما اسست الحكومة الاردنية عام ١٩٥٠ برنامج الرهونات الزراعية. وفي نهاية عام ١٩٥٤ كانت الحكومة الاردنية قد منحت اكثر من ٣ ملايين دينار اردني (٨,٥ مليون دولار) على شكل قروض، ذهبت بشكل رئيسي لملاك الاراضي الكبار الذين ايدوا الملك. ووصل مجموع الأراضي التي رهنت في الضفة الغربية إلى

٢٨ ألف دونم (٢,٥٥٠ هكتـار)، أي حوالي ١,٣ ٪ من مجموع الاراضي الزراعية. وفي بعض المناطق، مثل منطقة **اريحا**، حيث توفرت الأيدي العاملة الرخيصة وامكانية الوصول إلى الاسـواق والحصـول على أراض زراعيـة، ارتفعت النسبة إلى ٣,٣ ٪ في نهاية عام ١٩٥٤[٦٠]. إن صرف مبلغ الثلاثة ملايين دينار كرهونات لأقل من ٤٠٠ مستدين، خلال فترة الخمس سنوات، يشير إلى مدى مساهمة هذا البرنامج بتركيز رأس المال المستثمر بالزراعة في أيدي مالكي الأراضي الكبار. وبذلك زادت الفجوة بينهم وبين المالكين الصغار، الذين لم يملكوا رأس المال ولا المصادر المالية الأخرى لتوظيف العمال المهرة أو حتى غير المهرة، في أراضيهم، رغم انخفاض معدلات الأجور[* ٦١].

إلى جانب قدرتهم على تحريك رأس المال والعمل، استفاد مالكو الأراضي الكبار من قدرتهم على الوصـول إلى الاسـواق الداخليـة والخارجيـة، ومن سيطرتهم على التجارة بين الضفتـين الغربيـة والشرقية. في البداية استخدموا الأسـاليب التقليدية مثل القبائل البدوية المختلفة كوكلاء أو ناقلي بضائع زراعية، فآل (الثمر) مثلاً، إضافة إلى حيازتهم على ممتلكات كبيرة في منطقة نابلس، كانت لهم علاقات وطيدة مع اقاربهم في منطقة البلقاء في الضفة الشرقية، الأمر الذي أمّن لهم وضعاً متميزاً في الفترة الأولى من الحكم الاردني في الضفة الغـربيــة. أما عندما توسعت التجـارة لتشمـل **عمـان وسـوريا ولبنـان** ودول الخليج فقد استخدمت موانىء البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر لاغراض الاستيراد والتصدير[* ٦٢].

---

* ٦١ ــ الاستثناء الوحيد للاهمال العام للفلاحين الصغار كان عام ١٩٢٥ بعد تأسيس برنامج لتشجيع تدريج الأراضي الزراعية الجديدة ، بشكل رئيسي في الضفة الشرقية . أُرسل عمال فلسطينيون مهرة ليعلموا الأردنيين فن بناء هذه المدرجات . مقابل هذا العمل الشاق تلقى كل مزارع قرضاً يبلغ ٧,٥ دينار أردني للدونم الواحد الذي سيدرج . أما معدل القرض الذي أخذه الفلاحون عن الفترة كلها وهي ٤ سنوات لم يتجاوز ٥٠ ديناراً أردنياً (١٤٠ دولار أمريكي) للفلاح . ديردن ١٧٥ .

* ٦٢ ــ أرسـل **يوسف الثمر** من قبل **سليمان القانوني** في الأيام الأولى للحكم العثماني لاخماد تمرد قبيلة **التيمي** في شرق الأردن . العديد من أحفاده ، وجنود عثمانيون آخرون بقوا هناك وشكلوا قبيلة الأغوات في شرق الأردن . بيك ، « تاريخ قبائل شرق الأردن » ، (ميامي ، ١٩٥٨) ، وبيتر غابسر « السياسة والتغيير في الكرك ، الأردن » ، (لندن ، نيويورك ، تورونتو ، ١٩٧٣) ، ص ١٤ . كان **عبد الحليم الثمر** عضواً في مجلس النواب الأردني كنائب عن شرق الأردن من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ ومن عام ١٩٥٦ إلى ١٩٥٧ . وعين وزيراً للمالية من ايلول ١٩٥١ إلى ايلول ١٩٥٢ ، ثم وزيراً للداخلية والدفاع من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٧ . عابدي ، ص ٢١٦ ــ ٢٢١ .

كذلك كانت لبعض العائلات في **الخليل**، وبعض القبائل المسيحية التي تسيطر على المنطقة الوسطى من وادي الاردن، صلات قوية مع عشيرة المجالي من شرق الاردن، ومن خلال هذه الروابط توصلت إلى اقامة علاقات مع مسؤولين في أعلى المستويات الادارية في **عمان** ومع مسؤولين في البلاط الملكي والجيش. لذلك لم تشكل مسائل الحصول على رخص تصدير أو تصاريح حدود او نقل أي مشاكل حقيقية(* ٦٣).

إضافة إلى ذلك مارس مشايخ قبائل الطوارنة والتميمية والطربين والعزازمة والجبارات في جنوب فلسطين اعمال التجارة بين الضفتين، حيث كانوا يتاجرون بشكل رئيس بالماشية وبالانتاج الزراعي من أراضيهم الموجودة على جانبي الحدود. وكانت تجارة الحشيش مزدهرة بشكل كبير وتتضمن تهريب ما يزرع منه في **لبنان وسوريا عبر فلسطين** وصحراء سيناء ليصل إلى مستهلكيه في **مصر**(* ٦٤).

فيما بعد وعندما اصبح منتوج الأراضي الجديدة ثابتاً ومتزايداً، بدأ ملاك الأراضي الكبار في الضفة الغربية يتسويق سلعهم بأنفسهم ـــ كما حصل مع منتجي الحمضيات فترة الانتداب ـــ أو شكلوا تحالفات مع العائلات التجارية الكبيرة في الضفة الشرقية للهيمنة على تجارة التصدير. ويتضح حجم الفرص التي كانت متاحة في هذا المجال من حقيقة كون قيمة سلع التصدير من الاردن ارتفعت بشكل كبير في العقد الأول من الحكم الاردني. فمثلاً بينما

---

* ٦٣ ـــ ديردن ص ٩٨ و ١٠٧ . بالنسبة لتاريخ عشيرة المجالي من شرق الأردن والتي أتت أصلاً من الخليل انظر غابسر ص ١٤ ـــ ١٥ . **هزاع المجالي** عين لفترة قصيرة في منصب رئيس الوزراء عام ١٩٥٥ ، وعين وزيراً للزراعة من كانون اول ١٩٥٠ إلى تموز ١٩٥١ ، ووزيراً للعدل من تشرين أول ١٩٥٤ إلى كانون الثاني ١٩٥٥ ثم وزيراً للداخلية من أيار إلى كانون أول ١٩٥٥ . **صلاح المجالي** عمل وزيراً للبريد والمواصلات والطيران المدني مرتين خلال الخمسينات . أما **عبد الوهاب المجالي** فتسلم منصب وزير الداخلية عام ١٩٦٥ ـــ وكان **مُعارك باشا المجالي** عضواً في مجلس الأعيان في الأعوام ٥٠ و ١٩٥١ . وكان **عفو الله المجالي** عضواً في مجلس النوّاب في أوائل الخمسينات أيضاً . عابدي ٢١٦ ـــ ٢٣٣ . وعمل عضو آخر من القبيلة وهو **حابس المجالي** رئيساً للأركان وحاكماً عسكرياً خلال فترة الحرب الأهلية في ٧٠ ـــ ١٩٧١ . بارون ، ص ٢٤٥ .

* ٦٤ ـــ عمل **أحمد الطراونة** وزيراً للزارعة في خريف ١٩٥٠ من تشرين أول ١٩٥٢ إلى أيار ١٩٥٣ اضافة إلى تعيينه عدة مرات في مجلس النواب . عابدي ٢١٦ ـــ ٢٣٣ . للحصول على تفاصيل أخرى عن تجارة قبائل النقب والخليل وشرق الأردن انظر غابسر ١١٩ ـــ ١٢٥ و « الاستقلال ويوم الجيش » ملحق جوردان تايمز (١٩٧٩)

كانت قيمة الصـادرات من الخضـار الطازجة والمبكرة تبلغ ٦٣ ألف دينار اردني (١٧٦,٠٠٠ دولار) عام ١٩٤٩ ارتفعت عام ١٩٥٧ لتصل إلى ١,٤٤٢,٠٠٠ دينار (٤,٠٣٨,٠٠٠ دولار). أما صادرات الفواكه ـــ التفاح والبطيخ والتوت والحمضيات ـــ فكانت قيمتها عام ١٩٤٩ تبلغ ٣١ الف دينار (٦٠٠٠ دولار)، فوصلت عام ١٩٥٧ إلى ٨٢٧ الف دينار (٢,٣١٦,٠٠٠ دولار). أما الصوف الخام فقد وصلت قيمة صادراته إلى ٧٢,٧٠٠ دينار (٢٠٤,٠٠٠ دولار) عام ١٩٥٧ بيما كانت عام ١٩٤٩ بقيمة ٤ آلاف دينار اردني (١١,٢٠٠ دولار)[٦٥].

ومن أكثر المغامرات التجارية نجاحاً، كانت تجارة زيت الزيتون من ممتلكات آل طوقان في منطقة نابلس. فبتأسيسهم لشركة مساهمة واستخدامهم لصلاتهم في الوزارات المعنية في **عمان** نجحوا في منع استيراد زيوت غذائية اخرى، وفي تصدير زيت الزيتون إلى الخارج في موسم الزيتون، الأمر الذي ضمن لهم ولكبار المنتجين المتحالفين معهم سعراً عالياً لمنتوجهم في السوق. وقد استطاعوا أيضاً أن يشتروا المحصول من المنتجين الصغار بأسعار منخفضة جداً، مما أمن لهم ارباحاً طائلة.

بالاضافة إلى ذلك، استثمر آل طوقان أموالهم في انشاء المستودعات وآليات التخزين، مما مكنهم من تخزين السلعة للوقت الذي يصل فيه السعر إلى قمته القصوى ـــ بهذه الطريقة تفوقوا بسرعة على المنتجين الآخرين، وعلى التجار الذين كانوا مجبرين على البيع بسرعة[٦٦].

أما عائلة **جرار** التي كانت تملك كروم زيتون كبيرة في منطقة جنين، والتي كانت متحالفة مع عائلة **طوقان**، فقد استثمرت رأس مالها في زراعة اشجار الفواكه اضافة إلى اشجار الزيتون. بهذه الطريقة استطاعت أن توسع استثماراتها ذات المدى الطويل وبطريقة مربحة جداً، إضافة إلى ارباحها من تصدير الفواكه إلى شرق الأردن[٦٧].

وبدأت عائلة **عبد الهادي** بزراعة اشجار الزيتون وبالمتاجرة باشتال الزيتون في الستينات، أي في الفترة التي بدأ فيها الفلسطينيون العاملون في الخليج يبحثون عن طرق لاستثمار أموالهم في محصول الزيتون في بلادهم. (انتجوا في مشتل واحد فقط ٦٥ الف شتلة خاصة، وذلك باستخدامهم احدث تكنيك للتطعيم[٦٨]. أما مالكو الأراضي الآخرين، ومن بينهم آل طوقان، فقد رفعوا مستوى إنتاجهم بتوسيع أسواق الصابون، وبفتح اسواق جديدة للصابون المصنوع من زيت الزيتون في **سوريا ولبنان والخليج العربي**، اضافة إلى الاسواق التقليدية في **مصر وشرق الاردن**. واستثمر آخرون رؤوس اموالهم في زارعة البطيخ من اجل السوق المحلي والخارجي، وفي زراعة البندورة والخضار التي كانوا يصدرونها إلى عمان. ولكن

قليلون هم الذين استثمروا أموالهم في مطاحن الحبوب وفي أقامة معامل لانتاج المعكرونة والورق والنسيج. ولكن هؤلاء تمكنوا من تزويد قيمة منتوجاتهم الزراعية المنتجة في اراضيهم(٦٩).

أما شيوخ قبائل الجنوب، اضافة إلى زراعتهم اراضي الدولة التي منحهم اياها العرش، ونقلهم السلع إلى شرق الاردن، فقد احتكروا تصدير الجلود والجلود المدبوغة إلى عمان. وانشأ بعضهم المصابغ وورشات الجلود في الخليل، ومن هناك كانوا يصدرونها إلى شرق الاردن ومصر والعربية السعودية ودول الخليج(٧٠).

لقد لاقت جهود مالكي الأراضي الكبار لاحتكار تزويد الأسواق بسلع معينة تشجيعاً من حكومة عمان عندما قررت انشاء مكتب للمراقبة مقره عمان ومهمته تنظيم الصادرات والواردات من وإلى الضفة الغربية، الأمر الذي حدَّ من قدرة المنتجين والمصنعين الصغار في الضفة الغربية على الانخراط بالتجارة بشكل مستقل عن عمان، وترك المجال مفتوحاً على مصراعيه امام مالكي الأراضي والمستوردين الكبار — فلسطينيين واردنيين — الذين ينالون حظوة النظام الهاشمي. خلال سنوات الخمسينات كانت الجرائد مليئة بالاحتجاجات والتظلمات الصادرة عن غرفة تجارة الضفة الغربية المحتجة على الجمود الاقتصادي الناجم عن اهمال عمان. وكان اعضاء الغرفة التجارية غاضبين من عدم قدرتهم على الحصول على رخص استيراد وتصدير رأس المال اللازم لتطوير الصناعة والزراعة. فقد احتجت كل من غرفة تجارة القدس ونابلس مثلاً: «لقد بدأت التجارة بالتمركز في أماكن محددة وفي أيدي اناس محددين... لقد أدَّت الهزيمة التي حلت ببلادنا بشكل مباشر وغير مباشر إلى ازدهار اقتصادي تركز في عمان ودرَّ لها الارباح على حساب التدهور في الصادرات (للمحاصيل التقليدية) مقارنة مع الفترة السابقة»(٧١). ومما جعل وصول كلمة مالكي الأراضي الصغار إلى عمان أكثر صعوبة هو ان منصب وزير الزراعة قد احتُلَّ بشكل دائم منَ قبل احد مالكي الاراضي الكبار، أو أحد اعضاء العائلات الشريفة مثل النشاشيبي والجيوشي وطوقان الذين أيدوا الحكم الاردني(* ٧٢). وبما أن هؤلاء الملاك والعائلات، كما سنرى لاحقاً، قد احتكروا ايضاً مراكز مهمة اخرى في الوزارات وادارات الخدمات العامة،

* ٧٢ — في الفترة بين أيار ١٩٤٩ ونيسان ١٩٥٧ احتُلَّ المنصب من قبل راغب بيك النشاشيبي، وخلوصي الخيري، وسليمان الطوقان، والشيخ محمد علي الجعبري، وهاشم الجيوسي، وعبد القادر الصالح وكلهم من أبناء العائلات المالكة للأراضي أو من النخبة التجارية التي ايدت الحكم الهاشمي في الضفة الغربية. انظر قائمة أعضاء مجالس الوزراء في عابدي، ص ٢١٨ — ٢٢٣.

فقد عانت باقي قطاعات الطبقة الحاكمة الفلسطينية، التي استمرت في معارضتها للإلحاق، كما عانت البرجوازية الصناعية الوليدة والفلاحون الصغار. وفي عام ١٩٥٦ اصبحت هذه المجموعات ــ مدعومة من العمال المدينيين والعمال الزراعيين العاطلين عن العمل والذين يقطنون في المخيمات، والمثقفين المستقلين ــ جاهزة لتحدي الهيمنة الهاشمية ولتحدي سيطرة الاعيان الفلسطينيين المتعاطفين مع الملك. على أية حال وقبل بحث هذه الأمور بالتفصيل يجب ان نطلع على الفوائد الأخرى التي حظي بها مؤيدو **عبد الله** في الحكم الاردني، وبالتحديد وصولهم إلى مراكز رفيعة في الدولة والحكومة والجيش والخدمات العامة.

المشاركة في الحكومة:

رحبت قطاعات واسعة من الاشراف باستعادة الحكم العربي في الضفة الغربية، آملين أن يستعيدوا نفوذهم الذي تمتعوا به في ظل الحكم العثماني، والذي قضى الانتداب عليه. ولكن سرعان ما اتضح لهؤلاء أن **عبد الله** قرّر استخدام المهارات والكفاءات الفلسطينية لادارة كل من مملكته الصحراوية والضفة الغربية التي الحقت بالمملكة، ولكنه لم ينوي على الأطلاق اعادة السلطة الجماعية التي تمتع بها الاشراف في عهد السلاطين(٧٣). وكان معيار اختيار **عبد الله** لمن يحتل منصب ما، هو الدعم الذي قدمته العائلات المعينة ــ وكذلك الأفراد ــ للهاشميين ومن بينهم ابن اخيه الملك فيصل الثاني في العراق) وللبريطانيين الذين ساندوا عرش **عبد الله** ومزاعمه في الضفة الغربية. لذلك استثنيت العائلات التي حافظت على ولائها للحسينيين والتي دعت إلى استمرار الصراع مع اسرائيل في محاولة لتحرير فلسطين.

توزع نتيجة ذلك ولاء الاشراف بين موالين **لعبد الله** وورثته وغير موالين. وغالباً ما اتخذ افراد في عائلة شريفة واحدة مواقف متعارضة تجاه العرش الاردني، وحول الدور الذي يجب أن تلعبه العائلات الشريفة في تأييد الحكم أو المشاركة به. بعضهم امثال **سليمان طوقان**، قدموا الولاء الكامل للعرش، لدرجة أن **سليمان طوقان** كان عضواً في مجلس الوصاية على العرش. وقبل آخرون مناصب حكومية آملين أن يستطيعوا اقناع الملك باعادة «فتح المعركة مع اسرائيل من اجل تحقيق الدولة الفلسطينية، أو على الاقل توفير إطار سياسي واقتصادي يمكن الفلسطينيين من مواصلة نضالهم الوطني(* ٧٤)». وعلى الرغم من تزايد صعوبة

* ٧٤ ــ مثالاً على ذلك انظر « رد مجلس النواب » على خطاب العرش للملك عبد الله ، ٢٤ نيسان ١٩٥٠ ، والذي أعلن فيه عن الضم الرسمي للضفة الغربية ، أعلن النواب الفلسطينيون في هذا الرد عن ←

تحقيق هذا الموقف الأخير منذ الخمسينات إلا أن العديد من زعماء الاشراف وابنائهم استمروا في خدمة الملك باخلاص مقابل الحصول على امتيازات اجتماعية واقتصادية حرم منها اقرباؤهم الأكثر نضالية.

بدأ توزيع المناصب على الفلسطينيين المؤيدين للأسرة الهاشمية مع احتلال الفيلق العربي للضفة الغربية في النصف الثاني من عام ١٩٤٨ . فعُين فلسطينيان هما **عارف العارف** ــ الذي عمل في شرق الاردن، **وأحمد حلمي باشا** حكام مناطق بامرة **ابراهيم هاشم** (خلفه في تشرين أول ١٩٤٨ **عمر مطر** وهو شرق اردني). وبعد **مؤتمر اريحا** عين **فلسطيني** آخر، **عزمي النشاشيبي، حاكماً عسكرياً وكان مقره رام الله.** وبعد احلال الادارة المدنية **محل** الحكم العسكري، قسمت منطقة وسط فلسطين إلى ثلاث مناطق ادارية. وفي آذار **١٩٤٩** عين فلسطينيان **هما حامد خليل**، رئيس بلدية حيفا الاسبق والذي ساهم بفعالية **في تنظيم مؤتمر اريحا، ونعيم طوقان** لرئاسة منطقتي **رام الله والخليل**[٧٥]. **وفي ايلول ١٩٤٩ عُيِّن راغب النشاشيبي**، رئيس بلدية القدس الأسبق، حاكماً عاماً لفلسطين العربية[٧٦]. **قبل ذلك بعدة أشهر**، أي في أيار ١٩٤٩ ، اجرى الملك تعديلاً وزارياً ليضم إلى مجلس وزرائه **ثلاثة فلسطينيين** مؤيدين له هم: **موسى ناصر** مالك اراضي وحاكم منطقة رام الله في **فترة الانتداب البريطاني، وروحي عبد الهادي** (الذي ينحدر من اكبر العائلات المالكة للأراضي **في فلسطين** وكان مساعداً رئيسياً للسكرتير العام لفلسطين في فترة الانتداب)، **وخلوصي الخيري**[٧٧]. وفي آب عُيِّن **راغب النشاشيبي** وزيرا لوزارة اللاجئين الجديدة، حيث **وفر له** هذا المنصب سيطرة كاملة على صندوق المساعدات والأغذية الضخم، التي كانت **ترسلها** الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى الخيرية للمساعدة في تخفيف معاناة **الفلسطينيين المشردين.**

لقد ضربت التعيينات الملكية في كل من الاردن والضفة الغربية آخر أمل للأشراف **في** ان يستعيدوا سلطاتهم بكاملها. عين الملك رجلين من اشد المعارضين للمجلس **الاسلامي** الأعلى وللمفتي في فترة الانتداب **هما**: الشيخ **حسام الدين جر الله** مفتياً للقدس (بدل **الحج** امين) ورئيساً للقضاة في ٢٠ كانون ثاني ١٩٤٨ ، **وراغب بيك النشاشيبي** حارساً **للأماكن** المقدسة وللحرم الشريف، احد اهم المقدسات الاسلامية. واخيراً امر الملك بتشكيل **مجلس**

← رضاهم بأن هذا التوحيد قد تم دون أي تميز ضد الحقوق العامة للعرب في فلسطين أو ضد الحل **النهائي** لقضيتهم . عبد الله ، ص ١٦ ــ ٢٠ .

اسلامي أعلى جديد برئاسة **عوني عبد الهادي**(* ٧٨).

جاء تعيين هؤلاء الرجال بمرسوم ملكي ضربة نهائية للسلطات الجماعية للأشراف الذين أملوا أن يعيد الملك اليهم حق اختيار زعمائهم وحق تفسير وادارة القوانين دونما تدخل من الدولة، أي كما كان الوضع في ظل الحكم العثماني. وأدى سن قانون جنائي جديد عام ١٩٥١ ، وقوانين جنائية اجرائية رسمية، ومن ثم انتفاء المحكمة التأسيسية ــ أوجدت مجموعة من المحاكم المدنية على غرار النظام القضائي في بريطانيا ــ إلى حرمان الاشراف الذين تدربوا في المدارس الاسلامية والعثمانية من ممارسة مهنة القضاء (لكنهم احتفظوا ببعض الحقوق للبت في مسائل الاحوال الشخصية).

ولأن هذه القوانين الثلاث كانت على غرار القانون البريطاني في فلسطين، وجد محامون من امثال **رشاد الخطيب وفؤاد عبد الهادي** ــ الذين تدربوا في المدارس البريطانية وخدموا باخلاص في حكومة فلسطين تحت الانتداب ــ انفسهم في وضع متميز بالمقارنة مع زملائهم الآخرين(* ٧٩).

أما قرار مستشاري الملك ومجلس الوزراء بالحفاظ على القانون القبلي، واعطاء المحاكم القبلية سلطة البت في جميع قضايا البدو ــ باستثناء الخلافات على ملكية الأرض، او تلك التي يرى قائد الفيلق العربي ضرورة التدخل فيها ــ فقد زاد من قيود السلطة الجماعية للاشراف، وقيّد إلى حد ما اولئك الفلسطينيون المدربون على القوانين الغربية(* ٨٠).

وسع سن قوانين انتخابية جديدة عام ١٩٤٩ ــ تعطي هذه القوانين الحق

* ٧٨ ــ عابدي ، ص ٥٧ ، ٦٥ . عبد الله ، ص ٩٢ ــ ٩٤ . خلف الدكتور **حسين فاخري الخالدي راغب النشاشيبي** بعد موته في منصب حارس الحرم الشريف عام ١٩٥١ . ثم خلف الدكتور خالدي عام ١٩٥٥ **حسن الخطيب** الذي كان حينها حاكماً للقدس . وبعدها تغير لقبه إلى محافظ القدس والأماكن المقدسة . ديردن ، ص ٢٨٩ ــ ١٩٢ .

* ٧٩ ــ عائلة الخطيب عائلة شريفة من القدس وفرت خطباء المسجد الأقصى باستمرار . ومثل عائلة عبد الهادي كانت عائلة الخطيب من مالكي الأراضي الكبار ، واستعملت أموالها لتعليم أبنائها تعليماً غربياً . للحصول على موجز عن التغيرات القضائية في الأردن عام ١٩٥١ انظر ثيودور مغنم ، « التطورات في النظام القضائي في الأردن » ، مجلة الشرق الأوسط ، مجلد ٦ ، عدد ٢ ، (ربيع ١٩٥٢) ، ص ١٩٤ ــ ٢٠٥ .

* ٨٠ ــ أسست المحاكم القبلية في عمان واربد والكرك ومعان وأماكن أخرى من شرق الأردن . (الشرق الأوسط ١٩٥٣) قبل أن تقلص صلاحياتها في أوائل الستينات كانت لها صلاحيات كبيرة في شرق الأردن ، حيث كان البدو يشكلون نسبة كبيرة من السكان قبل تدفق الفلسطينيين .

للفلسطينيين بالانتخاب والترشيح إلى مجلس النواب ــ الخلافات بين العائلات الشريفة والمالكة للأراضي التي أيدت الاستقلال وتلك التي أيدت الاسرة الهاشمية(* ٨١) ففي الانتخابات التي جرت في نيسان ١٩٥٠ ، ترشح ٦٥ مرشحاً من الضفة الغربية لعشرين مقعداً برلمانياً ــ ثلاثة مقاعد حفظت لفلسطينيين مسيحيين. فسيطر ابناء العائلات الشريفة والمالكة للأراضي الموالية للملك على قائمة الفائزين بالانتخابات، ضمت هذه القائمة **تحسين عبد الهادي ورشاد الخطيب وعبد الرحيم جرار وأنور نسيبة وقدري طوقان**(* ٨٢) هيمن هؤلاء الرجال مع ممثلين آخرين عن عائلاتهم، وممثلين عن حفنة من العائلات المالكة الأخرى الذين انتخبوا اعضاءاً في مجلس النواب امثال **عبد القادر الصالح وهاشم جيوسي وعمر صلاح البرغوثي**، هيمنوا على مجلس النواب إلى أن تم حله بمرسوم ملكي في نيسان ١٩٥٧ . وتولى العديد منهم لاحقاً مناصب رفيعة في الوزارات أو مجالس بلديات مدنهم.

كانت مسألة أهمية العائلات بارزة أكثر في مجلس الأعيان، حيث يعين الملك اعضاء هذا المجلس بشكل مباشر. نص التشريع الجديد على أن يمنح الفلسطينيون تمثيلاً متساوياً في مجلس النواب، وكان الملك يكافىء اتباعه الأوفياء بأن يمنحهم مقعداً في مجلس الأعيان. كان اعضاء مجلس الاعيان يُختارون من اقوى العائلات في الضفة الغربية مثل **النشاشيبي وطوقان وصلاح والدجاني وعبد الهادي والخالدي**. لقد مُنح كل من الشيخ **محمد علي الجعبري** والشيخ **سليمان التاجي الفاروقي**، اللذين لعبا دوراً بالغ الأهمية في حشد المؤيدين لالحاق الضفة الغربية، مقاعد في مجلس الاعيان في نيسان ١٩٥٠ (٨٣).

كذلك احتكرت العائلات نفسها الحصة الفلسطينية في مجلس الوزراء، فعُيِّن **هاشم الجيوسي** مثلاً في ست مجالس وزارية بين ١٩٥٠ و ١٩٥٧ كوزير للاتصال والداخلية والتجارة والمالية والزراعة والطيران المدني. أما **أنور نسيبة** المنحدر من العائلات المقدسية الشريفة فعين لأول مرة في مجلس الوزراء في أيلول ١٩٥٢ حيث عمل وزيراً للإنماء والاعمار ثم وزيراً للدفاع ثم التعليم. أما **أحمد طوقان** خريج جامعة اكسفورد، والذي عمل ايام الانتداب في دائرة التعليم في فلسطين، فعين وزيراً للتعليم ووزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع

---

* ٨١ ــ أُعطي الفلسطينيون في الضفة الغربية وفي الأردن الجنسية الأردنية في كانون أول ١٩٤٩ ، عابدي ، ص ٦٦ ــ ٦٧ .

* ٨٢ ــ القائمة كاملة موجودة في عابدي ، ملحق١ ، ص ٢١٦ . عائلة نسيبي كانت بالوراثة حارسة القبر المقدس ومن العائلات الشريفة الكبيرة في فلسطين .

ورئيساً للوزراء، ثم تولى في مرحلة من مراحل الخمسينات مناصب اربع وزارات على التوالي(* ٨٤).

إضافة إلى النفوذ الذي يؤمنه تولي منصب وزاري، فإنه يُمكّن العائلات الشريفة والمالكة للأراضي من تأمين وظائف لاقاربهم واصدقائهم. فبينما شغل المناصب العليا في الوزارات الحساسة مثل الدفاع والداخلية موظفون اردنيون، سيطر الفلسطينيون على وظائف اخرى مثل التعليم والرفاه الاجتماعي والخارجية، إذ كان عدد الموظفين في هذه المجالات كبيراً. وفي حالة الشؤون الخارجية مثلاً، ادت سيطرة الفلسطينيين على الوزارة خلال الخمسينات والستينات إلى امتلاء سفارات الاردن بالعاملين الفلسطينيين، خصوصاً من العائلات الموالية. ففي تلك الفترة ضمت صفوف السفراء الاردنيين امثال **يوسف هيكل**، رئيس بلدية يافا الاسبق (وعمل سفيراً في واشنطن ولندن وتايبي)، **وحازم زكي نسيبة** (عمل سفيراً في الأمم المتحدة)، **وعوني عبد الهادي** (في القاهرة)، **وعيسى البندك** رئيس بلدية بيت لحم الاسبق (عمل سفيراً في اسبانيا)، **وجمال طوقان** (في بيروت)، **وعبد الله صلاح** (الكويت ونيو دلهي وباريس)، **وعادل الخالدي** (مدريد)، **وأنور الخطيب** في (القاهرة)(٨٥).

امتدت هيمنة العائلات المؤيدية لعبد الله إلى البلديات والادارات المحلية في الضفة الغربية. القدس مدينة الحسينيين والعائلات الشريفة الأخرى المعارضة للهاشميين، فجعلت تابعة لعمان، وفقدت هذه العائلات نفوذها الذي كانت تتمتع به. وانتقلت السلطة السياسية والقدرة على استغلال موارد المنطقة الاقتصادية إلى **نابلس والخليل ورام الله** حيث ايدت العائلات البارزة هناك الحكم الاردني. واسهمت القوانين الانتخابية، والطريقة التي قسمت بها المناطق الانتخابية في هذا التقليص للسلطات المقدسية، فمنطقة القدس التي بلغ عدد سكانها في الخمسينات ١٥٠ ألف نسمة لم يكن لها سوى ثلاثة مقاعد برلمانية، بينما منطقة الخليل التي بلغ عدد سكانها ١٣٥ ألف نسمة كان لها اربعة مقاعد برلمانية(٨٦).

---

* ٨٤ ــ عابدي ص ٢١٦ ــ ٢٢٣ . ديفيد غيلمور ، « المحرومون : العقدة الفلسطينية من ١٩١٧ ــ ١٩٨٠ » ، (لندن ، ١٩٨٠) ، ص ١٢٢ . وهناك أفراد آخرون من عائلة طوقان تسلموا مناصب وزارية خلال الخمسينات منهم **سليمان طوقان** الذي تولى وزارة الزراعة وكان عضواً في مجلس الأعيان ، **وجمال طوقان** وزير الشؤون الخارجية ، **وصلاح** المالية ، **وقدري** كما ذُكر سابقاً كان عضواً في مجلس النواب من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ .

أما قانون البلديات الصادر عام ١٩٥٥ عن وزارة الداخلية فقد اعطى البلديات حق تقسيم المناطق البلدية بشكل عشوائي، ليتمكن رئيس البلدية من زيادة حجم مناطق المجالس المدينية وتقرير أي من المناطق داخل حدود كل بلدية يكون لها المقاعد الأكثر. إضافة إلى ذلك زُوِّد وزير الداخلية بصلاحيات تعيين رؤساء البلديات. هذا يعني مثلاً أن الشيخ **محمد علي الجعبري** يمكن أن يعين رئيساً لمجلس بلدية الخليل بغض النظر عن النتائج الانتخابية، وأنه يمكن اخماد أي معارضة داخل المدينة أو داخل الضفة الغربية.

وأوجدت قيود أخرى في القانون البلدي تقصر حق التصويت على من يدفع ضريبة الملكية، أو مبلغ محدود كضريبة بلدية كل عام. هذا القانون جاء لمصلحة التجار والعائلات الكبيرة التي سيطرت إلى حد ما على المجالس البلدية في مناطقها خلال فترة الحكم الاردني. فمثلاً انتُخب الحاج **معزوز المصري** رئيساً لبلدية نابلس في ثلاث دورات انتخابية من بين اربع دورات، عقدت بين ١٩٥١ و ١٩٦٧ ، وكان **عادل الشكعة** عضواً في المجلس ذاته خلال فترة الحكم الاردني كله. وبينما تسلم افراد من **عائلة الخطيب** مناصب عليا في عمان ـــ في مجلس الوزراء ومجلس النواب ـــ سيطر منافسوهم الجعابرة على الادارة المحلية وعلى المناصب الدينية، وعين افراد آخرون من عائلة الخطيب حكاماً ورؤساء بلديات في منطقة القدس في اواسط الخمسينات وحتى ١٩٦٧[٨٧]. بهذا الشكل لم يسيطر مؤيدو عبد الله على المناصب العليا في الحكومة الاردنية فحسب بل كانت لهم السيطرة الكاملة على الضفة الغربية خلال فترة الحكم الاردني كلها.

أخيراً ورغم أن الفلسطينيين بشكل عام لم يستطيعوا حتى أن يحلموا بالوصول إلى مناصب عليا في الفيلق العربي فقد تمكنت العائلات الكبيرة من الوصول إلى مناصب مهمة في الجيش خلال فترة الحكم الأردني، الأمر الذي جعلهم يشاركون في جهود الفيلق العربي لاخماد المقاومة المحلية ضد الالحاق، ومن أجل ضمان بقاء الحدود مع المناطق التي احتلتها اسرائيل مغلقة.

منذ اوائل آب ١٩٤٩ اعلن **احمد طوقان** الذي كان مديراً للتعليم في الضفة الغربية، أن جميع طلاب المدارس الثانوية في الضفة الغربية سيتلقون تدريباً عسكرياً . وأسس في الشهر التالي الحرس الوطني الذي تكون من فلسطينيي المناطق الحدودية، ومعظمهم من الفلاحين. اشرف الفيلق العربي على تدريب وتزويد الحرس الوطني الذي كان بمثابة قوة احتياطية بامرة الفيلق العربي. بعد ذلك بخمسة شهور فُرضت الخدمة الالزامية على جميع الرجال فوق سن

العشرين(* ٨٨).

رغم معارضة العديد من العائلات المالكة في الضفة الغربية لتسليح الفلاحين من منطلق أن تسليحهم يشكل خطراً، استمر الحرس الوطني بعمله لأن الحاجة إلى تهدئة المقاومة المستمرة التي شنتها عناصر واصلت خوض الصراع ضد اسرائيل، وحراسة المناطق الحدودية اعتبرتا أكثر اهمية من مخاوف العائلات المالكة.

إضافة إلى ذلك فإن تجنيد الفلاحين في الحرس الوطني الذي يسيطر عليه الفيلق العربي خفف من جاذبية الوحدات المسلحة الموالية للحسينيين، والأهم من ذلك أن الوحدات الأخرى اجبرت على العمل بشكل سري ــ وحدات جيش الانقاذ التي كانت ما تزال موجودة في الضفة الغربية نجح الحرس الوطني في العام ١٩٥٦ في أن يصبح القوة العسكرية الشرعية الوحيدة في الضفة الغربية، إضافة إلى الفيلق نفسه، وبلغ تعداد هذا الحرس ٣٠ ألف رجل(٨٩).

في تلك الأثناء جُنِّد ابناء العائلات الكبيرة كضباط في الفيلق العربي وفي القوى الجوية. صحيح أنهم لم يكونوا كلهم موالين للعرش ــ هذا ما اثبتته الاحداث لاحقاً ــ إلا أن وجودهم منع تشكل معارضة مسلحة وموحدة ضد الملك وضد سيطرة العائلات المالكة في الضفة الغربية وفي الأردن حتى ١٩٦٧ عندما احتلت اسرائيل الضفة الغربية ودحرت الفيلق إلى الضفة الشرقية(* ٩٠).

التحدي الوطني الجديد:

لم تكن هيمنة المؤيدين للنظام الهاشمي من الطبقة الحاكمة الفلسطينية عملية سهلة. ففي الضفة الغربية واصلت المقاومة المسلحة، المدعومة من المفتي في موقعه في **مصر**، شن غارات ضد المناطق التي احتلتها اسرائيل حتى بعد الإعلان الرسمي لضم الضفة الغربية للأردن.

---

* ٨٨ ــ رايت ، ص ٤٥٣ . رغم ان التدريب كان اجبارياً إلا أن التجنيد الالزامي لم يدخل إلى الجيش الأردني خشية أن يؤدي إلى تمييع الدعم الذي يتمتع به الملك في الفيلق العربي .

* ٩٠ ــ فاتيكيوتس ، ص ١١٢ . عاروري وفرسون ، ص ١١٧ ــ ١١٨ . حتى في عام ١٩٧٢ ، بعد أن تركت الحرب الأهلية في الأردن آلاف الموتى من الفلسطينين وبعد طرد الفدائيين الفلسطينين من الأردن ، بقيت بعض وحدات جيش التحرير الفلسطيني (التي تمولها الجامعة العربية) موالية للملك . كان يقود تلك الوحدات أحد أفراد عائلة نسيبي التي كانت كما رأينا سابقاً مرتبطة بالنظام الهاشمي طوال فترة الحكم الأردني للضفة الغربية . تقرير النهار العربي ٢٥ كانون أول ١٩٧٢ ، ٢ و ١٥ كانون ثاني ١٩٧٣ .

وفي تموز ١٩٥١ وقع الملك عبد الله نفسه ضحية هذا الغضب الفلسطيني، حيث اغتاله خياط فلسطيني على درجات المسجد الأقصى في القدس. وقد اتُّهم العقيد عبد الله التل — ضابط اردني قاد القوات العربية في شرق القدس عام ١٩٤٨ ، وعمل مراسلاً لمباحثات عبد الله السرية مع الاسرائيليين — واثنين من مساعدي الحاج أمين بالاشتراك بعملية الاغتيال(٩١).

بعد ذلك بعام أُسقِط نظام فاروق في مصر، ورغم أن هذا الحدث زعزع مركز دعم المفتي إلا أنَّ الموقف الوطني الصريح والمعلن لعبد الناصر والضباط الأحرار الذين تسلموا السلطة بعث الأمل بالفلسطينيين في كل مكان. وسرعان ما لمست نتائج ذلك في الضفة الغربية حيث ترافق هذا الأمل مع تصاعد الاستياء من الاجراءات القمعية التي يمارسهاالفيلق العربي ومع تصاعد المعارضة للإلحاق بالاردن. وفي تشرين الثاني اندلعت المظاهرات العنيفة في نابلس والقدس ورام الله وكذلك في عمان. وإلى جانب الشعارات المنددة باعتقال المتسللين الذين عبروا الحدود إلى فلسطين المحتلة، رفعت الجماهير الغاضبة شعارات تندد بالامبريالية البريطانية وتنادي بحق كل الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم(* ٩٢).

جلب تتويج الملك حسين في أيار ١٩٥٣ فترة من الهدوء النسبي. ولكن في خريف العام نفسه نزل الفلسطينيون إلى الشوارع مرة اخرى. تبعه شغب في كانون الأول وخرجت المظاهرات الجماهيرية ضد نظام الملك في ربيع وصيف ١٩٥٤(٩٣). تركز الاحتجاج على عدم استجابة الفيلق العربي لمطالب الحرس الوطني باجراء تعزيزات عسكرية بعد الغارات

---

* ٩٢ — العديد من المتسللين كانوا من الفلاحين الذين يعيشون على الحدود وتسللوا إلى المناطق التي تحتلها اسرائيل ليجنوا ثمار أراضيهم أو لينقلوا ممتلكات بيوتهم أو ليبحثوا عن أقاربهم المفقودين . ديردن ، ص ١٠٢ ، ١٣٢ — ١٣٣ . عارف « النكبة » ، مجلد ٤ ، ص ٨٤٠ . أنيس صايغ ، « الهاشميون والقضية الفلسطينية » ، (بيروت ، ١٩٦٦) ، ص ٢٥٨ . عابدي ، ص ١١٠ . سخنيني ، ص ٦٧ — ٦٨ .
كان من بين أوائل المعتقلين صحفيان من الضفة الغربية ، عبد الله الريماوي وكمال ناصر اللذان اعتقلا في معسكر صحراوي قرب الباير . فيما بعد رشح هذان الشخصان نفسيهما للانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٠ ، ثم أبعدا في آب ١٩٥٠ ، بعد حملة القمع التي شنها النظام ضد المعارضة . في عام ١٩٥١ اعتقل العديد من اليساريين من بينهم فؤاد نصار الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني الذي حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات . رايت ، ص ٤٥٣ — ٤٥٤ . عابدي ، ص ٧٣ . وبحلول ربيع ١٩٥٣ كان مئات المعتقلين من المعارضة ومن المتسللين يقبعون في معسكرات الاعتقال الأردنية دون محاكمة ، ديردن ، ص ١٠٣ .

الاسرائيلية الوحشية على القرى الحدودية في تشرين اول ١٩٥٣ ، وفي آذار ١٩٥٤[٩٤]. وصلت المشاكل إلى ذروتها يوم الانتخابات في ١٦ تشرين اول ١٩٥٤ عندما فتح الفيلق العربي النار على المتظاهرين في مدن القدس ورام الله وعمان مما أدّى إلى مقتل ٩ اشخاص وجرح عشرات آخرين[٩٥].

لقد وضع اصرار الملك على انقاذ عرشه ولو على حساب ارواح الفلسطينيين العائلات الفلسطينية التي تدعم العرش في مأزق صعب، فإما أن يتبعوا خطوات رجل السياسة الوطني **سليمان النابلسي** — شاب يملك بنكاً ومن عائلة متنفذة من اصل فلسطيني — وينسحبوا من الانتخابات، أو أن يتجاهلوا ما يقترفه الفيلق العربي ويدعموا الاجراءات القمعية. الخيار الأول ينقذ مصداقيتهم امام ابناء بلدهم ولكن على حساب امتيازاتهم التي حققوها عبر ولائهم للأسرة الهاشمية، أما الخيار الثاني فيمكنهم من الحفاظ على سلطتهم ويحمل في الوقت نفسه خطورة أن يقدم الفلسطينيون الذين لا يتمتعون بمثل هذه الامتيازات بانتفاضة ضد زعمائهم في المملكة. في كلتا الحالتين كان الفلسطينيون الموالون للملك عرضة للخسارة.

لم يكن هذا المأزق واضحاً في السنوات الأولى للضم، ففي الوقت الذي كان فيه اللاجئون والمحرومون يتظاهرون في الشوارع كان مؤيدوا الملك من العائلات الفلسطينية الكبيرة يبذلون قصارى جهدهم من اجل توسيع سلطاتهم في ما كان حينها دولة قبلية غير معتادة على الديمقراطية الغربية النمط، وعلى الادارة الحديثة. بالنسبة لعائلات الضفة الغربية القوية كانت مسألة توسيع التمثيل الفلسطيني في الحكومة الاردنية والتأكد من أن توزيع المناصب يعكس ثقل ومكانة عشائرهم مسألة ذات اهمية بالغة.

ظهر اول اختلاف رئيسي فيما بين الموالين للملك في ربيع ١٩٥١ عندما كان البرلمان يناقش الميزانية، فبعد أن احتج عدد من النواب — فلسطينيون واردنيون — على أن ٦٥ ٪ من الميزانية مخصصة للجيش والشرطة، و ٢٥ ٪ من الميزانية لمصاريف العائلة المالكة، اصدر البرلمان قرار حجب الثقة عن الحكومة[*٩٦]. إلى جانب غضب الملك أدّى هذا القرار إلى

---

* ٩٤ — قتل عشرات الفلسطينيين ومعظمهم من الفلاحين واللاجئين في الغارات التي شنت على قبيا ونحلين ، هيرست ص ، ١٨١ — ١٨٢ .

* ٩٦ — ضمت الميزانية المعونة السنوية للفيلق العربي والتي تدفع مباشرة للفيلق من بريطانيا عبر حساب بنكي خاص في لندن . ديردن ، ص ٩١ ، ١٠٥ . عابدي ، ص ٧٣ — ٧٤ . انظر أيضاً عاروري وفرصون ص ١٢١ .

انشقاق بين فلسطينيين مثل **أحمد طوقان وراغب النشاشيبي وأنور الخطيب** الذين كانوا اعضـــاء في **مجلس الوزراء** وخـافوا بالتـالي من فقدان مواقعهـم إذا ما سقطت الحكومة، وفـلسطينيون في البرلمـان مثـل **توفيق وقدري طوقان وتحســين عبد الهادي وأنور نسيبة وحكمت المصري** الذين ارادوا استغـلال الحقوق الدستورية الجديدة لتوسيع سـلطـاتهم وسلطات عائلاتهم في ادارة الدولة المتوسعة(* ٩٧). حُلت المسألة لصالح الحكومة عند ما رد الملك بطرد مجلس النواب وحل البرلمان وابقاء الحكومة(٩٨). وجاء قرار النائبين **عبد القادر الصـالح وقدري طوقان** بأن يخوضـا الانتخابات القادمة في ايلول كمرشحين عن الحزب الشيوعي ليظهر درجة الخلاف بين بعض ابناء العائلات النبيلة وبين عائلاتهم والأعضـاء المحافظين من طبقتهم(* ٩٩).

في العام الذي تلاه بزر خلاف رئيسي آخر حول سياسة البلاد الخارجية وخصوصاً ارتبـاط **الأردن** الوثيق مع بريطانيا. ففي الوقت الذي ايد فيه الملك ومجلس الوزراء بشدة المعـاهدة مع **بريطانيا** (التي زودت **الأردن** بالدعم المالي ومعظم التسـليح العسكري) اراد بعض النواب الفلسطينيون في المجلس تعديل هذه المعاهدة والغاء حق بريطانيا بالتدخل في شؤون البلاد الداخلية. وهذه المرة ايضاً لجأت الحكومة بزعامة رئيس وزرائها الموالي للملك، **تـوفيـق ابـو الهدى**، إلى التكتيك غـير المعتـاد وهو التصـويت على المـوضـوع بغيـاب المعارضة(* ١٠٠). مرة أخرى انتصر العرش والحكومة ولكن على حساب تنامي الاستياء بين

---

* ٩٧ ـــ إلى جانب الميزانية ، كان الفلسطينيون في مجلس النواب مستائين من طريقة توزيع المقاعد في المجلس . فرغم أنه أُعطي للفلسطينيين نصف المقاعد البرلمانية فكانوا متساويين مع الأردنيين إلا أن هذا التوزيع عكس بدقة طبيعة السكان في فترة ماقبل ١٩٤٨ ، ولكنه لم يأخذ في عين الاعتبار العدد الكبير من اللاجئين الذين أقاموا في الأردن بعد الحرب . فعلى أساس تعداد السكان في فترة مابعد ١٩٤٨ كان يجب أن يحصل الفلسطينيون على ثلثي المقاعد البرلمانية وليس نصفها . وكذلك الحال في مجلس الوزراء الذي سيطر الأردنيين فيه على ٦٠٪ من الحصص منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٤ ، رغم أنهم كانوا أقل من ثلث عدد السكان في البلاد . هاس ، ص ١٣٦ ـــ ١٣٧ .

* ٩٩ ـــ كلاهما كسب مقعده في الانتخابات ، وحال وجودهما في المجلس انضما إلى المعارضة التي كان يقودها كل من **عبد الله نواس وعبد الله الريماوي** وهما مناضلان بعثيان مثقفان من الطبقة الوسطى ، أطلق سراحهما من السجن .

* ١٠٠ ـــ **توفيق أبو الهدى** مثل زميليه **سمير الرفاعي وابراهيم هاشم** كان من أصول فلسطينية . جاء الثلاثة إلى الأردن لأول مرة في أوائل العشرينات ، بعد سقوط حكومة **فيصل** في دمشق ، وعملوا في ـــ

صفوف الفلسطينيين الممثلين في الحكومة.

في عام ١٩٥٤ هدد تزامن الاحتجاج الجماهيري مع تنامي المعارضة في البرلمان باثارة المزيد من المطالب بالاصلاح الديمقراطي وانهاء الوجود البريطاني في الاردن.

وباصرار من الملك اصدر رئيس الوزراء أبو الهدى في تشرين الأول قراراً باعتقال عدد من مرشحي المعارضة كان من بينهم النابلسي، وحاول ان يتلاعب بالانتخابات الجديدة لمصلحة الحكومة. حُظرت النشرات الحزبية وأُبعد المناضلون المعروفون عن اللوائح الانتخابية. ولكن غضب الجماهير الذين لجأوا إلى احراق وتخريب الفيلات الخاصة والمباني الحكومية في عمان أثنى الحكومة والفلسطينيين فيها عن ممارسة المزيد من الاحتكار الانتخابي خوفاً من تضرر ممتلكاتهم الخاصة. على أية حال استطاع رئيس الوزراء تحقيق مجلس نواب يضم ٣٥ نائباً موالياً للحكومة والملك و ٥ نواب معارضين. داخل المعسكر الفلسطيني حل نواب مؤيدون للحكومة مثل عبد الرحيم جرار وعمر صالح البرغوثي وانطون عطا الله والشيخ أحمد الدوار محل رجال مثل قدري طوقان ورشاد الخطيب وعبد الله الريماوي وجميعهم يدعمون القضية الوطنية، وبالتحديد الريماوي كان يدعم قضية الوحدة العربية.

رغم ذلك كان انتصار الحكومة بعيداً عن أن يكون حاسماً. فقد اصر المجلس النيابي الجديد، وانطلاقاً من وعيه بالخطر الذي يشكله الاحتكار الانتخابي على حرية عمله، على تعديل الدستور لمنع طرد المجلس بمرسوم ملكي. تضمن هذا التعديل الدستوري الجديد شرطاً يجبر مجلس الوزراء الذي يوافق على حل البرلمان على الاستقالة خلال اسبوع لافساح المجال امام انتخابات جديدة. إضافة إلى ذلك أقرت النسخة المعدلة من الدستور بان قرار حجب الثقة عن الحكومة يؤخذ باغلبية بسيطة وليس بثلثي الاصوات كما كان سائداً في السابق. إذن رغم أن الحكومة تمكنت مرة أخرى من المحافظة على سلطاتها بخلاف رغبات المنتخبين، إلا أن هذه السلطات وسلطات الملك تقلصت بشكل كبير(١٠١).

- حكومة شرق الأردن عندما كانت جزءاً من الانتداب البريطاني . وخلافاً للفلسطينيين الذين تم استيعابهم بعد نكبة ١٩٤٨ كان هؤلاء الثلاثة يعتبرون أردنيين ، وفوق كل شيء كانوا يُعتبرون رجال الملك . لم يكن لأحد منهم أي دور في السياسة الفلسطينية ، ولم يحافظوا على أي صلات مع الضفة الغربية . ديردن ص ٥٢ ــ ٥٣ . للحصول على تفاصيل النقاشات البرلمانية في تشرين ثاني ، انظر عابدي ، ص ١٠٩ ــ ١١١ . وحول السلطات البريطانية التي تخول بريطانيا بالتدخل في شؤون البلاد الداخلية ، والتي تضمنت حقهم في نشر القوات البريطانية في البلاد وتعيين مستشارين في الادارة المدنية ومراجعة الميزانية انظر ديردن ، ص ١٠٥ .

وبتسلحهم بالتعديلات الدستورية الجديدة، شن ابناء العائلات الكبيرة المنشقون على عائلاتهم، والذين ابعدوا عن السلطة، شنوا حملة مكثفة وواسعة في السنتين اللاحقتين من اجل فرض انتخابات برلمانية جديدة(* ١٠٢). وبزعامة النابلسي شكلوا حزباً جديداً هو الحزب الاشتراكي الوطني ضم مالكي اراضي وشيوخ عشائر فلسطينيين وشرق اردنيين، وكذلك ممثلين عن البرجوازية الوليدة الذين ارادوا احداث اصلاحات اقتصادية وسياسية. سعى الحزب الجديد إلى كسب دعم الجماهير بدل الاعتماد على دعم الملك والبلاط فحسب، فبالاضافة إلى ترشيح زعماء فلسطينيين مثل أنور الخطيب وفؤاد عبد الهادي وعبد القادر الصالح للانتخابات البرلمانية شكل الحزب جبهة موحدة مع الاحزاب الاكثر نضالية مثل حزب البعث والحزب الشيوعي، اللذين كانا محظورين وكانا يعتمدان على الصفوف الدنيا من الموظفين وعلى المثقفين.

في تلك الفترة بدأت الحكومة، بعد أن احست برياح التغير في البلاد مفاوضات سرية مع بريطانيا لتعديل اتفاقية الدفاع الانكليزية ـــ الاردنية كمحاولة منها لتفادي الغاء هذه المعاهدة كلياً. عندما تسربت الانباء عن هذه المباحثات ـــ وعن النقاشات حول اقامة حلف بغداد العربي الأوسع ـــ أُجبر الوزراء الفلسطينيون الاربعة: عزمي النشاشيبي ونعيم عبد الهادي وعلي حسنة وسمعان داوود على الاستقالة. أما محاولة هزاع المجالي، وهو حليف وثيق للملك، في كانون اول ١٩٥٥ استبدالهم برؤساء بلديات القدس ورام الله فقد اثارت المزيد من الاستياء بين صفوف النبلاء الفلسطينيين، ذلك أن هاتين الشخصيتين كانتا تواجهان معارضة محلية من منافسين لهم انضموا إلى صفوف المعارضة ونادوا باجراء انتخابات بلدية جديدة(١٠٣). وتم الحفاظ على النظام فقط بعد ان رفض مجلس النواب مرسوم رئيس

---

* ١٠٢ ـــ تشجعوا في مواصلة هذه الاستراتيجية نتيجة تنامي تردد الموالين للملك في التلاعب بالتصويت . وعندما طُلب من ابراهيم هاشم تسلم رئاسة حكومية انتقالية لتشرف على الانتخابات الجديدة في نهاية عام ١٩٥٥ ، استقال ابراهيم هاشم بعد مضي ١٧ يوماً من تسلمه لمنصبه . ولقد استشهد نائب منطقة نابلس في الضفة الغربية وليد الشكعة بقول هاشم في ذلك الوقت « أحلف بالله العظيم بأنهم (القصر) إذا طلبوا مني أن أنقل هذا الغرض من مكان إلى آخر سأرفض ، لقد كبرت بالسن ولن أسمح لنفسي أن أُحرق من أجل الملك ... لماذا ارتكب الانتحار السياسي طوعا عندما أورط نفسي بتهمة تزوير الانتخابات ؟ » وعبر في تلك الفترة توفيق أبو الهدى عن موقفه المشابه لموقف هاشم . قتل ابراهيم هاشم فيما بعد في بغداد أثناء الثورة التي أطاحت بالعرش الهاشمي في العراق عام ١٩٥٨ . ن. نسيبي ، « ماذا جرى في الشرق الأوسط » (بيروت ، ١٩٦٢) ، مأخوذ من عاروري ، ص ١٢٥ .

الوزراء القاضي بحل البرمان، وبقي مجلس النواب يمارس مهامه رغم غياب الحكومة[١٠٤].

إلى جانب الفوضى السياسية والاقتصادية التي نجمت عن هذا الوضع، فإن هذه التعديلات المستمرة في المناصب الوزارية والاستقالات والتعيينات التي كان يقوم بها رئيس الوزراء عكست درجة الانقسام التي وصلت إليها طبقة النبلاء الفلسطينيين، فالمنافسة الشخصية، وليس القضايا السياسية، هي التي املت المواقف التي كان يتخذها مؤيدوا الملك في كل من مجلس الوزراء ومجلس النواب. أما خارج البرلمان فإن المعارضة الفلسطينية، التي وصلت إلى اتفاق حول سلسلة من الاصلاحات في السياسة الداخلية والخارجية، وحدّت نفسها ولكنها كانت عاجزة عن تشكيل حكومة جديدة، ذلك أنه كان هناك دائماً في صفوف عائلات الضفة الغربية من هو جاهز لشغل أي منصب شاغر في الحكومة نتيجة طرد أو استقالة أي ممثل فلسطيني. وفقط في حزيران ١٩٥٦ ، وبعد أن طلب الملك بنفسه معونة مالية إضافة من الدول العربية المجاورة، وبعد أن صوت مجلس النواب على الغاء معاهدة الدفاع البريطانية ـــ الاردنية، وهي محاولة فاشلة لمنع انتخابات جديدة، حل رئيس الوزراء المجلس النيابي لتمهيد الطريق امام انتخابات حكومية جديدة في ظل الدستور المعدل. وقبل ذلك بثلاث شهور اضطر الملك إلى طرد القائد البريطاني للفيلق العربي ـــ جون غلوب ـــ وامر بسحب الضباط البريطانيين من الفيلق العربي[١٠٥].

أدى انتصار المعارضة في الانتخابات التي جرت في تشرين الأول إلى دخول أغلبية وطنية في مجلس النواب ومجلس الوزراء. وكان حزب النابلسي الذي حصل على ١٨ ٪ ممن مجموع اصوات الناخبين التي بلغت ٤٠٥ آلاف صوت هو المنتصر الحقيقي، حيث حصل على ١٢ مقعداً من بين اربعين مقعداً نيابياً. وبتحالفه مع حزب البعث الذي حصل على مقعدين والجبهة الوطنية بقيادة الشيوعيين التي حصلت على ثلاث مقاعد، والنواب المستقلون الثلاثة استطاع النابلسي أن يشكل ائتلافاً حكومياً من ٢٠ مقعداً نيابياً. لقد تقلص عدد النواب المؤيدين للحكومة إلى ٨ أعضاء فقط بعد أن كانوا ٣٥ نائباً في المجلس السابق[١٠٦].

ضم الممثلون الفلسطينيون داخل البرلمان عدداً من النواب الذين لم يسبق لهم أن احتلوا هذا المنصب، والذين ينحدرون من اسر شريفة أو عائلات مالكة للأرض. أما في مجلس الوزراء فقد حل الاشتراكيون الوطنيون والبعثيون محل حلفاء الملك من عائلات النشاشيبي والنسيبة وطوقان. واعطي منصب الدكتور حسين فخري الخالدي الذي كان وزيراً للخارجية إلى محرر شاب من رام الله هو عبد الله الريماوي، الذي اسهم في تأسيس

حزب البعث والذي اعتقل مراراً بسبب معارضته لنظام الملك ولبريطانيا(* ١٠٧).

لم تكن الحكومة الجديدة، رغم راديكاليتها، معارضة كلياً للعرش، ولم تكن ملتزمة باقامة النظام الجمهوري. دعا النظام الجديد إلى ارساء الحريات الديمقراطية والسياسية وادخال اصلاحات اقتصادية واجتماعية، هذه الاجراءات كانت تسعى لتحويل نظام الحكم من ملكي مطلق الصلاحيات إلى نظام يشبه الملكيات الدستورية في اوربا(١٠٨). وكما قال **النابلسي** لاحقاً: «ما اردته وزملائي... هو تأسيس حقوق ديمقراطية اصيلة. نحن لم نكن ضد النظام أو ضد الملك حسين»(١٠٩).

إذن لم تشكل حكومة **النابلسي** خطراً مباشراً على الملك أو على فئة النبلاء الفلسطينيين المؤيدين له.ما هددته هذه الحكومة هو السياسات المؤيدة لبريطانيا والتي يحبذها الملك والموالون له من الفلسطينيين الذين خافوا أن يتركهم الغاء معاهدة الدفاع مع بريطانيا عرضة للهجمات الاسرائيلية من جهة ولغضب الجماهير الفلسطينية التي طالبت بانهاء الحكم الاردني عن الضفة الغربية وبتحرير **فلسطين**.

لم تضيع الحكومة الجديدة وقتاً طويلاً بل اسرعت إلى تغيير تحالفات الاردن الخارجية. فاعلنت أن **الاردن** حكومة وشعباً هو جزء من الامة العربية ودعت إلى تحرير الأراضي العربية من السيطرة البريطانية والفرنسية*. بعد اسبوع من تولي وزارة النابلسي مهامها، اجتاحت البلاد موجة عنف عندما عبرت القوات الاسرائيلية إلى شبه جزيرة سيناء لتدمير قواعد الفدائيين هناك: وعندما انضم الفرنسيون إلى الاسرائيليين وقصفت الطائرات البريطانية القاهرة وقناة السويس، هاجمت الجماهير المنشآت البريطانية في الضفة الشرقية وسلبت السفارة الفرنسية في **عمان**. ثم خرجت مظاهرات حاشدة عندما نزلت القوات البريطانية في دلتا النيل بعد أيام. أما الملك الذي كان يعارض توجهات الحكومة قبل حرب السويس فقد غير موقفه هذا في محاولة منه لانقاذ عرشه، واتصل تلفونياً **بعبد الناصر** واعرب عن تأييده له قائلاً: «إننا نضع كل قواتنا ومصادرنا في خدمة المعركة ضد الاسرائيليين والبريطانيين والفرنسيين»(١١٠).

---

* ١٠٧ ــ كان برنامج البعث الانتخابي ينص على الوحدة العربية والاشتراكية والاصلاح الديمقراطي وكان الحزب يضم أعضاء من الضفتين الشرقية والغربية ، وفي العام ١٩٥٠ اندمج مع نظيره في سوريا ، عابدي ص ٢٠١ .

* السيطرة الفرنسية هنا يقصد بها سيطرتها على الجزائر في تلك المرحلة . (الناشر)

في نهاية تشرين ثاني ١٩٥٦ **كان النابلسي يتمتع بدعم الوزارة والبرلمان** والبلاد كلها، **عندها** شجب الامبريالية بجميع وجوهها، وأعلن عن نية حكومته الغاء المعاهدة البريطانية ــ الاردنية، وطالب بريطانيا بسحب جميع قواتها من الأراضي الاردنية(* ١١١). تم تحقيق ذلك رسمياً بعد ثلاث شهور عندما أعلنت حكومة **النابلسي** انهاء المعاهدة وانسحاب القوات البريطانية وافراغ كل القاعدة البريطانية في البلاد. ووعدت كل من **مصر وسوريا والسعودية** بتقديم منحة سنوية **للأردن** قيمتها ١٢,٥ مليون جنيه استرليني بدل المنحة السنوية البريطانية البالغة ١٠ ملايين جنيه استرليني. ستستخدم هذه المساعدة الجديدة، وخلافاً للمساعدة البريطانية التي كانت تدفعُ مباشرة للفيلق العربي وللبلاط، في تمويل الحرس الوطني في الضفة الغربية والجيش الاردني المشكل حديثاً (الذي حل محل الفيلق العربي)، وفي تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية(* ١١٢). واخيراً وكجزء من اعادة صياغة تحالفات **الاردن** الخارجية، اقيمت العلاقات الديبلوماسية مع **الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية**(١١٣).

على أية حال لم تدم وحدة البلاط والوزارة والبرلمان طويلاً، فعندما تراجع خطر الغزو وخطر الانتفاضة الداخلية، تحرك الملك مدعوماً من البلاط والفلسطينيين الموالين له ولبريطانيا لقلب سياسات **النابلسي** فحصل في خطواته هذه على تأييد كبير من **الولايات المتحدة**، حيث كان الرئيس **ايزنهاور** قد اعلن مؤخراً «مبادىء ايزنهاور الجديدة» الداعية إلى محاربة الشيوعية والحيادية في الشرق الأوسط. في كانون ثاني ١٩٥٧ أبلغ الملك **الولايات المتحدة** عبر السفير الامريكي في **عمان** تأييده للمبادىء، ولكنه ابقى وجهة نظره هذه سرية خوفاً من الهيجان الشعبي الذي يمكن أن يحدثه مثل هذا الموقف(* ١١٤).

---

* ١١١ ــ الأردن ، نقاشات مجلس النواب ، «الجريدة الرسمية» ، ٩ كانون أول ١٩٥٦ ، ص ١ ــ ٥ ، مأخوذ من عابدي ، ص ١٤٨ ــ ١٤٩ . بعد يومين من القاء خطابه نال النابلسي تصويتاً باعطائه الثقة من مجلس النواب بأغلبية ٣٩ صوتاً مقابل صوت واحد .

* ١١٢ ــ عابدي ، ص ١٥٠ ــ ١٥١ . ديردن ص ١١٦ ــ ١٢٧ . غُيِّر اسم الفيلق بعد أن قام الملك حسين بطرد غلوب في آذار ١٩٥٦ . القواعد البريطانية كانت متمركزة في المفرق وعمان والعقبة ، ديردن ، ص ١٢٨ .

* ١١٤ ــ عابدي ، ص ١٥٣ . في ٢٤ نيسان ١٩٥٧ أعلن الرئيس ايزنهاور أنه يعتبر «أن استقلال وسلامة الأردن أمراً حيوياً» . في اليوم التالي كان الأسطول السادس الأمريكي يبحر إلى شرق البحر الأبيض المتوسط . عابدي ، ص ١٦٤ .

أما خطوة الملك الثانية فكانت تهدف إلى أن يوجه الملك بنفسه سياسة البلاد الخارجية. وكانت هذه محاولة منه لتجاوز الوزارة والبرلمان، وتم ترتيب حلف اسلامي لمحاربة اليسارية المستوحاة من السوفييت مع رؤساء دول عربية آخرون، ولكن سرعان ما تسربت انباء هذه الاتصالات السرية التي يجريها الملك إلى الصحافة(١١٥). واوشكت الأزمة الدستورية المتمحورة حول سلطات كل من البلاط والحكومة والبرلمان على الانفجار. فعندما امرت الوزارة باحالة عدد من مستشاري البلاط إلى التقاعد وبطرد عدد من السفراء المعينين من قبل الملك، رد الملك بالمطالبة باستقالة حكومة **النابلسي** الفورية(*١١٦). وفي ١٠ نيسان ١٩٥٧ اذعن رئيس الوزراء لمطلب الملك لأن هذا ما ينص عليه الدستور.

اندلعت المظاهرات الحاشدة مباشرة بعد استقالة حكومة **النابلسي** واستمرت لمدة اسبوعين متتالين، وأُجهضت محاولة انقلاب عسكري ضد الملك في اللحظة الأخيرة عندما قرر الملك أن يذهب بنفسه إلى موقع التمرد(*١١٧). وفي ٢٥ نيسان عندما ايقن الملك استحالة امكانية تشكيل حكومة تنسجم مع تطلعاته، وبعد خروج الجماهير إلى الشوارع في **عمان والقدس ونابلس**، اوقف الملك العمل بالدستور، وحلّ البرلمان، واعلن الحكم العرفي، وحظر الاحزاب السياسية، وانزل الجنود إلى الشوارع، وفرض حظر التجول على مدار اليوم **في القدس ونابلس ورام الله واربد** (حيث تمردت وحدات من الجيش)(١١٨).

في اليوم الثاني تم اعتقال المئات من معارضي الملك من بينهم **النابلسي ونعيم عبد الهادي وعبد الحليم النمر** ليحاكموا امام المحاكم العسكرية. ثم عين الملك مجلس وزراء جديد ضم عدداً من الفلسطينيين الموالين للملك مثل **سليمان طوقان**، الذي كان عضواً في مجلس الوصاية، والذي عين وزيراً للدفاع وحاكماً عسكرياً للبلاد كلها(١١٩). في ٢٩ نيسان، وعندما انتهت مدة المعونة البريطانية ورفضت الدول العربية تقديم المساعدة التي وعدت بها حكومة

* ١١٦ ــ شمل الأمر عشرين مسؤولا من بينهم رئيس بلدية يافا السابق **يوسف هيكل** والذي شغل منصب سفير الأردن في الولايات المتحدة وفي فرنسا . عابدي ، ص ١٥٨ .

* ١١٧ ــ القصة الكاملة للانقلاب لاتزال مجهولة . يوجد رؤوس أقلام عنه في عابدي ، ص ١٥٠ ، وفي شوادران ص ٣٤٨ ــ ٣٥٢ . ومناقشة بافاضة في فاتيكيوتس ، ص ١٢٧ ــ ١٣٤ . وفي مذكرات الملك ، « لايوضع الرأس بسهولة : مذكرات » (لندن ، ١٩٦٢) . ولكن وكما يشير فاتيكيوتس بأن بعض تقارير تلك الفترة تنفي وجود محاولة انقلاب على الاطلاق . انظر ايرسكين شيلدرز ، « الطريق إلى السويس » ، لندن ١٩٦٢ . وتصريح العقيد الركن **علي الحياري** في الحياة ٢١ ، نيسان ١٩٥٧ ، موجود في عابدي ، ص ١٦٤ .

النابلسي، حصـل الملك على منحة طارئة قيمتها ١٠ ملايين دولار من الولايات المتحدة، استخدم جزءاً منها لزيادة رواتب القوات المسلحة(١٢٠). ثم استلم مبلغ ٢٠ مليون دولار من واشنطن في نهاية حزيران و ١٠ ملايين أخرى في تشرين الثاني(* ١٢١). بادر الملك مسلحاً بهذه المساعدات المالية إلى توتير العلاقات المتبقية للأردن مع الأنظمة العربية الجمهورية في **مصر وسوريا**، وقطع علاقات الأردن الديبلوماسية مع **الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية**.

في ايلول حُحكم بالسجن غيابياً لمدد طويلة بحق ٢٠ رجلاً اتهموا بلعب دور في المظاهرات وصدر حكماً غيابياً آخر على العميد الركن **علي ابو نوار** وآخرين من المشتبه بهم في محاولة الانقـلاب التي تمت في نيسـان. بعد ذلك قامت الحكومة بحملـة واسعـة من الاعتقالات والتفتيش. وأبعد عدد كبير من الفلسطينيين من الضفة الغربية الذين يشك بأنهم ينتمون لاحزاب مثل البعث والقومي العربي والشيوعي ـــ والتي كانت محظورة وتعمل سرياً(* ١٢٢).

ولكن ورغم ما قد يبدو من أن الجبهة الداخلية باتت آمنة نتيجة القمع الملكي، فإن مشاكل الملك لم تنته بعد. فقد اندلعت حرب الكلام بين **الاردن** من جهة وكل من **مصر وسوريا** من جهة أخرى. وعندما حركت **سوريا** قواتها باتجاه الحدود مع الاردن بدت الحرب وشيكة الوقوع. ثم اعلنت كل من **مصر وسوريا** في شباط عن نيتهما الاندماج في **الجمهورية العربية المتحدة**، فبات اعداء الملك في العالم العربي اقوى من أي وقت مضى. فردَّ الملك على هذه التحركات بتشكيل اتحاد مع **العراق** التي تحكمها العائلة الهاشمية. إلا أن امل الحسين بالحصول على مساعدة عسكرية من **العراق** فيما لو تعرض الاردن لهجوم مصري أو سوري قد ذهب ادراج الرياح بعد شهور قليلة عندما اطاح انقلاب عسكري في **بغداد** بابن عمه **فيصـــل الثاني** وخشية أن يلحق بابن عمه، طلب **الحسين** مسـاعدة طارئة من **بريطانيا**

* ١٢١ ـــ شوادران ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٨ . هاس ، ص ٥١٦ . المبالغ كانت أكبر من مجموع المساعدة البريطانية وعندما تجددت المساعدة الأمريكية وزادت قيمتها أصبحت الأردن معتمدة كلياً على الولايات المتحدة من أجل بقائها الاقتصادي ومن أجل المحافظة على جيشها الكبير وقوات الأمن . قبل استلام المنحة الأمريكية بأيام ، الغى الملك أمر النابلسي باقامة علاقات ديبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي .

* ١٢٢ ـــ البعثي القيادي في الضفة الغربية **عبد الله الريماوي** ، الذي شغل منصب وزير الخارجية في حكومة **النابلسي** حُكم غيابياً لمدة ١٥ سنة ، سجن في أيلول هو **وأبو نوار والعميد** الذي حل محله **علي الحيـاري** اتهموا جميعـاً بالتآمر على الملك من أجل الاطاحة بعرشـه . شوادران ٣٦٦ . وعاروري ، ص ٩٧ ـــ ٩٨ .

والولايات المتحدة. وفي نفس الوقت الذي نزلت فيه القوات الامريكية في **لبنان** لمساعدة حكومة **كميل شمعون** الموالية للغرب (والتي كانت تواجه تحدي الوطنيين والناصريين). نزلت كتيبتين بريطانيتين في **عمان**(١٢٣). وبمساعدة البريطانيين تمكن الملك من اعادة تنظيم الجيش وازالة العديد من ضباطه الفلسطينيين، وتوسيع قوات الامن.

بعد ثلاثة اعوام خفف الانفصال بين سورية ومصر والذي تم عام ١٩٦٢ ، الضغط عن الملك، ولكن حينها كانت مسالة الحقوق الفلسطينية ومواصلة النضال من أجل الوحدة العربية بشكل عام قد خرجت من يده. في تلك الأثناء توصلت الجماهير الفلسطنية إلى قناعة مفادها أن مواقف الملك واعماله والتدخل البريطاني هي الخيانة الأخيرة لمحاولات استعادة الأراضي الفلسطينية بالطرق السلمية. فبعد ١٩٥٨ بدأ العديد من الفلسطينيين في **الاردن** بالانضمام إلى فلسطينيين من بلدان عربية أخرى من أجل التحضير لتجديد الكفاح المسلح ضد اسرائيل.

أما النبلاء الفلسطينيون الذين ما زالوا موالين للملك والعرش في **الاردن**، فقد جلبت لهم هزيمة **النابلسي** والمتعاطفين معه الارتياح، حيث تجنبوا غضب مواطنيهم وكافأهم الملك على اخلاصهم له باعطائهم مناصب رفيعة وامتيازات اقتصادية كبيرة. ولكن الثمن كان باهظاً، إذ فقدوا نتيجة ولائهم للملك ولبريطانيا مصداقيتهم امام شعبهم واصبحوا يعتمدون كليا على الملك والبلاط وغير قادرين على الحكم بدون دعم البلاط.

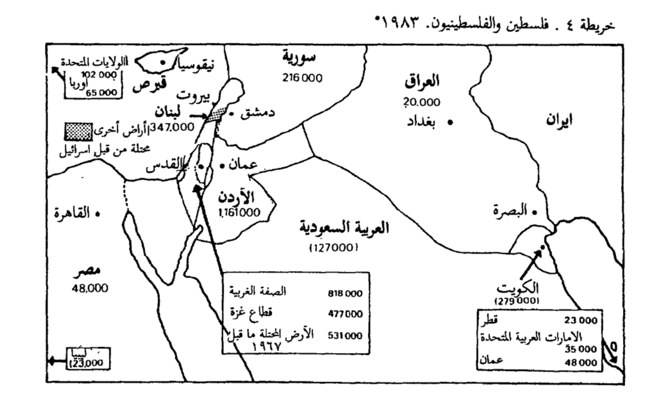
أما أولئك الفلسطينيون الذين انضموا إلى المعارضة وسعوا إلى المحافظة على مصداقيتهم أمام مواطنيهم باقامة علاقات مع الطبقة البرجوازية الوليدة، وبدرجة أقل مع المثقفين والفلاحين المهجرين فقد واجههم خيار صعب، فإما الانضمام إلى فلسطينيي المنافي والاذعان أمام إبعادهم عن السلطة وإما التضحية بروابطهم مع الجماهير الفلسطينية مقابل أن يحظوا برعاية الملك.

هرب العديد من الشباب إلى الخارج مثل **كمال ناصر**، الشاعر والمحرر لجريدة «الجيل الجديد» الكفاحية والدكتور البعثي **حمدي التاجي الفاروقي** (من اقرباء الرجل الذي اسهم في اقامة المؤتمر الوطني في **عمان** عام ١٩٤٨) وواصل كلا الرجلان نضالهما في الخارج، ولكن آخرين كثر اختاروا البقاء وتقديم الولاء للملك. مع حلول عام ١٩٦٧ كان اشخاص مثل **انور الخطيب** وانور نسيبة والشيخ **محمد علي الجعبري** وبعض المنشقين من عائلة طوقان

يعتبرون من اقرب المقربين للملك في الضفة الغربية(* ١٢٤). وتابعوا هذا الدور، معتمدين على رواتبهم كوزراء وسفراء وقضاة ورؤساء بلديات، حتى بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧ ، وبعد الحرب الأهلية في الاردن عام ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ . ومع العناصر الموالية للملك من العائلات المالكة الفلسطينية وزعماء القبائل الموالين **لحسين** اسهم هؤلاء بمنع تبلور وعي فلسطيني خاص في الضفة الغربية وفي الأردن حتى آواخر الستينات.

* ١٢٤ ــ بالاضافة إلى خدمته كرئيس لبلدية القدس تولى **الخطيب** عدة مناصب كسفير للأردن في الستينات ؛ أما **نسيبة** فقد عينه الملك عضواً في مجلس الأعيان عام ١٩٦٣ واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٦٧ . استمر **عبد القادر الصالح**، وزير الزراعة في حكومة **النابلسي** ليخدم بشكل متتابع كوزير للبناء والتنمية ، ووزيراً للدفاع ووزيراً للاشغال العامة في الستينات . هاس ، الملحق رقم ١ ، عن **ناصر** ودور الجيل الجديد في الأردن مابعد ١٩٤٨ . انظر سخنيني ، ص ٦٨ ــ ٦٩ .

خريطة ٤ . فلسطين والفلسطينيون. ١٩٨٣*



* إن الأرقام المتعلقة بتعداد السكان مأخوذة من الموجز الاحصائي الصادر في عام ١٩٨٠ عن م.ت.ف. (انظر النص). وقد قُدِّر أنه منذ ذاك التاريخ ـــ قد أخذت الأرقام بالازدياد في كل من: سوريا والأردن وقبرص والسعودية والكويت والامارات العربية المتحدة واوربا، في حين أنها أخذت تنخفض في لبنان ومصر.

(٥)
القومية والبرجوازية

لم يكن **الاردن** البلد الوحيد الذي عانى من النتائج السلبية لضياع **فلسطين**. فقد سقط نظام الملك **فاروق في مصر** في تموز ١٩٥٢ ، وكان احد اسباب هذا السقوط هو الاستياء وخيبة الأمل التي شعر بها الجيل الجديد من الضباط اثناء خدمتهم في **فلسطين** عام ١٩٤٨[*١]. وفي آذار عام ١٩٤٩ ظهر اول انقلاب في سلسلة الانقلابات العسكرية التي توالت في سوريا. حيث تزايد الاستياء الشعبي تجاه الكتلة الوطنية التي يتزعمها **شكري القوتلي**[*] بعد أن كشفت التقارير عن فساد وعجز القوات السورية التي تدخلت في حرب فلسطين. وتعرض **عبد الناصر** عام ١٩٥٥ لحملة شجب مريرة من آلاف الفلسطينيين الغاضبين الذين طالبوا بحمل السلاح بعد الهجوم الاسرائيلي على مواقع مصرية واهداف مدنية في غزة في شباط مما ادى إلى مقتل ٣٩ شخصاً. واحدث الغزو الاسرائيلي للسويس، والذي تم بعد ١٨ شهراً من الهجوم الاسرائيلي على غزة، مظاهرات جماهيرية في عشرات العواصم العربية من **الظهران إلى بيروت والقاهرة والجزائر**. وبعد فترة وجيزة من نزول القوات الامريكية في لبنان عام ١٩٥٨ أُسقطت **الاسرة الهاشمية في العراق** بانقلاب دموي قاده العميد الركن **عبد الكريم قاسم**[٢]. واصبحت القومية العربية الراديكالية كما لو انها الخبز اليومي للجماهير، وباتت جميع الأنظمة العربية القائمة مهددة بالسقوط نتيجة انقلابات عسكرية او تحركات جماهيرية.

---

* ١ — الرئيس عبد الناصر ، أحد الضباط الأحرار الذي قاد الانقلاب ضد الملك فاروق ، كتب لاحقاً عن تجربته في فلسطين خلال صيف ١٩٤٨ قائلاً : « كضابط أركان في الكتيبة السادسة بدأت أدرك أكثر من الآخرين الضياع وعدم الكفاءة التي تتصف بها قيادتنا العليا » ، مذكرات عبد الناصر في حرب فلسطين الأولى ، ترجمة وليد الخالدي ، « مجلة دراسات فلسطينية » ، مجلد٢ ، رقم ٢ ، (شتاء ١٩٧٣) ص ١١ .

* شكري القوتلي : أحد الزعماء السوريين ، تسلم رئاسة الجمهورية مرتين المرة الأولى من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٩ والمرة الثانية من عام ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ العام الذي قامت فيه الوحدة بين سورية ومصر (الناشر) .

على أية حال كان واضحاً أن العديد من العرب اعتقدوا أن يوم التحرر من بقايا الاستعمار بات وشيكاً، بينما واقع الحال كان يشير إلى ان المنطقة تمر في مرحلة جديدة من الهيمنة الغربية ولكن بصورة غير مباشرة، أو بكلمة اخرى تخضع «للاستعمار الجديد» **وكان اهم تطور في تلك المرحلة هو التوسع الكبير في انتاج النفط في الخليج العربي.** كان تصدير النفط من **العراق** قد بدأ منذ العام ١٩٣٤ ، ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية **وتخوف بريطانيا** من اعمال تخريب من المحتمل أن تقوم بها رموز قومية عربية معادية للوجود **البريطـ**اني قد حد من التوسع في انتاج النفط، ولكن ما ان انتهت الحرب حتى سـارعت شـركات النفط الدوليـة الحاصـلة على امتيازات في **العراق والعربية السعودية ومشيخات الخليج** إلى استغلال اكتشافاتها الجديدة. وعملت هذه الشركات على تطوير امتيازاتها بسرعة كبيرة مدفوعة بالازدياد الهائل على طلب النفط في اوروبا الممزقة نتيجة الحرب، هذا إضافة إلى أن تكاليف استخراج النفط في الشرق الأوسط كانت زهيدة للغاية.

وبسبب ما احدثه الفراغ جراء خسارة ميناء التصدير ومصفاة التكرير في حيفا فقد ارتفع انتاج النفط في العراق تسعة اضعاف ما كان عليه قبل الحرب، أي من ٤ مليون طن عام ١٩٣٩ إلى ٣٥,٨ مليون طن عام ١٩٥٨ . أما في **العربية السعودية** الذي كان انتاجها النفطي في أول سنة بُدأ فيها الانتاج يقل عن ٥٠٠ ألف برميل فقد ارتفع حتى وصل إلى ٥٤٦,٧٠٣ برميل في اليوم في نهاية عام ١٩٥٠ . وبعد عشر سنوات وصل انتاج النفط في **السعودية** إلى ١,٢ مليون برميـل في اليوم (٤٥٦ مليون برميل في السنة)، أي ما يقارب ١٠٠٠ ضعف لما كان ينتج قبل الحرب. وبدأ انتاج النفط في **الكويت** عام ١٩٤٦ ولكنه بقي قليلاً نسبياً إلى أن تم تأميم حقول النفط الايرانية من قبل رئيس الوزراء **محمد مصدق**(*). وأدت ازمة عبدان اللاحقة والوقف الفعلي للصادرات الايرانية إلى ازدياد هائل في الانتاج النفطي الكويتي الذي وصـل عام ١٩٥٦ إلى ٤٥,١ مليون طن، هذا الرقم الذي جعل

---

* محمد مصدق : زعيم وطني ايراني تزعم الجبهة الوطنية المطالبة بالاستقلال الحقيقي لايران عن الامبريالية وتعرض للملاحقات الكثيرة وسجن أكثر من مرة . وبعد خروجه من السجن آخر مرة ١٩٤١ ركّز على تأميم النفط الايراني وتحت ضغط التزايد الشعبي المؤيد لمصدق وللمطالب الوطنية اضطر الشـاه لتسليم مصدق رئاسة الحكومة في ٢٩ نيسان ١٩٥١ وفي ٢ آيار من نفس العام أجبر الشاه على توقيع وثيقة تأميم النفط . ورداً على ذلك قامت الامبريالية وعملائها في الداخل في افتعال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وفي ١٩ آب ١٩٥٣ تم اقصائه من قبل الشاه وتوفي عام ١٩٦٧ ـــ (الناشر) .

الكويت ـــ حينها ـــ اكبر منتج للنفط في الخليج. واضاف فتح حقول نفطية جديدة في **قطر** في العام ١٩٤٩ ، وفي **ليبيا** في اوائل الستينات، وفي **ابو ظبي** عام ١٩٦٣ على ثراء المنطقة النفطي ثراءاً جديداً مترافقاً مع نهضة على مختلف الاصعدة[٣].

أدى هذا الازدهار النفطي إلى توسع مدن أخرى في المنطقة نتيجة تدفق الواردات وفتح شركات جديدة لخدمة حقول النفط، وانشاء مصافٍ للنفط وموانىء لتصديره على شواطىء المتوسط، والازدياد الكبير على طلب المواد الاستهلاكية. **فبيروت** مثلاً، شهدت نمواً ملحوظاً بعد هزيمة ١٩٤٨ مباشرة، إلا أنها اصبحت منذ اواسط الخمسينات وما تلاها مركزاً رئيسياً للتجارة من وإلى الخليج، وباتت محطة رئيسية لاعادة تدوير اموال النفط العربي[٤]. واضحت **عمان**، التي كانت عشية هزيمة فلسطين بلدة صغيرة، مدينة رئيسية وفرت فرص استثمار جديدة للفلسطينيين الذين يملكون رأس المال اللازم وخصوصاً في اوائل الخمسينات ومن ثم في الستينات والسبعينات عندما تزايدت امكانيات الاستثمار بسبب تدفق الأموال المرسلة من الفلسطينيين العاملين في الخليج إلى عائلاتهم في الضفة الغربية وشرقي الاردن.

بالنسبة لمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين فقدوا بيوتهم ومصادر رزقهم عام ١٩٤٨ كانت هذه البلدان بمثابة احد ابواب الأمل امامهم. ولكن الفرص الجديدة التي منحها استثمار النفط العربي وتدفق رؤوس الاموال الغربية لم تكن متساوية لكل الفلسطينيين، فبالنسبة لاكثرية الفلسطينيين وبخاصة اولئك الذين يعيشون في المخيمات والضواحي الفقيرة للمدن داخل البلدان المجاورة لاسرائيل لم يؤد الثراء النفطي إلا إلى ارتفاع اجور البيوت وغلاء المعيشة وتشتت العائلات، ذلك أن ابناء العائلات الفقيرة كانوا يهاجرون إلى الخليج ليعملوا في الاشغال ذات الاجور المتدنية، أو يذهبون إلى المدن الكبيرة في **لبنان وسوريا والاردن**. من ناحية أخرى استطاع الفلسطينيون من اصحاب رؤوس الاموال والمؤهلات العلمية الحصول على وظائف ذات دخول عالية في الشركات الأجنبية، أو في الوزارات والمعامل الخاصة في دول الخليج. وخلافاً للعمال اليدويين استطاع اصحاب المؤهلات والوظائف الجيدة اصطحاب عائلاتهم إلى الخليج، أو استطاعوا الاستقرار خارج المخيمات: **في بيروت وعمان والقاهرة والولايات المتحدة الامريكية واوروبا**، وغالباً ما كانوا يستفيدون ايضاً نتيجة حصولهم على الجنسية المحلية للبلد الذي يقيمون فيه.

بعد الهزيمة بثلاثين عاماً تشكلت طبقة جديدة في المجتمع الفلسطيني قوامها الفلسطينيون الذين تمكنوا من تحويل رؤوس اموال كافية للبدء باعمال جديدة خارج

فلسطين، واولئك الذين تمكنوا من الاقامة في الخليج، ومن كان لهم دور في التطور الاقتصادي السريع الذي طرأ على البلدان العربية الرئيسية. تعطينا الارقام عن عدد الفلسطينيين المقيمين في الخليج عام ١٩٧٠ (وهي اول سنة تظهر فيها مثل هذه الاحصائية) فكرة اولية عن حجم هذه الطبقة الجديدة. تظهر هذه الاحصائية أن ١٨٩ الف فلسطيني يعيشون في دول النفط العربية مثل **العراق والعربية السعودية والكويت وقطر وامارات الخليج**، وان ٥٠٠٠ آخرين استقروا في ليبيا ليصبح الرقم الاجمالي ١٩٤ الف، أي حوالي ٦,٦ ٪ من مجموع الشعب الفلسطيني. ففي الكويت التي شهدت اسرع نسبة في ازدياد انتاج النفط والتي شجعت الهجرة الفلسطينية اليها، توجد أكبر جالية فلسطينية يبلغ عددها ١٤٠ ألف أي حوالي ثلاثة ارباع عدد الفلسطينيين المقيمين في **الخليج وليبيا**. وفي العام ١٩٨٠ ازدادت نسبة الفلسطينيين المقيمين **في الخليج وليبيا** لتصل ١٢,٦ ٪ من مجموع الشعب الفلسطيني ككل، ضعف ما كانت عليه عام ١٩٧٠ . من بين ٥٤٤ الف فلسطيني يعيشون في **دول الخليج وليبيا** عام ١٩٨٠نصف هذا الرقم أي (٢٧٨,٨٠٠) يعيشون في **الكويت، و ١٢٧ الف يعيشون في العربية السعودية**، أي خمسة اضعاف ما كانوا عليه عام ١٩٧٠(* ٥).

البرجوازية الجديدة هذه تتشابه مع نظيراتها الأوروبيات في القرن التاسع عشر ببعض السمات إلا أنها تختلف عنها في أمور كثيرة مهمة، أهم هذه الاختلافات هو أنها تفتقد للأرض والممتلكات العقارية والمصانع، والأهم من هذا كله أنها تفتقد قاعدة ارضية ـــ دولة ـــ لتعمل فيها. نتيجة ذلك ترافق تأييدها العلني النمط الغربي للتطور الرأسمالي والاستثمار الحر مع دعم العمل السياسي ذي الطبيعة الراديكالية أكثر مما كان سائداً لدى البرجوازية الاوربية، بالتحديد لجهة مساندتها للكفاح المسلح وحرب الشعب.

---

* ٥ ـــ الأرقام مأخوذة من نبيل شعث كما ورد في الجدول أعلاه . مصدر هذه الأرقام وتواريخها والتقديرات مرفق في الملاحظات التي وضعها مع الجداول . عدد السكان الفلسطينيين الفعلي هو أكبر مما ورد بقليل ذلك أن هنالك جاليات فلسطينية صغيرة في أوستراليا وكندا وبريطانيا وفرنسا وسويسرا والسودان لم يرد عددها في هذه الاحصائية . بالنسبة لعدد السكان عام ١٩٧٣ وتوزعهم الجغرافي انظر ادوارد هاغوبيان و أ . ب . زحلان ، « السكان العرب الفلسطينيون ، التوزيع الديمغرافي للفلسطينيين » ، مجلة دراسات فلسطينية ، مجلد ٣ ، عدد ٤ (صيف ١٩٧٤) . أما أرقام ١٩٨٠ فانظر الاحصاء الفلسطيني ١٩٨٠ ، صادر عن الصندوق القومي الفلسطيني ، دائرة الاحصاء (دمشق ، ١٩٨٠) .

الجدول ٥ / ١ السكان الفلسطينيون عام ١٩٧٠ .

	العدد		النسبة المئوية
الدول العربية النفطية		١٩٤,٠٠٠	٦,٦ ٪
الكويت	١٤٠,٠٠٠		
العربية السعودية	٢٠,٠٠٠		
العراق	١٤,٠٠٠		
الخليج	١٥,٠٠٠		
ليبيا	٥,٠٠٠		
بلدان عربية أخرى		١,٣٢٨,٠٠٠	٤٥,٤ ٪
الاردن (الضفة الشرقية)	٩٠٠,٠٠٠		
لبنان	٢٤٠,٠٠٠		
سوريا	١٥٥,٠٠٠		
مصر	٣٣,٠٠٠		
اوروبا والامريكيتين		٢٧,٠٠٠	١,٠ ٪
المانيا الغربية	١٥,٠٠٠		
الولايات المتحدة	٧,٠٠٠		
امريكا اللاتينية	٥,٠٠٠		
فلسطين المحتلة		١,٣٧٤,٠٠٠	٤٧,٠ ٪
الضفة الغربية	٦٧٠,٠٠٠		
قطاع غزة	٣٦٤,٠٠٠		
اسرائيل	٣٤٠,٠٠٠		
المجموع:		٢,٩٢٣,٠٠٠	١٠٠ ٪

المصدر: نبيل شعث، «الطاقة البشرية الفلسطينية»، مجلة « دراسات فلسطينية » مجلد ١، عدد ٢، (شتاء ١٩٧٢) ص ٨١ .

رغم ان بعض اعضاء هذه الطبقة وبخاصة الذين شكلوا الانتلجنسيا الجديدة في الستينات، دعوا إلى التغيير الاجتماعي الجذري داخل المجتمع الفلسطيني وفي العالم العربي ايضاً، فإن اغلبيتهم حددت دعمها للمنظمات الفلسطينية التي اعلنت عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية (بالتحديد فتح)، والتي تركز على تحرير **فلسطين** واستبدال الدولة الصهيونية بدولة ديمقراطية علمانية مفتوحة لليهود والمسلمين والمسيحيين على حد سواء. وتم

تجنب أي التزام بالتغيير الاجتماعي، أو تغيير نظام اقتصادي معين لكي لا تنشب صراعات داخل الحركة الوطنية.

يبحث هذا الفصل في اصول البرجوازية، نموها في الخمسينات والستينات، وتحالفاتها مع الطبقات الأخرى في المجتمع الفلسطيني وعلاقاتها مع نظيراتها العربيات منذ عام ١٩٤٨ وحتى اوائل السبعينات ــ لحظة اندلاع الحرب الاهلية في **الاردن**، وتزايد الخطر الذي شكله نشوء البرجوازيات المحلية في دول الخليج الذي ادى إلى توتر جديد في العلاقة بين هذه الطبقة والبلدان المضيفة، وإلى القرار باجراء تسوية سلمية مع اسرائيل. من الجدير بالذكر أن سياسة التسوية لم تكن تطرحها في السابق سوى بقايا الارستقراطية الفلسطينية التي عاشت في الضفة الغربية والاردن.

تحويل رؤوس الاموال:

لم تكن **فلسطين** عام ١٩٤٨ ، كما رأينا، ذلك البلد المتخلف والمتأخر كما صورتها الحركة الصهيونية. فقد ادى الازدهار العمراني، والتطور السريع في مجال الصناعة، وتدفق رؤوس الاموال الناجم عن الوجود العسكري البريطاني فترة الحرب العالمية الثانية، إلى نمو اقتصادي واضح ووصول مستوى الدخل إلى درجة لم يسبق لها مثيل بالنسبة لكل طبقات المجتمع الفلسطيني ومن ضمنها الفلاحين الذين يملكون الأرض التي ارتفعت اسعارها ارتفاعاً كبيراً، هذا إضافة إلى ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية. وبينما أنفقت معظم الأموال التي تدفقت إلى المناطق الريفية على بناء المدارس والمستشفيات والعيادات التي اهملت الحكومة اقامتها في تلك المناطق، واستخدم الفلاحون جزءاً من مداخيلهم لتسديد الديون المستحقة عليهم ولشراء ادوات زراعية جديدة واستثمار الأموال في الأراضي، أو لشراء الذهب والمجوهرات كمهور للزواج.

بالمقابل مال التجار والحرفيون في المناطق المدينية، وخصوصاً الساحلية منها، الذين استفادوا من الازدهار الذي رافق الحرب، إلى استثمار جزء كبير من أموالهم كمدخرات في البنوك في الوطن والخارج ــ بشكل اساسي في بريطانيا ــ وفي شراء الاسهم والسندات والقيود واشكال اخرى من الأوراق المالية التي اصبحت متوفرة في فلسطين نتيجة تداخل اقتصادها بالسوق العالمية. لا يوجد لغاية الآن تقدير كامل واجمالي لرأس المال الفلسطيني في الداخل والخارج لحظة اقامة دولة اسرائيل ــ وقد لا يعرف ابداً بسبب إتلاف الوثائق اثناء

الانسحاب البريطاني والغموض الكبير الذي يحيط بمسألة «التعويض» للفلسطينيين الذين أُجبروا على الفرار ــ ولكن يمكن التوصل إلى بعض التقديرات للثروة والممتلكات الفلسطينية من المعطيات التي قدمتها حكومة فلسطين للجنة التقصي الانكليزية ــ الامريكية في العامين ١٩٤٥ و ١٩٤٦(٦). والارقام هي تقديرات تقريبية فقط، ولا تتضمن الممتلكات العربية من المباني المدنية او الاستثمار في تحسين هذه المباني. على أية حال تشير هذه الأرقام إلى أن ثلث رأس المال العربي على الاقل قد تكون من رأس مال متحرك ــ مدخرات بالجنيه الاسترليني مودعة في الخارج، ومن سندات حكومية وسندات تجارية وبضائع مؤمن عليها وعربات نقل(*٧).

جدول ٢/٥ ملكية رأس المال في فلسطين ١٩٤٥ (ملايين الجنيهات الفلسطينية)

	مجموع	يملكها العرب
ممتلكات على شكل سيولة خارجية	١١٤,٧	٣٩,٣
اراضي زراعية	٩٩,١	٧٤,٨
رأس مال صناعي	٢٠,٥	٢,١
بضائع وسلع تجارية مؤمن عليها	١٣,٥	٢,٠
سيارات نقل	٣,٢	١,٣
مباني زراعية وادوات ومواشي	٢٩,٦	١٣,١
المجموع (الاجمالي)	٢٨٠,٦	١٣٢,٦

ملاحظات: (أ) الرقم الخاص بالأراضي الزراعية والسيارات والاستثمارات الزراعية هو لجميع الممتلكات غير اليهودية، وتشمل الممتلكات الحكومية وممتلكات المسيحيين غير العرب والرعايا الاجانب.
(ب) الجنيه الفلسطيني = ١ جنيه استرليني أو ٤ دولارات عام ١٩٤٥ .

المصدر: حكومة فلسطين، مسح اراضي فلسطين (مجلدين، القدس، ١٩٤٦)، المجلد الثاني، ص ٥٦٩ .

الأرجح أن الرقم الفعلي أعلى من هذا، ذلك أن جزءاً من رؤوس الاموال الصناعية والزراعية تتضمن اسهماً وادواتاً ومواشي، يمكن نظرياً نقلها إما إلى الاراضي التي بحوزة العرب

* ٧ ــ من ضمن ٣٩,٣ مليون جنيه فلسطيني المحفوظة على شكل سيولة خارجية ، كان ٢٩,٢ مليون جنيه فلسطيني مدخرة بشكل احتياط نقدي ، و ٩,٣ مليون جنيه فلسطيني على شكل احتياطات مصرفية ، و ٨٠٠ ألف جنيه فلسطيني على شكل استثمارات فردية . او ضمن شركات، انظر المسح ، مجلد٢ ، ص ٥٦٥ ــ ٥٦٦ .

واما إلى وسط **فلسطين وغزة، أو إلى الحمة** ــ منطقة في شمال طبريا احتلتها القوات السورية عام ١٩٤٨ ــ أو إلى الخارج. والسبب الآخر يعود إلى ان إعادة تأمين البضائع التجارية مع دائرة مخاطر الحرب البريطانية كانت عادة جديدة، وبذلك فإن جزءاً اساسياً من البضائع مستثناة من التقديرات الحكومية، وبناءاً عليه فإن الرقم المقدم أقل من الرقم الفعلي للمتلكات الفلسطينية في هذا الجدول.

إضافة إلى السيولة النقدية المودعة في الخارج والاسهم والسندات المحلية، فإن الفلسطينيين قد جمعوا ممتلكات نقدية كبيرة في البنكين العربيين المحليين اللذين اسسا في العام ١٩٤٥ . ارقام الودائع البنكية في تشرين اول ١٩٤٥ تشير إلى أنها ارتفعت من ٥٣٢,٥١٥ جنيه فلسطيني في نهاية عام ١٩٤١ إلى ما يقارب ٧ مليون جنيه فلسطيني في نهاية تشرين الأول ١٩٤٥ . (يمكن تقدير ضخامة هذا المبلغ من معرفة أنه أكثر من الميزانية المدنية لحكومة فلسطين لعام ١٩٤٥/٤٤ بمليون جنيه)[*٨]. ساعد هذا النمو الكبير في نهاية الحرب البنوك على زيادة حصص اصحاب الاسهم، ومكنها من وضع اسهم جديدة في السوق، معظمها كانت تشترى من قبل العرب في فلسطين[٩]. وكانت هناك مبالغ اخرى مودعة في البنك العثماني في القدس، وفي الفرع المحلي **لبنك باركليز** البريطاني على شكل ودائع بنكية وذهب وسندات ومواد ثمينة أخرى مودعة في صناديق مؤمنة. وصلت قيمة الودائع العربية في هذين البنكين إلى حوالي ٣ مليون جنيه فلسطيني في اواسط عام ١٩٤٨ . وكان هنالك ٣٠٠ ألف جنيه فلسطيني أخرى مودعة في البنوك الاسرائيلية[١٠].

جدول ٣/٥ : الودائع ورأس المال واحتياط البنوك العربية في فلسطين في ٣١ تشرين اول ١٩٤٥ (جنيه فلسطيني).

	الودائع	الاحتياط	رأس المال المدفوع
البنك العربي الموحد	٣,٧٧٧,٨٢١	٨٤٤,١٥٤	٨١٥,٢٩٦
البنك العربي الوطني	٣,١٩٢,٩٠٧	١٣٣,٧٢٣	٦٠٠,٤٥٦
الاجمالي	٦,٩٧٠,٧٢٨	٩٧٧,٨٧٧	١,٤١٥,٧٥٢

المصدر : المسح، مجلد ٢ ، ص ٥٦٢ .

---

* ٨ ــ الميزانية الاجمالية لعام ٤٤ ــ ١٩٤٥ بلغت ١٨,١٩٦,٥٩٤ جنيه فلسطيني ، صرف منها أكثر من ١٢ مليون جنيه فلسطيني على الأمن الداخلي والمصاريف الحربية . المسح ، مجلد ٢ ، ص ٥٣٨ .

لم يحول إلى البلدان العربية المضيفة وأماكن الشتات الفلسطيني الاخرى سوى جزء صغير مما كان يمتلكه الفلسطينيون قبل هزيمة ١٩٤٨ . فلقد ضاع كلياً رأس المال المستثمر في الأراضي ــ الخاصة بالارستقراطية والفلاحين ــ في المناطق التي احتلت عام ١٩٤٨ ، والايجارات والمداخيل الناتجة عن هذه الممتلكات، لأن اسرائيل لم تدفع أي تعويضات لأصحابها رغم الحاح الأمم المتحدة المتواصل على اسرائيل لتدفعها وضاع أيضاً رأس المال المدفوع في البيوت الخاصة والمباني والممتلكات التجارية الثابتة الموجود في المناطق التي احتلها اسرائيل(* ١١). رغم ذلك، وبسبب الثروة الكبيرة التي كانت في فلسطين ، تمكن الفلسطينيون من تحويل مبالغ كبيرة إلى الخارج، استخدم جزءاً منها لانشاء قاعدة جديدة للبرجوازية الصناعية التي كانت قد بدأت تتبلور في فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية.

كان من السهل الحصول على جزء من الممتلكات المتحركة في الخارج، منها الأموال المودعة في لندن بالجنيه الاسترليني، والتي شكلت النسبة الأكبر من السيولة المالية المودعة في الخارج(* ١٢). ومنها السندات المحمولة التي اصدرتها حكومة فلسطين قبل انتهاء الانتداب. بلغت قيمة هذه السندات التي يحملها الفلسطينيون في المنافي عام ١٩٤٩ حوالي ١,٧ مليون جنيه فلسطيني، حسب تقديرات الأمم المتحدة(١٣). وكانت تحويلات البنكنوت كبيرة ايضاً:

* ١١ ــ تراوحت قيمة الأملاك العربية في القسم الفلسطيني الخاضع للسيطرة الاسرائيلية بين ٥٠٠ مليون دولار و ٣ بليون دولار أميركي وذلك حسب التقديرات المختلفة . الدخل الصافي لهذه الممتلكات منذ ١٩٤٨ يرفع قيمتها إلى مبلغ كبير ، وحتى لو أخذ التضخم الذي حصل خلال العقود الثلاث الأخيرة بعين الاعتبار . بالنسبة للتقديرات انظر وثيقة الأمم المتحدة رقم آ/ ٣١٩٩ ، ٤ تشرين أول ١٩٥٦ ، ص ٨ . وهناك دراسات أخرى متعلقة بالموضوع نفسه مثل دراسة دون بيريز ، الذي قدر بأن ٣٥٠ مستوطنة يهودية من بين الأربعمئة مستوطنة قد بنيت على أملاك اللاجئين ، وأن ثلثي الأراضي المزروعة التي حصلت عليها اسرائيل يملكها الفلسطينيون . « اسرائيل والعرب الفلسطينيون » ، (واشنطن ، ١٩٥٨) . اضافة إلى ذلك كتب بيريز : « ان الأملاك التي هجرها العرب كانت مصدراً ثميناً ساعد في ايجاد مكان لمئات الآلاف من اليهود الذين حلوا محل العرب . الحقول والبيارات والأعمال والدكاكين والمعامل المهجورة وفرت المأوى ومصدر الرزق ومكان العمل لنسبة كبيرة من الـ ٧٠٠ ألف مهاجر يهودي الذين قدموا إلى اسرائيل بين ١٩٤٨ ــ ١٩٥١ . لو لم تحصل اسرائيل على هذه الممتلكات العربية لكان من الصعب جداً عليها أن تستطيع مضاعفة عدد سكانها خلال هذه الفترة . حليم بركات ، « اللاجئون الفلسطينيون : مجتمع مقتلع يسعى إلى استعادة وطنه » ، مجلة الهجرة الدولية ، مجلد ٧ (صيف ١٩٧٣) ، ص ١٥٣ .

* ١٢ ــ كتب هورفيتز في تقريره أنه في نهاية الحرب العالمية الثانية بلغت قيمة الاستثمارات الكلية المتراكمة في الخارج التي كانت في حوزة العرب الفلسطينيين ١٥٧ مليون دولار أمريكي . (ص ١٨٩) .

من بين مبلغ ٦٠ مليون جنيه فلسطيني في التداول في فترة الهزيمة انتقل ٢٧ مليون جنيه فلسطيني منها إلى حكومة اسرائيل لتحولها إلى عملة اسرائيلية، وبقي مبلغ ١٢,٥ مليون جنيه فلسطيني في المناطق العربية من فلسطين، وادخل من المبلغ المتبقي ما يقدر بمبلغ ١٠ مليون جنيه فلسطيني إلى **الاردن** — حيث بقي الجنيه الفلسطيني هو العملة الرسمية هناك حتى عام ١٩٥٠ — و ٣ مليون جنيه فلسطيني إلى **لبنان**، و ١,٥ مليون إلى **سوريا**، و١٠٠ — ٢٠٠ ألف جنيه فلسطيني إلى كل من **مصر والعراق**[١٤].

لا تتوفر ارقام دقيقة للودائع البنكية ولكن يمكن معرفة المبالغ التي حولت من دراسة اجراها عدد من البنكيين المعنيين في اوائل الخمسينات. قدرت الدراسة أن المودعين الذين لجأوا إلى **الاردن** حولوا ما يقارب من ١٠ مليون دينار اردني (١٠ مليون جنيه فلسطيني)[* ١٥]. والافضل من ذلك أن **البنك العربي** تمكن من استعادة اموال جميع المودعين رغم ضياع المقر الرئيسي للبنك في **القدس** (انظر الفصل ٦). أما الودائع الأخرى في **البنك العثماني أو باركليز** فقد استعيدت بعد مفاوضات لاحقة بين **باركليز** وحكومة اسرائيل. ففي نهاية آب عام ١٩٥٦ بلغ مجموع المبالغ المحررة التي اعطيت للفلسطينيين ٢,٦٣٣,١٧٥ جنيه استرليني. (المبالغ المحررة أعطيت بالجنيه الاسترليني الذي كان عام ١٩٤٨ يساوي الجنيه الفلسطيني الذي انتهى وجوده). الجزء الأكبر من هذه المبالغ وهو ١,٦ مليون جنيه استرليني ذهب للفلسطينيين في الاردن، وحصل الفلسطينيون في **لبنان** على ٧٠٠ ألف جنيه استرليني. واعطيت مبالغ اصغر لاصحاب الحسابات المقيمين في **سوريا ومصر** وبلدان عربية أخرى. إضافة إلى ذلك حرر مبلغ آخر وهو ٢٥,٥١٦ جنيه فلسطيني في الفترة بين آب ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨، مما أوصل مجموع ما حرر ٢,٦٦٠,٠٠٠ جنيه استرليني[١٦].

في الوقت ذاته حررت ١٥٤ خزنة تحتوي على ممتلكات ثمينة حكومية وشخصية. (المفاوضات المتعلقة بنقل الممتلكات الشخصية في الخزائن تمت مع حكومتي الاردن **ولبنان** فقط، وفقط الفلسطينيون المقيمون في هذين البلدين تمكنوا من الحصول على **محتويات** خزائنهم)[١٧]. وفي نهاية ١٩٥٨ حرر ما يقارب ١٦٠ ألف جنيه فلسطيني من اصل **٣٠٠** ألف جنيه فلسطيني مودعة في البنوك الاسرائيلية[١٨].

استثمر جزء لابأس به من المبالغ المودعة بالاسترليني والسندات والودائع التي تم تحويلها في الأراضي والاملاك العقارية المدينية أو في بناء البيوت السكنية الخاصة في شرق

---

* ١٥ — المرجع السابق ص ١١٤ . هذه التحويلات ، اضافة إلى ادخال البنكنوت الفلسطيني إلى الأردن ضاعفت تقريباً الاعتمادات المالية الأردنية بين ليلة وضحاها ، هذا حسب تقرير الأمم المتحدة .

الاردن. أما في البلدان العربية المضيفة الأخرى مثل **سوريا ولبنان ومصر** ودول الخليج فإنه **كان** صعباً على الفلسطينيين التملك بسبب عدم حصولهم على جنسيات تلك البلدان وبسبب القيود التي وضعتها حكومات تلك البلدان على تملك الأراضي أو الاملاك العقارية، مما أدى إلى استثمار الاموال الفلسطينية المحولة إلى تلك البدان في منشآت محلية أو اقامة شركات فلسطينية جديدة. فمثلاً استغل **يوسف بيدس** ــ موظف بنك سابق وصراف اثناء فترة الانتداب ــ الاموال التي حصـل عليها زملائه من المبالغ المحررة من **بنك باركليز** واموال اخرى حصل عليها بعد سقوط الجنيه الفلسطيني للبدء بعمل صرافة جديد في بيروت، تحول فيما بعد إلى بنك يملك ملايين الدولارات وشركة لها عملياتها على امتداد العالم العربي واجزاء من اوربا . (انظر لاحقاً)[19] .

أما عائلة **طوقان في نابلس** فقد استثمرت اموالها لتوسيع عملياتها في **شرق الاردن** ولانشاء مجمعات صناعية مثل **شركة الزيوت النباتية** في الاردن، وقد ضم مجلس ادارة الشركة المذكورة عام ١٩٦٤ اربعة من اغنى تجار **نابلس** وكذلك تجار وصناعيون من **عمان**[* ٢٠]. وبالنسبة للفلسطينيين الذين كانوا يعملون في دوائر حكومة الانتداب، والذين تقاضوا قيمة تقاعدهم وتعويض الحرب بالجنيه الاسترليني، فإنهم إما أنشأوا شركات سفر وتجارة صغيرة في العالم العربي واوروبا، أو فتحوا مكاتب مختلفة التخصصات (المحاماة والمحاسبة وغيرها)، أو انفقوا اموالهم على تعليم ابنائهم في الجامعات الامريكية والاوروبية[21].

لقد اتخذت معظم الشركات الموجودة في **فلسطين** قبل ١٩٤٨ والتي ملكها افراد أو اسر أو شركاء شكل الشركات المساهمة المحدودة، وبعد النمو السريع لهذه الاشكال من الشركات في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، تمكنت هذه الشركات بسهولة من نقل اموالها إلى الخارج على شكل اسهم وتأمينات، الأمر الذي مكن العديد من الشركات الكبرى من اعادة تأسيس اعمالها في الخارج. مثلاً **الخطوط الجوية للشرق الأوسط** التي اسست عام ١٩٤٣ ، وشركة **التأمين العربية اعادتا مزاولة نشاطهما في لبنان** بعد هزيمة ١٩٤٨[22].

---

* ٢٠ ــ بعد تشكيلها في ١٩٥٣ بدأت الشركة باستيراد زيوت طعام للبيع في السوق الأردنية اضافة إلى زيت الزيتون المكرر الذي تنتجه شركة طوقان في الضفة الغربية . شركة الزيوت النباتية في الأردن ، التقرير الرابع عشـر لمجلس الادارة ، المقدم إلى الجمعيـة العـامة للأمم المتحدة ، ٢١ أيار ١٩٦٥ ، موجود في عاروري ، ص ٥٥ ــ ٥٦ .

* ٢٢ ــ سجلت كل واحدة من الشركتين في البداية في فلسطين برأس مال اجمالي قيمته ٤٠٠ ألف دولار . هورورفيتس ، ص ١٩٠ .

وفي نهاية الخمسينات عندما شهدت الشركتان نمواً ملحوظاً في ارباحهما وازداد عدد المساهمين فيهما انضم اليهما عدد من اغنى الفلسطينيين في العالم العربي.

وهناك فلسطينيون آخرون امثال **فؤاد سابا** الذي ضمت شركته للمحاسبة مكاتباً فرعية في **سوريا وشرق الاردن ولبنان وفلسطين**، تمكنوا من نقل اموالهم إلى الفروع الخارجية قبل الهزيمة النهائية لتجنب الخسارة المالية الساحقة التي حلت بشركات اخرى(* ٢٣). واسس عدد من افراد عائلة **شومان** البنك العربي في فلسطين عام ١٩٣٠ ، واستطاعوا في أواخر الاربعينات نقل مقر البنك من **القدس إلى عمان**، بعد سلسلة من الاجراءات الجريئة التي تضمنت تهريب الوثائق والخزائن والاموال النقدية وحسابات البنك(٢٤). وكذلك تمكن البنك من دفع مستحقات المودعين واصحاب الاسهم وارساء الاساس الصلب للتوسع اللاحق في العالم العربي واوروبا في الخمسينات والستينات.

إضافة إلى تحويل المبالغ الاسترلينية والسندات والودائع البنكية والاسهم والتأمينات إلى الخارج تمكن العديد من الفلسطينيين من أن يخرجوا معهم وينقلوا كميات من الذهب والمجوهرات والنفائس الأخرى والادوات الزراعية والماشية ومفروشات البيوت. الذهب والمجوهرات كانت ملكاً للنساء اللواتي حصلن عليه كمهور للزواج. ويستطيع المرء ان يجزم ان هذا النوع من المال لم يستخدم بالاستثمار او الصناعة، بل كانت الامهات تبعنه قطعة وراء اخرى لاطعام عائلاتهن خلال سنوات اللجوء الأولى(* ٢٥). أما معظم الماشية التي احضرها المزارعون من فلسطين، بخاصة اولئك الذين سكنوا على مقربة من الحدود اللبنانية والاردنية والسورية، فقد لاقت حتفها بسبب الظروف الصعبة، وربما ذبحت او بيعت لندرة المراعي. بعضهم استطاع اعادة تأسيس قطيع من الماشية إما في الضفة الغربية أو في سيناء وفي أكثر الاحيان لعب الأهل الذين عاشوا مسبقاً في المنطقة الجديدة دوراً مهما في انجاح هذه

---

* ٢٣ ـــ كان سابا أيضاً المدير الاداري لشركة المشرق للاستثمار المالي ، ومركزها فلسطين ، وكان مستشاراً للبنك العربي ، الذي كان له عدة فروع في الخارج فترة الهزيمة . انظر « سابا وشركاه : يفخرون بالجذور العربية للشركة » ، مجلة ميدل ايست ايكونوميك دايجست ، ١١ ، ١٢ ، ١٩٨١ .

* ٢٥ ـــ أمثال على بيع النساء الفلسطينيات لحليهن وفي بعض الأحيان لأثاث المنزل لإطعام عائلاتهن انظر ليلى خالد ، « شعبي سوف يعيش : مذكرات ثورية » ، تدقيق جورج حجار ، (لندن ، ١٩٧٣) ، ص ٣٤ ـــ ٣٥ ، وانظر أيضاً أبو اياد ص ٣٦ . والتقارير المختلفة عن حياة اللاجئين في لبنان والمتضمنة في أعمال روزماري صايغ ونافذ نزال . ونقاشاتي مع النساء الفلسطينيات داخل وخارج المخيمات مليئة بالاشارات على بيع النساء لحليهن الذهبية وأهمية هذه العملية في السنوات الأولى للجوء .

العملية. إما بالنسبة للأدوات الزراعية فلم تكن لها فائدة كبيرة لأن الارض التي ستستخدم فيها لم تكن موجودة. جل فائدتها كان في انها مكنت بعض اللاجئين من العمل كعمال زراعيين لدى مالكي الأراضي المحليين وبذلك تجنبوا القيود القاسية على العمل وفقر الحياة في مخيمات اللاجئين(٢٦).

التجارة والاستثمار في الشتات، ١٩٤٨ ــ ١٩٧٤ :

اضطر الفلسطينيون بحكم وجودهم في الدول العربية المجاورة لمواجهة قيود شديدة على حرياتهم، مضافاً إلى ذلك الاضطراب والفوضى في حياتهم والتي نجمت عن التشرد المفاجيء. اختلفت الظروف من بلد إلى آخر ومن مدينة إلى اخرى. في **لبنان** مثلاً كانت القيود قاسية جداً ذلك أن تدفق اللاجئين هدد بقلب الميزان الحساس بين الطوائف المسيحية والاسلامية، وتقلص الامتيازات التي يتمتع بها الموارنة في اجهزة الدول البيروقراطية وفي التجارة، فجوازات السفر وتأشيرت الاقامة لا يمكن الحصول عليها إلا بمساعدة احد الزعماء المحليين الاقوياء، الذين غالباً ما كانوا يطلبون ثمناً باهظاً لقاء ذلك. أما ملكية بناء ما أو توقيع عقد ايجار وإن كان قصير الامد فلا يمكن ان يتم ما لم تصدر موافقة مسبقة من رئيس الجمهورية. وكان مطلوباً من الفلسطينيين، كأي اجنبي في البلد، الحصول على اذن عمل مسبق قبل الحصول على أية وظيفة أو ممارسة أي مهنة او الانخراط في نشاط تجاري أو زراعي. أما بالنسبة للاجئين الذين كانوا يحصلون على مواد غذائية من وكالة غوث اللاجئين فقد مُنعوا من تغيير مكان اقامتهم دون اذن رسمي مسبق، ونادراً ما كان يسمح لأولئك الذين لا يحملون جواز سفر من بلدان عربية اخرى العودة إلى لبنان في حال مغادرتها(* ٢٧).

أما الفلسطينيون الذين لجأوا إلى **مصر** ولم يكونوا من ابناء الطبقة العليا او اقرباء بالزواج من مواطن مصري فقد اعيدوا إلى قطاع غزة بشكل جماعي في تشرين اول ١٩٤٩ . فعاد إلى هناك بين ستة إلى ثمانية آلاف فلسطيني، إلا أنه سمح فيما بعد لعدة مئات منهم العودة إلى **مصر** للدراسة في الجامعات المصرية. لقد خضع الفلسطينيون المقيمون في قطاع غزة للحكم العسكري الذي فرض على المنطقة بعد هزيمة ١٩٤٨ وفرضت عليهم قيود شديدة، فمن التشديد على حرية الحركة إلى الدرجة الاستثنائية من الفقر والبطالة التي

* ٢٧ ــ كان هناك استثناءا للسفر إلى سوريا ، حيث كان يمنح المسافرون لفترة قصيرة تأشيرة عودة . غابي ٢٠٦ ــ ٢١٠ .

جاءت بسبب اقامة اعداد كبيرة من اللاجئين في منطقة صغيرة، كل ذلك أجبر العديد من الاثرياء واصحاب المهارات إما على الهجرة واما على الاقامة في مخيات وكالة الغوث بعد أن صرفوا كل ما ادخروه[٢٨].

أما في **سوريا والاردن** فقد كانت الظروف افضلت بحيث سمح للفلسطينيين بشكل عام العمل والانخراط في نشاطات تجارية دون اذن مسبق. إلا أن الفلسطينيين في سوريا، وخلافاً للمقيمين في **الاردن**، لم يمنحوا الجنسية بشكل اوتوماتيكي، وحظر عليهم شراء الأراضي والممتلكات دون اذن مسبق من الحكومة. إلا أنه سمح لاصحاب المهن مثل الكتاب والمحامين والاطباء بممارسة مهنهم بحرية في **سوريا**، ولكن كباقي اللاجئين في الدول العربية كان صعباً عليهم العودة في حال مغادرتهم البلاد للعمل في الخارج[٢٩].

أما في **العراق** فقد سمح للفلسطينيين بالعمل في القطاعين العام والخاص، وبفتح المتاجر والاعمال الصغيرة، أي انهم كانوا متساوين مع المواطنين العراقيين ولكنهم لم يمنحوا حق التصويت[٣٠].

واجه الفلسطينيون في دول الخليج نمط حياة مختلفاً تماماً عن ذلك الذي اعتادوا عليه، إذ أن عدم توفر الخدمات الاجتماعية الاساسية ووسائل النقل اعاق بشكل اوتوماتيكي الحركة الاجتماعية والجغرافية. وكان السفر إلى الخارج امراً صعباً للغاية، على الرغم من أن القوانين السائدة لم تمنع الفلسطينيين من مغادرة البلاد أو العودة إليها إذا وجد كفيل من البلاد. وفي آب ١٩٥١ مُنِحَ الجنسية السعودية حوالي الف فلسطيني كانوا يعملون في قاعدة الظهران الجوية، وسمح لآخرين بالبقاء في السعودية بعد وصولهم إلى مكة والمدينة كحجاج[٣١].

أما اولئك الذين لجأوا إلى المشيخات الصغيرة على الساحل فقد مُنعوا تماماً من الحصول على الجنسية المحلية واعتُبروا مواطنين من الدرجة الثانية مثلهم مثل مجموعة التجار التي اقامت في البلاد بعد ان جاءت مهاجرة اصلاً من بلاد **فارس**. اما في **الكويت** فقد سمح للفلسطينيين بامتلاك بيوتهم وقطعة ارض حول المنزل، ومُنعوا في الوقت نفسه من تأجيرها. وكان محظوراً عليهم امتلاك الأراضي الاخرى أو المساهمة في ؛ شركات. وقد منع الارتفاع الكبير في اسعار الأراضي في فترة الستينات والسبعينات العديد من الفلسطينيين الذين وصلوا إلى البلاد خلال هذه الفترة من شراء بيوت لهم. فيا بعد عندما حاول المزيد من الفلسطينيين دخول البلاد كانت القيود قد شددت حيث سمح بالدخول فقط لمن لهم اقارب أو من معهم اذن عمل مسبق من كفيل كويتي. أما اذن العودة إلى **الكويت** لمن يخرجون بغرض "دراسة

او العمل في الخارج فلم يسمح به. **وأي نشاط سياسي كان يعتبر سبباً كافياً للابعاد. ولكن لم يدفع** الفلسطينيون ضريبة دخول إلى الكويت كما كان الحال في **لبنان وسوريا والأردن والعراق،** وسمح لهم بممارسة التجارة وبانشاء اعمال خاصة بهم ضمن شروط محددة(* ٣٢). اضافة إلى ذلك سمح لهم بتحويل الأرباح التي يجنونها من اعمالهم إلى الخارج ــ ليستثمروها في امتلاك البيوت والأراضي أو في التأمينات والودائع التي تدر ارباحاً كبيرة ــ ذلك أن دول الخليج، مثل لبنان، تسمح لسكانها بالتعامل بالعملة الاجنبية بحرية تامة وبتحويل اموالهم إلى الخارج دون قيد او شرط.

لقد وجد الفلسطينيون في المنافي أن حريتهم مقيدة، إلا أن اصحاب الأموال وذوي النفوذ والمهن غالباً ما كان باستطاعتهم التغلب بالتحايل على تلك القيود، أو التمتع بمعاملة خاصة أو اعتبارات معينة. ففي لبنان مثلاً اعطيت الأولوية في الحصول على اذن عمل لذوي التحصيل العالي، او المهنيين المتخصصين، ولأولئك الذين لهم اصول لبنانية، وللمتزوجين من امرأة لبنانية الأصل. استطاع بعض الفلسطينيين مثل **اميل البستاني** ــ اللبناني المولد ــ الذي هاجر إلى فلسطين في فترة الانتداب واسس شركة للتعهدات والتجارة، نقل نشاط شركاتهم إلى **بيروت** بعد هزيمة ١٩٤٨ . أما من تزوج من امرأة لبنانية فقد استطاع الحصول على إقامة واستثمار امواله في التملك، إضافة إلى استطاعته الحصول على اذن عمل مسبق.

على أية حال بامكاننا ان نستثني من تلك الظروف الفلسطينيين الذين استطاعوا الحصول على عمل في احدى الشركات الاجنبية العديدة التي اسست اعمالاً لها في لبنان في نهاية الاربعينات وفي الخمسينات ولما كان باستطاعة تلك الشركات الأجنبية استخدام عدد معين من غير اللبنانيين دون اذن من السلطات، فإن الفلسطينيين ممن يحملون مؤهلات معينة ومناسبة كانت الفرصة متاحة لهم اكثر من الآخرين[٣٣]. ويمكننا القول هنا أن الطبقة

* ٣٢ ــ في أواخر السبعينات اتخذت الكويت ودول الخليج الأخرى قيوداً جديدة على الهجرة . ولم يسمح للشركات الأجنبية بتوظيف عمال أجانب إلا بشرط أن تؤمن لهم السكن وتخرجهم من البلاد حال انتهاء عقد الشركة . وواجه الفلسطينيون القادمون من لبنان الذين حاولوا الانضمام إلى عائلاتهم في الكويت صعوبات كبيرة بعد الحرب الأهلية في لبنان والاجتياح الاسرائيلي في ٧٨ و ٨٢ . الكويت ، مسح خاص ، فاينانشال تايمز ، ٢٦ شباط ١٩٧٩ ، ص ٢١ . بسام سرحان ، « الفلسطينيون في الكويت : نتائج أولية لبحث اجتماعي » ، (الكويت ، ن . د . ١٩٧٨) . بلال الحسن ، « الفلسطينيون في الكويت » ، (بيروت ١٩٧٣) . انظر أيضاً بدر الدين عباس الخصوصي ، « دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي : ١٩١٣ ــ ١٩٦١ » ، (الكويت ١٩٧٢) .

الوسطى المدينية بالتحديد كانت المستفيد الأول من هذا الوضع، ذلك آن العديد من ابناء هذه الطبقة قد تلقوا تعليمهم في فلسطين باللغة الانكليزية الأمر الذي مكنهم من اعتلاء مناصب هامة في الجامعة الامريكية في بيروت وفي شركة **ناشيونال كاش رجيستر وشركة IBM وتايم لايف وشيل والتابلين (شركة خطوط النفط العربية)** في صيدا، ومكاتب شركات **النفط العراقية** في بيروت وطرابلس، وشركات اخرى تابعة للمصالح الامريكية والبريطانية. وهناك آخرون عملوا وكلاء ومستوردين وباعة جملة، يضاف إليهم ايضاً اولئك الذين حصلوا على امتيازات من الشركات الامريكية والبريطانية في **فلسطين** في فترة الانتداب والذين استغلوا اتصالاتهم الخارجية لاعادة فتح اعمال مماثلة في **بيروت** وبفضل ذلك نمت اقلية من الفلسطينيين الاثرياء في رأس بيروت وصيدا حيث كان نمط حياتهم مناقضاً لحياة عشرات الآلاف من الفلسطينيين في المخيمات وفي الأكواخ الممتدة خارج المدن الرئيسية. واستطاع العديد من هؤلاء الاثرياء الحصول في اوائل السبعينات على الجنسية اللبنانية، مما يعني التخلص من القيود على التملك والاستثمار في الصناعة والسفر للخارج. حصل ٨٦ ٪ من الفلسطينيين المقيمين في منطقة الحمراء ــ احدى احدث المناطق في البلاد كلها ــ على الجنسية اللبنانية عام ١٩٧٣[٣٤]. زودت هذه الجالية المجتمع الفلسطيني بالاكاديميين والصحافيين والاطباء والمهندسين، ووفرت مناخاً خصباً للسياسيين الفلسطينيين المبعدين من البلدان العربية الأخرى، واصبحت قاعدة للمقاومة الفلسطينية التي نمت في المنطقة العربية منذ أواخر الستينات وحتى ١٩٨٢ .

أما في **سوريا** فقد مكنت القوانين المريحة التي حكمت نشاط الفلسطينيين اصحاب رؤوس الاموال من فتح متاجر وتأسيس اعمال وشركات بنفس الشروط التي كان يخضع لها السوريون. بالمقابل كان حصول العمال الفلسطينيون على عمل صعباً جداً لأنهم مجبرون على منافسة العمال السوريين على الوظائف القليلة، وكان اللاجئون الفلاحون الذين يتلقون دعماً غذائياً من وكالة الغوث اقل حظاً حيث مُنعوا من تغيير اماكن سكناهم دون موافقة من دائرة الأمن العام[٣٥].

كان التجار الفلسطينيون الذين كانت لهم علاقات وثيقة مع نظرائهم في **دمشق وحلب**، والذين اعتادوا قضاء **اجازاتهم** في المصايف السورية، في وضع افضل من العمال والفلاحين حيث استطاعوا ايجاد مساكن خارج المخيمات فور وصولهم إلى البلاد، بعد اشهر قليلة من مغادرتهم **فلسطين**. اعطاهم هذا الفارق الحاسم امتيازات كبيرة في السنوات اللاحقة عندما مكنتهم حرية الحركة التي تمتعوا بها، وامكانية حصولهم على جوازات سفر

سورية، من توسيع اتصالاتهم بالخارج والاستفادة من النمو السريع الذي طرأ على اقتصاد دول الخليج. في أواخر السبعينات قُدر أن هناك عشرة فلسطينيين في سوريا من اصحاب الملايين، ولكن خلافاً لنظرائهم في بيروت، فضل هؤلاء البقاء مع ابناء وطنهم في المخيمات حيث وفر فيها السوريون اسباب الراحة اكثر من باقي المخيمات في الدول العربية الأخرى، وفي دمشق فضلوا البقاء في المخيمات المحيطة دون الانتقال إلى الأحياء الأكثر رقياً. واتجه هؤلاء إلى استثمار اموالهم في التملك وفي اعمال خارج **سوريا** حيث الضرائب اقل والقيود على تحويل الاموال خفيفة. إضافة إلى ذلك فإن ممتلكاتهم خارج **سوريا** في منأى عن المصادرة في حالات الغليان السياسي(* ٣٦).

أما الفلسطينيون الذين استقروا في **العربية السعودية** في أواخر الاربعينات فقد استفادوا من النمو الهائل في الاقتصاد الذي بدأ بالتوسع السريع في انتاج النفط. فحصل العديدون على جنسيات سعوذية وكان بحوزتهم بعض المال، ولم تكن القيود على النشاط التجاري في ايام الازدهار الأولى شديدة. إضافة إلى ذلك استفاد هؤلاء من المبالغ الهائلة التي قدمتها **الشركة العربية الامريكية للنفط** (ارامكو)، والوكالة الامريكية (الولايات المتحدة) للانماء الدولي (AID)، وبرنامج واشنطن , (IV) وغيرها من برامج التمويل الامريكية، مما اعطى مجالاً كبيراً للذين يتمتعون بالتدريب والمبادرة للاستفادة من ازدياد الطلب الذي نتج عن النمو السريع في المنطقة. واستطاع الذين يحملون مؤهلات علمية مثل الاطباء والاساتذة والمحاسبين والمهندسين والاداريين والمستشارين الحصول على وظائف. ووجد آخرون اعمالاً مربحة مثل التعهدات والوكالات وتمثيل الشركات الأجنبية. كما استطاع العاملون هناك اما تحويل مدخراتهم إلى عائلاتهم التي تعيش خارج البلاد، أو استغلالها لتأسيس مشاريع خاصة بهم. وعمل اعتماد المملكة الكبير على الفلسطينيين للعمل في سفاراتها وقنصلياتها في الخارج عمل على تمكين الجالية الفلسطينية في البلاد من اقامة صلات مع مصدري الاسلحة والمعدات الصناعية في الولايات المتحدة خارج إطار الآرامكو، ومكنهم ايضاً من الدخول في علاقات عمل وثيقة مع العائلات التجارية السعودية الاصل، التي سعت إلى توسيع اعمالها في الستينات والسبعينات(٣٧).

* ٣٦ ــ معظم الفلسطينيين الأغنياء كانوا يقيمون في مخيم اليرموك ، القريب من دمشق . كان للمخيم مجلس بلدية خاص به ، وفيه مدارس ومستشفيات يشرف عليها الفلسطينيون . مدير المخيم كان فلسطينياً من حيفا ذو قربى بعائلة عبد الهادي من نابلس ــ « اليرموك ، مخيم له مجلسه البلدي » ، جريدة الخليج ، ٦ آب ١٩٨١ ، ص ٢١ .

في **الكويت** ودول الخليج الأخرى وفّر وجود الشركات البريطانية في اوائل الخمسينات فرص عمل للفلسطينيين من اولئك الذين سبق أن عملوا مع **الحكومة البريطانية في فلسطين** أو تعلموا في المدارس البريطانية ايام الانتداب. لعب احد القادمين الاوائل إلى الكويت، **محسن قطان**، دوراً رئيسياً في تطوير النظام التعليمي في **الكويت**، وحقق صلات حميمة مع العائلة الحاكمة وابناء وبنات اهم العائلات التجارية نتيجة وضعه العلمي، واصبح فيا بعد ابنه **عبد المحسن القطان** نائب سكرتير وزير الاشغال العامة، وفي عام ١٩٥٩ اسس شركة الهاني الكويتية للتعهدات التي بنت فندق الشيراتون ومجمع شركة الطيران الكويتية ومستودعات مياه ضخمة ومباني سكنية وشبكة مصارف المياه في **الكويت**. في نهاية الستينات تمكنت الشركة من الحصول على عقود اعمال ضخمة في **السعودية والاردن** إضافة إلى **الكويت**، لاستيراد مواد البناء والآليات والأجهزة.

في عام ١٩٦٨ وبعد ان جمع ثروة طائلة انتخب عبد المحسن قطان رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني، وجاء هذا الانتخاب بسبب وضعه المالي المهم وبسبب دعمه الكبير لحركة فتح منذ اواخر الخمسينات(*٣٨).

ووجد بعض الفلسطينيين عملاً لهم مع احدى اكبر العائلات التجارية في الكويت «الغانم»، ولكنهم فيا بعد فضلوا العمل بشكل مستقل في مجال التعهدات والبناء والمواصلات والهندسة والعلاقات العامة، والخدمات الاستشارية للمصانع الخاصة والحكومية. وفي نهاية الخمسينات عندما وصل مهندس شاب اسمه **ياسر عرفات** للعمل في الكويت في وزارة الاشغال العامة، كان تعداد الجالية الفلسطينية في الكويت قد وصل إلى عدة آلاف واعتبرت من اغنى الجاليات الفلسطينية في الشتات، والتي وصل تعدادها بعد عشرين سنة ما يقارب ٤٠٠ ألف، ولعبت مساهماتها المالية المقدمة لفتح ولمنظمة التحرير الفلسطينية دوراً حيوياً في تمكين المنظمة وحركة فتح من النمو في السبعينات رغم الانتكاسات التي لحقت بحركة المقاومة في **الاردن ولبنان**. وقد بلغت قيمة مساهمة هذه الجالية ١٠ ٪ من دخل الفرد وكان يقتطع مباشرة من قبل الحكومة ويسلم لـ م.ت.ف.

ولقد جذبت مشيخة **قطر** ايضاً جزءاً من الفلسطينيين، حيث ساعدهم في ذلك

---

* ٣٨ ــ كانت هنالك مصالح أخرى لعبد المحسن قطان،كان يمتلك فندقاً ضخماً ومطعماً ومجمعاً للمكاتب في بيروت ، كشركته للبناء ومكاتبه التجارية التي استخدمت مئات الفلسطينيين . مقابلة في بيروت م.د.وم.ب . في أيار ١٩٧٢ ، وحكمت نشاشيبي ، لندن ، شباط ١٩٨٢ .

عبد الله درويش، وهو تاجر معروف حقق هو وابوه واخوته علاقات وثيقة مع العائلة الحاكمة ومع الرعايا البريطانيين في **الدوحة**. قوي مركزه في البلاد عندما عُين وكيل المشتريات الرئيسي لشركة **نفط قطر** ـ التي كانت كل من شركة **شيل وبريتيش بتروليوم** تمتلك فيها اسهماً، وتبوأ فيها بعد منصب المتعاقد الحكومي الرسمي مع اليد العاملة، ودخل في شراكة مع شركة التعهدات والتجارة (CAT) التي كانت قد حصلت على عقود عسكرية كبيرة في **فلسطين** خلال الحرب العالمية الثانية، وقبل ان تنقل مقرها إلى **بيروت** بعد هزيمة ١٩٤٨ (انظر لاحقاً). لقد حصلت شركة التعهدات والتجارة (CAT) على العديد من العقود التي بلغت قيمتها مئات الملايين من الدولارات من شركة **نفط قطر**، ومن الحكومة القطرية، وفي اواسط الخمسينات استجلبت حوالي ٦٠٠ موظف وعامل معظمهم مهندسين واداريين وحرفيين مهرة من الفلسطينيين. وبدوره جمع **درويش** ثروة صغيرة من شراكته مع (CAT) على شكل عمولات ورسوم وارباح على تجارته وخصوصاً فيما يتعلق بالاستيراد[٣٩]. وفي اواسط السبعينات وصل تعداد الجالية الفلسطينية في **قطر** إلى عشرة اضعاف ما كانت عليه. وكما في الكويت شكلت مصدراً خصباً للاستقطاب من قبل دعاة **فتح** في أواخر الخمسينات واوائل الستينات. ومن خلال تبرعاتها لـ م.ت.ف. بعد حرب ١٩٦٧ اصبحت دعامة اساسية لحركة المقاومة في السبعينات.

أما الهجرة الفلسطينية إلى **الامارات العربية المتحدة** فقد تأخرت إلى ما بعد اكتشاف النفط عام ١٩٦٣ . وقد نمت الجالية الفلسطينية، التي كان تعدادها لا يزيد على ٤٥٠ شخصاً فقط، بشكل كبير بعد حرب ١٩٦٧ ، عندما ازداد الطلب على المهندسين والموظفين المدنيين مع تدفق عوائد النفط. ازدادت الهجرة بعد اندلاع الحرب الأهلية في **لبنان** ، إذ رحبت الامارات التي ارتفع دخلها بشكل كبير بعد ازدياد اسعار النفط إلى اربعة اضعاف ما كان عليه اعوام ٧٣ و ٧٤ ، رحبّت بالفلسطينيين، بخاصة اولئك الذين يحملون شهادات عالية. وفتح الفلسطينيون الذين يملكون شركات في اماكن اخرى من الخليج فروعاً لشركاتهم في **ابو ظبي ودبي** وامارات اخرى، وبدأوا باستخدام ابناء وطنهم المقيمين في **لبنان والاردن**. وامتلأت الوزارات والسفارات لدولة الامارات بالعاملين الفلسطينيين، ووصل تعداد الجالية الفلسطينية هناك إلى ٢٧ ألف، وكنظيراتها في **الكويت وقطر** كانت مصدر دعم لا بأس به لحركة المقاومة[٤٠].

بعض الفلسطينيين في الولايات المتحدة وبلدان امريكا اللاتينية مثل تشيلي والبرازيل والارجنتين جذبوا اليهم جزءاً من ابناء القرى المسيحية ممن كان لهم اقرباء قد هاجروا في اوائل

القرن الحالي لممارسة اعمال تجارية صغيرة أو للعمل على تطوير تصدير الصناعات التذكارية في الأراضي المقدسة (انظر الفصل الثالث). وبهذا فإن اعداداً كبيرة من الفلسطينيين من رام الله وبيت لحم وبير زيت كانت تقيم في اواسط الستينات في كونيكتيكت، وديترويت وسان فرانسيسكو، وقد قدر المحامي **عزيز شحادة** من الضفة الغربية عام ١٩٧٨ أن حوالي ٨٠ ٪ من اصحاب الأراضي في مدينة **رام الله** يعيشون في الولايات المتحدة(* ٤١). ورغم أن اكثرية المهاجرين من هذه الجاليات عملت في التجارة الصغيرة، إلا أن بعضهم قد حصل على تعليم عال في **الولايات المتحدة** مما سمح لهم بلعب دور بارز في الجامعات والكنيسة والمهن.

في اوائل السبعينات وصل تعداد الجالية الفلسطينية في **تشيلي** إلى ٨٠ ألفاً، ٣٠ ألف منهم من **بيت لحم**. وإضافة لأولئك الذين هاجروا بعد ١٩٤٨ ضمت الجالية عدة آلاف ممن هاجروا من فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى هرباً من التجنيد الاجباري في الجيش العثماني. استطاعت قلة منهم أن تصبح في عداد الأثرياء جداً وبالتحديد اولئك الذين نشطوا في صناعة النسيج. وخلافاً لنظرائهم في الخليج، مال الفلسطينيون الكبار في **تشيلي** إلى انتهاج سياسة محافظة في الشؤون التي تؤثر على السياسة المحلية، حتى أن بعضهم كان شديد المعارضة لانتخاب الرئيس **سلفادور الليندي**، وتعاطفوا فيما بعد مع الحكومة العسكرية للرئيس **بينوشيت**(٤٢).

وُجدت ايضاً جاليات فلسطينية متراوحة الاعداد في مدن اخرى من امريكا الجنوبية مثل سان باولو وبيونس ايرس والاوروغواي ومناطق اخرى من امريكا الوسطى. اما في **البرازيل والارجنتين** فغالباً ما كانت الجاليات الفلسطينية هناك توحد قواها مع الجاليتين السورية واللبنانية اللتين اسس اعضاؤهما اعمال استيراد وتصدير وشحن وشركات مواصلات وشركات نسيج بعد هجرتهم المبكرة ايام الحرب العالمية الأولى(٤٣).

اما في بلدان اوروبا فوُجدت جاليات فلسطينية صغيرة العدد من الموظفين الحكوميين السابقين والمستشارين لحكومة الانتداب، ومن آخرين مارسوا مهن معينة (صحفيين،

---

* ٤١ — الحوادث ، (لندن) ، ٣٠ حزيران ، ١٩٧٨ ، ص ٥٩ . انظر أيضاً « هجرة أقلية » ، في منشورات بربارة أسود ، « الجاليات الناطقة بالعربية في المدن الأمريكية » ، (نيويورك ، ١٩٧٤) ، ص ٨٥ — ١١٠ . في عام ١٩٨١ كان في جمعية رام الله الأمريكية ٥٠٠٠ آلاف عضو . أما التجمع الفلسطيني لشمال أمريكا ، والذي ضم مهاجرين وأبناءهم وأحفادهم من جميع أنحاء فلسطين فقد مثل حوالي ٤٠ ألف فلسطيني ، أي حوالي ٣٥٪ من جميع الفلسطينيين في الولايات المتحدة عام ١٩٨١ . ميدل ايست انترناشينال ١٥ كانون ثاني ١٩٨٢ .

مستشارين، وعلاقات عامة ووكلاء دعاية). وُجد بعض منهم في **لندن** في فترة الخمسينات والستينات ولعبوا دوراً هاماً في الدفاع عن القضية الفلسطينية في **بريطانيا** في الوقت الذي لم تكن فيه هذه القضية معروفة في الغرب. ازداد عددهم بشكل ملحوظ بعد الحرب الأهلية في **لبنان** في اواسط السبعينات عندما لجأ فلسطينيون من **بيروت** ومدن لبنانية أخرى إلى **لندن**. وقد جاء آخرون بغرض الدراسة او العمل في الشركات العربية، او بسبب حيازتهم على رأس المال، او مهارات حرفية او مهنية، وبسبب هذه المؤهلات أُعفي هؤلاء من القيود على الهجرة ومنحوا اذون عمل وسمح لهم بفتح شركات متخصصة في التجارة والسفر والنشر والاستشارات.

الشركات الفلسطينية والمقاولون الجدد:

شكل الفلسطينيون الذين يعيشون في الشتات، والذين يتميزون عن الارستقراطية الفلسطينية من جهة، وعن الطبقة العاملة والفلاحين من جهة اخرى، ما يمكن أن يُسمى «البرجوازية الصغيرة». وهم اصحاب متاجر ومشاغل، واصحاب شركات سفر صغيرة، وشركات طباعة ونشر، ومغاسل وورشات ميكانيك، وآخرين مثل الاساتذة والكتبة والموظفين في قطاع الخدمات. وفي درجة اعلى من سلم هذه الطبقة يتوضع اولئك الذين تمكنوا من تأسيس اعمال في مهنهم التكنيكية او الحرفية مثل الاستشارات الهندسية، والمهندسين المعماريين والأطباء، ومخططي المدن والمستشارين الماليين. وفي اعلى سلم هذه الطبقة تربعت أقلية من المقاولين الفلسطينيين، الذين على الرغم من قلة عددهم إلا أنه كان لهم اثراً كبيراً ليس فقط على المجتمع الفلسطيني ولكن على تطور الشرق الأوسط برمته. فاعتماداً على اتصالات العمل الواسعة مع البلدان العربية المجاورة تمكنوا من اعادة تأسيس شركاتهم في الخارج. واستندت عملية اعادة التأسيس على رأس مال حُوِّل من فلسطين قبل الهزيمة، أو على ممتلكات تمت استعادتها فيما بعد. تمكن هؤلاء من الاستفادة من النمو السريع على الطلب في الخليج من جهة، ومن الاحتياط الهائل في الأيدي العاملة الفلسطينية الماهرة والعاطلة عن العمل والتي وجدت في المنطقة في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات. وامتدت شبكة شركاتهم — في اواسط الستينات — لتشكل امبراطورية منيعة للتجارة والمال، تخصصت في البناء والتعهدات والمواصلات والبنوك والعقارات في الشرق الأوسط كله، وإلى درجة ما في اوروبا والولايات المتحدة وافريقيا وامريكا اللاتينية.

لا يتسع المجال هنا لمزيد من التفاصيل والدراسة الشاملة لهذه الشركات الكبيرة، إلا أن بعض التوضيحات قد تساعد على فهم المدى الذي استطاعت معه هذه الشركات واصحابها ان يجمعوا الثروة، والطريقة التي استطاعوا بها ممارسة نفوذهم، وكيف اثروا على التطور الاجتماعي والاقتصادي في العالم العربي في العقدين الذين تليا الهزيمة.

احدى اقدم هذه الشركات التي امتلكها فلسطينيون هو البنك العربي، الذي اسسه في القدس عام ١٩٣٠ فلاح فلسطيني من قرية **بيت حنينا عبد الحميد شومان**. الذي ترك المدرسة وهو في السابعة من عمره ليبدأ حياته العملية كعامل في مقلع للحجارة قرب القرية، بعد ذلك هاجر إلى الولايات المتحدة عام ١٩١١ وكان يبلغ من العمر عشرين عاماً. باديء ذي بدء عمل بائعاً متجولاً للأنسجة في جنوب **الولايات المتحدة**، وبعد ان ادَّخر ارباحه فتح متجراً في **بالتيمور** ثم مخزناً ضخماً في **نيويورك**. وعندما عاد إلى فلسطين عام ١٩٢٩ كان قد امسى رجلاً ثرياً(٤٤).

نتيجة قناعته بان الاقتصاد المحلي في فلسطين يعاني من انعدام وجود مؤسسة مالية فلسطينية سعى **عبد الحميد** لفتح بنك في فلسطين برأس مال يُجمع من المهاجرين العرب في الولايات المتحدة. بعد فشل محاولته الأولى حاول **عبد الحميد** اقناع المستثمرين المصريين باهمية هذه المسألة، غير انهم خافوا من ان تؤثر القلاقل التي اندلعت في فلسطين عام ١٩٢٩ على مستوى ارباحهم. فاتخذ اخيراً قراره بالعمل بمفرده، وفتح **البنك العربي في القدس** في تموز ١٩٣٠ بمدخراته الخاصة التي بلغت ١٥ الف جنيه فلسطيني.

وحسب قوانين تلك الفترة كان بحاجة إلى سبعة شركاء كيما يسجل البنك كشركة خاصة محدودة. ويصف ابنه **عبد المجيد شومان** الكيفية التي حل بها ابوه هذه المعضلة قائلاً: انتقى والدي ستة اقارب له كشركاء يملكون بعض الاسهم، وقدم قرضاً لواحد منهم كيما يستطيع شراء الاسهم لتصل الحصص إلى العدد المطلوب(٤٥).

ويعتبر **المجلس الاسلامي الأعلى** أكبر المستدينين من هذا البنك، خاصة عندما عانى المجلس عام ١٩٣١ افلاساً نتيجة الطريقة التي قدرت بها حكومة الانتداب دفع العشر على الاراضي الزراعية والاوقاف (انظر الفصل ٣)(٤٦). ولاحقاً عندما استعاد المجلس ورئيسه امين الحسيني ثروتهم، بعد النشاط الدعائي الواسع في ارجاء البلاد لجمع الأموال من أجل شراء الأراضي العربية استفاد البنك العربي لأن هذه الاموال أُودعت في البنك. وتميزت علاقة **عبد الحميد** بالمفتي بانها كانت جيدة، وكذلك كانت علاقته **باحمد حلمي باشا** قبل أن يترك

البنك العربي في اواسط الثلاثينات (انظر الفصل ٤)(*٤٧). ليؤسس بنك منافس هو البنك الوطني العربي. مع بدء الاضراب العام في ١٩٣٦ اعتقل **عبد الحميد شومان** مرتين لدعمه القضية الوطنية، ورغم ذلك لم يُخل البنك بالتزاماته تجاه المودعين، وفوق ذلك اجل البنك كل الديون المستحقة له من المدينين الذين تأثروا سلباً بالاضراب والثورة.

هذه السمعة الجيدة التي حققها البنك بانه قادر على الدفع في هذه الظروف السياسية انعكست ايجاباً في فترة النمو الاقتصادي خلال الحرب العالمية الثانية، مما مكن البنك من منافسة البنوك البريطانية في فلسطين على المودعين العرب. وعندما دفع البنك عام ١٩٤٨ جميع التزاماته فوراً، على عكس ما حصـــل مع بنك **باركليز والبنك العثماني** تمكن، رغم خسارته لفروعه في **حيفا ويافا والقدس،** من تثبيت وضعه كمؤسسة مالية راسخة وذات سمعة جيدة. ساعد هذا الوضع البنك على نقل مقره إلى عمان عام ١٩٤٨ ، وجذب إليه مودعين جدد من الاردن والبلدان العربية الأخرى. وفي نفس الوقت كان له مصالح في **بنك الانماء الاردني** الذي حولت إليه كل المساعدات الامريكية والبريطانية للقيام باعمال محلية، والذي وفر الاموال اللازمة لانشاء شركة **مصفاة البترول الاردنية** عام ١٩٥٦(*٤٨).

وفي عام ١٩٦٧ عندما فقد البنك فروعاً جديدة له في فلسطين بعد الحرب، كان عليه أن يفي بالتزاماته المالية للاجئين الفلسطينيين الهاربين من وجه الاحتلال الاسرائيلي. وبما أنه كان له عشرات الفروع في العـالم العربي، وبعض المودعين من سويسرا والمانيا الغربية ونيجيريا فقد تمكّن مع وجود هذه الفروع من توزيع خسائره. وفي الوقت نفسه كان يوسع من نشاطه ويدخل في اعمال جديدة. بعد ذلك بعام ارتفعت احتياطات البنك إلى اكثر من ٨,٥ مليون دينار اردني (٢٤ مليون دولار)، ووصل رأس ماله إلى ٥,٥ مليون دينار اردني

* ٤٧ ـــ تزوج كل من عبد الحميد شومان وابنه عبد المجيد شومان بنات أحمد حلمي باشا وهو شريك مساهم في البنك ومديره العام في القدس . لقد كان وزير المالية في حكومة فلسطين التي لم تعش طويلاً والتي أقيمت في دمشق على يد الأمير فيصل ، ثم أصبح فيا بعد ممثل فلسطين في الجامعة العربية (انظر الفصـــل الســـابق) . مقـابلة مع برهان الدجاني سكرتير عام اتحاد الغرف التجـارية العربيـة والصناعية والزراعيـة . لندن ، ٢١ تشرين ثاني ١٩٨١ . مول شـومان والبنك جريدة الدفاع (DIFA) الموالية للحسيني في أوائل الأربعينات . هورفيتس ص ١٨٥ .

* ٤٨ ـــ التايمز ، ٦ آذار ١٩٨١ ، خمسة وعشرون عاماً : ودائع فرع حيفا حولت إلى بيروت وعمان بعد ١٩٤٨ ، أما ودائع فرع يافا فقد حولت إلى نابلس ورام الله . فتح فرع جديد في القسم العربي من القدس المحتلة ، كبديل للفرع الذي اخذته قوات الاحتلال الاسرائيلي .

(١٥ مليون دولار). هذه الارقام هي جزء صغير من المبلغ الدائر سنوياً: الفرع اللبناني في بيروت وحده كان يدير اعمالاً بقيمة ١٣٠ مليون دولار في عام ١٩٦٨[٤٩].

شجع **شومان وابنه عبد المجيد** وأحد اقاربه **خالد شومان** على نمو عدد من الشركات المكملة لنشاط البنك والمنتشرة في العالم العربي. احدى هذه الشركات هي شركة البناء التجارية، التي انشئت في بيروت في آب ١٩٦٦ برأس مال قدره ١٤ مليون ليرة لبنانية (٤,٥ مليون دولار) لتمويل وادارة الاستثمار في التملك.

من المؤسسين الآخرين لهذه الشركة **امين شاهين**، فلسطيني من الضفة الغربية، كانت عائلته تدير شركة بناء كبيرة في الأردن، **وسليمان طنوس** عضو مجلس ادارة **البنك العربي، وسامي العلمي** مدير فرع بيروت للبنك[٥٠].

وقد ساهم **طنوس** مع فلسطينيين آخرين منهم **باسم فارس وفريد علي السعد**، الذي خدم كضابط منطقة في حكومة الانتداب، ثم كمدير لفرع حيفا حتى ١٩٤٨ ، **وابو الوفا الدجاني**، رجل اعمال من القدس، في انشاء **الشركة العربية للتأمين في بيروت**، والتي اصبح لها في عام ١٩٦٧ فروعاً في **الاردن والكويت والبحرين وقطر و دبي و ابو ظبي و السودان و ليبيا و تونس و المغرب وفي بريطانيا وبيروت أيضاً**. رغم أن الشركة التي أُسست اصلاً في **فلسطين** عام ١٩٤٤ تخصصت في البداية في التأمين على البناء والشحن والاسواق التجارية **في** العالم العربي، إلا أنها استثمرت اموالها في عدد من شركات التصنيع والاستثمار مثل: **تعليب كورتاس**، وشركة **التبريد في لبنان**، وشركة **استثمار المشرق في بيروت**، التي ضم مجلس **ادارتها** كل من **فارس وطنوس** وعدد آخر من رجال الاعمال الفلسطينيين[* ٥١].

المحرك الرئيسي وراء تأسيس شركة المشرق عام ١٩٦٣ كان المحاسب الفلسطيني المعروف **فؤاد سابا**، الذي عمل مديراً لادارة شركة محدودة بالاسم ذاته فترة الانتداب، إضافة إلى مقدرته الفائقة على ادارة فريق من المحاسبين باسم **سابا وشركاه**، التي أُسست اصلاً **في حيفا** في العشرينات، وكانت مسؤولة عن تدقيق حسابات **البنك العربي** منذ تأسيسه عام

---

* ٥١ ــ أصبح السعد وزير المالية الأردني عام ١٩٧١ ، وكان يملك حصصاً مهمة في شركات التبغ والسجائر والأحذية في الأردن ، وعمل مديراً لشركة مصفاة النفط الأردنية ، وشركة الخطوط الجوية الملكية . « الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ » ، (لندن ، ١٩٧٥) ص ٨٩٠ . أبو الوفا الدجاني كان عضواً في مجلس ادارة شركة الكهرباء الأردنية ، والبنك الوطني الأردني ، وشركة التنقيب عن الفوسفات .

١٩٣٠ . وكذلك تولت الشــركة تدقيق حســـابات **بنك انترا** (انظر لاحقاً) **وشـركة التعهدات والتجارة، وشركة التأمين العربية** وعشرات من الشركات الفلسطينية الأخرى. وساهم **سابا** ايضاً في تأسيس **الصندوق القومي الفلسطيني** عام ١٩٣٠ ، وعين سكرتيرا **للجنــة العربية العليا** في حزيران ١٩٣٦ قبل ان تبعده السـلطات البريطانية عام ١٩٣٧ بسبب نشاطه السياسي. بعد هزيمة ١٩٤٨ نقلت الشركة مكاتبها إلى **بيروت وعمان** ومن هناك سعت إلى توسيع اعمالها في الشرق الأوسط كله. وحصلت عام ١٩٥٥ على عقد من **جون بول غيتي** لتعمل **لشركة نفط غيتي** في المنطقة المحايدة بين العربية السعودية والكويت. بمساعدة **غيتي** استطاعت الشركة الدخول في شراكة مع شركة المحاسبة الامريكية الضخمة، **ارثر اندرسون وشركاه**، الأمر الذي فتح امامها ابواباً لأعمالٍ كبيرة مع الشركات الامريكية العاملة في الولايات المتحدة.

عندما استقال عدد من الموظفين السابقين في **سابا وشركاه**، امثال **طلال ابو غزالة**، اسسوا شركات خاصة بهم. ازدهرت شركة **ابو غزالة في الكويت** بعد الارتفاع الكبير الذي طرأ على اسعار النفط عامي ٧٣/ ١٩٧٤ وتبرع عام ١٩٧٨ بمبلغ ضخم ــ ما يقارب ١٠ مليون دولار ــ للمساعدة في انشاء **كلية الدراسات العليا** في ادارة الاعمال في **الجامعة الامريكية ببيروت**. واسس شخص آخر من عائلة **سابا واسمه فوزي** شركة محاسبة خاصة به في **العربيــة السعودية** في أواسط السبعينــات، وكان يقوم باعمال محاسبة كبيرة للشركات السعودية والغربية، من ضمنها عدد من الشركات العالمية التي سعت إلى أخذ الاستشارات المالية والضريبية من الشركة(٥٢).

رغم أن هذه الشبكة المتداخلة التي احاطت **بالبنك العربي** والشركات المترابطة معه قد سجلت نمواً نوعياً في الخمسينات والستينات إلا أن سياستها الاستثمارية ظلت محافظة، فاستمرت احتياطياتها عالية واعادت استثمار الأرباح في الشركة وعلى عكس ما هو حاصل في بنوك اخرى حافظ البنك العربي على مستوى عال من السيولة النقدية(٥٣). بالمقابل كان **بنك انترا ــ** مركزه **بيروت ــ** يتباهى بانه يغامر بشكل يخافه البنكيون الآخرون، حيث عمل على توسيع املاكه لتضم املاك وعقارات ومباني واعمال تجارية ووسائل مواصلات ومصانع، كما نشط في مجال التجارة البنكية التقليدية. أُسّس بنك انترا على يد **يوسف بيدس**، صراف فلسطيني من **القدس**، عام ١٩٥١ (انظر اعلاه). واصبح **بنك انترا** عام ١٩٦٥ اكبر مؤسسة مالية في **لبنان** حيث بلغت قيمة ممتلكاته ١٠٠٠ مليون ليرة لبنانية (٣٢٥

مليون دولار(*٥٤).

استطاع بيدس باستخدامه الثروة الفلسطينية التي بحوزته، أن يمارس بمهارة فائقة سياسة هجومية تنافسية ويحصل على ممتلكات رئيسية وأسهم صناعية في وقت كانت فيه آفاق مثل هذه الاسهم غير واضحة. كما استطاع أن يقود البنك بمفرده تقريباً، من نجاح لآخر. اشتملت ممتلكات **بنك انترا في لبنان** على اسهم في **شركة طيران الشرق الأوسط، وميناء بيروت، وفندق فينيقيا، وفندق الهلتون، وشركة التلفزيون اللبناني**، وشركتا تأمين اساسيتين إضافة إلى ذلك امتلك البنك اسهماً أساسية في مصانع ومواصلات لاسلكية، ودور نشر، وشركات شحن واستثمار. في عام ١٩٦٦ امتد نشاط البنك إلى اوروبا والولايات المتحدة وافريقيا وامريكا الجنوبية، حيث اشترى اسهماً في ثاني أكبر حوض بناء سفن في فرنسا ، وفي شركات مناجم مسجلة في انجلترا، واملاك عقارية مربحة في **الشانزليزيه في باريس. وفي مانهاتن فيفث افينيو، وفي لندن بارك**، واشترى كذلك بنوك وبيوت سمسرة وشركات تجارية في **جنيف أو روما، وفرانكفورت، ونيويورك، وسان باولو، ودبي، وليبيريا، وسيراليون ونيجيريا**(*٥٥).

استورد **بنك انترا** والمساهمين فيه العديد من المواد الاساسية التي كانت المنطقة تحتاجها مثل القمح ومواد البناء، وسلع مصنعة ووسائل مواصلاته، ذلك إضافة إلى مساعدته العديد من الشركات الفلسطينية في تأسيس اعمالهم في الشرق الأوسط ودول الخليج. وفي الوقت ذاته كان البنك يقدم النصح للعائلات المالكة في الخليج ولحكومات تلك الدول حول كيفية استثمار اموالهم في الخارج. حقق **بنك انترا**، قبل الازدهار النفطي الذي حصل في السبعينات، بادارة **بيدس** الامكانيات الضخمة لتطوير دول الخليج، وأوجد فرصاً كبيرة نتيجة اعادة تدوير البترودولار. تمكن بنك انترا وهو في ذروة مجده من منافسة البنوك المتعددة الجنسيات في اوروبا وامريكا، حتى انه استطاع في بعض الاحيان ان ينتزع بعضاً من اعمال هذه البنوك في العالم العربي، وذلك لمعرفته السوق المحلية وقدرته على ابراز موهبة ادارية فذة في الطريقتين الشرقية والغربية.

ساهم اصحاب الخبرة الفلسطينيون بتأسيس وتطوير شركة ضخمة أخرى كان لها

---

* ٥٤ ــ « قضية بنك انترا » ، ص ٧٦ ، ٧٩ . قدمت بعض الأموال للبدء في البنك من قبل بيرت معلوف ، الزوجة اللبنانية المرموقة للطبيب النفسي الفلسطيني المعروف الذي قتلته عصابة شتيرن عام ١٩٤٨ .

اثر بارز في صناعة البناء في الشرق الأوسط في الخمسينات والستينات من هذا القرن وهي **شركة التجارة والتعهدات** (CAT). اسس هذه الشركة في فلسطين عام ١٩٤١ مقاول لبناني اسمه **اميل بستاني**. درس **بستاني** الهندسة في بريطانيا وبعد عودته هاجر إلى **فلسطين** بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية. وفي **فلسطين** اصبحت شركته وبسرعة المتعهد الرئيسي لحكومة الانتداب تتولى مشاريع بناء البيوت والمشاريع العسكرية الأخرى للجيش البريطاني. حصلت الشركة عام ١٩٤٣ على عقود بريطانية لبناء تسهيلات عسكرية في بيروت وتوسعت عملياتها لتضم شريكين آخرين هما **عبد الله خوري**، رجل اعمال لبناني، **وشكري شماس**، تاجر سوري من حمص(٥٦).

بعد الحرب امتدت اعمال **شركة التجارة والتعهدات** (CAT) ومن خلال **شماس** إلى **سوريا**، حيث شاركت في اعمال توسيع خط **انابيب شركة البترول العراقية** (IPC)من **العراق** إلى البحر الأبيض المتوسط. وفي عام ١٩٥١ دخلت في شراكة مع شركة مسجلة في بريطانيا اسمها ماذرويل للجسور والهندسة، وأسست شركة ثانية اسمها **ماذركات** (CAT) تخصصت في بناء مصافي البترول وانابيب النفط. ويمكن القول بانها كانت في ذلك الوقت الشركة الوحيدة في العالم القادرة على تنفيذ نوع وحجم الانابيب المطلوبة لتطوير حقول النفط في الشرق الأوسط(٥٧).

بعد أن نفذت اعمالها مع شركة **النفط العراقية**، التي كانت في ذلك الوقت ملكاً **لشركة النفط البريطانية وشركة شل** وشركات نفط فرنسية وامريكية اخرى، تمكنت شركتا (CAT) وماذركات من الامتداد إلى مناطق اخرى في الخليج العربي، بخاصة تلك التي كانت تحت الحكم البريطاني، حيث وقعت عقود مهمة لبناء انابيب بترول، ومستودعات بترول، وطرق، ومحطات طاقة، وانابيب مياه، واعمال موانىء، ومحطات ضخ، ومباني تجارية في الكويت وقطر **والامارات**، ومن ثم في **العربية السعودية وعمان**. في قطر ــ كما ذكرنا سابقاً ــ حصلت (CAT) على احتكار فعلي للتجارة الخارجية وبناء صناعة النفط في اوائل الخمسينات من خلال شراكتها مع **عبد الله درويش**. فجميع منشآت شركة **نفط قطر** قام ببنائها اما شركة (CAT) **أوماذركات**، حيث كانتا الشركتان الاجنبيتان الوحيدتان المسموح لهما العمل في المشيخة. وينص عادة اتفاقها مع شركة **نفط قطر** على أن تقدم شركة النفط جميع الآليات الثقيلة، والاسمنت، والحديد، والمواد المستوردة الأخرى، وبالمقابل تقدم **كات** الفنيين والحرفيين المهرة وبعض العربات والآليات الخفيفة، ومواد البناء المتوفرة محلياً مثل الرمل والحجارة. كما ادارت كات ايضاً معملاً للجبس وآخر للقرميد في قطر(٥٨).

أما في **اليمن الجنوبي** الذي كان حينها تحت الحكم البريطاني فقد حصلت كات على عقد مهم لتوسيع الميناء الرئيسي في **عدن** اضافة إلى تحسين مصبات النفط النهائية. وبعد افتتاح مصفاة البترول البريطانية عام ١٩٥٤ شهدت مستعمرة **عدن** ازدهاراً اقتصادياً ضخماً جلب المزيد من العقود لكل من **كات** وتجار المستعمرة المحليين(* ٥٩). فيما بعد وفي اوائل الستينات امتدت اعمال الشركة إلى **نيجيريا**، حيث حصلت على جزء من عطاء «تعهد» شركة **بريتيش بتروليوم وشركة شل**، وبعد أن توسعت أعمال الشركة وبعد الازدياد الكبير في احتياط النفط في البلاد، والبدء بانتاج النفط عام ١٩٥٨ حصلت **كات** على تعهدات مباشرة من الحكومة النيجيرية دون وسيط(٦٠).

أما في **لبنان** فقد تزايد نفوذ **كات** بفضل جهود **بستاني** الذي انتخب عضواً في مجلس النواب اللبناني عام ١٩٥١ . وعندما اصبح وزيراً للأشغال العامة عام ١٩٥٦ تمكن من الوصول إلى مكاتب **جمال عبد الناصر** وزعماء عرب آخرين كانوا تواقين ـــ بعد غزو قناة السويس وموجة المد القومي العربي الهائلة التي تلته ـــ لتكريس استخدام الشركات العربية في مشاريع التنمية(٦١). كانت خبرة **البستاني** وسمعته الجيدة بدون شك من العناصر الهامة التي أدت إلى نجاح شركته ، إلا أنه اضافة إلى ذلك كان وراء هذا النجاح عنصراً آخر يتلخص في رغبة **ناصر** والأنظمة المحافظة في الخليج تجنب القلاقل الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في الاردن في الخمسينات بسبب ارتفاع نسبة البطالة بين فلسطينيي المخيمات. لقد كان **بستاني** يناقش وبشكل مقنع أن شركته، بجمعها بين الثروة والموهبة الفلسطينية، تساعد في جعل الفلسطينيين مكتفين ذاتياً، وتشجع على اندماجهم في اقتصاد الدول العربية، وفي الوقت ذاته تسهم في تطوير البنية التحتية في المنطقة، وفي توزيع عوائد النفط بشكل مربح(٦٢). لكن لسوء الحظ كان هنالك في المنطقة من يعارض بشدة تداخل الاعمال الفلسطينية مع الاقتصاد العربي، لأن بعض هذه الاعمال والشركات الفلسطينية تنافس الشركات والتجار المحليين. لم يُفسَّر موت **البستاني** في حادث تحطم طائرة عام ١٩٦٢ والذي حدث قبل أن يُرشح نفسه لانتخابات الرئاسة بفترة قصيرة(٦٣). فهناك العديد من الفلسطينيين الذين يشعرون أن موته

---

* ٥٩ ـــ بين ١٩٥٥ و ١٩٦٥ استفادت عدن من التدفق الهائل للعملة الصعبة التي أدخلها وجود القوات البريطانية المتمركزة هناك ، والسواح الذين كانوا يمرون في عدن من كل الموانىء ، هذا اضافة إلى ماأنفقته الحكومة على البنية التحتية ، وعوائد مصفاة النفط كل ذلك أدى إلى ازدهار المستعمرة . « الشرق الأوسط وشمال أفريقيا » ، ١٩٧٥ ـــ ١٩٧٦ ، ص ٧٩٧ ، انظر أيضاً فريد هاليدي ، « الجزيرة العربية بلا سلاطين » ، (هارموندزورث ، ميدلسيكس ، ١٩٧٤) .

لم يكن جراء حادث عابر، بل انه كان نتيجة النجاح الهائل الذي حققه هو شخصياً وحققته **كات** بواسطة توظيف الفلسطينيين وتوجيه مهاراتهم لمصلحة المنطقة ككل، مما أثار منافسيه العرب.

في عام ١٩٦٣ قام ثلاثة فلسطينيين آخرين بانشاء شركة بناء كان في نيتها منذ البداية أن تهزم كات في أواخر الستينات. الثلاثة هم **حسيب صباغ ومحمد كمال عبد الرحمن وسعيد توفيق خوري**. بدأ الرجال الثلاثة عملهم بمبلغ ١٠ مليون ليرة لبناني فقط (٣ مليون دولار). ولكن في عام ١٩٦٧ كانت شركة **المتعهدين الراسخين** (CCC)تقوم باعمال بلغت قيمتها ٥٥ مليون ليرة لبناني، (١٨ مليون دولار) في السنة. وسرعان ما اصبح كل من **عبد الرحمن وصباغ وخوري** من الرجال الأثرياء، واستثمروا اموالهم في شركات اخرى لها نشاطها في الشرق الأوسط. اصبح **عبد الرحمن** مديراً لاثني عشرة شركة تعمل في المنطقة من ضمنها شركة **طيران الشرق الأوسط، والبنك العربي الفرنسي ومركزه بيروت، والجمعية الوطنية لصناعة الهيدروليك، وشركة الاستثمارات الموحدة** (٦٤). أما **الصباغ** الذي كانت عائلته تملك أعمال نسيج وصباغة في **صفد** فقد اشترى املاكاً **في بيروت ولندن**، اضافة إلى استثماراته الأخرى التي شملت شقة في بيروت مكسوة بالواح خشب البلوط الذي يرجع إلى القرن الخامس عشر والذي شُحن من سوريا، والانسجة القوطية المزدانة بالرسوم والأعمال الفنية الايطالية(٦٥). واقام **الخوري** شركة املاك في بيروت تستثمر في الاملاك العقارية وبعد ذلك اصبح رئيساً **لبنك الاستثمار والتجارة والتمويل** ومركزه **الشارقة**، ومدير بنك **الاستثمارات والتمويل في بيروت**، هذا البنك الذي ضم عدداً من ابناء العائلات المالكة في **الشارقة ورأس الخيمة والكويت** كأصحاب اسهم(٦٦). في اوائل السبعينات كانت شركة المتعهدين الراسخين (CCC)والشركات ذات العلاقة معها تقوم باعمال قدرت قيمتها بمبلغ ٦٠ مليون دولار في السنة في دول الخليج وليبيا ونيجيريا.

التحدي والتراجع ١٩٦٤ ـــ ١٩٧٤ :

في الوقت الذي كان فيه المقاولون الفلسطينيون يوسعون قاعدتهم الاقتصادية في العالم العربي بدأت تظهر هناك قوى جديدة مما أدى تدريجياً إلى نشوب صراعات بين البرجوازية الفلسطينية ونظيراتها العربيات في **العربية السعودية، والكويت، ولبنان والاردن** واماكن اخرى من العالم العربي. لقد كان التوسع الاقتصادي الفلسطيني ممكناً بسبب حالة التخلف

التي كانت سائدة في دول الخليج من جهة، والتجربة المبكرة في الرأسمالية والتي اكتسبها الفلسطينيون فترة الانتداب البريطاني، خصوصاً اثناء الحرب العالمية الثانية.

في أواخر الخمسينات بدأت البرجوازيات المحلية تتوسع وتتحدى منافستها الفلسطينية. أما سلسلة الاضرابات في اواسط الخمسينات التي قادها عمال فلسطينيون احتجاجاً على الشروط المروعة التي سادت في صناعة النفط فقد أدّت إلى ابعاد مئات الفلسطينيين من العربية السعودية، والكويت والعراق وليبيا (انظر الفصل ٦)(٦٧). من الجدير بالذكر أن القوى الوطنية المحلية، التي عارضت الدور البريطاني في السويس واستمرار السيطرة الاقتصادية الغربية في العالم العربي، قد ايدت الاضرابات ودعمت المضربين.

وكان التجار المحليون تواقين إلى تحقيق نسبة أعلى من عوائد النفط، ويقولون أن استخدام اليد العاملة الفلسطينية قد قلل من الاستقرار بدل أن يعززه. وآخرون كانوا يقولون أن شركات النفط الأجنبية بتفضيلها استخدام الاجانب (الغربيين والفلسطينين) تحول دون تطور رأس المال المحلي، وأقروا على أن يُمنح المواطنون المحليون فرصاً أكبر لاقامة مشاريعهم الخاصة.

في العربية السعودية، اشتمل الاتفاق الجديد الذي وقع عام ١٩٥٧ بين الحكومة وشركات النفط الأمريكية، التي تدير حقول النفط، على فقرة تنص على أن ٧٠ ٪ من المستخدمين في اعمال شركات النفط في المملكة يجب ان يكونوا من السعوديين. ورغم أن الشركات وجدت في البداية صعوبة كبيرة في ايجاد سعوديين مؤهلين لهذا العمل إلا أنَّ نسبة السعوديين العاملين في مراكز الاشراف والادارة في الصناعة النفطية وصلت عام ١٩٦٤ إلى ٥٢ ٪(٦٨). اضافة إلى ذلك، اعطت الاتفاقية المعقودة عام ١٩٥٧ الاولوية لمواطني الدول العربية في حال عدم وجود سعوديين مؤهلين، وبذل حصل اللبنانيون والمصريون والسوريون على الأولوية في الحصول على وظائف هناك. أما فلسطين فلم يكن قد اعترف بها بعد كدولة عربية بعد ١٩٤٨ ، رغم انه كان لها ممثل في جامعة الدول العربية. نتج عن ذلك تراجع في النفوذ الفلسطيني في المواقع الوسيطة في شركات النفط، وتضاءلت فرص العمل امامهم من عقود عمل ورخص تصدير واستيراد واذون عمل وتوظيف.

تم توقيع اتفاق مماثل في الكويت بين شركات النفط والحكومة عام ١٩٥٨ . وفي عام ١٩٦١ تم تعديل الاتفاقية الموقعة بين الحكومة وشركة شل اويل باضافة بند ينص على تدريب الكويتيين وتأهيلهم لاستلام مواقع الاشراف. ولكن، خلافاً للسعودية ــ كان امير الكويت نفسه مخولاً بسلطة اختيار العرب للعمل في وظائف حكومية ومع شركة شل وفي

المدارس والمعاهد المحلية، دون الاهتمام بمسألة ما إذا كانوا رعايا دولة عربية عضو في الجامعة العربية ام لا(٦٩).

ساعد هذا الاجراء على تخفيف الاثر الذي تركته التشريعات على الفلسطينيين، واستطاع عدد لا بأس به منهم الاحتفاظ بموقعه في قطاع النفط وفي الصناعات النفطية، لكن رغم ذلك تقلص النفوذ الاجمالي الفلسطيني في عمليات حقول النفط.

إضافة إلى تشديد القيود على عمل الفلسطينيين في شركات النفط، بدأت حكومات **العربية السعودية والكويت ودول الخليج** تصر على أن تقدم عقود العمل الخارجية لشركات النفط للمواطنين المحليين أولاً. شعرت شركات النفط بهذا النوع من الضغوطات منذ ١٩٥١ ، عندما حاول نظام مصدق في ايران تأميم شركات النفط الغربية في **ايران**، إلا أن الجاليات الفلسطينية في الدول النفطية لم تشعر باثارها حتى اواسط الخمسينات.

بدأت شركة أرامكو، التي أسست دائرة خاصة بالتطور الصناعي العربي، باعطاء وظائف الصيانة والبناء للمتعهدين السعوديين، وزودتهم برأس المال والمعدات والمواد الخام اللازمة لذلك. وفي الوقت ذاته توجهت الشركة نحو الاعمال التي لا تتصل بشكل مباشر بانتاج وتصدير النفط مثل بناء المدارس والمستشفيات ومحطات الطاقة، وتعبيد الطرق. ودفعت الشركة عام ١٩٥٥ فقط مبلغ ٩ مليون دولار إلى ١٢٦ متعهد سعودي فقط(٧٠). (يمكن تقدير ضخامة هذا المبلغ في ذلك الوقت من حقيقة انه يساوي ٣/٤ ميزانية التعليم في البلاد كلها في ذلك العام).

وفي نهاية العقد اصبح المقاولون السعوديون، الذين استخدموا ارباح هذه العقود لشراء معداتهم الخاصة وقطع الغيار والسلع المستوردة، في مستوى مكنهم من منافسة نظرائهم الفلسطينيين واللبنانيين والمصريين، كما مكنهم من المطالبة بمزيد من العقود التي تغطي المواصلات والانتاج الزراعي ومواد البناء. وأكثر من ذلك بناء مشاريع كبيرة مثل المحطات الكهربائية والمصانع والمدارس، هذه الأعمال التي كانت تقوم بها في السابق الشركات الأجنبية. أما الفلسطينيون الذين لم يحصلوا على مساعدات مالية من الارامكو، ولم يحصلوا على النصائح الفنية ولا على رخص الاستيراد واذون العمل من الوزارات المعنية، فغالباً ما واجهتهم منافسة صعبة.

أخذت خطوة جديدة في الكويت في مجال اعطاء الأولوية للمواطنين المحليين في اوائل الستينات عندما طبقت سلسلة من الاجراءات التي تحد من نشاط الشركات غير الكويتية، وتعطي الافضلية للشركات المحلية في قطاعات اقتصادية، معينة. تُوِّجت هذه الاجراءات

بقانون صناعي جديد عام ١٩٦٥ أعطى للحكومة سيطرة شاملة على جميع قطاعات الاقتصاد، من ضمنها الواردات، والتجارة، والتصنيع، والبنوك، والبناء. واصمت جميع الفروع الصناعية في ظل الانظمة التي تنص على ان الملكية الاساسية لاسهمها يجب ان تكون للكويتيين، أي اكثر من ٥١ ٪ من الاسهم. واحدثت لجنة التطوير الصناعي، وخولت صلاحية منح او سحب رخص الاستيراد، وتصاريح التخطيط ورخص البناء لأن الحكومة الكويتية اقتنعت بضرورة اقامة مشاريع يملكها الكويتيين. وحظر على الفروع غير الكويتية تأسيس مؤسسات مالية وبنكية(٧١).

لم تمنع هذه الاجراءات الفلسطينيين من التنافس مع الكويتيين، ولكنها زادت من صعوبة تملك الفلسطينيين للشركات أو ادارتهم لها دون دفع مبالغ كبيرة من المال لشركائهم الكويتيين. وحسب تعليق مراقب على قانون الـ ٥١ ٪ فان هذا القانون: «يعني في بعض الاحيان ان الأجنبي (الفلسطيني مثلاً) يقوم بكل العمل ، ويأتي الكويتي ليجمع معظم النقود»(٧٢).

أما في مناطق أخرى من العالم العربي فقد حدَّ وصول انظمة راديكالية إلى السلطة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من فرص المقاولين الفلسطينيين. مثلاً أدى سقوط الملكية المؤيدة لبريطانيا في العراق عام ١٩٥٨ ، ووصول حكومة عسكرية بزعامة العميد الركن عبد الكريم قاسم إلى سدة الحكم، إلى احداث تغيرات كبيرة في اقتصاد البلاد انهت حقوق الاجانب في الحصول على الارباح او حالت بينهم وبين ممارسة نشاط مالي على الصعد البنكية وتحويل العملات الاجنبية. وفي عام ١٩٦٤ ، وفي ظل حكومة بعثية جديدة يرأسها عبد السلام عارف، اصبحت كل القطاعات الصناعية في البلاد تحت سيطرة الحكومة. واسست شركات حكومية لادارة المفاصل الرئيسية في الاقتصاد، واعطيت هذه الشركات صلاحيات كاملة للسيطرة على التجارة الخارجية. وفي عام ١٩٧٢ اممت كلياً شركة النفط العراقية وكذلك اممت حقول النفط التي كانت ملكاً لمجموعة شركات اجنبية(٧٣). أما الشركات التي كان المتعاملون معها من المؤيدين لبريطانيا في العراق ما قبل الثورة، مثل شركة التعهدات والتجارة (CAT)فقد وجدوا انفسهم مبعدين عن سوق العمل لصالح الشركات المحلية وشركات القطاع العام.

في سوريا تركت القيود على النشاط الخاص والتي ظهرت في فترة الوحدة مع مصر (١٩٥٨ ــ ١٩٦١) هامشاً للعمل في مجال التجارة والبناء والمواصلات، ولكن وبسبب خطر العدوان الاسرائيلي الدائم، هذا الخطر الذي بدأ بسلسلة من الهجمات الاسرائيلية في

اواسط الستينات، وتوج اخيراً بحرب ١٩٦٧ ـــ مما ترك الاقتصاد السوري مشلولاً ومعتمداً على المساعدات الخارجية ـــ غادر الفلسطينيون **سوريا** إلى دول الخليج للعمل في مجالات التعليم والتجارة. اما البقية فقد شجبت فرص التطور الاقتصادي المتاحة في العربية السعودية والكويت والامارات، وفضلت الانخراط في عمل عسكري وسياسي مباشر ضد اسرائيل(٧٤).

وفي **ليبيا** ادى اسقاط الملك ادريس وقيام النظام الجمهوري برئاسة **معمر القذافي** في ايلول ١٩٦٩ إلى اعتقال العديد من الفلسطينيين الذين عملوا كمستشارين للملك أو موظفين مدنيين في ادارته. اما الافراد او الشركات التي تم الشك بانها كانت تتعامل مع النظام السابق فقد جمدت حساباتها في البنوك(٧٥). وبعد عام واحد أُممت البنوك والمصانع وشركات التأمين، وأُجبرت الفروع المحلية للشركات الفلسطينية مثل **البنك العربي والشركة العربية للتأمين** اما على مغادرة البلاد او تسليم ممتلكاتها لليبيين(٧٦). في الوقت ذاته شجعت الحكومة الليبيين على أخذ دور اكبر في مجالات كانت في السابق مغلقة للقطاع الخاص، مثل تجارة الجملة والتجارة الخارجية والبناء والزراعة. تم ذلك من خلال دعم هذه المحاولات واعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية. ومرة اخرى وجدت الشركات الفلسطينية نفسها في وضع لا يساعدها على منافسة الشركات المحلية، فعدم هدوء المناخ السياسي وعدم ثبات وضع الفلسطينيين في البلاد دفعهم إما إلى الهجرة أو إلى استثمار اموالهم في اماكن اخرى.

إلى جانب المنافسة المتزايدة الناجمة عن ولادة برجوازيات محلية وازدياد القيود على المشاريع الخاصة، وجد المقاولون الفلسطينيون انفسهم امام مشاكل جديدة نجمت عن عدم قدرتهم على ترجمة نفوذهم الاقتصادي المتنامي في سلطة سياسية. **ففي لبنان، تبع موت اميل البستاني** وانهيار شركة **كات** الانهيار الكبير **لبنك انترا** في تشرين اول ١٩٦٦ الذي جاء في اعقاب سلسلة من الانسحابات قام بها اصحاب الاسهم من العائلات المالكة في **الكويت والعربية السعودية**(٧٧). **وادى رفض البنك المركزي اللبناني** تقديم قرض **لبنك انترا** ـــ رغم ان ممتلكاته اكبر من استحقاقاته بقيمة ٥٠ مليون دولار ـــ وتسرع **انترا** في اعلان الافلاس في كانون ثاني ١٩٦٧، إلى حركة احتجاج في صفوف المودعين في **انترا** ـــ بلغ عددهم ١٦ الف ومعظمهم من الفلسطينيين ـــ وفي صفوف اليسار اللبناني. ادعت حركة الاحتجاج تلك أن رفض البنك المركزي اقراض انترا ما هو إلا انعكاس لرغبة **الطائفة** المارونية اللبنانية في تقليص نفوذ **بيدس في لبنان**، وازالة الخطر الذي شكله **بيدس** على محاولاتهم الدخول في القطاع البنكي في البلاد(٧٨).

افشلت ثلاثة بنوك امريكية جهود **بيدس** لجمع اموال اضافية وتحويل ممتلكات **فرع**

بنك انترا في نيويورك، وسُلِّمت ادارة بنك انترا والشركات التابعة له والملكيات والعقارات التابعة للجنة تمثل دائني بنك انترا الاربعة الرئيسيين وهم: حكومة **الولايات المتحدة** (التي اقرضت بنك انترا ٢٢ مليون دولار لتمويل صفقة قمح)، **والكويت، وقطر ولبنان**(* ٧٩). استدعيت شركة استثمارية امريكية اسمها **كيدر بيبودي** وشركاه، وأسست بسرعة شركة **انترا للاستثمار**، وبدأت ـــ ببيع ممتـلكـات انترا العقـارية في **باريس** واماكن اخرى من اوروبا لحكومات **الكويت وقطر ولبنان**. اما اعماله البنكية عبر البحار فقد سُلمت لعدد من البنوك **الامريكية والبريطانية والالمانية**(* ٨٠).

وحصلت كل من **الكويت وقطر ولبنان والولايات المتحدة** وعدد من المستثمرين الخليجيين على اسهم في الشركات التابعة **لبنك انترا، اهمها حوض بناء السفن الضخم في فرنسا**، وشركة **طيران الشرق الأوسط، وميناء بيروت، وكازينو لبنان، ودور النشر، وشركة الاذاعة والتلفزيون. أما بيدس** الذي ترك مفلساً فقد استُثني من اعمال الشركة الجديدة، ومات بعد ذلك بثلاثة سنوات في سويسرا على اثر ذبحة قلبية. وكان انهيار **انترا** بمثابة ضربة قوية لعشرات الشركات الفلسطينية التي ساعد **بيدس** في تأسيسها لم تشف منها تماماً. اما مئات الفلسطينيين الذين كانوا يطمحون للعلم والخبرة في العالم العربي فقد عنى لهم انهيار **انترا** فقدان فرصة فريدة لاكتساب تدريب وخبرة مهنية في الامور المالية والصناعة العصرية.

مهما كانت ميزات واخطاء **بنك انترا** ـــ فالغموض الذي احاط به **وببيدس** ما زال قائماً ـــ فإن جميع الفلسطينيين توصلوا إلى استنتاج واحد مفاده أن البنك فشل، أو اجبر على الفشل، لأنه فلسطيني(* ٨١).

---

* ٧٩ ـــ « قضيـة بنك انترا » ، ص ٧٨ ـــ ٧٩ . نيويورك تايمز ، ٢٧ أوكتوبر ١٩٦٦ . ثلاثة بنوك أمريكيـة هي تشيس مانهاتن بانك وفيرست ناشينـال سيتي بانك وبانك أوف أميريكـا رفضت تسـليم مدخرات بنك انترا في فروع نيويورك فترة الانهيار ، رغم القرار الصادر حينها عن المشرف الحكومي على البنوك والذي نص على أن مثل هذا الاجراء مخالف للقوانين البنكية في البلاد . نيويورك تايمز ١٩ و٢٠ اكتوبر ١٩٦٦ و ١٧نوفمبر ١٩٦٦ .

* ٨٠ ـــ انترناشينال هيرالد تريبيون ، ٢٧ ديسمبر ١٩٧٢ . نيويورك تايمز ١٩ نوفمبر ١٩٦٦ . أُخذت نشـاطات أنترا التجارية من قبل مؤسسـة جديدة هي بنك المشرق ، ثم لاحقاً أخذت مورغان غارانتي الأمريكية اسهم الأغلبية فيه .

* ٨١ ـــ الياس سابا ، الذي أصبح لاحقاً نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في لبنان ، شعر أنه إلى جانب كونه فلسطينياً ، فإن بنك انترا أظهر براعة فريدة في تحويل عوائد النفط العربية إلى استثمارات منتجة في العالم العربي . وهذا على ما أعتقد ، قال لي سابا ، من الممكن أنه أثار حقد الشركات الغربية التي أرادت أن ـ

ومنذ ذلك الحين ساد في هذه الأوساط طرحاً يقول بان على الفلسطينيين اما ان يشركوا منافسيهم العرب في أرباحهم ــ وبذلك يخففوا من غيرتهم ــ أو ان يستثمروا اموالهم في مكان يكون لهم فيه سلطة سياسة وسلطة اقتصادية. وبما ان كل الحكومات العربية ــ باستثناء الاردن ــ لم تعط للفلسطينيين حق المشاركة في الشؤون الحكومية، بدا الجواب الوحيد بالنسبة للعديد من رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات هو ايجاد مكان يكون فيه نفوذهم الاقتصادي مضموناً، تحافظ عليه سلطة سياسية، وبكلمات اخرى تأسيس دولة فلسطينية(٨٢).

لم يمض عام واحد على انهيار انترا حتى ضاعت الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب حزيران، مما أدى إلى اظهار مزيد من الدعم للوطنية الفلسطينية بين صفوف البرجوازيين الفلسطينيين في الاردن، الذين كانوا ــ خلافاً لنظرائهم في الخليج ــ يرفضون الانخراط الفعلي في السياسة الفلسطينية. إلا أن الحريات الأكبر التي تمتع بها المقاولون الفلسطينيون في الاردن، كونه البلد الوحيد الذي سمح للفلسطينيين بالتملك، أخّر نمو المشاعر الوطنية في بعض قطاعات البرجوازية، واستمر الوضع هكذا حتى الحرب الأهلية عام ١٩٧١/٧٠ .

فيما بعد وعندما عزف الملك حسين عن ادعاءاته بتمثيل الضفة الغربية في مؤتمر القمة العربي في الرباط عام ١٩٧٤ ، واعترف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، عانى رجال الاعمال الفلسطينيون من نفس المصير الذي عاناه نظراؤهم في دول الخليج قبل عدة اعوام. فبعد اعتراف الملك بمنظمة التحرير الفلسطينية قام بخطوات من اجل اردنة المملكة وازاحة الفلسطينيين عن المراكز الهامة في الوزارات والادارات. نتيجة ذلك وجد التجار الفلسطينيون، الذين كانوا في السابق يعتمدون على الحكومة في العقود والأموال، في وضع لا يستطيعون معه منافسة التجار الاردنيين، الذين حصلوا على مواقع متميزة في الاقتصاد القومي رغم ان خبرتهم كانت أقل من نظرائهم الفلسطينيين(* ٨٣).

← تأخذ دوراً أكبر في عملية تدوير البترودولار ، وكذلك اثار بعض الاستياء في أوساط الخليجيين الذين لم يريدوا للبنان أن تصبح سويسرا الشرق . مقابلة تمت في لندن ١٩٧٥ .

* ٨٣ ــ في مجلس الأعيان الذي عينه الملك بعد مؤتمر القمة العربي الذي عقد عام ١٩٧٤ ، كان فيه ثمانية فلسطينيين فقط من أصل ٣٠ ، أما مجلس النواب الذي كان يمنح الفلسطينيين حق التمثيل فيه بشكل مساوٍ لتمثيل الأردنيين ، فقد تم حله ولم ينعقد إلا بعد عشر سنوات بعد اجراء انتخابات جديدة . ديفيد هيرست ، « صراعات في الرأس والقلب » ، الغارديان (لندن) ، ١٩ ديسمبر ١٩٧٤ . انظر أيضاً عاروري ، ص ٥٩ ــ ٦٠ .

في نهاية العام بدأت عناصر ارستقراطية الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، والتي دعمت سابقاً الملك ووقفت ضد مطالب البرجوازية الفلسطينية في البلدان العربية الأخرى، تعلن عن تأييدها لـ م.ت.ف، وتطالب بخلق دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

في حين نبعت قناعات ارستقراطية الأرض الفلسطينية ـــ تماماً مثل البرجوازية ـــ من حقيقة انه لا يمكنهم حماية مصالحهم إلا في ظل دولة خاصة بهم، فإن موقفهم الداعم لمنظمة التحرير قد دفع إلى الامام المواقف الراديكالية المتصاعدة التي سادت بين الفلاحين المحرومين والبروليتاريا في الضفة الغربية وغزة وفي مخيات اللاجئين في الاردن والدول العربية الأخرى. هذه الشرائح الراديكالية زودت حركة، المقاومة الفلسطينية بالمقاتلين والمنظرين. ومكنت قادة فتح بالتحديد من تحويل الدعم المالي والسياسي الذي يتلقوه من البرجوازية إلى قوة قتالية، سرعان ما خطفت ابصار العالم، وجعلت كلمة فلسطين اسماً له معناه في الغرب كما في الشرق بعد أعوام من اهمال هذه القضية.

(٦)
تجزؤ الفلاحين

أدت هزيمة المقاومة العربية وإقامة دولة اسرائيل إلى هجرة جماعية للاجئين من المناطق التي احتلتها القوات اليهودية[١]. ورغم ان بعض الفلسطينيين تمكنوا من المغادرة مبكراً وايجاد فرصة عمل في البلدان العربية المجاورة، إلا أن غالبية الفلاحين وجدت نفسها دون طعام ودون مأوى وضرورات الحياة الأساسية. لقد لجأ العديد منهم بداية إلى **لبنان** وإلى اجزاء من فلسطين خاصة عندما اشتد القتال في الجليل في ربيع ١٩٤٨ وبعد مذبحة دير ياسين في نيسان التي ذهب ضحيتها ٢٥٤ قروياً. وهرب جزء آخر إلى الضفة الغربية وشرق الاردن لا سيما بعد دخول الفيلق العربي في أيار. وجزء آخر ـــ أكثريته من يافا ـــ التمس حماية الجيش المصري فهرب جنوباً باتجاه **قطاع غزة ومصر**.

في البداية عاش معظم اللاجئين في العراء ـــ في البيارات والأكواخ ـــ وآخرون وجدوا مأوى مؤقتاً في ثكنات الجيش والاديرة والمدارس والمؤسسات الخيرية. وعندما استمرت الهجرة خلال خريف وشتاء ١٩٤٨ بُذلت الجهود لتسجيل اللاجئين في اماكن تجمعهم المختلفة. وفي كانون ثاني ١٩٤٩ ، عندما نظم برنامج حصر الغذاء، قدر عدد اللاجئين المسجلين للاغاثة بحوالي المليون[٢]. مقارنة مع عدد سكان فلسطين قبل ١٩٤٨ فإن هذا العدد يعني أن ثلاثة من بين كل اربعة فلسطينيين قد هربوا من بيوتهم او نقصوا جراء الفقر المدقع[*٣]. وعندما بدأت مؤسسات الاغاثة الدولية، التي ضمت جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والأمم المتحدة، بشق الطرق لتزود اللاجئين بالخيم والأدوية والثياب والطعام نشأت المخيمات في الضفة الغربية وغزة والدول العربية المجاورة. هذه المخيمات التي كانت مصممة على اساس انها مؤقتة اصبحت فيما بعد دائمة عندما ذبلت آمال الفلسطينيين بالعودة. في نهاية ١٩٤٩ قُدِّر عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات بـ ٤٣٠ ألف اضافة إلى ٢٥٠ ألف آخرين تمكنوا من ايجاد سكن خارج المخيمات ولكنهم مسجلين لأخذ

---

* ٣ ـــ قدر عدد السكان العرب في فلسطين عام ١٩٤٧ بأنه ١,٣٠٣,٥٨٥ نسمة ، جانيت أبو اللغد ، « التحول الديمغرافي في فلسطين » ، في منشورات ابراهيم أبو اللغد . « التحول في فلسطين » ، (آيفانستون ، ١٩٧١) .

حصصهم من الطعام(* ٤).

كانت الغالبية العظمى من الذين اجبروا للسعي وراء الاغاثة من الفلاحين الذين إما كانوا يملكون بيوتاً واراضي في فلسطين، وإما كانوا فلاحين اجراء او محاصصين يزرعون اراضي في قراهم او في قرى مجاورة. خلافاً لأولئك الذين عاشوا حياة مدينية وتلقوا تعليماً أو كانت لديهم صلات عمل مع الخارج، لم يستطع هؤلاء الفلاحين تحويل املاكهم او ايجاد اعمال جديدة في اماكن لجوئهم. فعندما حُرموا من الأرض وبالتالي من مصدر الرزق تحولوا إلى الاعتماد الكلي على معونة الاغاثة. كانت مهاراتهم غير ذات فائدة في المجتمعات ذات الأراضي الزراعية النادرة وكل ما هو متوفر هو العمل المأجور. إضافة إلى ذلك فإن روابطهم الاجتماعية كانت مقصورة على علاقات مع الفلاحين الآخرين الذين واجهوا المصير ذاته. وبينما استطاع القليل منهم الحصول على مساعدة قريب عربي في الخارج لايجاد عمل مؤقت، باتت غالبيتهم معتمدة كلياً على الاغاثة من اجل البقاء.

وبمرور السنوات وبسبب التكاثر ازداد عدد اللاجئين المسجلين للاغاثة. ففي نهاية آذار ١٩٦٦ اصبح تعدادهم أكثر من ١,٣ مليون(٥). جاء احتلال باقي فلسطين في حزيران ١٩٦٧ ليضيف إلى هذا الرقم عدة آلاف أخرى ممن أُجبروا مرة ثانية على الفرار، هؤلاء الذين وجدوا أنفسهم مقطوعين وبعيدين عن ارضهم ورزقهم فسعوا للجوء إلى الدول العربية المجاورة(*٦). وصل عدد الفلسطينيين المسجلين للاغاثة عام ١٩٧٢ إلى ١,٥ مليون نسمة، أي حوالي نصف الشعب الفلسطيني. ٤٢ ٪ منهم كانوا يسكنون في مخيمات اللاجئين أي حوالي ٦٤٠ الف نسمة(٧). وبعد ثلاث سنوات اضافت الحرب الأهلية في لبنان المزيد إلى القائمة، فالقتال الذي ادى إلى الدمار الكلي لمخيمات تل الزعتر وحي الكارنتينا، إضافة إلى الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على مخيمات اللاجئين في جنوب لبنان اوصل الرقم إلى ١,٨ مليون نسمة عام ١٩٧٩(٨). وفي خريف ١٩٨٢ وصل الرقم إلى اكثر من ٢ مليون

---

* ٤ ــ ثيكنيسي ، « اللاجئون العرب : مسح احتمالات التوطين » ، (لندن ١٩٤٩) ، ص ١٠٢ . انظر أيضاً بركات ص ١٥٠ ، إلى جانب أولئك الذين يعيشون في المخيمات كان هناك ٣٠ ألفـاً لايزالون في الكهوف . وهنـاك حوالي ٨ آلاف لاجىء من طبقـة ملاكي الأراضي والمهنيين الذين لم يكونوا بحاجة للاغاثة .

* ٦ ــ في كانون أول ١٩٦٧ قدر عدد الفلسطينيين الذين تركوا الضفة الغربية بـ ٢٥٤ ألف . منهم ١٥٤ ألف كانوا أصلاً لاجئين ويتلقون مساعدة من الأمم المتحدة وقد اقتلعوا من أرضهم للمرة الثانية . ديفيز ، ص ٦٩ .

نسمة عندما فقد مئات الآلاف من الفلسطينيين في بيروت وجنوب لبنان بيوتهم ومصادر رزقهم بعد المذبحة الجماعية التي قام بها الاسرائيليون في حزيران(*٩). لقد ادى تشرد الفلاحين وبالتالي انفصال طبقة كاملة من الشعب الفلسطيني عن مصدر رزقها إلى خلق بروليتاريا جديدة في صفوف المجتمع الفلسطيني. أصبح هؤلاء الفلاحون المكدسون في المخيمات وتحت رحمة الشرطة المحلية ومنظمات الاغاثة، يعيشون حياتهم اليومية في صراع من اجل البقاء. الأمر الذي كان يعني للعديد منهم ايجاد عمل اينما امكن: في حقول ملاك اراضي محليين، أو في الشوارع كبائعين متجولين، أو في مشاغل ومكاتب منظمات الاغاثة في المخيمات. على اية حال بقي معظم من تمكنوا من ايجاد عمل، خارج الاقتصاد المحلي للبلدان المضيفة وخاضعين لتقلبات سوق العمل، الذي هو بالعادة صغير جداً ولا يمكن الحصول منه سوى على عمل مؤقت لا يكفي اجره لاعالة اسرة العامل. وبينما تمكن الجيل الجديد من الفلسطينيين الذين ولدوا في المخيمات من الحصول على تعليم مكنّهم من ايجاد أعمال دائمة في دول الخليج، فإن معظم جيل الفلاحين او المحاصصين الذين نشأوا في فلسطين (جيل فلسطين) لم يجدوا مخرجاً لوضعهم وبقوا عاطلين عن العمل منذ مغادرتهم فلسطين. وبعد أن غادر ابناؤهم المخيمات في الستينات والسبعينات اصبحت هذه المخيمات تدريجياً مركزاً للمقاومة المسلحة وملجأً للكبار والنساء والاطفال.

يدرس هذا الفصل تجزؤ الفلاحين الفلسطينيين كطبقة، وتحولهم اللاحق في الشتات. لكن هناك بعض الاشارات إلى اولئك الذين بقوا في فلسطين التي احتلها الاسرائيليون عام ١٩٤٨، وإلى اولئك الذين لم يشردوا من ابناء الضفة الغربية وغزة، إلا أن هذا الفصل يركز على الذين لجأوا إلى الجزء العربي من فلسطين (الضفة الغربية وغزة) وإلى الدول العربية المجاورة.

اخضاع اللاجئين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٤:

دور الأمم المتحدة:

في كانون اول ١٩٤٨ حثت الامم المتحدة على «السماح للاجئين الذين يرغبون

* ٩ ـ مجموع عدد اللاجئين من جنوب لبنان من الفلسطينيين واللبنانيين قدر بأنه وصل إلى ٦٠٠ ألف في أواسط حزيران. عاش جزء منهم في الشقق الفارغة والبساتين والمستودعات والمدارس في بيروت الغربية. وأقام آخرون المخيمات على الشاطىء. التايمز، ١٤ حزيران ١٩٨٢.

بالعودة إلى بيوتهم ليعيشوا بسلام مع جيرانهم في اقرب وقت مناسب، واعطاء التعويضات المالية لمن لا يرغب بالعودة». ولكن رفض اسرائيل تطبيق هذا القرار وعدم قدرة الأمم المتحدة على تنفيذه ترك اللاجئين في حالة من الفوضى وعدم اليقين(١٠). بعد ذلك بعام اوصت بعثة المسح الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة، والتي ارسلت إلى المنطقة لتقييم الوضع، أنه في ظل الازمة السياسية المستمرة، وعدم تحقيق العودة يجب على الدول الاعضاء في الأمم المتحدة أن تواصل تقديم التبرعات الطوعية للاغاثة حتى ١ نيسان ١٩٥٠ . واوصت البعثة ايضاً بوجوب تأسيس وكالة خاصة للبدء ببرنامج الاشغال العامة والاغاثة المباشرة. بعد هذا التاريخ(١١). شعرت اللجنة، كما اوضح السكرتير العام للأمم المتحدة لاحقاً، أن «مثل هذا البرنامج المقترح للاشغال العامة في الاردن وفلسطين العربية ولبنان وسوريا، بتوفيره وظائف مؤقتة للاجئين وتحريك الطاقة البشرية العاطلة عن العمل سيوقف اثر الارباك والتشوش، ويزيد الخيارات العملية المتاحة للاجئين، ويحسن ايضاً انتاجية البلدان التي يقيم فيها اللاجئون(١٢). وقد قبل مجلس الامن هذه التوصيات في كانون ثاني ١٩٤٩ وامر بتشكيل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين في أيار ١٩٥٠(١٣).

يتم تمويل هذه الوكالة من التبرعات الطوعية التي تقدم من الحكومات، وتقدم الاغاثة بشكل مشاريع توافق عليها حكومات البلدان المضيفة. هدف الوكالة، حسب تصريح الامين العام، هو «تحويل اللاجئين من الاعتماد على الاغاثة إلى العمل المأجور، بما يخدم اقتصاد الدول التي تساهم في المشروع»(١٤). أما التساؤلات السياسية المتعلقة بحل الصراع أو بقضايا مثل العودة أو التوطين والتعويض، فكانت خارج مهمات الوكالة، وتركت لهيئة مصالحة فلسطين التابعة للأمم المتحدة (UNCCP)، وهي هيئة اسست في كانون اول ١٩٤٨ لفرض الالتزام بقرارات الامم المتحدة(١٥).

شكلت توصيات البعثة والطريقة التي أُسست بها وكالة الغوث نقطة تحول حاسمة في مستقبل اللاجئين. فسيصبح اللاجئون عملياً تحت رحمة المؤسسات الخيرية الدولية، ومصدراً لليد العاملة الرخيصة في البلدان العربية. ورغم النداء الخاص الذي وجهته الجمعية العامة للأمم المتحدة والداعي إلى توطين اللاجئين واعادتهم إلى بلادهم، كان الهدف الرئيسي لوكالة الغوث هو ابقاء اللاجئين محتشدين في البلدان العربية المجاورة وعدم عودتهم إلى بيوتهم في المناطق التي تحتلها اسرائيل. ورغم أن الدول العربية ــ باستثناء الاردن ــ قد اعترضت على الطريقة التي عُرِّفت بها مهمة وكالة الغوث واصرت على ضرورة اعادة اللاجئين إلى وطنهم، وضرورة التعويض عليهم وليس العمل على اندماجهم في المجتمعات العربية

الأخرى — كما عرَّفت الوكالة دورها — إلا أن هذه الاعتراضات لم تلق أية استجابة(١٦). أما لجنة المصالحة فتحولت، بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى اتفاقية مع اسرائيل بخصوص اعادة اللاجئين، إلى مقر للثرثرة، واصبحت مهمتها منذ عام ١٩٥٠ تقتصر على وضع قوائم بالممتلكات العربية في اسرائيل والمناداة، بدون جدوى، بقبول العودة أو بدفع تعويضات للاجئين(١٧).

أما اللاجئون فقد اعتبروا توصيات الهيئة وتأسيس وكالة الغوث بمثابة خيانة مطلقة لحقوقهم وهويتهم كشعب مستقل. لقد شعر الشعب الفلسطيني بالطعن اكثر لأن الأمم المتحدة — وكان يسيطر عليها حينها حلفاء الحرب وهم **الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي — التي** امرت بتقسيم فلسطين أول الأمر قد جلست عاجزة وهي ترى الاسرائيليين يحتلون الأراضي التي كانت حسب قرار التقسيم تخص الدولة العربية الفلسطينية.

خرج اللاجئون في كل المنطقة إلى الشوارع للاحتجاج على خطة تجميع اللاجئين في الدول العربية المجاورة وللمطالبة بحقهم في مواصلة القتال ضد قرار التقسيم وضد خلق دولة صهيونية في فلسطين(١٨). في عام ١٩٥٢ كان قد تشكل عدد من المجموعات السرية التي سعت إلى توجيه غضب اللاجئين نحو عمل سياسي وعسكري محدد يهدف إلى استعادة وطنهم. احدى هذه المجموعات كانت **منظمة معارضة السلام** مع اسرائيل، وقد بدأت توزع جريدتها (الثأر) في المخيمات، وفي الوقت ذاته توفر الخدمات الطبية والتعليمية والاجتماعية الاساسية. هذه المنظمة كانت تابعة **لحركة القوميين العرب**، التي كان مركزها **بيروت**، وضمت في قيادتها عدد من الأطباء وطلاب الطب من اللاجئين اهمهم **جورج حبش ووديع حداد واحمد اليماني** الذين اسهموا فيما بعد بتأسيس **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**(١٩).

وفي **القاهرة** كانت مجموعات من الطلاب اللاجئين من غزة قد شكلت **الاتحاد العام لطلبة فلسطين في مصر** — أول مؤسسة فلسطينية اقيمت بعد هزيمة ١٩٤٨ . وقد حارب بعض أعضاؤها مثل **ياسر عرفات** مع قوات المفتي في الدفاع عن فلسطين عام ١٩٤٨ ، وهناك أعضاء آخرون مثل **صلاح خلف** (ابو اياد) **ومحمد النجار (ابو يوسف)** ساعدا عرفات في تأسيس **حركة فتح** في اواخر الخمسينات، وانضما إلى المنظمة في القاهرة. في اوائل الخمسينات، بخاصة بعد الغارة الاسرائيلية على غزة في شباط ١٩٥٥ وغزو القنال عام ١٩٥٦ ، لعبت المنظمة (اتحاد الطلاب) دوراً رئيسياً في تجنيد الفلاحين المشردين والعمال والمثقفين لصالح القضية الفلسطينية وفي تدريبهم عسكرياً(٢٠).

وكانت هناك مجموعات اخرى مثل، **المجتمعين حول الجبهة الوطنية والحزب**

الشيوعي الاردني، والتي ركزت على تنظيم العمال الفلسطينيين ونشر الوعي السياسي في صفوف اللاجئين[21]. ونشطت كل من **حركة الاخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي** في مخيمات اللاجئين، حيث ساهمتا في تنظيم المظاهرات الجماهيرية ضد مشاريع التوطين وضد اسرائيل[* 22].

رغم فشل المحاولات الأولى للمقاومة في اعادة اللاجئين إلى وطنهم، إلا أنها منعت وكالة الغوث من تنفيذ عدة مشاريع تنموية مهمة، خشيها اللاجئون لأنها تؤدي إلى استيعاب الفلسطينيين في المجتمعات المجاورة[23]. وادت معارضة اسرائيل وعدم سماحها باستخدام مياه نهر الاردن ونهر اليرموك لمشاريع تنموية في سوريا والاردن، وعدم التزام بعض ممولي وكالة الغوث بتعهداتهم المالية إلى الحد من عملياتها بشكل كبير[* 24]. في أواخر الخمسينات أُجبرت وكالة الغوث على التخلي عن المشروعات الطويلة الامد فاقتصر نشاطها الرئيسي على توزيع حصص الغذاء وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية. واعتمدت قدرتها على مواصلة هذه المهمات على عاملين اساسيين: **١ ــ الحصول على اموال كافية من الحكومات المتبرعة. ٢ ــ تعاون الحكومات العربية المضيفة.**

في سنواتها الأولى كانت ميزانية وكالة الغوث تحتمل نفقات مشاريع عمل، ولكن بعد مقاومة الفلسطينيين لمشاريع الاندماج الطويلة الامد امتنعت الحكومات المتبرعة عن تقديم المزيد من الأموال. في عام ١٩٦٦ بلغت مصاريف الوكالة على الغذاء ١٣,٢٤ دولار في السنة لكل لاجىء مسجل في الوكالة. هذا المبلغ لا يسمح باضافة اللحم والفواكه والخضار على الحصة الغذائية التي تكونت من الطحين والسكر والأرز والحبوب والزيت التي تبلغ قيمتها من السعرات الحرارية ١,٥٠٠ سعرة في اليوم. وبلغت مصاريف وكالة الغوث على الخدمات الصحية والطبية ٣,٧٩ دولار للفرد في السنة بينما بلغت مصاريفها على الخدمات التعليمية ١١,٨٧ دولار للفرد في السنة فقط. بكلمات أخرى بلغت مصاريف

---

* ٢٢ ــ عابدي ص ٢٠١ ــ ٢٠٢ . انظر أيضاً ميشال ، ص ٨٧ . فيما بعد أصدر حزب التحرير الاسلامي نظرية جديدة تنص على قبول بعض العون من وكالة الغوث ومن الغرب طالما اعتبرت هذه المساعدة جزية عابدي ص ٢١١ .

* ٢٤ ــ في نهاية عام ١٩٦٥ كان هناك حوالي ٧٤ دولة تقدم تبرعات إلى وكالة الغوث ، ولكن ٧٠٪ من ميزانية الوكالة كان يأتي من الولايات المتحدة . على مدى هذه الفترة تبرعت بريطانيا بمبلغ ٩٠,٥ مليون دولار مما يجعل ٩٠٪ من ميزانية الوكالة من الولايات المتحدة ومن بريطانيا . هوارد « وكالة الغوث » ، ص ٣٠ .

الوكالة الاجمالية اقل من ٣٠ دولار في السنة للفرد الواحد[٢٥].

بعد عام ١٩٦٧ تقلص هذا المبلغ الضئيل اصلاً لأن ميزانية الوكالة عجزت عن تغطية مصاريف الاعداد المتزايدة من اللاجئين الذين كانوا بحاجة للمساعدة.

وليس بمستغرب ان يعبر المفوض العام لوكالة الغوث عن شفقته تجاه اللاجئين في تقريره السنوي لسنة ١٩٦٦ بقوله:

«خلال السنوات الطويلة من اعتمادهم على الاحسان الدولي، كانت حياتهم حياة مصاعب وحرمان، فالاغاثة المقدمة من وكالة الغوث، رغم ضرورتها، ليست أكثر من الحد الأدنى... فالحصص الغذائية هزيلة وبالكاد تسد رمق الانسان الذي يعتمد عليها كلياً لفترة طويلة»[٢٦].

إلى جانب حرمانها من كل شيء باستثناء الخدمات الاساسية، فإن طبقة الفلاحين الفلسطينيين التي أُجبرت على الفرار عاشت في شروط حياة يرثى لها في الدول المجاورة والمخيمات. وفي عام ١٩٦٦ أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن تأثره قائلاً أنه من الواضح أن جزءاً كبيراً من اللاجئين ما زال يعيش في فقر مدقع، وفي شروط حياة مروعة واشار إلى أن هناك بعض العائلات: «ما زالت تعيش في مساكن غير مناسبة للبشر: بعضهم يعيش في اقبية مظلمة وآخرون في ابنية منهارة والبعض الآخر في ثكنات مكتظة واكواخ... ومعظم مخيمات اللاجئين مزدحمة حيث يعيش اكثر من خمسة اشخاص في غرفة صغيرة. ولا يوجد فيها شوارع مناسبة او ممرات، ويغرق العديد من المخيمات في الوحل شتاءاً وفي الغبار صيفاً». واضاف قائلاً أن موارد المياه غير كافية خصوصاً في أشهر الصيف، ولم يكن هناك قنوات لصرف المياه القذرة[٢٧]. برغم مرارة حياتهم وصعوبتها، فقد كان تذمر اللاجئين من الحكومات العربية التي يعيشون تحت حكمها واضحاً، فقد اعتبروها المسؤولة عن مأزقهم وعن عدم تمكنهم من اخذ زمام المبادرة بأيديهم، خصوصاً في **لبنان والاردن**، كما لم تسلم **مصر** التي كانت تدير **قطاع** غزة ولا **سوريا** من النقد حتى بعد وصول انظمة اكثر تقدمية للسلطة في الخمسينات.

مواقف الحكومات العربية المضيفة:

الكاتب الفلسطيني **فواز تركي** الذي سبق أن أُجبر على الفرار من بيته في حيفا عام ١٩٤٨ عندما كان طفلاً صغيراً، لخّص ببلاغة موقف اللاجىء الفلسطيني من مضيفيه: «عندما كبرت لم يكن البعبع بالنسبة لي هو اليهودي، ولا الصهيوني، ولا الامبريالي او

الداعم الغربي لدولة اسرائيل، بل كان العربي. العربي الذي يسأل في الشارع فيا اذا سمعت عن الفلسطيني الذي... العربي في قسم الاجانب الذي يريدك أن تنتظر دهراً لتحصل على اذن عمل، العربي في قسم الشرطة الذي يشعر أنه يستطيع الاساءة إليك كيفما شاء، العربي الذي يرفضك، والذي اخذ منك وبقسوة فظيعةءالأمل والتوجه. هذا هو البعبع الذي تراه كل يوم وكل ليلة وكل عام جديد وكل عقد جديد يعذبك ويحط من قدرك ويجردك من انسانيتك ويؤكد على دونيتك».

بينا يتذكر الجيل الأكبر من اللاجئين ما اضاعوه ويضعون اللوم في خسارتهم على اسرائيل وبريطانيا، لم يلق الجيل الذي عاش وشب في المخيمات، والذي لم يستطع العثور على بيوت ووظائف في الشتات، أي عزاء في كونه قد هرب من الاحتلال الاسرائيلي. كما يقول تركي: «بالنسبة للفلسطيني، للشاب الفلسطيني، الذي يعيش في المجتمع العربي، فإن الاسرائيلي هو العدو الثابت نظرياً: نحن لم نره، ولم نعش تحت نيره. وكوننا عشنا في المخيمات، وكبرنا مع الجوع، شعرنا أنه في حين أن اسباب شقائنا هي اسباب مجردة، إلا أن اسباب تكريس هذا الشقاء ملموسة»[٢٨].

امتاز موقف الحكومات العربية المضيفة بخوفها من معركة اخرى مع اسرائيل قد يجرها إليها الفلسطينيون، وبيقينها أن اللاجئين الغاضبين بمقدورهم تهديد سيادتها على أرضها. وخلافاً للدول العربية الأخرى فقد تجلى هذا الوضع بشكل واضح في الأردن الذي رحب بقرار التقسيم وشن حملة سياسية وعسكرية ناجحة ضد اقامة دولة فلسطينية مستقلة في تلك الأجزاء التي لم تحتلها اسرائيل. وحسب شروط اتفاقية الهدنة التيْ وقعتها مع اسرائيل في **رودس** في نيسان ١٩٤٩ ، فإن حكومة الاردن توافق على «أن لا يقترف أي عنصر من قواتها البرية والبحرية والجوية... والقوات غير النظامية، أي عمل عسكري او عدواني ضد القوات العسكرية وشبه العسكرية للفريق الآخر، أو ضد المدنيين في المناطق التي تقع تحت سيطرة الطرف الآخر»[٢٩]. وبموجب ذلك فرضت **حكومة الاردن** على جميع اولئك الذين يعيشون داخل حدودها ــ من الفلسطينيين والاردنيين ــ الالتزام بنصوص اتفاقية الهدنة، واحترام الحدود الدولية الجديدة. مع ذلك، وكما رأينا، فإن اللاجئين، وخصوصاً في السنوات الأولى بعد الهزيمة، كانوا الأكثر حاجة للعودة. كتب مصدر مطلع أن اللاجئين، وخصوصاً في القرى الحدودية: «إمّا... عبروا الحدود سراً ليخرجوا كيساً من البرتقال او بعض الاملاك المنقولة من الحقول التي كانت في السابق ملكاً لهم، وإمّا غامروا بحياتهم ليزرعوا ويبذروا ليلاً في الأراضي التي كانت اسرائيل تعتبرها منطقة محرمة». وقد عرفت اعمال العبور «بالتسلل»

والزراعة بأنها «زراعة غير شرعية»، إضافة إلى ذلك فإن المحاولات البريئة للعائلات المشتتة للملمة افرادها، والنشاطات الاجرامية للمهربين من البلدين، الذين كانوا يتكسبون من استعداد اسرائيل لدفع أي سعر، مقابل اللحم والارز القادم من الاردن، قد خلقت مشكلة حدودية(٣٠).

ولم يكن امام الامهات سوى البحث عن الطعام بين اكوام القمامة لاطعام عائلاتهن المتضورة جوعاً.

وبنتيجة رد القوات الاسرائيلية، المزودة باوامر «اطلاق النار الفوري» على أي متسلل، فُقِدَ العديد من الآباء والامهات والأولاد والبنات الذين قُتلوا في حقولهم وفي قراهم(٣١). لكن سرعان ما أصبح اللاجئون يعبرون الحدود حاملين اسلحتهم لينضموا هناك إلى المقاتلين الذين صمدوا خلف الحدود، والذين واصلوا القيام بهجمات متفرقة ضد القوات الاسرائيلية المحتلة(* ٣٢). وعندما بدأ الفلسطينيون الموالون للمفتي، والغاضبون من الهجوم الاسرائيلي على قرية قبيا الحدودية، في تشرين اول ١٩٥٣، بالقيام باعمال مقاومة منظمة، بدأ الفيلق العربي بقيادة البريطاني **جون غلوب** باطلاق النار على الفلسطينيين الذين يعبرون الحدود. ودعم ذلك بسن تشريع يحكم بموجبه المتسلل بستة اشهر سجن. وحسب ما جاء على لسان **ديفيد هيرست**، «في بعض الاحيان كان نصف السجناء في الضفة الغربية يقضون احكام سجن بهذه التهمة»(٣٣).

كان أمراً بغاية السوء منع اللاجئين من محاولة استعادة ممتلكاتهم ومنتوجاتهم الزراعية، ولكن الأسوأ من هذا هو تصميم الحكومة على منعهم، بأي ثمن، من القيام بأية محاولة جدية لمقاومة الاحتلال. أما ما كان فوق الاحتمال فهو عدم قدرتهم على الدفاع عن الذات وعن العائلة امام الغارات الاسرائيلية الانتقامية على الأراضي العربية.

وتدريجياً تم نزع سلاح المقاومة في الاردن رغم استمرار الغارات الاسرائيلية على اللاجئين والفلاحين الاردنيين، الأمر الذي دفعهم إلى التنفيس عن غضبهم في شوارع المدن الرئيسية، مما دفع النظام إلى قمع كل اشكال المعارضة السياسية. بالنسبة للملك حسين، كانت حملة القمع هذه حيوية وضرورية للحفاظ على سلطته وعلى مملكته، فلم يغب عن

* ٣٢ — من الصعب تقدير عدد المقاتلين الذين استمروا في المقاومة من داخل الأراضي المحتلة أو من مواقع في الضفة الغربية وغزة والبلدان العربية المجاورة، ولكن ابنة أحد المقاتلين أخبرتني أنهم كانوا يعدون بالمئات، إلا أن معظمهم عملياً مات أو جرح أو أجبر على نزع سلاحه مع حلول نهاية عام ١٩٥٤. انظر أيضاً سخنيني، «ضم فلسطين»، ص ٦٧ — ٦٨.

ذهنــه، بعـد توليـه العرش، أن جده قد قتـل امام عينيـه برصــاص لاجيء غاضب. أما الفلسطينيون الذين سعوا إلى حياة وعمل خارج المخيمات، يحذوهم الأمل بتحسين ظروف حياتهم فقد وجدوا انفسهم مجبرين على التخلي عن أي نشاط سياسي وعلى الالتزام بالقيود الكثيرة التي فرضها النظام عليهم(٣٤).

وفي لبنان كانت القيود قاسية أيضاً، وهنا أيضاً كان الفلاحون المشردون هم الاكثر تأثراً بها. فقد نُزع سلاح الجميع ومنعوا من عبور الحدود لاستعادة ادواتهم الزراعية واثاث منازلهم(٣٥). وفرضت في احدى الفترات ضريبة قيمتها ٢٥ ليرة لبنانية على كل بالغ يسعى إلى دخول البلاد(٣٦). لم يكن مثل هذا الاجراء موجهاً ضد الفلسطينيين الفقراء الذين لجأوا إلى لبنـان فقط، بل جعـل مسـألة جمع شمل العائلات المشتتة صعباً. وابعد الفلسطينيون المسـيحيــون عن ابنــاء بــلدهــم من المســـلمــين، الأمر الذي لم يفهمــه معظــم الفلسطينيين(*٣٧) .لاحقـاً نقـل الفلسطينيون الذين عاشوا في الاجزاء الجنوبية من لبنان، ليكونوا قريبـين من قراهم في الجليل، إلى مخيمات في الشمال قرب طرابلس وبيروت ووادي البقاع في شرقي لبنان(٣٨). ومنعوا من الانتقال من مخيم إلى آخر أو من المخيم إلى المدينة، دون الحصول على اذن من السلطات الحكومية، وكانت أوامر منع التجول وحملات التفتيش اموراً شائعة في المخيمات(٣٩).

إلى جانب خوف اللبنـانيـين من أن يجرهم الفلسطينيون الغاضبون إلى حرب مع اسرائيل، خافت الحكومة من أن يؤثر الفلسطينيون وغالبيتهم من المسلمين السنة، على الميزان الطائفي الحساس بين الطوائف الدينية المختلفة، هذا الميزان الذي ضمن للموارنة السيطرة على المؤسسات الحاكمة في البلاد وعلى اقتصادها ايضاً. ورأت الدولة ومنذ البداية خطورة أي اتصال بين اللاجئين وطائفة الشيعة الفقيرة في جنوب لبنان، إذ خافت أن ينضم الشيعة إلى الفلسطينيين في الضغط من أجل احداث تغيير سياسي في لبنان(* ٤٠).

* ٣٧ ـــ أرسل المسيحيون إلى مخيمين خصصا لهم وهما سن الفيل والدبابية . وزودت المخيمات بخدمات مثل مدارس ثانوية لم توجد في المخيمات الأخرى المخصصة للمسلمين . لمزيد من المعلومات انظر صايغ ، ص ١١٩ ـــ ١٢٠ .

* ٤٠ ـــ محادثاتي مع نساء الفلاحين الشيعة مليئة بالاشارات إلى استغرابهن عندما سمعن من اللاجئين أن الجيش اللبنـاني لم يشـارك بفـاعلية بالقتال في فلسطين عام ١٩٤٨ وبأن جيش التحرير العربي ، كان ينسحب من أمام القوات الاسرائيلية المتقدمة بدل أن يدافع عن القرى العربية . انظر أيضاً نزال ، ص ٢٠ ، ٢٢ ـــ ٢٣ ، ٤٠ ـــ ٤١ ، ٩١ ـــ ٩٧ ، للحصـــول على أمثـلة عديدة عن آراء اللاجئـين . وكادر ، ص ٣٠١ ، وغابي ، ص ٢٠٦ ـــ ٢٠٧ .

في قطاع غزة ترافق رفض حكومة الملك فاروق وحكومة عبد الناصر في ايامها الأولى السماح للاجئين بالسفر من القطاع إلى مصر مع رفضها السماح لهم بحمل السلاح للرد على الغارات الاسرائيلية على القطاع. وفي اواسط عام ١٩٥٦ تركت هذه الغارات أكثر من ١٣٤ قتيلاً و ٨١ جريحاً إضافة إلى اسرهم اكثر من ٤٠ شخصاً معظمهم من اللاجئين أو من بدو القطاع وسيناء(٤١). رغم المظاهرات والاحتجاجات التي قام بها اللاجئون تعاملت الحكومة المصرية مع القطاع على أنه منطقة محتلة تحت الحكم العسكري، وكان للحاكم العسكري سلطات مطلقة لاعتقال من يشك بأنهم عبروا الحدود أو حملوا السلاح أو انخرطوا في أي نشاط سياسي(٤٢).

وحدَّت السلطات من حرية التنقل والاجتماع لاسباب أمنية، واقتصر السفر خارج المنطقة فقط على الذين يحملون جوازات سفر عربية أخرى(٤٣).

ولم يسمح عبد الناصر لبعض الفلسطينيين بحمل السلاح وشن غارات مضادة على الأراضي الاسرائيلية إلا بعد الهجوم الاسرائيلي الوحشي على غزة في شباط ١٩٥٥ ، والذي تبعته تظاهرات صاخبة استمرت ثلاثة ايام في القطاع كله ترافقت مع اعتداءات بالحجارة على مراكز الشرطة المصرية(٤٤). غير أن هذه الوحدات المسلحة بقيت تحت السيطرة المصرية وتحت امرة الجيش المصري. وبينما سُمح لهؤلاء المسلحين القيام بمهام الجيش المصري في مقاومة الهجمات الاسرائيلية والمشاركة في الدفاع عن القاهرة وقناة السويس ضد العدوان الثلاثي الاسرائيلي الفرنسي والبريطاني في تشرين الأول عام ١٩٥٦ ، إلا أنه لم يسمح لهم بتنظيم رفاقهم في المخيمات أو تدريبهم عسكرياً. بالنسبة لياسر عرفات وقادة فتح المستقبليين فإن معارضة عبد الناصر السماح بمثل هذه الخطوات كان عاملاً رئيسياً في استنتاجهم أنه لا امل للفلسطينيين بالتحرير إلا من خلال اقامتهم منظمتهم السياسية والعسكرية الخاصة بهم.

الظروف في سوريا كانت افضل، فلقد اسست الحكومة منظمتها الخاصة باسم مؤسسة اللاجئين العرب الفلسطينيين (PARI) لتوفير الطعام والثياب والمسكن للاجئين. وتم تزويد المخيمات التي تديرها المؤسسة باجهزة تعليم وخدمات صحية واجتماعية افضل من تلك التي تديرها وكالة الغوث، وكانت تصرف معونات نقدية للاجئين المعوزين. ووفرت المؤسسة المسكن لكل عائلة وكانت النتيجة أن مخيمات سوريا، وبخاصة مخيم اليرموك قرب دمشق. ومخيم اللاذقية، شبيهة بالضواحي أكثر من المخيمات بخاصة تلك الموجودة في الاردن ولبنان(٤٥).

ولكن مُنِع اللاجئون، تماماً كما في البلدان العربية الأخرى، من حمل السلاح حتى

اواسط الستينات، ـــ كما حدث لهم في عام ١٩٤٨ ـــ ومُنعوا ايضاً طوال هذه الفترة من ممارسة أي نشاط سياسي مثل تشكيل احزاب او تجمعات دون تصريح من الحكومة(٤٦).

تكيفت تجارب الفلاحين الفلسطينيين في الشتات بموقف الجماهير العربية تجاه اللاجئين. خلافاً لحكوماتهم التي كانت مساعدتها كلامية أكثر مما هي فعلية، كان المواطنون العرب أول من هب لنجدة اللاجئين بتوفير الغذاء والمأوى لهم في الاسابيع العصيبة الأولى(٤٧). ولكن عندما زاد عدد المهاجرين واصبحوا كما الطوفان تغير الموقف بسرعة.

عكس هذا الأمر جزئياً ضخامة الشتات، الذي كان بمثابة تحويل شعب بأكمله إلى بلدان تأثرت بسنوات الركود الاقتصادي والاهمال تحت الحكم الاجنبي. لم يشعر السكان الاصليون في سوريا، التي استوعبت عدداً قليلاً نسبياً من اللاجئين بالمقارنة مع جيران فلسطين الآخرين، والتي توجد فيها مساحات شاسعة من الأراضي غير المزروعة، بأن حياتهم ومصدر رزقهم عرضة للخطر، عكس الحالة في الاردن، حيث شكل اللاجئون فيه* (ومن ضمنهم اولئك الذين يسكون الضفة الغربية) حوالي نصف عدد السكان. وكذلك الأمر في لبنان، ورغم أن نسبة اللاجئين لم تزد على ١٠ ـــ ١٢ ٪ من عدد السكان ، إلا انهم شكلوا خطراً على قطاعات واسعة من الطائفة المسيحية.

وتأثر موقف المجتمعات العربية الأخرى تجاه اللاجئين تبعاً لحالة التشابه أو التفاوت بين أنماط حياتها وعاداتها وبين أنماط وحياة المجتمع العربي الفلسطيني قبل الهجرة. ومما اثر ايضاً في هذا الموقف هو الوعي السياسي المتقدم الذي أحدثه اللاجئون في المجتمعات التي قدموا إليها. ففي سوريا مثلاً حيث العادات الاجتماعية متشابهة مع العادات في فلسطين، وبوجود روابط تاريخية واقتصادية بين فلسطين وسوريا منذ فترة طويلة، لم يجد الفلسطينيون أي صعوبة في التأقلم مع الانماط الحضارية السائدة، رغم أن شعورهم بالهزيمة والاغتراب جعل التأقلم أكثر صعوبة مما لو كان الأمر هجرة عادية.

أما في الاردن فقد كانت المشاكل هائلة، كان السكان الاصليون من البدو يخضعون لنظام اجتماعي قبلي، حيث عكست حياتهم وعاداتهم اصولهم البدوية وشبه البدوية. ولم يكن سهلاً على كلا الطرفين البدو والفلاحين المتوطنين على جانبي نهر الاردن نسيان قرون من العداء بينهما بل اصبح هذا العداء واضحاً وصريحاً عندما بدأ اللاجئون الفلسطينيون معارضة النظام الملكي وتحالفه الوطيد مع بريطانيا(* ٤٨).

---

* ٤٨ ـــ الفلسطينيون ككل ومن بينهم من حصل على عمل ليعيل نفسه شكلوا ثلثي عدد سكان الأردن حتى ١٩٦٧ عندما احتلت اسرائيل الضفة الغربية . هلال ، ص ٧١ ، ٧٩ .

تفاقمت في كل البلدان العربية المجاورة، وبدرجة أقل في الضفة الغربية، الكراهية التقليدية بين المدنيين والفلاحين نتيجة الهجرة التي ادت إلى فصل الفلاحين عن مواطنيهم الذين نجحوا في ايجاد بيوت ووظائف في مدن بيروت ودمشق وعمان، وعند اقربائهم العرب الذين لم يبالوا بالفلاحين(* ٤٩).

وعززت هذه الظروف التي شهدها الفلاحون في مخيمات اللاجئين التضامن الطبقي والروابط العائلية والقروية التقليدية فيما بينهم، والتي اعتُبرت احد عناصر الاستمرارية والهوية في وقت تميَّز بالتفسخ الاجتماعي وعدم الاستقرار الجماعي(* ٥٠).

أُجبر اللاجئون الفلاحون خلال سنوات النفي الطويلة على تغيير طريقة حياتهم بشكل لم يتصوره إلا قليل منهم. وكذلك وجد العديد منهم نفسه في هجرة ثانية عندما تقدم الاسرائيليون اكثر في الأراضي العربية، وبات وجودهم لعنة على الأنظمة العربية المحلية.

---

* ٤٩ — احد المميزات الرئيسية التي ميزت السكان المدنيين عن الفلاحين هو عدم حيازة الفلاحين بشكل عام على تعليم . البروفيسور محمد الغول ، فلسطيني من قرية بيت سلوان قرب القدس شرح الفرق كما رآه ، خلال زيارة إلى هارفرد في آذار ١٩٧٤ : « خذي حالتي مثلاً » شرح قائلاً ، « فأنا على ما أعتقد مثل وليد الخالدي ، بمعنى أني باحث فلسطيني معي الشهادات اللازمة ودرست في انكلترا والعراق وسوريا والآن أنا هنا ، أي بهذا المعنى نحن نقوم بنفس العمل ، ولكني لست من الطبقة الوسطى ولا أستطيع أن أنسى عائلتي .. أخواتي أميات » ، وهناك خلافات اخرى نبعت من اللهجة الفلاحية المتميزة والحفاظ على علاقات العائلة الممتدة واهتمام الفلاحين بشرف العائلة . هناك أمثلة وضحها الفلسطينيون أنفسهم موجودة في صايغ ص ٥٢ — ٥٣ . صادق العظم ، مفكر وفيلسوف سوري معروف ، حلل مأأسماه الشخصية الفهلوية في عمله أو كتابه عن حرب ١٩٦٧ ، « النقد الذاتي بعد الهزيمة » ، . ترجمه إلى الانكليزية لويس سكادر في كتاب (المثقفون العرب والهزيمة) .

* ٥٠ — وصف الكاتب الاسرائيلي اموس ألون دهشة الجنود الاسرائيليين عندما اكتشفوا قوة الروابط بعد أن دخلوا أكثر من مخيم في الضفة الغربية عام ١٩٦٧ قائلاً : « لدى دخوله مخيماً للاجئين اكتشف جندي اسرائيلي شاب بأن سكانه منظمين ومقسمين إلى عشائر أو أحياء حسب البلد الأصلي لهم أو حتى حسب الشارع الذي عاشوا فيه في فلسطين قبل ١٩٤٨ .. بير السبع ، زرنغا ، الرملة ، اللد ، يافا الخ ، » « المؤسسين الاسرائيليين والأبناء » ، (نيويورك ، ١٩٧٢) ، ص ٣٣٩ ، موجود في بركات ، ص ٢٥٠ . انظر أيضاً صايغ ، ص ١٢٤ — ١٢٨ . سرحان ، ص ١٠١ — ١٠٣ ، وكراسة سرحان « الأطفال الفلسطينيون جيل التحرير » ، مقالات فلسطينية عدد ٢٣ ، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، (بيروت ، ١٩٧٠) ، ص ١٢ — ١٧ .

الجدول ١/٦ اللاجئون الفلسطينيون المسجلون للإغاثة:
التوزيع الجغرافي ١٩٥٠ ــ ١٩٧٩ (بالآلاف).

	(أ) ١٩٥٠	(ب) ١٩٦٦	(ت) ١٩٧٢	(ث) ١٩٧٩
(ج) فلسطين: المناطق المحتلة عام ١٩٤٨	٥٠	—	—	—
غزة	٢٠١	٣٠٤	٣٢٥	٣٦٣
الضفة الغربية	٣٦٢	٧٠٢	٣٧٨	٣١٨
الضفة الشرقية	١٣٨		٥٥٢	٧٠٠
لبنان	١٢٩	١٦٤	١٨٤	٢١٩
سوريا	٨٢	١٣٩	١٦٨	٢٠٤
المجموع	٩٦٢	١,٣٠٩	١,٥٠٧	١,٨٠٤

الملاحظات:

أ ــ الأرقام مأخوذة من تقرير عن الأوضاع الاقتصادية في الشرق الأوسط والصادر عن دائرة الامم المتحدة للشؤون الاقتصادية ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ .

ب ــ النشرة الاحصائية للربع الأول من ١٩٦٦ والصادرة عن وكالة الغوث، رقم ٦٦/١ .

ت ــ تقرير المفوض العام لوكالة الغوث في ١٩٧١/٧/١ ، إلى ١٩٧٢/٦/٣٠ ، ص ٧٦ .

ث ــ دائرة الاحصاء المركزية، الصندوق القومي الفلسطيني، نشرة الاحصاء الفلسطيني، (دمشق ١٩٨٠)، ص ,٣٦١

ج ــ بعد عام ١٩٥٠ لم يعد هناك أي ارقام حول عدد الفلسطينيين الذين بقوا في اسرائيل.

وعلى الرغم من ذلك واصــل الفـلاحون تمسكهم بهدف العودة وبالهوية الجماعية كشعب وكأمة. وبينما كانت الاجيال الكبيرة تحقن ابناءها بنفس الدرجة من ذلك الحب الذي تحمله لأرضها مضحية بآمالها بمستقبل افضل في سبيل تأمين حياة اولادها في المنافي، التفت الجيل الأصغر إلى اكتساب المهارات التي تمكنه من الفرار من محيطه وبناء حركة قادرة على تحرير ارضه.

التحول الطبقي للفلاحين:

إن جزءاً كبــيراً من تاريخ الفـلاحين المشـردين في الشتـات منذ عام ١٩٤٨ غير معروف، وقد يبقى كذلك لمدة طويلة. لقد تسببت ظروف النفي والحاجة إلى توجيه كل الجهود إلى الحاجات الاســاسية بابتعاد العديد من الباحثين الفلسطينيين عن دراسة هذه المسـألة. ولم يُظهر الباحثون الاجانب الاهتمام الكافي بهذا المجال، أما تلك الاحصـائيات القليلة المتوفرة في هذا المجال، والمعدة من قبل وكالة الغوث أو من الاسرائيليين (بعد ١٩٦٧) فإما كانت ناقصة وإما كانت انتقائية لدرجة كبيرة.

لقد كان لسرقة وتدمير الأرشيف الفلسطيني على أيدي القوات الاسرائيلية اثناء غزو بيروت عام ١٩٨٢ اثره في جعل البحث بهذا الأمر في غاية الصعوبة. على أية حال، باجراء عملية حسابية بسيطة، مستندة إلى المعلومات السكانية القليلة المتوفرة يمكن الاشارة إلى أن النسبــة المئويــة للمسجــلين في وكالة الغوث قد هبطت من حوالي ثلاثة ارباع الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٩ إلى اقل من نصفه بعد ثلاثين سنة.

النسبــة المئوية للفـلسطينيـين المسجـلين للإغاثة من المجموع الكلي للشعب الفـلسطيني ١٩٤٩ ــ ١٩٧٩ (آ).

السنة	العدد المسجل للإغاثة	مجموع السكان	النسبة المئوية
١٩٤٩	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٠٤,٠٠٠	٪ ٧٦,٧
١٩٧٩	١,٨٠٤,٠٠٠	٤,٣٩٠,٠٠٠	٪ ٤١,١

ملاحظة آ:

النسبة المئوية هي تقديرات تقريبية فقط. النسبة المئوية الخاصة بالعام ١٩٤٩ مستندة إلى العدد الاجمالي للشعب، مأخوذة من جانيت أبو اللغد «التحول الديمغرافي في فلسطين» في ابراهيم أبو اللغد «تحول

فلسطين»، ص ١٥٥ . (لا يوجد رقم يدل على عدد السكان عام ١٩٤٩). أما النسبة المئوية الخاصة بعام ١٩٧٩ فمستندة إلى عدد الفلسطينيين الاجمالي الصادر في كتاب الاحصاء السنوي الصادر عن م.ت.ف. عام ١٩٨٠، ص ٢٨ . أما أعداد اللاجئين المسجلين للاغاثة فمأخوذ عن تقارير وكالة الغوث السنوية.

تشير الارقام إلى أنه رغم الازدياد الهائل في عدد الفلسطينيين بين اعوام ١٩٤٩ و ١٩٧٩ ، وفي عدد الذين هم بحاجة إلى الاغاثة، فإن نسبة كبيرة من الفلاحين المهجرين تمكنوا من ان يعيلوا انفسهم خلال فترة الثلاثين عاماً. والدليل المتوفر يشير أنهم حققوا ذلك من خلال ايجاد اعمال في احد المجالات الثلاثة التالية:

١ ـــ في الزراعة، بشكل رئيسي كمحاصصين أو أُجراء أو عمال زراعيين.
٢ ـــ في قطاع الخدمات، خصوصاً في مجال تجارة البناء.
٣ ـــ في الصناعة، في المشاغل والحرف.

وتمكن عدد قليل من اللاجئين من فتح دكاكين واعمال حرة صغيرة خاصة بهم في المخيمات أو في الأحياء الفقيرة من المدن الكبيرة، حيث يعيش الفلسطينيون. كما عملوا موظفين في وكالة الغوث أو في الحكومات المضيفة.

واستطاع الشباب، بخاصة اولئك الذين حصلوا على تدريب مهني، ايجاد اعمال تُمكّن اجورها صاحبها من ايجاد سكن خارج المخيم والاستغناء عن الحصص الغذائية. إضافة إلى ذلك، فإن ارادة الشباب توفير فرصة التعليم لاخوتهم واخواتهم الصغار، وتحمّل مسؤولية اقارب لهم، مكّنت عدداً كبيراً من الفلسطينيين من مغادرة المخيم والتخلص من ذل الاعتماد على وكالة الغوث. اما استعداد النساء لبيع حليّهن وممارسة مهن منزلية مثل الخياطة والتطريز فقد أُضيف إلى دخل الاسرة مفسحاً المجال امام هذه العائلات من ايجاد سكن في المدينة وتعليم واحد أو أكثر من ابنائها.

العمل الزراعي:

رغم أن الفلاحين شكلوا الأغلبية العظمى من الفلسطينيين الذين اجبروا على السعي للاغاثة بعد عام ١٩٤٨ ، إلا أنه وبعد ثلاثين عاماً انخفضت النسبة المئوية للعاملين بالزراعة بشكل ملحوظ. لا يوجد سوى بعض التقديرات الأولية والمسح العيني في هذا المجال، إذ تظهر هذه التقديرات أن النسبة المئوية للعاملين في الزراعة تتراوح بين ٧,٩ ٪ من القوة العاملة الفلسطينية في سوريا إلى ٢٨ ٪ من القوة العاملة في الضفة الغربية[٥١].

ولكن وبما أن الأرقام الخاصة بقطاع غزة والضفة الغربية تضم الفلسطينيين الذين حافظوا على ارضهم ولم يجبروا على الفرار عام ١٩٤٨ ، فإن النسبة الفعلية للاجئين الفلسطينيين العاملين في الزراعة هي اقل من الرقم المشار إليه اعلاه.

إضافة إلى ذلك ورغم تملك غالبية الفلاحين بعض الأراضي قبل ١٩٤٨ ، إلا أن بعضهم ممن اجبر على الفرار لم يتمكن من الحصول على أرض بعد ذلك بسبب قرار منع اللاجئين الفلسطينيين من تملك ارض زراعية في **سوريا ولبنان ومصر** وأماكن اخرى من العالم العربي. أما اولئك الذين بقوا في الضفة الغربية وغزة، أو اولئك الذين حصلوا على جنسيات اردنية، فقد كان بامكانهم شراء قطع اراضي، ولكن الارتفاع الكبير في اسعار الاراضي في الضفة الغربية، وندرة الأراضي في قطاع غزة، واغلاق البنوك الفلسطينية ومؤسسات الاقراض بعد عام ١٩٤٨ ، جعل مسألة شراء الاراضي بعيداً عن متناول معظم الفلسطينيين باستثناء اولئك الأغنياء والتجار منهم.

الجدول ٣/٦: القوة العاملة الفلسطينية، النسبة المئوية للعاملين في الزراعة

البلد أو المنطقة	عدد السكان في سن العمل	القطاع الزراعي(أ)	النسبة المئوية للعاملين في الزراعة
سوريا (ب)	٤٣,٥٩٣	٣,٤٦٢	٪٧,٩
الاردن	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
لبنان (ت)	١٩,٠٢٠	٤,٠٢٠	٪ ٢١,١
قطاع غزة (ث)	٨٠,٨٠٠	١٧,٥٠٠	٪ ٢١,٧
الضفة الغربية (ج)	١٣٢,٨٠٠	٣٦,٧٠٠	٪ ٢٧,٦

ملاحظات:

أ ـــ تضم التحطيب والصيد. ب ـــ تقديرات عام ١٩٧٩ . ت ـــ مستند على مسح خمس مخيات فقط. ث ـــ ١٩٧٨ . ج ـــ ١٩٧٨ .

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي الفلسطيني ١٩٨٠ ، ص ٥٨ ، ٦٣ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٧٧ ، ٢٢٢ .

فقط في الضفة الشرقية للأردن تمكن بعض اللاجئين من امتلاك قطع من الارض، إما

بواسطة المساعدات الحكومية وإما بمساعدة قريب غني. واعطيت قبيلتين من بدو فلسطين، **المغاربة والبشاتوة**، اللتان هربتا من اراضيهما في الضفة الغربية لبحيرة طبريا، اراض وماشية وجمال عام ١٩٥٦ تكفي لاعالة ٢٨٩ عائلة. ومكنتهم المنح النقدية التي قدمتها وكالة الغوث من شراء ادوات زراعية، وزودتهم حكومة الأردن بقنوات ري متفرعة من نهر اليرموك. وفي نهاية السنة الأولى من العمل اصبحت العائلات مكتفية ذاتياً، بل وقادرة على انتاج فائض صغير من القمح للبيع في السوق المحلية.

ولكن بعد حرب ١٩٦٧ دمرت محاصيلهم وقنوات المياه والكروم. ومنذ ذلك الحين ادى تحويل مياه اليرموك من قبل اسرائيل إلى انخفاض كميات المحاصيل إلى ربع ما كانت عليه قبل ١٩٦٧ . وكانت معظم العائلات تسكن في مدن قريبة وبعضهم وجد أعمالاً خارج القطاع الزراعي، واضطر القليل منهم للاعتياد مجدداً على الاغاثة(٥٢).

وتدبر الفلاحون الفلسطينيون من منطقة الخليل والذين كانت لهم صلات تجارية تقليدية مع قبائل الكرك في الضفة الشرقية، الحصول على بعض الأراضي قرب البلدة بعد عام ١٩٤٨ ، عادة بتوقيع عقود المرابعة التي ضمنت لهم حق الطعام والمأوى والحماية مقابل عملهم. وتدريجياً استطاعوا تحسين هذه العقود، وزيادة حصتهم من المواسم. وبعضهم استطاع بعد فترة شراء قطع من الأراضي، بمساعدة فلسطينيين آخرين من غزة، كانوا قد بنوا منطقة السوق في البلدة بعد عام ١٩٤٨(٥٣). وفي المنطقة نفسها واصل بدو النقب من قبيلة **العزازمة** عادة الرعي الصيفي على اراضي الضفة الشرقية، وتمكنوا من تربية الغنم والماعز. وحصلوا على دخل اضافي عن طريق بيع منتوجات الالبان في السوق المحلية، وعقد صفقات تجارية مع اقاربهم البدو على جانبي الحدود، وبذلك تغلبوا على جزء من العقبات التي نجمت عن فقدانهم لاراضيهم في الضفة الغربية(٥٤).

ومكنت مساعدات وكالة الغوث والحكومة الاردنية بعض اللاجئين، في الخمسينات، من إقامة مشاريع زراعية صغيرة في أراض مستصلحة في غور الاردن(* ٥٥). احد انجح هذه

* ٥٥ ــ الأموال التي أعطيت ضمن برنامج وكالة الغوث للهبات الفردية من ١٩٥٥ ــ ١٩٥٧ كانت تُعطى لمن يقدم مشروعاً مقبولاً إلى الوكالة . ولكن قليل جداً من الفلاحين في المخيمات الذين كانت لديهم المهارات والصلات التي تتطلبها مثل هذه المشاريع ، ونتيجة ذلك قدمت الهبات إلى اللاجئين المستوري الحال أو الأغنياء من المدن . وعندما انقطع البرنامج عام ١٩٥٧ بسبب انقطاع الأموال ، كانت الوكالة قد أنفقت ٢ مليون دولار على مشاريع فردية استفاد منها ٧١٤ مشروع فردي ، ٢٤٢ من هذه المشاريع كانت مشاريع زراعية ، غابي ، ص ٥٣١ .

المشاريع قام في الكرامة، وهي منطقة تبعد أربعة اميال شرق خطوط الهدنة. ولم تكن الكرامة سوى مجموعة من الخيم يقطنها اللاجئون، ومع حلول عام ١٩٦٧ اصبحت مركزاً رئيسياً لانتاج الخضار المبكرة التي كانت تصدر إلى القدس وعمان ولبنان وسوريا ودول الخليج. وأكثر من ثلث الدجاج المستهلك في الاردن سنوياً كان يأتي من المزارع الفلسطينية في الكرامة. نظم اللاجئون شبكات المياه والكهرباء بانفسهم، وذهبت الخيام لتحل محلها بيوت الطين. وكان عدد سكان الكرامة لحظة حرب ١٩٦٧ حوالي ٢٥,٠٠٠ لاجيء، وفيها مركزين للتدريب تابعين لوكالة الغوث. ولكن مرة أخرى أدت الهجمات الاسرائيلية وتدفق حوالي ٢٥ ألف لاجيء جديد خلال وبعد الحرب إلى شح المصادر. فالزراعة كانت غير ممكنة في ظروف القصف المتواصل، وفي آذار ١٩٦٨ عندما شن الاسرائيليون هجوماً كبيراً ــ اضطروا فيه للمرة الأولى إلى الانسحاب امام ضربات المقاومة الكثيفة ــ هُجرت البلدة ومزارعها. وأُجبر العديد من سكانها القدامى على النزوح إلى عمان والمدن الأخرى للعمل هناك(٥٦).

وبغياب التشريعات التي تُنظم الملكية المشتركة، وبغياب نمط التوزيع المشاعي للأرض في الضفة الشرقية تقلصت القدرة الاقتصادية للاجئين الذين كانت لديهم في السابق قطعة ارض. ليس هذا وحسب بل خضع الفلاحون المشردون لاستغلال فظيع من قبل اصحاب الأراضي العديمي الضمير. وفقط في السبعينات، عندما طبقت الحكومة سلسلة من الاجراءات تُعطي للمزارعين الصغار والاجراء اماناً اكثر، تحسن وضع الفلاحين الفلسطينيين بشكل ملحوظ. وساعدت هجرة العمال المهرة إلى الخليج في اواسط السبعينات، والتي ادت إلى نقص كبير في العمال في القطاع الزراعي، في رفع مستوى الأجور وتحسين شروط العمل بالنسبة للاجراء والمحاصصين الذين بقوا في الضفة الشرقية(٥٧).

وكما في الضفة الشرقية، واجه الفلاحون المشردون في الضفة الغربية عقبات جمة تحول دون تملكهم الأراضي، وتفاقم هذا الوضع بعد الغزو الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، فخلال السنوات الخمس الأولى للاحتلال بلغ مجموع ما صادرته اسرائيل حوالي ١,٥ مليون دونم من اراضي المناطق، أي حوالي ٢٧,٣ ٪ من مجمل الأراضي. ومن بين ٨٥٠ مليون متراً مكعباً، وهي كمية المياه المتوفرة كل عام، لم يحصل الفلسطينيون سوى على ١٠٠ ــ ١٢٠ مليون متر مكعب. أما باقي المياه فقد ضخت إلى اسرائيل، لتلبية احتياجات المستوطنين اليهود، أو لحفظها كاحتياط. مُنع المزارعون الفلسطينيون، اصحاب الأراضي الاصليين والمستأجرون والمحاصصون من اللاجئين، من حفر الآبار الجديدة، بعد جفاف العديد من

الآبار القديمة أو انخفاض مستوى المياه فيها[٥٨].

أدّت هجرة العمال الكبيرة من الضفة الغربية إلى اوروبا ودول الامارات بعد ١٩٦٧ ــ كما كان الوضع في الضفة الشرقية ــ الى ازدياد الطلب على اليد العاملة الزراعية، خاصة في مواسم الحصاد فاستخدم اصحاب الأراضي الكبار النساء والاطفال للعمل على اساس موسمي في البيارات وحقول الزيتون واللوز والخضار والفواكه[٥٩]. ووجد الآخرون اعمالاً مشابهة في المستوطنات اليهودية وإلى حد ما في اسرائيل أيضاً.

في الوقت ذاته ادى انتشار اسلوب الري والتكنولوجيا الزراعية الحديثة، وتطوير اساليب الزراعة، والاستفادة من انظمة التسويق المتقدمة ــ خصوصاً في الصادرات إلى الخليج ــ إلى ازدياد عدد المحاصصين المستعدين لزراعة الأراضي التي كانت في السابق إما غير مزروعة وإما مزروعة بشكل غير كاف. فاستفاد اللاجئون الفلاحون الذين حصلوا على عقود محاصصة والذين توفرت لديهم الأموال عن طريق احد افراد العائلة الذي يعمل في الخليج، أو من مصدر آخر، استفادوا من ادخال الاساليب التجارية التي بامكانها تمويل حصته من رأس المال. ولكن هذه الحالة كانت الشواذ وليست القاعدة، فمعظم الفلاحين اللاجئين الذين حصلوا على عقود محاصصة في الخمسينات والستينات لم يستطيعوا تغطية المتطلبات المالية واصبحوا بالتالي اجراء أو عمال زراعيين بسيطين[٦٠]. بينما عنى امتلاك اللاجئين للأراضي، مهما كانت صغيرة، تقليص اعتمادهم على وكالة الغوث في مسألة الغذاء، وعنت عدم قدرتهم على تحقيق كل احتياجاتهم من الأراضي أن مغادرة المخيم بشكل دائم لا يمكن تحقيقه إلا إذا وجد المرء عملاً إضافياً كأن يعمل حمالاً أو عاملاً أو حارساً ليلياً في المدينة، أو إذا حصل المرء على دعم مادي اضافي لدخل العائلة يأتي من عمل احد أفرادها في الخارج[* ٦١].

أدى انتشار المدن في الضفة الغربية في السبعينات إلى زيادة المضاربة العقارية في ضواحي المناطق المأهولة، وإلى بروز شريحة جديدة مشكلة من مضاربي الأراضي ومؤجري الاراضي من الفلاحين الاصليين، الذين يؤجرون الأراضي للاجئين في المخيمات لفترات

* ٦١ ــ أكثر من نصف مالكي الأراضي في الضفة الغربية وأكثر من ثلاثة ارباع مالكي الأراضي في الضفة الشرقية كانوا يملكون أقل من ٢٠ دونماً من الأرض للملاك الواحد. هذه الكمية قليلة جداً ولاتكفي لتغطية الحاجات الأساسية لعائلة اللاجيء. تماري ،اعادة تشكيل الفلاحين ص ٣١٤ ــ ٣١٥. أما المحاصصون الذين كانوا يدفعون مامعدله ٣٠ إلى ٦٦ بالمئة من قيمة المحصول إلى صاحب الأرض، فقد كان وضعهم أسوأ. المرجع السابق، ص ٣٠٥.

قصيرة الامد. واظهرت دراسة اجراها عالم الاجتماع الفلسطيني سليم تماري ان هذا النمط كان شائعاً جداً في قرية بلاطة، التي تقع خارج نابلس قرب مخيم كبير للاجئين. وجد تماري «أن مثل هذا الوضع مشابه للمحيط الريفي للمدن الكبيرة التي تستطيع استغلال قوة عمل الفلاحين اللاجئين»(٦٢).

اما في غزة فإن قلة الأراضي المتوفرة والنسبة العالية للاجئين مقارنة مع السكان الاصليين، جعلت من المستحيل على اللاجئين الحصول على قطعة أرض لهم. إلا أن بعضهم عمل في سنوات الخمسينات والستينات في صناعة الحمضيات وخاصة في التغليف والفرز. وبعد عام ١٩٦٧ ، عمل آخرون، خاصة من النساء والاطفال، عمالاً زراعيين في المستوطنات اليهودية، التي اقيمت في منطقة سيناء وفي اسرائيل ايضاً، وفي بيارات الحمضيات وفي حقول الخضار والازهار، وفي مجمعات البيوت البلاستيكية التي أُقيمت في السبعينات. رغم ضآلة الاجور في هذه الاعمال إلا انها ساعدت في دعم الحصص الغذائية الهزيلة التي تقدمها وكالة الغوث، كما ساعدت العاملين في الحصول على تعليم وتدريب في مجال العمل المهني. اضطر بعض العمال في غزة، الذين اجبرتهم اسرائيل على الانتقال إلى مشاريع الاسكان الجديدة التي اقيمت في اواخر الستينات واوائل السبعينات، للعمل ساعات اطول ليتمكنوا من تغطية تكاليف الكهرباء والمياه لبلدية غزة(٦٣).

اما في لبنان فحُظر على اللاجئين في المخيمات تملك الأراضي، كما أن نظام تأجير الاراضي السائد في لبنان، والذي يختلف عما كان سائداً في فلسطين تحت الانتداب، جعل من المستحيل على الفلسطينيين استئجار الأرض أو العمل كمحاصصين. ولكن استطاع بعضهم الحصول على عمل موسمي في بيارات الحمضيات والموز على الشاطىء، وفي حقول الخضار والقمح في البقاع الشرقي، وفي الكروم وزراعة التبغ في جنوب لبنان. وغالباً ما كانت العائلات توفر مداخيلها الهزيلة لسنوات حتى تتمكن من فتح مشغل او بقالية صغيرة او كاراج تصليح سيارات إما داخل المخيم وإما قربه(٦٤). فيما تمكنت عائلات اخرى من ارسال طفل إلى المدرسة أو الاستفادة من نجاح أحد أولادها في مجال العمل.

قال احد سكان مخيم نهر البارد إلى الشمال من طرابلس لروز ماري صايغ عن ظروف العمل في الأيام الأولى للهجرة: «عملت أول الأمر حمالاً لأكياس البصل مقابل ربع ليرة لبنانية في اليوم، وبما انني كنت صغيراً لم يدفع اجري لي. ثم عملت في معمل السكر حيث كنت اسير ٧ أو ٨ كيلومترات لأصل إلى مكان عملي... في البداية كان دخلي كافياً لأن الناس لم تكن تريد سوى لقمة الخبز، وكان أمراً عظيماً أن نأكل اللحم مرة في العام»(٦٥).

بسبب عمره لم يتمكن هذا اللاجئ، مثل كثيرين غيره من التعلم، فقد كان صغيراً جداً في فلسطين وأفقر من أن يستطيع دفع الرسوم المطلوبة عند وصوله إلى لبنان. وبسبب عدم وجود عمل صناعي قرب مخيمه، إضافة إلى عدم حيازته على اية مهارات، لم يكن امامه سوى الرضوخ للشروط المفزعة التي لا مفر منها: «العمل الزراعي موسمي، تعمل شهراً وتقعد آخر. هناك اكثر من موسم واحد ولكن هناك فترات لا توجد فيها مواسم. مرة تعمل بالرفش ومرة اخرى تعمل بسكين التشذيب. ونغيِّر الاعمال باستمرار ونُجبر على العمل مثل الحمير لنثبت كفاءتنا لكل مستخدِمٍ جديد»(٦٦).

كانت فرص سكان المخيمات الأقرب إلى المدن افضل... وتصف صايغ تاريخ رجل تمكن من تحسين شروط حياته بعد ان عمل منذ طفولته في بيارات البرتقال: «تزوج وعمره ١٦ عاماً من فتاة من قريته، وكما جرت العادة ذهب ليزور عائلة عروسه، التي تسكن مخيم برج البراجنة قرب بيروت، (والذي دمر عملياً اثناء الغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢). هنا اخبره اقارب زوجه انه يستطيع ان يكسب اكثر لو عمل في بيروت، حتى ولو عمل في الزراعة. هكذا انتقل إلى بيروت واشترى كوخاً من الزينكو...» لم تكن شروط الحياة في مخيمات بيروت في البداية اسهل من اي مكان آخر، ولكن سكان هذه المخيمات استفادوا على الاقل من كونهم اقرب إلى المركز. فبيروت كانت مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، التي توظف ٢٠٠٠ فلسطيني. وكان فيها مكاتب كبيرة وبنوك، وثلاثة جامعات، وعدد كبير من مؤسسات التدريب الخاصة. وفوق كل ذلك كانت مكاناً مناسباً لتحقيق الاتصالات الشخصية، وجميع هذه الاشياء ضرورية من اجل البقاء...

وجد هذا اللاجىء في البداية عملاً زراعياً ـــ تقول صايغ ـــ، ثم حصل على عمل في وكالة الغوث براتب قدره ٥٠ ليرة لبنانية (١٧ دولار) شهرياً لقاء تقديم القهوة... وبدأ يتعلم الانكليزية، فارتقى في عمله ليصبح كاتباً براتب شهري قدره ١٥٠ ليرة لبنانية، ثم انتقل إلى تنضيد الحروف براتب قدره ٣٥٠ ليرة لبنانية شهرياً(٦٧).

إضافة إلى اعالته نفسه وزوجته الشابة، استطاع بعد ترقيته ان يحضر والديه واخوته واخواته من الجنوب ليعيشوا معه في بيروت.

وتتحدث روز ماري صايغ عن حالة اخرى من برج البراجنة ، وهي امرأة تزوجت من رجل متعلم عام ١٩٥٣ ، كان عمرها حينئذ ١٥ سنة. كان زوجها يعمل مثل الآخرين في عزق الارض، إلا أنه تمكن لاحقاً من العمل حارساً ليلياً في بنك براتب شهري قدره ٥٠ ليرة لبنانية، و تصف ماحدث فيما بعد قائلة: «عندما توظف في البنك اشترينا بقرة، كانت

تعطي ٣٠ كيلو من الحليب يومياً. كانت تأكل بقيمة ٣ ليرات لبنانية، وبذلك كنا نربح ٧ ليرات يومياً. كنا نبيع الكثير من الحليب وبذلك تمكنا من شراء بقرة أخرى... كنت اجلب المساء من الخزان للبقرات، كنت احمل جرة على رأسي وأخرى بيدي، وانا حامل بالشهر السادس».

وبعد أن ماتت احدى البقرات باعوا الأخرى، ثم اشترى لها زوجها ماكينة خياطة.

«تعلمت التطريز، وكنت آخذ العمل إلى أحد المتاجر. كنت اربح بين ٢٠ إلى ٢٥ ليرة لبنانية يومياً... كان شقيقاي الصغيران يعملان في المتجر، وكانا يجلبان لي القطع ــ حوالي ١٢ قطعة في اليوم ــ وأنا اخيطها في البيت. كنت اعمل من الثامنة صباحاً حتى منتصف الليل»(٦٨).

تقلص عدد الفلسطينيين العاملين في الزراعة عام ١٩٧١ ليصل إلى ٢١ ٪ من القوة العاملة الفلسطينية في لبنان. وتظهر دراسة اعدها سمير ايوب على عينة من السكان ذلك العام ايضاً أن ٧٤ ٪ من الفلسطينيين كانوا يعملون في الخدمات، و ٩ ٪ في الصناعة(٦٩). بكلمات اخرى، ان العديد من الفلسطينيين تمكنوا من اعالة انفسهم والتخلص من حالة الفقر عن طريق بيع قوة عملهم في قطاعات اخرى من الاقتصاد. ففي حين أن ثلاثة ارباع الاجداد من الفلسطينيين الذين شملتهم الدراسة كانوا من اصحاب المهن الحرة ــ وبشكل رئيسي فلاحين او باعة صغار او حرفيين ــ فإن ٧٩ ٪ من احفادهم المنفيين إلى لبنان كانوا مستخدمين لدى الغير(٧٠).

في أواسط السبعينات ذهبت حتى هذه المكاسب الصغيرة ادراج الرياح. لقد مزقت الحرب الأهلية في لبنان، والتي أثرت بشكل خاص على المخيمات المحيطة ببيروت، الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي بناها الفلسطينيون في المخيمات وفي الاحياء الفقيرة من المدن، ثم جاء الغزو الاسرائيلي عام ١٩٧٨ ليكمل عملية التمزق هذه. وعندما وصلت القوات الاسرائيلية عام ١٩٨٢ إلى مشارف بيروت كانت مخيمات عين الحلوة والرشيديةوبرج الشمالي قد دُمرت بمعظمها. وقصفت مخيمات برج البراجنة وصبرا وشاتيلا بشدة، وقتل سكانها أو أُجبروا على الفرار. وهُدمت منطقة الدامور، جنوبي بيروت، وأُجبر العديد من سكانها، الذين كانوا قد اتوا إليها هرباً من مجزرة تل الزعتر عام ١٩٧٦ ، على الخروج مرة أخرى. واصبح هنالك ٣٠٠ ألف فلسطيني دون مأوى و ١٥٠٠ جريح وقتيل. وجد الفلسطينيون ــ الذين يشكلون نصف عدد السكان في جنوب لبنان ــ انفسهم في وضع مماثل للذي خبروه عام

١٩٤٨(* ٧١). ورغم مرور ثلاثة عقود من الصراع من اجل البقاء فإن وضعهم ما زال محفوفاً بالمخاطر.

مقارنة مع مواطنيهم الذين اقاموا في لبنان وفي الضفة الغربية وغزة والاردن لم يواجه الفلسطينيون الذين استقروا في سوريا مثل هذه المصاعب. ولكن منعوا ايضاً من ممارسة حياتهم الاقتصادية بالطريقة التي اعتادوها بسبب رفض الحكومة السماح لهم بشراء الأراضي الزراعية او اقامة مزارع صغيرة على اراض مستأجرة. ومع حلول عام ١٩٧٩ كانت نسبة العاملين في القطاع الزراعي اقل من ٨ ٪، رغم ان غالبية اللاجئين كانوا يعملون في الزراعة قبل هجرتهم، حيث احتفظ بالأعمال الزراعية لسكان البلد الاصليين الذين عمل نصفهم تقريباً في هذا المجال(٧٢). وقد وجد غالبية اللاجئين الذين اصبحوا معيلين لانفسهم اعمالاً في مجالات البناء وتجارة المواد البنائية وفي قطاع الخدمات او هاجروا إلى اماكن اخرى من العالم العربي (انظر ادناه)(٧٣).

مهن البناء والصناعة:

في السنوات الأولى للهجرة كان مجال العمل الاساسي بالنسبة للاجئين المسجلين للاغاثة إلى جانب العمل في القطاع الزراعي، هو العمل في مشاغل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين نفسها، حيث ترافقت حاجة الوكالة الكبيرة إلى كافة انواع السلع والادوات المنزلية الاساسية مع العوائد التي حصلت عليها الوكالة من الولايات المتحدة وبريطانيا وحكومات اوروبا الغربية، الأمر الذي مكنّها من تشغيل مئات اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات. افتتحت وكالة الغوث مشاغل حرفية في البلدان المضيفة ووفرت المواد الخام، والكهرباء والماء والوقود. أما منتوجات هذه المشاغل فكانت تستخدمها الوكالة لاعمال الاغاثة. وُظّف النجارون لانتاج اثاث المدارس ومكاتب الوكالة. أما الحذاؤون والخياطون وصانعوا الثياب فكانوا ينتجون ثياباً لتوزع على اللاجئين. وكان السمكريون يصنعون ادوات واواني الطبخ،

* ٧١ — قدرت لجنة الصليب الأحمر في أواسط حزيران ١٩٨٢ أن عدد الذين فقدوا بيوتهم من اللبنانيين والفلسطينيين بلغ مجموعه ٦٠٠ ألف. التايمز، ١٩٨٢/٦/١٤. وحتى قبل ١٩٨٢ كانت الغارات الاسرائيلية على جنوب لبنان قد أجبرت آلاف اللاجئين الفلسطينيين على الهجرة إلى اجزاء أخرى من البلاد أو إلى دول مجاورة. فالعديد من الـ ٣٠٠٠ لاجىء الذين يعملون في الزراعة الباقون في المنطقة فقدوا عملهم عندما هرب مالكوا الأراضي اللبنانيين من القصف. كارولين تيسال، «الشعب الذي لامفر له»، غارديان، ١٩٧٩/٨/٢٨.

وكان صناع آخرون يصنعون العجلات والسلال المطاطية (من الاطارات القديمة) والحصر والصابون والقرميد. واستُخدم عمال آخرون في مشاريع تعبيد الطرق لتمكين الوكالة من ايصال الاغاثة للمخيمات البعيدة، وفي ايصال انابيب المياه والمجاري وفي بناء عدد من المدارس والعيادات الطبية والمكاتب(٧٤). لقد مكنت عوائد مثل هذه الاعمال عائلات اللاجئين من دعم حصصها الهزيلة من الطعام، ولكن العمل في وكالة الغوث ربط اللاجىء بالمخيم وجعل من الصعب عليه مغادرته دون التضحية بوظيفته. اضافة إلى ذلك ورغم فائدة هذه الوظائف في البداية، إلا أنها لم تكن كافية إلا لتشغيل عدة آلاف من اللاجئين في المخيمات على الأكثر. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الاعداد الهائلة ممن هم بحاجة إلى عمل، تكون جهود الوكالة ليست سوى نية حسنة ليست بذات فائدة عملية لمستوى حياة الفلاحين المشردين. الأمر ذاته ينطبق على برنامج المساعدة الفردية للوكالة الذي بدأ عام ١٩٥٤ . فمن بين ٧١٤ مشروع وافقت عليها الوكالة قبل ان يتوقف البرنامج عام ١٩٥٧ ، كان هناك ١٧٦ مشروع فقط مخصصة لتأسيس ورشات ومعامل صغيرة، ورغم ان حفنة من الحرفيين قد استفادت من ذلك، إلا أن معظم اموال هذه المشاريع قد ذهبت للفئة الأغنى من اللاجئين الذين قدموا من المدن الفلسطينية، والذين كانت لهم خبرة سابقة في مجال الصناعة والحرف، والذين كان بحوزتهم شيء من رأس المال(٧٥).

أما الشيء ذي الفائدة الأكبر فكان المدارس المهنية ومراكز التدريب التي اقامتها الوكالة أواسط الخمسينات وما بعد. أُسس اول مركز تدريب مهني في قلنديا، مخيم قرب القدس، حيث هيىء لتدريب ٦٠٠ شخص من الأولاد والشباب(٧٦). في نهاية ١٩٧٧ كان هناك سبع مراكز مماثلة في الاردن والضفة الغربية وغزة وسوريا ولبنان، استوعبت اكثر من ٢٠٠٠ طالب سنوياً(٧٧). مكنت هذه المراكز العديد من العمال والعاملات الفلسطينيات من العمل في دول الخليج، وتوفير مستوى حياة افضل لاسرهم بعد تدريبهم على مهن البناء والنسيج والالكترونيات والصناعات الخفيفة.

إضافة إلى وكالة الغوث وفرت **مؤسسة صامد** الفلسطينية فرص عمل وتدريب للفلسطينيين بعد ان اسستها منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٠ . ورغم ان **صامد** اسست اصلاً لتوفير فرص عمل لابناء وبنات الشهداء، إلا أنها توسعت تدريجياً لتسهم في حل مشكلة البطالة بين اللاجئين، خصوصاً اولئك الذين يعيشون في المخيمات والأحياء الفقيرة من الضفة الغربية ولبنان وسوريا. وفي اواسط السبعينات كانت المؤسسة قد انشات مشاغل حياكة وتطريز في ٦ مخيمات في لبنان وسوريا، وورش للأعمال الخشبية، ومراكز

حرفية في الأراضي المحتلة، ومشاغل عديدة اخرى في لبنان لانتاج الاثاث والثياب والقطع الفنية[٧٨]. ووضعت خططاً في اوائل الثمانينات لانشاء مشاريع زراعية في الأراضي المحتلة وتشغيل العمال الفلسطينيين في بناء المساكن والمدارس في الضفة الغربية وغزة بمساعدات يقدمها الصندوق القومي الفلسطيني، وهو خزينة م.ت.ف[٧٩].

واتيحت فرص عمل اخرى في المشاغل والعيادات التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في السبعينات. كانت مشاغل الهلال الأحمر تنتج الكراسي والمقاعد والحرامات والاثاث والكتانيات والبدلات والاجهزة الطبية لاستعمال الجمعية، ولبيعها للاجئين في المخيمات. ووفرت الجمعية فرص عمل اخرى للرجال والنساء الفلسطينيين المؤهلين لاعمال الحرف التقليدية مثل الحياكة والتطريز والحفر، وفرص تدريب في مجالات تصليح الراديو والتلفزيون والخياطة واللغات والفنون المختلفة. بكل ما في الكلمة من معنى وفرت الجمعية فرص عمل لأكثر من ٨٠٠٠ فلسطيني عام ١٩٨٠ ، حوالي ٣٠٠٠ منهم كانوا لاجئين يعيشون في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)[٨٠].

ورغم أنَّ الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ قد دمر العديد من المؤسسات التي اقامتها جمعية صامد وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، إلا أن المؤسستين استمرتا في توفير فرص العمل للاجئين الفلسطينيين في اجزاء من لبنان وفي سوريا وفي الأراضي المحتلة.

إضافة إلى ذلك، وفر التوسع التدريجي للاقتصادات المحلية في البلدان المضيفة بعد عام ١٩٤٨ ، وتطور بنيتها التحتية وقاعدتها الاقتصادية فرصاً اخرى للفلسطينيين الباحثين عن عمل في الستينات والسبعينات. ففي سوريا مثلاً أدى النمو السريع للمناطق السكنية في دمشق ومحيطها، وازدياد الطلب على المساكن والمكاتب، إلى ارتفاع كبير في عدد الفلسطينيين العاملين في حقل البناء. ومع حلول عام ١٩٨١ كان هناك حوالي ٧٨٠٠ لاجىء فلسطيني ـــ أي حوالي ١٨ ٪ من القوة العاملة الفلسطينية في البلاد ـــ تعمل في هذا المجال. (هذا العدد شكل نسبة ٧,٣ ٪ من القوة العاملة السورية العاملة في هذا القطاع)[٨١]. تلقى العديد من العمال المهرة تدريبهم في مركز تابع لوكالة الغوث في دمشق افتتح عام ١٩٦١ . ومع حلول عام ١٩٨١ كان قد تخرج من هذا المركز حوالي ٤٠٠٠ فلسطيني، معظمهم تلقى تدريبه في مجالات البناء الآجري والسمكرة والنجارة والبناء وميكانيك السيارات وتصليح الراديو والتلفزيون والصيدلة[٨٢].

يعود السبب في كون عدد الفلسطينيين العاملين في مجال البناء كبيراً إلى السياسة الحكومية الرسمية التي هدفت إلى توجيه الطاقة العاملة الفلسطينية إلى قطاعات الاقتصاد

في السنوات الأولى للهجرة وفرّ تدفق رأس المال الذي دخل مع اللاجئين الاغنياء عدداً لا بأس به من الوظائف لسكان المخيمات في مجالات البناء والمواصلات. ثم ادى عدم وجود قاعدة دائمة للتطور الصناعي إلى اعاقة التطور الاقتصادي، ولكن رغم ذلك توفرت بعض الوظائف في شركات القطاع العام مثل الكهرباء والمياه (وبعد عام ١٩٦٠) في منتوجات النفط، وكذلك في المشاغل الصغيرة التي تملكها عائلات معينة(٨٨).

معظم الوظائف في حقلي البناء والصناعة كانت متوفرة في المدن الكبيرة، خاصة عمان واربد والزرقاء، وبسبب تدفق اللاجئين من المخيمات البعيدة إلى العاصمة والمدن الكبرى بحثاً عن العمل وعن الخدمات الصحية والتعليمية الافضل، انخفضت نسبة الاجور ونمت احياء فقيرة حول المناطق السكنية. في عام ١٩٦٠ كانت نسبة البطالة في عمان ٥٠ ٪، ومعظم العاملين لم يزد دخلهم عن تغطية ايجار المنزل وبالكاد شراء طعام للاسرة(٨٩). ولكن في السبعينات ادى تدفق «البترودولار» وازدياد المساعدات الخارجية، إلى تحسين الخدمات الصحية، والاسكان والمدارس والطرق والاتصالات، وبذلك زادت فرص العمل في مجال البناء. وأسست مصانع جديدة في عمان والزرقاء لمنتوجات الالبان، والمواد البلاستيكية والاعلاف والدخان والاقمشة والثياب. واقيمت مشاغل وورش صغيرة لتصنيع المنتوجات المعدنية، وبطاريات السيارات والانابيب الحديدية ايضاً. وظفت هذه المشاغل عمال فلسطينيين من النساء والرجال(٩٠).

أدت فرص العمل الجديدة في مجال البناء والصناعة، إضافة إلى العمل الزراعي وامكانية الهجرة إلى دول الخليج إلى ارتفاع الاجور وازدياد الطلب على الايدي العاملة. ومع حلول عام ١٩٨٢ وصلت نسبة الفلسطينيين في الضفة الشرقية الذين ما زالوا يعيشون داخل المخيمات إلى ١٥ ٪ فقط، وتشكلت في معظمها من الشيوخ والاطفال والامهات والزوجات، الذين هاجروا رجالهم إلى المدن الرئيسية أو إلى دول الخليج(٩١).

أما بالنسبة للضفة الغربية فلا توجد اية ارقام حول حجم الطبقة العاملة في الفترة ما بين ١٩٤٨ ـــ ١٩٦٧ ، أي عندما كانت المنطقة تحت سيطرة الأردن ، ذلك أن السلطات الاردنية كانت في احصائياتها تجمع كل العمال ـــ الاردنيين والفلسطينيين ـــ سوياً. على اية حال فإنه معروف ان الحكومة لم تشجع التطور الصناعي في الضفة الغربية الأمر الذي أدّى إلى جمود هذا القطاع حتى عام ١٩٦٧ . وفرت مشاريع البناء الخاصة فرص عمل لبعض اللاجئين، خاصة في الستينات عندما بدأت التحويلات المالية ترد من الفلسطينيين العاملين في الخارج إلى الضفة الغربية. ولكن بما ان معظم هذه المشاريع كانت

سكنية ــ بناء البيوت او توسيعها ــ فإن افراد العائلة كانوا يقومون بهذه الأعمال. وعمل عدد اصغر من العمال في الخدمات البلدية مثل تعبيد الطرق وتمديد شبكات الكهرباء والمياه، ولكن امتناع الحكومة عن الاستثمار في هذه المجالات قلل عدد المشتغلين فيها(٩٢).

وفي قطاع غزة كان عدد العاملين في مجالات البناء والصناعة محدوداً جداً خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ ــ ١٩٦٧ عندما كانت مصر تسيطر على المنطقة، قامت وكالة الغوث بعدد من مشاريع التنمية اواسط الخمسينات مثل تعبيد الطرق وتمديد شبكة المجاري لمدينة غزة وبناء ميناء صغير(٩٣). ولكن العمل في هذه المشاريع كان مؤقتاً لم يؤثر مادياً على حجم الطبقة العاملة، ولم يخلق فرص عمل دائم في مجالات البناء والصناعة. من ناحية اخرى بقيت صناعة النسيج في غزة، وحياكة البسط وصناعة الصابون قائمة بعد هزيمة ١٩٤٨ ، جزئياً بسبب مساعدات الوكالة. وفي عام ١٩٨٠ وفرت هذه المجالات اعمالاً لحوالي ٢,٥٠٠ شخص بعضهم جاء من مخيمات اللاجئين(٩٤).

بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ وجدت آلاف الاعمال في مجالات البناء والصناعة في اسرائيل وفي المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة. إضافة إلى اقامة معامل الكونسروة وتغليف الخضار ومنتجات الالبان ومزارع الدواجن وورش الادوات المعدنية التي تتطلب ايدي عاملة فلسطينية، خصوصاً من العمال النساء والرجال غير المهرة، الذين كانوا يعملون سابقاً في مواسم الحصاد او عمالاً مؤقتين(٩٥). وفي نهاية عام ١٩٧٧ وصل عدد الفلسطينيين العاملين في الصناعة في المناطق المحتلة إلى ٣٢ ألف عامل أي حوالي ١٦ ٪ من القوة العاملة الفلسطينية، وحوالي ثلثي العاملين في هذا القطاع عملوا في المعامل الاسرائيلية بشكل عمال مياومين(٩٦). ورغم انه من المستحيل معرفة عدد اللاجئين الذين تشردوا بعد هزيمتي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ من هذا الرقم ــ ٣٢ الف عامل ــ إلا انه يقدر أن نصف هؤلاء من اللاجئين. فخلافاً للسكان الاصليين الذين فضلوا البقاء في بيوتهم، وجد اللاجئون انفسهم مجبرين على قبول العمل في اسرائيل وفي المستوطنات اليهودية بسبب نسبة البطالة العالية في المخيمات. ورغم أن معظمهم كانوا يتقاضون اجوراً ادنى من اجور نظرائهم الاسرائيليين ــ إضافة إلى انهم كانوا ينفقون جزءاً كبيراً من اجورهم على المواصلات والطعام ــ إلا أن الطلب الكبير على الأيدي العاملة العربية في تلك الفترة مكن العديد من العائلات اللاجئة من تحسين مستوى حياتهم والتخلص من الحياة في المخيمات(٩٧). ولكن في نهاية السبعينات أُغلق الركود الاقتصادي، الذي ترافق مع حملة قمع عسكرية متصاعدة شنتها حكومة بيغن، هذا المجال امام عدد كبير من العمال الشباب في

المخيمات، الأمر الذي اضطرهم إلى الهجرة لايجاد عمل في الخارج (انظر ادناه).

إلى جانب العمل في اسرائيل وفي المستوطنات اليهودية، توفرت بعض فرص العمل في مجالي البناء والصناعة المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. رغم أن الالحاق الاقتصادي للأراضي المحتلة باسرائيل، في بداية السبعينات، فرض ضغوطات جديدة على الاقتصاد العربي المحلي، فإن التوسع الاقتصادي الذي شهدته اسرائيل خلال الفترة التي تلت حرب ١٩٦٧ أدى إلى ازدياد الطلب على منتجات الضفة الغربية وغزة، وإلى توسع الاستثمار في الأراضي المحتلة. تمكنت المعامل الصغيرة لانتاج الاخشاب والورق ومواد البناء والكيماويات والسلع الالكترونية والاقمشة والثياب من التوسع واستيعاب المزيد من العمال، أما الصناعات الغذائية فقد تدهورت. ووجدت صناعات معينة مثل مواد البناء والصابون والسلع البلاستيكية فرص التصدير إلى الاردن والدول العربية الأخرى بسبب التوسع الاقتصادي في المنطقة في اواسط السبعينات. وفي نهاية ١٩٧٧ وصل عدد العمال العاملين في المصانع المحلية في الأراضي المحتلة إلى ١٢ الف عامل[٩٨]. ثم ادى الركود الاقتصادي الاسرائيلي اللاحق إلى تضاؤل فرص العمل المتاحة في المعامل العربية لأن الطلب على هذه السلع قد إهبط بحدة في الضفة وغزة. وتأثرت المصانع المحلية سلبياً بسبب قلة الاموال المستثمرة، وارتفاع اسعار المواد الخام، وفرض ضرائب جديدة، مما ادى إلى طرد عدد كبير من العمال، الذين حصلوا على وظائفهم في فترة الازدهار الاقتصادي في أواخر السبعينات، فيما استحال على العمال الآخرين المطالبة برفع الاجور لتغطية التضخم المالي. وبما أن العمال اللاجئين كانوا اقل العمال مهارة فقد كانوا اول المسرحين من اعمالهم.

الهجرة واليد العاملة المهاجرة إلى دول الخليج:

اضافة إلى العمل في مجالات الزراعة والبناء والصناعة كان المجال الرئيسي للهرب من مخيمات اللاجئين هو الهجرة إلى منطقة محتاجة لليد العاملة. فقد ساعد النمو السريع في انتاج النفط في العربية السعودية ودول الخليج في الستينات والسبعينات، واستيراد بعض الدول الصناعية مثل المانيا الغربية وكندا لليد العاملة في الفترة ذاتها، في فتح مجالات عمل امام تلك القطاعات من الفلاحين الفلسطينيين الذين حصلوا على تدريب مهني. اما النقود التي كان يرسلها هؤلاء إلى عائلاتهم في المخيمات فقد ساعدت على تحسين ظروفهم المادية ومكنت بعض العائلات من ارسال ابن آخر لمتابعة دراسته في الخارج.

ظهرت اول موجة هجرة فلسطينية في اوائل الخمسينات عندما وجد المئات من

الفلسطينيين طريقهم إلى حقول النفط المتزايدة ومواقع البناء في العربية السعودية ودول الخليج. كان العديد من هؤلاء المهاجرين من الحرفيين والعمال المهرة الشباب الذين حصلوا على تدريبهم في فلسطين في مشاريع بناء تمولها الحكومة، أو في المصانع والخدمات التي تديرها الحكومة مثل الخدمات العامة والشرطة. لقد كانت الشركة العربية الامريكية للنفط (ارامكو)، وشركة النفط الكويتية تفضلان العمال الفلسطينيين بسبب معرفتهم باللغة الانجليزية، وخبرتهم العملية بالادوات والاجهزة الحديثة، وقدرتهم على العمل في مواقع اشرافية حيث اعتبرت معرفتهم باللغة العربية والعادات العربية ميزة مثالية تمكنهم من العمل كمراقبي عمال[٩٩]. في نهاية عام ١٩٥٣ كان هناك حوالي ثلاثة آلاف فلسطيني يعملون في الارامكو وحدها[١٠٠]. وتم استيراد عمال فلسطينيين آخرين للعمل في بناء الميناء التجاري في الدمام وسكة حديد الرياض ـــ الدمام (التي عمل فيها في وقت من الأوقات حوالي ١٥ الف عامل، معظمهم من المهاجرين)، وفي المدن الجديدة والمدارس والمستشفيات ووحدات السكن التي انتشرت في الخليج[١٠١].

ولكن اضافة إلى المهارة والطاقة العملية التي تمتع بها الفلسطينيون، فقد جلبوا معهم خبرتهم في مجال تنظيم العمال وبث وعي سياسي تقدمي كان اكبر مما تستطيع البلدان المضيفة احتماله. فمثلاً أدى اضراب دام ٣ اسابيع ضد الارامكو، عام ١٩٥٣ وآخر عام ١٩٥٤، طالب فيه العمال بحق تأسيس نقابات عمال وتحسين شروط سكنهم وتوزيع مناسب لعوائد النفط، إلى طرد ١٦٠ عاملاً فلسطينياً ومن ثم ابعادهم من البلاد. واعتقل ١٠٠ فلسطيني آخر عام ١٩٥٥ لانخراطهم في نشاط سياسي غير مسموح به. ورغم أن الارامكو عارضت مبدئياً مسألة الاعتقال خوفاً من أن يؤدي مثل هذا الاجراء إلى ردع فلسطينيين مؤهلين عن السعي للعمل مع الشركة، إلا أنها أُجبرت فيما بعد على قبول هذا الاجراء تحت ضغوطات الحكومة السعودية[١٠٢]. وادت اضطرابات مماثلة في الكويت والبحرين وقطر، في اوائل الخمسينات، إلى تخوف حكومات هذه البلدان من انتشار هذه الظاهرة بين عمال مهاجرين آخرين او قطاعات من السكان المحليين، فردت بحملات قمع مثل التي شهدها الفلسطينيون في العربية السعودية. وفي السنوات اللاحقة خُفض عدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم بالعمل في المنشآت الحساسة وحقول النفط[* ١٠٣].

وزاد اندلاع المظاهرات والاضرابات عام ١٩٥٦، اثناء حرب السويس، والتي لعب

* ١٠٣ ـــ رواية غسان كنفاني رجال تحت الشمس، رغم أنها قصة لثلاثة عمال فلسطينيين سعوا للهجرة إلى الكويت، إلا أنها تصور مخاوف ومشاعر العديد من الفلسطينيين المهاجرين إلى الخليج منذ ١٩٤٨.

الفلسطينيون فيها دوراً قيادياً، من مخاوف العائلات الحاكمة في الخليج ومستشاريهم البريطانيين. ترافقت هذه المخاوف مع الميل المتصاعد لدى شركة ارامكو وشركات النفط الغربية الاخرى لتحويل مشاريع البناء إلى المقاولين المحليين. (انظر اعلى)، مما ادى إلى انخفاض كبير في استيراد الايدي العاملة بشكل عام. ومع حلول عام ١٩٥٨ سمح فقط للفلسطينيين الذين يحملون مؤهلات علمية عالية مثل المهندسين والمخططين المدنيين والاطباء والمتخصصين باللغة الانجليزية والتربية بالهجرة إلى الخليج باعداد كبيرة، أما العمال الفلسطينيون في مخيمات لبنان وسوريا والاردن والضفة الغربية وقطاع غزة، فقد اغلقت الأبواب امام هجرتهم، ولم يتغلب منهم على البطالة وفقدان المهارة سوى الذين استطاعوا ايجاد عمل محلياً — في وكالة الغوث او عند ارباب عمل فلسطينيين في المدن الكبرى في الاردن وسوريا ولبنان.

بعد عشر سنوات ادى ارتفاع عوائد النفط إلى تخفيف القيود على الهجرة إلى الخليج، ووُظّف العمال الفلسطينيون الذين يحملون جوازات سفر أردنية او وثائق سفر سورية او لبنانية في مشاريع البناء وفي المستشفيات والمطابع والمغاسل والكراجات والمشاغل وفي المشاريع التي اسستها الدولة. خلافاً للجيل الأول من المهاجرين الذين تلقوا تدريباً في فلسطين، كان هؤلاء المهاجرون بمعظمهم من الشباب العزاب الذين تلقوا تدريباً مهنياً في المخيمات او في البلدان غير النفطية، بعضهم استفاد من مساعدات اقارب او معارف لهم سبقوهم إلى دول الخليج، وانتظر آخرون سنوات طويلة ليحصلوا على تأشيرات دخول او اذون عمل او هويات او شهادات تدريب.

في الفترة الأولى بعد دخولهم إلى العربية السعودية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة عاش هؤلاء المهجرون شروط حياة صعبة وقيوداً شديدة على حركتهم الجغرافية والاجتماعية[١٠٤]. كان معظمهم يحصل على اعمال مؤقتة لا تضمن حق المهاجر في الاحتفاظ بعمله في حال انتهاء المشروع او توفر شخص محلي مدرب للحلول محله. وخلافاً لأبناء وطنهم الحاصلين على شهادات جامعية، أو الذين اسسوا اعمالاً خاصة بهم، كان هؤلاء العمال يُبعدون بعد عام او عامين من دخولهم البلاد. لكن مدخراتهم التي كانوا يُرسلونها إلى عائلاتهم كانت بمثابة شعاع من الأمل بالنسبة لعائلاتهم، كما اسهمت هذه

← انظر أيضا تقرير **فواز تركي** حول عمله مع شركة الأرامكو في رأس التنور في أوائل الستينات في **كتابه** المحرومون ، ص ٨٥ — ٩٣ . وتقرير مشابه كتبته **ليلى خالد** حول تجربة العمل في الكويت في كتابها « شعبي سوف يعيش » ، ص ٧٨ — ٩٤ .

المدخرات بشكل كبير في اقتصاد البلدان المصدرة لليد العاملة مثل الاردن ولبنان اللذان استفادا من تدفق الريالات والدنانير والدراهم. ولكن الضفة الغربية كانت اكثر من استفاد من هذا الوضع، حيث مكنت مدخرات العاملين في الخليج عائلات اللاجئين من بناء بيت او انشاء عمل صغير خارج المخيمات.

في نهاية السبعينات تبلورت شريحة جديدة من الطبقة العاملة الفلسطينية تميزت من جهة، عن اولئك الذين ما زالوا في المخيمات او الذين يعملون في الزراعة، ومن جهة أخرى عن اولئك الذين حصلوا على اقامة دائمة بسبب تعليمهم العالي.

لقد فضل هؤلاء العمال التخلي عن النشاط السياسي من أجل كسب المال. ويعود تخليهم عن النشاط السياسي إلى صعوبة تنظيم انفسهم لعدة اسباب اهمها: وضعهم المؤقت، تشتتهم في مواقع عمل متباعدة، الفوارق الثقافية بينهم وبين العمال العرب في الخليج من جهة والعمال الاجانب من جهة اخرى، بالاضافة إلى خوفهم من الابعاد. كل هذا أدى بهم إلى تركيز اهتمامهم على التقدم الاجتماعي والمالي لعائلاتهم. ورغم تعاطف العديد منهم مع آراء المنظمات اليسارية والاحزاب الشيوعية والاشتراكية في الاردن وسوريا ولبنان (معظمها كانت ممنوعة في آواخر السبعينات) وأيضاً مع فتح، إلا انهم كانوا ميالين إما الى الابتعاد عن النشاط السياسي بالكامل أو الى العودة للخيمات لينضموا إلى الحركات الفلسطينية كمتفرغين ومقاتلين. وجاء شعورهم بالهوية الطبقية كعمال في المرتبة الثانية على اعتبار ان الأولوية للنضال الوطني.

وفقط في الثمانينات، وبعد أن ضعفت جداً فرص الهجرة بسبب انخفاض عوائد النفط في الخليج وبسبب الركود الاقتصادي في اوروبا، بدأ الوعي بالظهور ثانية، وعندها ظهرت هموم اكثر الحاحاً جلبها الدمار الفظيع لمخيمات اللاجئين في لبنان، واعتقال آلاف المقاتلين الفلسطينيين في اسرائيل، وتصاعد القمع في الضفة الغربية وغزة، وتزايد الشعور بالقلق بين فلسطينيي الكويت ودول الخليج. وامتصت محاولات جمع شمل الأسر، وتخليص اعضائها من السجون الاسرائيلية، ومساعدة الأقارب المعوزين، الطاقة المتبقية لديهم بعد صراع مرير من اجل البقاء. ثم ادت الانقسامات داخل م.ت.ف. وضياع او اغلاق المؤسسات الاجتماعية التابعة لها في لبنان وسوريا واجزاء اخرى من العالم العربي إلى تنامي الشعور بعدم الامان الذي احس به العمال فردياً وجماعياً. واعتبر العمل السياسي في مثل هذه الظروف، إن كان وطنياً أو طبقياً، رفاهية لا يستطيع القيام بها سوى قلة قليلة، رغم أن دعمهم وتعاطفهم مع القضية الفلسطينية بقي كما هو.

(٧)
الوطنية والصراع الطبقي ١٩٤٨ ــ ١٩٨٣

يعتبر عام ١٩٦٤ الذي تشكلت فيه م.ت.ف واستيلاء حركة فتح والتنظيمات الأخرى عليها في الفترة التي اعقبت الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ فصلاً جديداً في تاريخ الشعب الفلسطيني. ظهرت في تلك الاونة على جدول الاعمال القضية الوطنية والمطالبة بانشاء دولة فلسطينية علمانية مستقلة. بعد ذلك بتسعة عشر عاماً، وفي ذروة الغزو الصهيوني للبنان، شُغل الصحفيون الغربيون بنعي م.ت.ف، فقد بدا ان اخراج زعماء م.ت.ف. وبضعة آلاف من المقاتلين من لبنان، وسجن أكثر من اربعة آلاف آخرين في السجون الاسرائيلية، واندلاع الصراع الداخلي في فتح، هي مظاهر تؤشر على أن الحركة قد بليت بهزيمة عسكرية حادة لا يتوقع لها الشفاء منها.

ما نُسِيَ وسط مشاهد الموت والدمار المرعبة التي ملأت شاشات التلفزيونات والصحف خلال فترة ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣ هو ان سنوات النفي والنضال الطويلة قد اثمرت نصراً مؤثراً على الساحة الدولية. «فلسطين» و «الفلسطينيون» كلمات باتت مألوفة في اذان العالم مرة اخرى. ومهما كانت الحلول المقترحة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي واسرائيل والدول العربية فقد بات واضحاً أن المطلب الاساسي لـ م.ت.ف، (دولة فلسطينية مستقلة) لاقى الدعم من قبل الرأي العام ومعظم حكومات العالم، وفقط الولايات المتحدة واسرائيل هما من وقف عقبة امام تحقيق حلم الفلسطينيين.

لكن هذا لا يعني ان تلك النجاحات الدبلوماسية كافية لتحقيق الهدف الرئيسي للفلسطينيين وهو حقهم في العودة إلى بلادهم.

على الصعيد الداخلي كان لاخلاء بيروت عام ١٩٨٢ اثره في الانشقاق في صفوف فتح، هذا الانشقاق الذي جذب إليه قياديين كان بعضهم من المقربين إلى رئيس م.ت.ف ياسر عرفات. ان الصراع الداخلي هذا، كغيره من الانشقاقات التي تلت الحرب الأهلية في الاردن عام ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ ، وفي لبنان عام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ ، هزّ صورة م.ت.ف. الدولية وكذلك علاقاتها مع الأنظمة الملكية المحافظة إن كان في العربية السعودية او في الخليج بشكل عام.

أظهرت تماسك المنشقين تصميمهم على البقاء في المنطقة غير المحتلة، والوحيدة الباقية لمقاتلي م.ت.ف. ـــ وادي البقاع في شرقي لبنان.

لقد نتج عن فشـل عرفات في حملتـه الديبـلوماسية الهادفة إلى تحقيق الانسحاب الاسـرائيلي من الأراضي المحتلة، وعدم قدرته على تحويل التعاطف الدولي إلى فعل ملموس لصـالح الفـلسطينيـين إلى تحرر المنشقـين من الوهم ومواظبتهـم على شن هجمـاتهم ضد الاسرائيليين في وادي البقاع وإلى جنوب الخطوط الاسرائيلية في لبنان المحتل. شاركهم في تلك الهجمات كوادر عسكرية من حركة أمل الشيعية، إضافة إلى المقاومة الوطنية اللبنانية والحزب الشيوعي وميليشيات اخرى في اليسار اللبناني. لقد نجحت هذه القوى بصد اليمين الكتائبي في خريف ١٩٨٣ ، وطفت على السطح مجدداً ايديولوجية الكفاح المسلح.

في تلك الاثنـاء كانت الولايات المتحدة واسـرائيل قد جردتا عرفات، الذي طعنه الصراع الداخلي، من غصن الزيتون ولم يُترك بيده سوى البندقية. لكن عدم رغبة عرفات بسـلوك الخيار العسكري ضد اسرائيل بعد سنوات من العمل الدبلوماسي هدد مستقبله السيـاسي وكذلك مستقبـل م.ت.ف. التي يترأسهـا، ومرة أخرى تمزقت م.ت.ف. بين اتجاهين. ويتشـابه الوضع هنـا مع وضع المفتي في الثلاثينات ووضع مؤيدي عبد الله في الخمسينات الذين دعوا إلى المفاوضات والحل السلمي، مقابل وضع ثوار الجليل والمتظاهرين في الاردن الذين كانوا على استعداد لحمل السلاح لصد الصهاينة.

السـؤال المهـم هنـا هو إلى أي مدى عكست هذه الخلافات المهمـة وغيرها من الخلافات الاختلافات الطبقية والوعي الطبقي داخل حركة المقاومة الفلسطينية.

وبينا تحاول هذه الدراسة القاء الضوء على بعض الاختلافات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، وعلى نشوء المصالح الطبقية، فإنه ليس واضحاً مطلقاً أن الوعي الطبقي عكس نفسه في ايديولوجية م.ت.ف، أو في فكر غالبية الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى. العوامل الأخرى مثل البلد الأصلي والروابط الاسرية والدين والعمر والمستوى التعليمي قد تكون ذات اهمية في تحديد الوعي السياسي والاتجاهات التي اتخذتها الحركات المختلفة على مر الزمن، غير انه من المهـم ان نخصص جزءاً من هذه الدراسـة لرؤية العلاقة بين الحركات السياسية المختلفة والمصـالح الطبقية، ولو بغرض وضع مقدمات لفرضيات قد تكون دليلاً لدارسي هذا الموضوع في المستقبل، لأن مثل هذا الموضوع يحتاج لكتاب آخر إذا ما أريد معالجته بشكل وافٍ.

الايديولوجية والطبقة، ١٩٤٨ ـــ ١٩٧٤ :

اتجهت الحركة السياسية الفلسطينية في الفترة التي سبقت ١٩٦٧ للعمل في اربع اقنية اساسية هي:

١ ـــ العمل من اجل الوصول إلى ديمقراطية ليبرالية في الاردن.

٢ ـــ الوحدة العربية والقومية العربية.

٣ ـــ الحزب الشيوعي والمنظمات الماركسية الأخرى.

٤ ـــ الاصلاح الاسلامي.

اعتمدت كل حركة من هذه الحركات في وقت من الأوقات على دعم مجموعة معينة من العناصر الطبقية، الأمر الذي يعني أن مفاصل الفكر السياسي والعمل السياسي داخل هذه الاتجاهات الرئيسية مالت نحو التعبير عن مصالح طبقات محددة أكثر من غيرها. الفلسطينيون الذين أسهموا في تشكيل الايديولوجيات والاستراتيجيات في الحركات السابقة الذكر كانوا، بوعي او بغير وعي، يعكسون مصالح طبقية وقومية. ورغم أن المساحة هنا تحول دون مناقشة وافية لدور المثقفين والانتليجينسيا في هذه الحركات، فإن وصفاً مختصراً للايديولوجية والنشاط والعضوية في هذه الحركات قد يساعد على توضيح الطريقة التي تم بها التعبير عن الصراع الطبقي، او تجاوزه بين الفلسطينيين في الشتات.

الليبراليون:

بعد الاحتلال الاردني للضفة الغربية عام ١٩٤٨ ولجوء مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الاردن، سعى ممثلو الفلسطينيين في البرلمان الاردني في عمان إلى تعديل النظام البطريركي الذي ارست اسسه العائلة الهاشمية. وهُيأ الزعماء الفلسطينيون في مجلس الاعيان لهذا الغرض من خلال تجاوبهم مع خطاب العرش الذي القاه الملك عبد الله في نيسان ١٩٥٠ . معلناً ضم الضفة الغربية للأردن. تضمنت مطالبهم «سيادة القانون، واستقلالية الجهاز القضائي، وتنظيم العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية». هذا إضافة إلى المطالب التي وُضعت على جدول الاعمال والتي تضمنت اجراء اصلاحات اقتصادية اهمها تقليص حجم الواردات وتحسين الانتاج القومي، واحداث نظام تعليمي حديث(١).

في أواسط الخمسينات استطاع هؤلاء الزعماء ان يحققوا نجاحاً لا بأس به في العديد من هذه القضايا. إضافة إلى ذلك استطاعوا ادخال مبدأ التوظيف على اساس الكفاءة في بعض الادارات المدنية، حيث اصبحت الكفاءة المهنية هي اساس التوظيف والترقية بدل

العلاقات الاسرية. أحدثت ايضاً قوانين اجتماعية تحمي الحقوق الاساسية للعمال، ترافقت هذه القوانين مع تطور التدريب المهني للعمال، ولكن استمر منع النقابات من الوجود. وسمح للأحزاب السياسية الايديولوجية بالعمل ولكن بشروط وقيود. وتحققت رسمياً حرية الصحافة والتجمع رغم المعارضة الشديدة للملك ومؤيديه من زعماء القبائل والارستقراطية الاردنية لهذه الحريات. فيما بعد وفي ظل حكومة النابلسي الاشتراكية الوطنية طالب النواب الفلسطينيون بالغاء المعاهدة البريطانية ـ الاردنية، وكذلك طالبوا بارساء اسس سياسية خارجية محايدة تنهي عزلة الاردن عن جيرانه وتسمح بايجاد علاقة تعاون تقربه من الجمهوريات العربية مثل مصر وسوريا وكذلك تقربه من العربية السعودية.

رغم أن العديد من هذه الاجراءات لم تصمد في اثر سقوط حكومة النابلسي، إلا ان تشكيل وبلورة وتطبيق برنامج الاصلاح الديمقراطي في اوائل الخمسينات أظهر مدى النضج الذي وصلت إليه طبقة المهنيين الليبراليين الجديدة خلال السنوات الأخيرة من الانتداب البريطاني. لقد كان لهذه الطبقة بين صفوف البرلمانيين محامون شباب مثل **انور الخطيب ورشاد الخطيب وعبد الحليم النمر وفؤاد عبد الهادي**، الذين تعلموا في الجامعات البريطانية اضافة إلى رجال اعمال وملاك اراضي مهتمين بإدخال اساليب انتاج رأسمالي وصناعي حديثة إلى المملكة(٢). حظي برنامج الاصلاح بدعم ابناء الطبقة الوسطى من المتعلمين والمتمرسين باعمال التجارة والمال والحسابات والتخطيط المدني والادارة المدنية والعلوم الهندسية في الضفة الغربية وعمان، آملين بالحصول على وظائف في قطاع الخدمات المدنية أو في القطاع الخاص. ورغم وجود فقرات في البرنامج الجديد تنص على توفير العناية الكافية بمئات الآلاف من اللاجئين غير المهرة، فإن برنامج الاصلاح كان يهدف اساساً إلى تحويل ما هو نظام قبلي إلى نظام الاقتصاد الحر.

في الستينات تبنت فئات الانتليجينسيا مطالب اكثر راديكالية ظهرت بشكل واضح في صفوف الطلاب والمعلمين وزعماء المخيمات مطالبة بالغاء النظام الملكي وتسليح اللاجئين وببرنامج مكثف لاعادة البناء الاجتماعي.

صب برنامج الاصلاح والتوجهات المترافقة معه في حملة واحدة من أجل التقدم الفردي والتطوير الاقتصادي، وشجعت نمط الاستهلاك الشخصي على حساب المصالح العامة.

على أية حال، لأن هذه الاصلاحات فتحت فرصاً جديدة للتعليم والتوظيف في القطاع العام، فقد جاء رد الفعل الفلسطيني على قضية معارضة الاصلاح والعمل من اجل

احداث تغيير جذري ضعيفاً. نتيجة هذه الاجراءات ضعف الاحساس بالوحدة الوطنية بين فلسطيني الشتات، وكذلك ضعفت قدرتهم على تحمل القمع السياسي الذي تبع سقوط حكومة النابلسي.

في ايلول ١٩٧٠ ، عندما انفجرت الحرب الأهلية في الاردن، ظهرت حدة الاستقطاب الطبقي بوضوح لدرجة أن بعض ملاك الأراضي والاثرياء والتجار وقطاعات من الطبقة الوسطى المزدهرة أيدت ضمنياً او صراحة هجوم الملك على المقاومة الفلسطينية، ومكن ضياع الضفة الغربية، قبل ثلاث سنوات، الملك من عزل الجناح الثوري في م.ت.ف. فلم يستطع الماركسيون في حركة المقاومة، مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، حشد الدعم والتأييد اللتين كانتا تتمتعان به في كل من الضفة الغربية والشرقية في السابق(*٣).

رغم ان العديد من الاصلاحات التي أُدخلها الليبراليون في الخمسينات اوجدت قدراً كبيراً من الامان الجسدي والتقدم الاجتماعي، إلا أن هذا النجاح جاء على حساب تقسيم جماهير اللاجئين وتفويت فرصة شن حملة عسكرية لانهاء الاحتلال الاسرائيلي لأرض الوطن. وعندما خُيِّر العديد من الفلسطنيين بين النضال الثوري وبين الحفاظ على ملكياتهم الخاصة والامتيازات التي ترافقت معها،اختار العديد منهم الخيار الثاني. صحيح أن بعضهم انضم لاحقاً إلى م.ت.ف. أو قدم الدعم لها، إلا أن **الضغوط الاجتماعية وفقدان الايديولوجية الموحدة** أضعف المقاومة الفلسطينية في ذروة قوتها في العالم العربي كله.

القوميون العرب:

بينما كانت البرجوازية الفلسطينية في الضفة الغربية منهمكة في السعي من اجل تحقيق الاصلاح الديمقراطي في الاردن، شُغل فلسطينيون آخرون فيما اصبح لاحقاً حركات مهمة في التغيير السياسي في العالم العربي خلال سنوات الستينات. اهم هذه الحركات كانت: **حزب البعث الاشتراكي وحركة القوميين العرب والناصريون.** اعتنقت هذه الحركات

* ٣ ــ الانقسامات داخل المجتمع الفلسطيني انعكست أيضاً في الجيش الأردني وفي وحدات جيش التحرير الفلسطيني في الأردن . بقي بعض الضباط الفلسطينيون موالين بشدة للملك رغم هجمته الشرسة على الفدائيين وطرده النهائي لهم من المملكة بعد سلسلة من المعارك العنيفة في الغابات قرب اربد في تموز ١٩٧١ . تقرير النهار العربي ، مجلد ٣ ، عدد ٥٢ ، (١٩٧٢/١٢/٢٥) ، ص ٣ ــ ٤ . سيتبون ، ص ٣٤ .

مبــادىء الوحدة العـربيــة ومعـاداة الامبرياليـة والتغيـير الاجتماعي. ولكن ايديولوجيـات واســتراتيجيـات وتكتيكات هذه الحركات اختلفت، كما اختلفت القاعدة الاجتماعية التي دعمت كل منها.

البعثيون:

قبل استيلاء حزب البعث على السلطة في كل من سورية والعراق عام ١٩٦٣ وقبل انقسامه إلى جناحين يؤيد أحدهما قيادة الحزب في سورية ويؤيد ثانيهما قيادة الحزب في العراق، قبل ذلك كان حزب البعث من ابرز الاحزاب المعادية للامبريالية في العالم العربي. اسســه في اوائل الاربعينات معلمان تلقيا تعليمهما في باريس، واسسـا فروعاً له في لبنان والاردن والعراق وسوريا بعد الحرب العالمية الثانية(٤).

في الاردن جذب التزام الحزب بقضية الوحدة العربية والحرية والاشتراكية المثقفين الشباب، خصوصاً اساتذة المدارس والطلاب والبيروقراطيين الصغار. وتلقى الحزب دعماً فعالاً من آلاف اللاجئين الذين خرجوا إلى شوارع عمان لدعم مطالب الحزب بانهاء وجود الامبريالية البريطانية وتصفية جميع المشاريع الهادفة إلى دمج اللاجئين في المجتمعات المجاورة. في انتخابات عام ١٩٥٠ البرلمانية حصل مرشح الحزب **عبد الله نواس** من القدس على أكثر من ٥٠٠٠ صوت، وحصل مرشح آخر للحزب هو **عبد الله الريماوي**، من رام الله، والذي كان يرأس تحرير جريدة الحزب على عدد كبير من الاصوات،الا ان السـلطات اعتقلتهما وحظرت صدور الجريدة. أما في انتخابات عام ١٩٥٦ فقد ارتفع عدد الاصوات التي نالها البعثيون إلى ٣٤ ألف صوت، أي ما يكفي لاحتلال الحزب المركز الثالث في الانتخابات البرلمانية بعد الحزبين القومي الاشتراكي والشيوعي(٥).

ضمت قائمة ممثلي الحزب في الانتخابات شاعر شاب من الضفة الغربية هو **كمال نـاصر**، الذي اصبح فيما بعـد النــاطق الرسمي باســم م.ت.ف. في بيروت. نتيجـة هذه الانتخـابات عين **الريماوي**، الذي اصبح زعيماً للحزب في الاردن ووزيراً للخـارجية. وقد جسد حصوله على هذا المنصب اعترافاً رسمياً بالدعم الواسع لسياسة الحزب الحيادية والداعية إلى الوحدة العربية.

أدى سقوط حكومة النابلسي، وطلب الملك من بريطانيا انزال قواتها في الاردن إلى انتهـاء دور حزب البعث من على المسرح السياسي في الاردن، كما ادى إلى انهاء محاولات الليبراليين ادخال اصلاح ديمقراطي في البلاد. ولكن وعلى عكس الليبراليين المنحدرين من الاسر الثرية في الضفة الغربية، دفع زعماء حزب البعث وكادراته ثمناً باهظاً بسبب مواقفهم

السياسية المعارضة، حيث تم اعتقال العشرات من مؤيدي الحزب او طردهم من وظائفهم، هذا إضافة إلى ابعاد زعماء الحزب انفسهم او نفيهم إلى خارج البلاد.

لقد ناقش الفصل الرابع تخلف أو قصور الارستقراطية الفلسطينية الموالية للملك عن دعم الفلسطينيين اثناء الحملة التي شنها الأخير. وفي حالة حزب البعث، فإنه لم يحظ بتضامن حتى البرلمانيين الليبراليين الشباب، ولا بتضامن حلفائه في الحزب القومي الاشتراكي بزعامة النابلسي. فعلى سبيل المثال، عندما أصرَّ حزب البعث على مقاطعة الوزارة الجديدة التي عينها الملك برئاسة الدكتور **حسين فخري الخالدي**، بعد طرد حكومة النابلسي في نيسان ١٩٥٧ ، تحفظ القوميون الاشتراكيون ولكن في النهاية ايدوا **الخالدي**. وفيما بعد ورغم انهم شاركوا في المؤتمر الذي دعا إليه البعثيون للمطالبة باعادة الحكومة البرلمانية ووضع حد للدور البريطاني (والامريكي) في البلاد، إلا أن الوقت كان قد فات والخلل قد حصل. ورفضت سلفاً مطالب المؤتمر التي عرضها على الملك وفدٌ ضم **بهجت ابو غربية من حزب البعث**، وطبيب شاب من **حركة القوميين العرب** هو **جورج حبش**، واوقف العمل بالدستور، وطبق القانون العرفي وحظرت الاحزاب السياسية[*٦].

هدد اصرار حزب البعث على اعادة السياسة الخارجية الاردنية إلى عدم الانحياز، وإلى دعم القومية العربية بالقضاء على القاعدة الاقتصادية للارستقراطية الفلسطينية وتقليص الفوائد التي حصلت عليها هذه الطبقة من النظام الملكي. إضافة إلى ذلك فان مطالبة الحزب بالاشتراكية قد تصادمت مع آمال الليبراليين لتوسيع الامتيازات التي حققتها البرجوازية الوطنية، والدور الكبير للاقتصاد الحر.

أخيراً هددت مطالبة الحزب بتسليح اللاجئين والسماح لهم بالعمل من اجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي الاساس الذي قامت عليه المملكة، كما هددت تحالفها مع ملاك الأراضي الكبار والتجار في الضفة الغربية، لذلك وعندما تم استفتاؤهم قرر المؤيدون للملكية من الارستقراطيين والليبراليين ان تحرير الوطن يجب ان يؤجل إلى ما بعد تكريس وتعزيز سلطاتهم في عمان.

على الرغم من حظر الحزب في الاردن، وما كان يعنيه ذلك من تقلص قدرة الحزب على الجذب وقدرة اعضائه الفلسطينيين على تعبئة جماهير اللاجئين، إلا أنه استمر في

* ٦ ـــ عابدي ١٦١ ـــ ١٦٢ ، الاثباتات اللاحقة تشير إلى أن **أنور الخطيب** ، أحد زعماء الليبراليين ، كان يتقاضى أموالا من العراق (كانت ماتزال تحت الحكم الهاشمي) ، لنقله المعلومات حول البعث وأحزاب المعارضة الأخرى في الوزارة إلى الملك حسين .

استيعاب الفلسطينيين في اماكن أخرى من العالم العربي حيث كانت نسبة الفلسطينيين فيها عالية نسبياً. ركز الحزب خلال العشر سنوات التالية على بذل الجهود، من اجل تحقيق الوحدة العربية، أولاً عبر اقامة تحالف مع الرئيس **جمال عبد الناصر** في مصر، ومن ثم ــ بعد انهيار الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ ــ (التي كانت تضم مصر وسورية واليمن الشمالي*) ــ عبر وصول حزب البعث إلى السلطة في سوريا والعراق . إذن كان على اعضاء الحزب الفلسطينيين الانتظار حتى تحقيق هذه الوحدة ليخوضوا بعد ذلك الصراع من اجل تحرير بلادهم . وعندما اشتدت المنافسة بين احزاب البعث المختلفة ، وبدأت الحكومة البعثية في سوريا بفرض ضوابط وقيود شديدة على نشاط الفلسطينيين ، قرر العديد منهم انه يتوجب اعطاء الأولوية للقضية الفلسطينية .

بعضهم ذهب إلى لبنان حيث انضموا إلى حركات سرية اسسها الفلسطينيون، وآخرون من الجيش انضموا إلى **احمد جبريل**، وهو لاجىء فلسطيني في سوريا، تخرج من الاكاديمية العسكرية الملكية في ساند رهرست في بريطانيا واصبح ضابطاً في الجيش السوري. اسس احمد جبريل جبهة التحرير الفلسطينية عام ١٩٥٩ بعد تقارب مع الحزب القومي الاشتراكي السوري. وفي عام ١٩٦١ بدأ بتنظيم وتدريب من سيصبحون فيما بعد الفدائيين الفلسطينيين(٧).

في شباط ١٩٦٦ ، عندما استولت على السلطة في سوريا حكومة بعثية يسارية مكونة من ضباط وزعماء نقابيين ملتزمين بثورة العالم الثالث، اتخذت جبهة التحرير الفلسطينية ومنظمة فدائية أخرى تدعى فتح من الأراضي السورية منطلقاً لشن غارات على المناطق التي تحتلها اسرائيل، عبر الاراضي الاردنية. اعطتهم الحكومة الجديدة حرية توزيع نشراتهم العسكرية على الصحف، ونشر وجهات نظرهم بين اللاجئين في المخيمات. وعندما اندلعت حرب ١٩٦٧ ، كانت منظمة جبريل التي عرفت فيما بعد باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) وحركة فتح جاهزتين للاشتراك في القتال من اجل تحرير الوطن بالسلاح وبالعمل الدعائي. كان هناك عمال شباب وفلاحون من مخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان اعضاء في منظمة القيادة العامة.

حركة القوميون العرب وعبد الناصر:

أثر اعلان الحكم العسكري ووقف العمل بالدستور في الاردن، في نيسان ١٩٥٧ ، على حركة وحدوية أخرى. فإلى جانب زعماء حزب البعث، أجبر الدكتور **جورج حبش**،

* اليمن الشمالي لم تكن ضمن الجمهورية العربية المتحدة إنما كانت متحالفة معها (الناشر).

وعضو جديد في حركة القوميين العرب ــ طالب طب اسمه **نايف حواتمه** ــ **على الفرار مع** اعضاء آخرين في الحركة. فيما بعد حُكم غيابياً بالموت على نايف حواتمه (لدوره في المعارضة السياسية في الاردن) وهو اردني الجنسية وعمره ٢٢ سنة ولد لقبيلة بدوية مسيحية في السلط، فلجأ إلى العراق حيث اعتقل هناك ايضاً ولم يطلق سراحه إلا عندما استولى حزب البعث على السلطة عام ١٩٦٣(٨).

أسس **حبش** مقراً جديداً للحركة في **دمشق** بمساعدة عضو آخر هو الروائي والصحفي الشاب **غسان كنفاني** وواصل اصدار جريدة الحركة ــ الرأي ــ التي كانت واسعة الانتشار في مخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان كما كانت في الاردن.

ثم عاد زعيم آخر في الحركة هو **وديع حداد** إلى لبنان لمواصلة العمل في المخيمات. ينحدر **وديع حداد** من اسرة اورثوذوكسية غنية من صفد. كان **وديع حداد** قد شارك حبش في العيادة الطبية للاجئين الفلسطينيين في عمان بعد ان انهى دراسته في الجامعة الامريكية في بيروت. ثم اصبح فيما بعد خبيراً في الشؤون العسكرية والامنية شأن اثنان آخران من المؤسسين الاوائل للحركة في بيروت ــ **احمد اليماني** (ابو ماهر) وهو قائد نقابي سابق من الجليل الأعلى، **وعبد الكريم حماد** (ابو عدنان) ايضاً من الجليل الأعلى. اضافة إلى ذلك كان **وديع حداد** مسؤولاً عن معظم الخطط «للعمليات الخاصة» التي قامت بها الجبهة الشعبية في أواخر الستينات واوائل السبعينات.

أُسست **حركة القوميين العرب** اصلاً في الجامعة الامريكية في بيروت في اوائل الخمسينات(* ٩). ومثل حزب البعث تبنت قضايا الوحدة العربية ومعاداة الامبريالية. انحدر معظم اعضائها من الشباب المثقفين في العالم العربي. ولكنها، وخلافاً لحزب البعث تبنت قضية الاصلاح الاجتماعي وليس الاشتراكية الثورية. وبقيت، حتى تم تحولها إلى حزب ماركسي في اوائل الستينات، تحمل نظرة قاتمة عن الشيوعية. كانت حركة القوميين العرب، مقتدية بمثلها الأعلى وبطلها **جمال عبد الناصر**، تركز على الحاجة إلى التحديث والوحدة القومية. إضافة إلى ذلك، وخلافاً لحزب البعث، كانت حركة القوميين العرب تعمل بقيادة

---

* ٩ ــ للحصول على تفاصيل تاريخ الحركة انظر اطروحة الدكتوراه « حركة القوميين العرب ١٩٥١ ــ ١٩٧١ : من مجموعات ضغط إلى حزب اشتراكي » ، كتبها الدكتور **باسل قبيسي** للجامعة الأمريكية ، واشنطن ، ١٩٧١ . الدكتور **القبيسي** أسهم في تأسيس الفرع العراقي للحركة وكان رفيقاً قريباً من الدكتور **جورج حبش** خلال سنوات دراسته للطب في الجامعة الأمريكية في بيروت . اغتيل **القبيسي** في باريس في نيسان ١٩٧٣ . بارون ، ص ١١٩ .

فلسطينية حيث كانت مسألة استعادة فلسطين بالنسبة لها في غاية الأهمية على الرغم من ايمان الحركة بانه لا يمكن تحقيق ذلك دون القضاء على الامبريالية والاستعمار الجديد في العالم العربي اولاً.

انذر تبني الحركة للايديولوجية الماركسية ومبادىء الاشتراكية العلمية، في عام ١٩٦٢ ، بانفصال الحركة عن الناصرية التي تبنتها في مرحلة تشكلها. وبعد نشوء تيار يساري في الحركة، بزعامة **نايف حواتمة وقيس السامرائي** (أبو ليلى) ــ مُنظّر شاب ولد لأب عراقي وام فلسطينية ودرس الاقتصاد في لندن ــ وُضعت وجهات نظر بعض مؤسسي الحركة ــ الذين اعتبرتهم الانتليجينسيا الشابة برجوازيين صغار ــ موضع التساؤل. في عام ١٩٦٨ ، وبعد ان قامت قيادة حركة القوميين العرب الفلسطينية بتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبدأت بتدريب الفدائيين على التسلل إلى المناطق التي تحتلها اسرائيل، انشقَّ الجناح الذي يقوده حواتمة وابو ليلى من الجسم الرئيسي للجبهة ليشكلوا **الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين**، والتي عرفت فيا بعد باسم **الجبهة الديمقراطية**. وقد أيدت الجبهة الديمقراطية العمل المباشر مع العمال والفلاحين ورفضت دور الحزب الطليعي اللينيني، وكذلك رفضت أي جبهة موحدة تضم البرجوازية الصغيرة[*١٠]. ولم يعن قرار الجبهة الشعبية في ١٩٦٦ بتبني الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين، أنها رفضت ايديولوجية الوحدة العربية. ففي حزيران من ذلك العام قام **جورج حبش** بزيارة سرية **لعبد الناصر** ليناقش معه التغيير في التكتيك، ووافق **حبش** على الانتظار عاماً واحداً، بناءاً على طلب الرئيس المصري، قبل البدء بشن الغارات الفدائية[١١]. على أية حال ادت هزيمة **عبد الناصر** في حزيران ١٩٦٧ ، وما كشفت عنه هذه الهزيمة من عدم الجاهزية العسكرية المصرية، إلى خيبة امل كبيرة في العالم العربي، وفي الأوساط الفلسطينية خصوصاً. ومن الآن فصاعداً سينظر إلى الوحدة العربية وإلى تحرير فلسطين، التي اصبحت كلها تحت الاحتلال الاسرائيلي، على انهما

---

* ١٠ ــ بارون ، ص ١٢٩ ــ ١٣١ . ايديولوجية الجبهة الشعبية موجود رؤوس أقلامها في كراس « استراتيجية تحرير فلسطين » ، (عمان ١٩٦٩) . انظر أيضاً المؤتمرات الصحفية المختلفة التي عقدها **جورج حبش** ، خصوصاً المؤتمر الذي عقده في بيروت على هامش مؤتمر القمة العربي في الرباط في ٧٤/١٠/٢٥ ، والمطبوع في مجلة دراسات فلسطينية ، مجلد ٤ ، عدد٢ ، (شتاء ١٩٧٥) ، ص ١٧٥ ــ ١٧٧ . وهناك مواد وثائقية اخرى موجودة في ليلى كادي ، « الوثائق السياسية الأساسية حول المقاومة الفلسطينية المسلحة » ، (بيروت ، ١٩٦٩) . مقابلة مع **خالد الحسن** في مجلة باليستاين ليفز ، ومجلات **الحرية والهدف** الصادرتان في بيروت .

أمران مستحيلان بدون المشاركة الفعالة والتثقيف السياسي للجماهير العربية، ودون اسقاط النظم الملكية المحافظة مثل النظام الاردني ونظام العربية السعودية ودول الخليج.

نظراً لالتزامهما بسياسة نقل المعركة إلى عواصم الغرب الامبريالي، وإلى عواصم الخليج وعمان، استوعبت كلاً من **الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية** اعداداً متزايدة من المتطوعين الجدد والذين كانوا بمعظمهم من الجيل الشاب الذي عاش في المخيمات ولم يعرف عن فلسطين سوى ما تعلمه من اسرته ومن حركة المقاومة.

على أية حال فشلت **الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية** التي انشقت عنها، رغم ايديولوجيتهما الماركسية — في جذب عدد كبير من العمال والفلاحين إلى صفوفهما، بينما نجحت فتح في ذلك. وعُرفت الجبهة الشعبية في الغرب نتيجة عمليات اختطاف الطائرات في أواخر الستينات واوائل السبعينات. استوعبت الجبهة الشعبية اعداداً كبيرة من الاتباع في مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا والاردن ، ويعود السبب في ذلك إلى الجهد الاجتماعي الواعي الذي بذله اعضاؤها. أما الجبهة الديمقراطية، ورغم اهتمامها الخاص بالعمال والفلاحين، فإن معظم كوادرها كانوا من صفوف المثقفين، وخاصة من الطلاب الفلسطينيين الذين يدرسون في الخارج، وتلقت حصة من الدعم الذي قدمه اليسار الماركسي في اوروبا واليابان والولايات المتحدة. وخلافاً للجبهة الشعبية التي رفضت المساعدات المالية من الحكومات العربية واعتمدت على التبرعات من اعضائها، حصلت الجبهة الديمقراطية على مساعدات من دول الخليج التي سبق وتبرعت لفتح(*١٢).

توجهت الحركات الداعية إلى الوحدة العربية في الستينات، خلافاً لاصحاب مشاريع الاصلاح الليبرالي في الاردن في اوائل الخمسينات، إلى الشباب الفلسطيني من الطبقة الوسطى المنتشرين في الشتات والذين حرموا من الوطن والحياة فيه، وإلى آخرين، خصوصاً من الروم الاورثوذكس، من الذين رفضوا التوجه الاسلامي السني التقليدي للتجار ومؤجري الاراضي المسلمين. وقد اكسبتهم سياساتهم المعادية للامبريالية والاصلاح الاجتماعي الدعم الفعال من اعداد كبيرة من الفلاحين المشردين، ولكن استمرت القيادة حتى بعد تأسيس الجبهات، في الانبثاق من العناصر المدينية المتعلمة التي حازت على ادراك وفهم علماني للعالم، بحيث كان العلم والنظرية العلمية ضروريان لاستمرارهم في صراع ناجع لتحقيق التحرر

---

* ١٢ — أخبرني مسؤول من **فتح** عام ١٩٧٢ في بيروت أن **الجبهة الديمقراطية** قد ابتدأت بأخذ أموال من بعض أفراد العائلات الحاكمة في الخليج منذ عام ١٩٦٨ . على أية حال لم أتمكن من التأكد من ذلك والجبهة نفسها نفت أن تكون قد أخذت أي مبلغ من دول الخليج .

الوطني.

لم تقتصر معاناة الجبهتين على عداء الأنظمة العربية واسرائيل وحكومات الولايات المتحدة واوروبا فقط، بل واجهتا صعوبة في محاولة تنظيم الجماهير، فقد كان عدد العمال الصناعيين قليل، وكانت البروليتاريا مشتتة وخاضعة لقيود ضاغطة على حركتها. إضافة إلى ذلك لم يكن للفلاحين الفلسطينيين في الشتات قاعدة انتاجية، أي على عكس الوضع في فيتنام وكوبا والجزائر. هذا ولم يكن للجبهتان قاعدة خلفية آمنة، باستثناء مخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان، الأمر الذي ادى إلى محدودية قدرتهما على ترجمة الايديولوجية الماركسية في عملية التعبئة الجماهيرية. وعندما نجحت الجهود لتنظيم العمال والفلاحين، كما حصل بشكل ملحوظ في غزة وفي الاردن في الستينات، كان قمع النظام كلياً مما اجبر قادة الجبهة الشعبية والديمقراطية على التراجع إلى اراضٍ عربية اخرى لم تستقبلهم بترحاب ايضاً.

أما الخلافات مع فتح حول دور الأنظمة العربية فقد تركتهم عرضة للانتقاد والهجوم من داخل حركة المقاومة وخارجها، خصوصاً من اولئك الذين اعتقدوا ان تبني الاشتراكية العلمية من شأنه اعاقة النضال في سبيل التحرر الوطني. واتضحت هذه الصورة بشكل جلي اثناء الحرب الأهلية في الاردن ١٩٧١/٧٠ عندما تحملت كوادر الجبهة الشعبية عبء القتال والخسائر في الرجال والمعدات(*١٣). من جهة اخرى ادى وصول نظام اكثر تشدداً إلى السلطة في دمشق إلى إزالة قاعدة الدعم حتى لأولئك الذين كانت تربطهم علاقات جيدة مع البعث وكانوا خارج حركة المقاومة المعترف بها رسمياً «الصاعقة».

وفي عام ١٩٧٤ ، كما سنرى لاحقاً، انقسمت الحركة الوطنية الفلسطينية بين الذين دعوا إلى استمرار النضال الثوري في سبيل التحرير الشامل وبين الذين فضلوا التسوية السلمية وتحقيق الاستقلال السياسي بالتحالف مع الأنظمة العربية.

الحزب الشيوعي:

رغم ان الحزب الشيوعي الفلسطيني كان من اكبر الاحزاب واكثرها تأثيراً في الشرق

* ١٣ — في وقت تدهورت العلاقات بين **فتح والجبهة الشعبية** بشكل سيء جداً حيث اتهمها **كمال عدوان** عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عام ١٩٧١ بأنها تعمل وكأنها عميلة للنظام الأردني واتهم **عدوان** الجبهة أيضاً بأنها أعطت للنظام مبرراً لتصفية المقاومة في البلاد ، وكان يُشير افتراضاً إلى حادث اختطاف الطائرات الأربعة في ايلول ١٩٧٠ . وأشار إلى أن فتح قد فكرت بتصفية الحسابات مع الجبهة الشعبية عندما اندلعت الحرب الأهلية . الريس ونحاس ، ص ٤٠ . وانظر أيضاً جون كولي ، « اذار الأخضر وايلول الأسود : قصة العرب الفلسطينيين » ، (لندن ١٩٧٣) .

الأوسط في فترة الانتداب إلا أنه عانى كثيراً خلال السنوات الأخيرة من الحكم البريطاني بسبب الخلافات التي نشبت بين اعضائه حول المسألة الوطنية. وبعد حل **الكومنترن** عام ١٩٤٣ انشق الحزب إلى حركات عدة كان معظم أعضائها من اليهود، بينما انضم الأعضاء العرب إلى عصبة التحرر الوطني التي أُسست في ايلول ١٩٤٣ ، والتي جذبت العمال النقابيين والعمال المدينيين وكذلك جزء من الشباب المثقف.

بدلت العصبة مقرها ونقلته إلى الضفة الغربية عام ١٩٤٩ ، أي في اعقاب نشوء دولة اسرائيل، واصبح اسمها (الحزب الشيوعي الاردني)(١٤). الذي التزم بالوحدة العضوية بين الشعبين الاردني والفلسطيني، واشترك الحزب بالانتخابات البرلمانية عام ١٩٥١ رافعاً شعار تحقيق الجمهورية، والغاء المعاهدة الاردنية ـــ البريطانية وتوسيع الحريات الديمقراطية. ودعى الحكومة إلى اعادة توزيع الملكيات الكبيرة على الفلاحين، وانشاء مصانع للدولة ومشاريع انمائية توفر العمل للعاطلين. حُظر الحزب رسمياً عام ١٩٤٨ وخضع لملاحقة شديدة، رغم ذلك حصل على ١٠ ٪ من اصوات الناخبين في انتخابات ١٩٥١ البرلمانية، ويعود ذلك للدعم الكبير الذي تلقاه الحزب من منطقة نابلس. وأُعيد انتخاب مرشحان عن الحزب الشيوعي من العائلات المالكة في الضفة الغربية هما **عبد القادر الصالح وقدري طوقان**، اللذان رشحا نفسيهما كمستقلين ولكن بدعم من الحزب الشيوعي، واحتلا مقعدان في مجلس النواب.

أما في انتخابات ١٩٥٦ فقد شكل الحزب **جبهة وطنية** ضمت **حزب البعث والقوميين الاشتراكيين**، وحصل على المرتبة الثانية بعد القوميين الاشتراكيين. وتم انتخاب **عبد القادر الصالح** وثلاثة مرشحين آخرين كانوا إما اعضاء في الحزب وإمّا مدعومين منه وهم: **عبد الخليل يغمور** عن **نابلس وفايق ورّاد عن رام الله ويعقوب زيادين عن القدس**، اعضاءاً في مجلس النواب. وعُيّن **الصالح** وزيراً للزراعة في حكومة النابلسي، حيث كانت هذه هي المرة الأولى التي يشترك فيها حزب شيوعي في حكومة دولة في العالم العربي(١٥).

وكما حدث لليبراليين والبعثيين والقوميين العرب، أدَّت حملة القمع والغاء الدستور وحظر الاحزاب السياسية إلى انهاء نشاط الحزب العلني في المملكة. وذهبت هباء كل الجهود لاعادة تجميع القوى التقدمية في مواجهة قمع النظام ومحاولة تشكيل جبهة تحرير وطني، وأُجبر الحزب عام ١٩٥٩ على الانتقال إلى العمل السري. نُفي امين عام الحزب **فؤاد ناصر** إلى أوروبا الشرقية وتم اعتقال العشرات من اعضاء الحزب في الضفة الغربية. (أما النواب الثلاثة خارج الوزارة ـــ **يغمور ووراد وزيادين** ـــ فقد اعتُقلوا في نيسان ١٩٥٧ على اثر

اقالة حكومة النابلسي). كما منعت من الاسواق اعمال **جورج برنارد شو وغوركي وبوشكين** وفلاسفة وكتاب عرب مثل **ساطع الحصري والشرقاوي** وكذلك اعمال **ماركس وانجلز ولينين**، ومنع كذلك الاردنيون والفلسطينيون من توزيع أدبياتهم التي تنشر الفكر الشيوعي ومُنِع المواطنون من تأجير بيوتهم أو تقديم أية مساعدة من أي نوع للشيوعيين[١٦].

في الستينات عانى الحزب من عدم قدرته على التوافق مع القومية العربية ومن التأييد الشعبي الهائل الذي تمتع به **جمال عبد الناصر** في اوساط جماهير اللاجئين الفقراء في الاردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وغزة. وحتى في سنوات الخمسينات وهي فترة نجاح الحزب في الاردن كان يعمل على أرضية الأمل في تلقي الدعم من الاتحاد السوفيتي الذي كان من الدول الاوائل التي اعترفت باسرائيل. ورغم ما بذله اعضاء الحزب في الضفة الغربية من جهد يحث الحزب على تبني الخطط المطروحة للوحدة العربية وتحرير **فلسطين إلا أن اعضاء المكتب السياسي للحزب** واصلوا الأخذ بعين الاعتبار ان التحالف مع البرجوازية الوطنية في العالم العربي يشكل انحرافاً، وأن المطالبة بتأسيس دولة فلسطينية مسألة انفصالية ومناقضة لفكرة الصراع الطبقي والتضامن الاممي للطبقة العاملة[١٧].

أدت هذه المواقف إلى تراجع الدعم الجماهيري للحزب خصوصاً بين صفوف الفلاحين المشردين والعمال المدينيين في مخيمات اللاجئين، وكان هذا التراجع لصالح **عبد الناصر وحركة القوميين العرب** وبنسبة اقل لصالح **حزب البعث**. فترك اعضاء كُثر من الشباب المثقف الحزب الشيوعي ليساهموا في تأسيس مجلة (فلسطيننا) الشهرية التي عكست آراء منظمة سرية أخرى هي فتح. شجبت هذه المجلة، التي كانت توزع بشكل سري في الكويت وفي مخيمات اللاجئين في لبنان، الصهيونية واعتبرتها اداة بيد الامبريالية ودعت إلى الكفاح المسلح من اجل تحرير الوطن كمقدمة لتحقيق الوحدة العربية[١٨]. وفقط بعد الانشقاق في الحزب الشيوعي الاردني عام ١٩٧٠ وتولي الأغلبية التي ايدت الكفاح المسلح والتحرر الوطني قيادة الحزب بدأ يكسب الدعم الواسع في الضفة الغربية[*١٩].

نجح الحزب في الانتخابات البلدية الحرة في الضفة الغربية عام ١٩٧٦ في السيطرة على مراكز عديدة مهمة من خلال مشاركته في الجبهة الوطنية التي ايدت م.ت.ف. وحق

---

* ١٩ — علوش ، ص ٢٣ . لوريون لوجور ، ٢٤ حزيران ١٩٧٢ . الأغلبية المؤيدة للكفاح المسلح بقيادة **فؤاد نصار وفايق وراد وعربي عواد** طردوا الذين رفضوا الكفاح المسلح مثل **فهمي السلفيتي ورشدي شاهين واميلي نفاح** ورفضوا ايضاً تشكيل فصيل مسلح مستقل وهو الانصار يكون تابعاً للحزب الشيوعي الأردني .

تقرير المصير للفلسطينيين[٢٠]. وكما في الخمسينات كان مصدر دعم الحزب **يتركز** في البروليتاريا المدينية للضفة الغربية والطلاب والمعلمين وعمال الصحة وموظفي البلديات، أما نفوذه في القرى والمناطق الريفية وبين سكان مخيمات اللاجئين فبقي ضعيفاً نسبياً.

الاصلاح الاسلامي:

لم تكن الحركات الدينية المتشددة تلقى تأييداً كبيراً بين الفلسطينيين، فرغم ضخامة عدد اتباع المفتي في ايام الانتداب كانت الحركة منذ ١٩١٩ تركز على النضال المشترك الذي يضم المسيحيين والمسلمين. لذلك اكتسبت الحركات العلمانية والديمقراطية والتحررية نفوذاً جماهيرياً واسعاً ونشيطاً اكثر من تلك الحركات التي خاطبت المشاعر الاسلامية لجزء من السكان.

ولكن في الفترات التي شُوِّهت بها سمعة الحركات الوطنية والاحزاب العربية المختلفة، ازداد التأييد الفلسطيني لحركات الاصلاح الاسلامي بشكل ملحوظ. وظهر ذلك التأييد بشكل واضح في فترة ما بعد هزيمة ١٩٤٨ ، ومؤخراً في بداية الثمانينات بعد **الثورة الاسلامية في ايران** ونمو النزعة الاسلامية في **مصر**، وفشل الحكومات العربية بوقف الغزو الاسرائيلي للبنان واستمرار الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة (انظر لاحقاً).

بعد احتلال الملك **عبد الله** للضفة الغربية في عام ١٩٤٨ ، وهزيمة قوات المفتي ـــ جيش الجهاد المقدس (انظر الفصل الرابع) ـــ وقمع النشاط السياسي ازداد التأييد لحركة الاخوان المسلمين، وهي الحركة الوحيدة التي سُمح لها بالعمل في الضفة الغربية.

بعد تأسيسها في مصر في الثلاثينات شنت حركة الاخوان المسلمين حملة ضروس ضد الملك **فاروق** وضد التدخل البريطاني في شؤون البلاد الداخلية وفي سياستها الخارجية. وفي أوائل الخمسينات حظيت الحركة بتأييد واسع في **مصر** وفي **قطاع غزة**، خصوصاً بين فلاحي الريف وفقراء المدن واللاجئين.

ولكن هجومها على الزعماء السياسيين ومشاركتها في سلسلة مظاهرات جماهيرية ومسؤوليتها عن عدة انفجارات في **القاهرة** ومدن مصرية أخرى عام ١٩٥٢ دفعت الحكومة إلى اتخاذ اجراءات صارمة بحقها[٢١]. وبعد انقلاب الضباط الأحرار عام ١٩٥٢ وصعود **عبد الناصر** إلى سدة الحكم خضعت حركة الاخوان المسلمين مرة أخرى لملاحقة شديدة وتم اعتقال العديد من زعمائها بعد عدة محاولات لاغتيال الرئيس ومسؤولين حكوميين آخرين.

أدى هذا الوضع إلى نقل مقر التنظيم إلى القدس. وهناك أسست الحركة المؤتمر الاسلامي العالمي، الذي ضم ممثلين عن الاخوان المسلمين في كل العالم العربي وباكستان وأوروبا. وفي أواخر العام نفسه صدرت جريدة الاخوان (الجهاد) وبدأت المنظمة بجذب اتباع لها من بين اللاجئين الفلسطينيين(*٢٢).

تأثر اللاجئون بالروح القتالية التي اظهرها المتطوعون من الاخوان على جبهات القتال في جنوب فلسطين وغزة عام ١٩٤٨ ، وبالدعم الكبير الذي ابداه الاخوان لـ اللجنة العربية العليا والمفتي اثناء احتلال عبد الله للضفة الغربية. اما الفلسطينيون الذين واصلوا اعمال المقاومة السرية ضد الاسرائيليين في غزة والضفة الغربية والمناطق الحدودية فقد رُحّب بهم بشكل خاص في القدس، وكذلك رحّب بهم آخرون ممن ارادوا مواصلة الكفاح المسلح. في انتخابات عام ١٩٥٦ حصلت المنظمة على اكثر من ٢٢,٥٠٠ صوت رغم انها رفضت الاشتراك علنياً بالمظاهرات الشعبية في ذلك العام ضد حلف بغداد وضد الوجود البريطاني في الاردن بسبب مشاركة الحزب الشيوعي والحركات اليسارية الأخرى(٢٣). وحصل حزب اسلامي آخر، وهو (جبهة التحرير الاسلامية) الذي كان قوياً جداً في طولكرم، على أكثر من ٦٠٠٠ صوت، رغم أنه كان محظوراً بسبب ايديولوجيته الجمهورية المعلنة(٢٤)..

رغم أنه سُمح للاخوان، على عكس الاحزاب الاخرى الفائزة في انتخابات ١٩٥٦ ، بمواصلة العمل في الاردن بعد طرد حكومة النابلسي، إلا أن عدد المؤيدين للحزب بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين انخفض بشكل ملحوظ نتيجة رفض الحزب اتخاذ أية خطوة معادية للملكية وللأنظمة العربية المحافظة.

ولكن لكونهم يتمتعون بدعم حكومي مكنهم من الوصول إلى المسؤولين، ومن فتح مدارس ومراكز اجتماعية في مناطق اهملتها الحكومة المركزية كسبوا تعاطفاً لا بأس به حتى في اوج شعبية عبد الناصر في العالم العربي(*٢٥). وفي اوائل الثمانينات عندما انضم إلى الحركة

---

* ٢٢ — عابدي، ص ٢٠٢ . انظر ايضاً شريف، ص ١٢٢ ، وشرباتي، « من أجل فلسطين» . شريف كان زميلا قريبا من عبد الناصر قبل الانقلاب، ثم أصبح لاحقاً أحد قيادي الاخوان المسلمين في الأردن . عمل الشرباتي كمستشار للتنظيم في القاهرة — تصريح الشيخ حسن البنا مؤسس الدليل الأعلى في مصر والمؤيد للجنة العربية العليا بقيادة المفتي صدر في ٤ أيلول ١٩٤٨ وموجود في جريدة الشرق الاوسط ، عدد ٣ ، (كانون ثاني ، ١٩٤٩) ، ص ٧٤ .

* ٢٥ — بيتر غابسر كتب مثلا لم يسمح للعائلات من غزة التي أتت في الخمسينات إلى الكرك في الأردن بعد حرب ١٩٤٨ بأن ترسل أبناءها إلى المدارس الحكومية ، نتيجة ذلك ذهب العديد من أبناء هذه←

جيل جديد من الطلبة والاساتذة، كان الاخوان في الاردن والضفة الغربية وغزة مستعدين لتجديد حملتهم من أجل الوحدة الاسلامية واستعادة القانون الاسلامي في العالم العربي كله.

م. ت. ف. والوطنية الفلسطينية ١٩٦٤ ــ ١٩٨٣ :

على عكس اللاجئين الفلسطينيين وضعت الدول العربية في الخمسينات والستينات مسألة تحرير فلسطين في اسفل قائمة اولوياتها. ولكن موت **احمد حلمي باشا**، ممثل الفلسطينيين في جامعة الدول العربية عام ١٩٦٣ وضع الدول العربية امام مشكلة تسمية خليفته في هذا المنصب. ففي حين كانت الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية متفقة على ضرورة تجنب احتمال أن يزجهم الفلسطينيون في حرب سابقة لأوانها مع اسرائيل، لم يُرِد أي من الزعماء العرب ان يرى منافسيه، أي الفلسطينيين، يسيطرون بشكل كامل على حقهم في تمثيل القضية الفلسطينية خشية أن يؤدي ذلك إلى تقليص شرعية هذه الأنظمة امام الجماهير العربية. هذه المناورات الدائمة امتدت حدتها عندما اصبح تعيين خليفة **احمد حلمي** أمراً حتمياً.

في اجتماع للجامعة العربية عقد لمناقشة هذه المسألة في ايلول ١٩٦٣ ، اصرت العراق على اعادة فتح ملف مسألة الكيان الفلسطيني. واقترحت **العراق** وايدتها **سوريا** ــ حيث يعمل **حزب البعث** الذي وصل حديثاً إلى السلطة على تعزيز قوته ــ اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة(٢٦). مثل هذه الخطة، التي اعترفت اخيراً بحقوق الفلسطينيين، ستعطي ولاء اللاجئين الكامل للنظامين البعثيين في **بغداد ودمشق**، وتزيح السيطرة المصرية والاردنية عن تلك الاجزاء من فلسطين التي ما زالوا يحتلونها. ولكن نتيجة معارضة كل من **القاهرة وعمان** للخطة، قررت الجامعة العربية تعيين محام من عائلة معروفة في عكا هو **احمد الشقيري** الذي كان في السابق الأمين العام المساعد للجامعة العربية خليفة لاحمد حلمي. لقد تم ذلك التعيين على اساس ان يقوم **الشقيري** بجولة في العواصم العربية للتحقق من رغبات الدول الاعضاء في الجامعة العربية بخصوص مستقبل القضية الفلسطينية. عندها وافقت **العراق** على سحب اقتراحها بعد تيقنها من استحالة تطبيق مثل هذا الاقتراح دون موافقة مصر والاردن. بعد المشاورات التي اجراها مع دول عربية أخرى، صاغ الشقيري

ــالعائلات إلى مدارس الاخوان المسلمين الابتدائية ، والقلائل الذين كانوا يرغبون بمتابعة دراستهم الثانوية كان عليهم أن يقدموا الرشوة ليقبلوا فيها . « السياسة والتغيير » . ص ١٢٥ .

وثيقة عرفت فيما بعد باسم **الميثاق الوطني الفلسطيني**، الذي اصبح لاحقاً القاعدة الاساسية **لمنظمة التحرير الفلسطينية** (م.ت.ف)[٢٧].

تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية:

تمت المصادقة على الميثاق وعلى تشكيل م.ت.ف. في أيار ١٩٦٤ في اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني المؤسس حديثاً. عقد هذا الاجتماع في القدس وحضره ٢٤٢ ممثلاً فلسطينياً اختارتهم حكومات كل من **الاردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، والكويت، وقطر والعراق**[٢٨]. **وانتخب الشقيري** رئيساً، وانتخب ثلاثة آخرون هم **حكمت المصري من نابلس، وحيدر عبد الشافي من غزة، ونيكولا الداير من لبنان** نواباً للرئيس. خُوِّل الشقيري صلاحية اختيار خمسة عشر عضواً للجنة التنفيذية، وقد ضمت القائمة التي اختارها الشقيري لهذا الغرض مهنيين ليبراليين وابناء الطبقة البرجوازية الوليدة واعضاء من العائلات التقليدية في الضفة الغربية وغزة. سميت **القدس** مقراً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأُسِّس **الصندوق القومي** برئاسة ابن مؤسس البنك العربي، **عبد المجيد شومان**، لجمع التبرعات من الحكومات العربية ومن اللاجئين انفسهم حيث طُلب من كل لاجىء التبرع بربع دينار في السنة[٢٩].

في ايلول ١٩٦٥ ، واثناء مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الاسكندرية، وافقت الدول الأعضاء في الجامعة العربية على تأسيس جيش التحرير الفلسطيني، مؤلفاً من فلسطينيين يخدمون في الجيوش العربية المختلفة. ووافقت كل من **الكويت والعراق** على التبرع بمبلغ ٢ مليون جنيه استرليني من كل دولة. اما **العربية السعودية** فقد وافقت على التبرع بمبلغ مليون جنيه استرليني، **وليبيا** استعدت للتبرع بمبلغ ٥٠٠ الف جنيه استرليني. وعُيِّن العقيد **وجيه المدني**، الذي كان يخدم في الجيش الكويتي، قائداً عاماً لجيش التحرير الفلسطيني. وفي نهاية العام كانت وحدات جيش التحرير قد شكلت في كل من **غزة وسوريا والعراق**. إضافة إلى ذلك كان حوالي ٢٠٠ من الفلسطينيين يتلقون تدريباً في معسكر للفدائيين اقامه الشقيري في غزة بمساعدة المناضلين الفلسطينيين من **حركة القوميين العرب**[٣٠].

رغم أن مسألة تشكيل جيش التحرير الفلسطيني بدت ظاهرياً للعالم ولاسرائيل وكأنها حقبة جديدة من العمل النضالي، وانها نضال فلسطيني ـــ عربي مشترك، إلا أنها جسدت عملياً محاولة الانظمة العربية منع الحركة الفلسطينية من ممارسة العمل العسكري العلني بشكل مستقل، ومحاولة استغلال المناضلين الفلسطينيين للدفاع عن مصالح

الحكومات العربية ضد اسرائيل. ومن بنود الميثاق هناك بند يعترف بالحدود القائمة بين الدول العربية ومن ضمنها **السيادة الاردنية على الضفة الغربية والسيطرة المصرية على غزة** بشكل رسمي. إضافة إلى **الاعتراف بضم منطقة الحمة لسوريا**(٣١). اذن بدل تأسيس الأدوات التي تمكن الفلسطينيين من إقامة حركة مسلحة لاستعادة اراضيهم، كان تأسيس م.ت.ف. عام ١٩٦٤ بمثابة خطوة تجاه الاذعان لوجهات نظر **جمال عبد الناصر والملك حسين والبعثيين** عندما حافظوا على الوضع القائم في وجه التهديدات الاسرائيلية بتحويل مجرى نهر الاردن، وبشن عدوان على الاردن وسوريا ومصر. وكان جيش التحرير الفلسطيني، الذي استمر حتى بعد انطلاقة فتح بمعارضة اهداف وتكتيكات الفدائيين، تحت سيطرة الحكومات العربية المتواجد على اراضيها، حيث لم تكن هنالك أي نية لدى معظم هذه الحكومات بالسماح للقائد العام لهذا الجيش بممارسة سلطة حقيقية.

أُهملت مطالب الفلسطينيين النشيطين في الحركات القومية العربية والحركات اليسارية المختلفة بالمشاركة في تشكيل هيئات م.ت.ف. الدستورية، واصبحت م.ت.ف. عبارة عن ملتقى للرموز الفلسطينية المتحالفة مع الحكومات العربية المختلفة. وادت معارضة بعض المناضلين الفلسطينيين، ومن بينهم **جورج حبش** والزعماء المقبلين للجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، لمسألة شن كفاح مسلح ضد اسرائيل بشكل مستقل ودون التزام الحكومات العربية بحرب ضد اسرائيل إلى انشقاق الجيل الاصغر من الفلسطينيين الذين انتقدوا م.ت.ف. منذ نشأتها والذين خاب أملهم باختيار الشقيري والرموز التقليدية الأخرى كممثلين للشعب الفلسطيني(٣٢). فقط بعد الهزيمة غير المتوقعة عام ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وافقت جميع التنظيمات الفلسطينية على ضرورة البدء بالعمل العسكري المباشر والمستقل.

فتح تستولي على م.ت.ف:

في حين بذلت البرجوازية الفلسطينية في الاردن جل اهتمامها في زيادة ثرواتها، وسعت الانتليجينسيا إلى الوحدة العربية، انشغلت مجموعة من المهندسين والاساتذة الذين درسوا في مصر والاسكندرية وحاربوا اسرائيل اثناء احتلالها لقطاع غزة عام ١٩٥٦ في تنظيم حركة سرية جديدة، ظهرت باسم حركة **فتح** بعد حرب ١٩٦٧ ، اسهم ثلاثة من المؤسسين الاصليين للحركة ــ **ياسر عرفات** (أبو عمار) **وخليل الوزير** (ابو جهاد) **وصلاح خلف** (ابو اياد) ــ في تأسيس **الاتحاد العام لطلبة فلسطين في القاهرة وغزة** في اوائل الخمسينات،

وكانوا على علاقة قريبة مع الاخوان المسلمين، الذين كانوا حينها ينادون باعادة فتح المعركة مع الاسرائيليين في فلسطين وضد الوجود البريطاني في قناة السويس. بعد ان خاب املهم بقدرة مصر القتالية من تجربتهم في غزة، هاجر الثلاثة إلى دول الخليج بعد حرب القنال حيث حصلوا على وظائف جيدة بسبب مؤهلاتهم العلمية، عملوا في معظم الاحيان في القطاع العام.اثمرت هناك جهودهم لانشاء منظمة سرية مهمتها استعادة فلسطين بسرعة، وانضم اليهم عدد من الطلاب والاساتذة والموظفين، بينهم ثلاثة آخرون لعبوا دوراً أساسياً في م.ت.ف وفي فتح هم: فاروق القدومي «ابو اللطف» (مهندس بترول كان يعمل في العربية السعودية)، وكمال عدوان (استاذ في قطر درس فيما بعد هندسة البترول في القاهرة)، وخالد الحسن «ابو السعيد» (سكرتير بلدية الكويت). وانضم فلسطينيون آخرون مثل يوسف النجار (ابو يوسف) ومحمود عباس (ابو مازن) اللذين كانا يعملان على تأسيس منظمات سرية مماثلة لفتح في العربية السعودية وقطر. وجاءت المساهمات المالية لاصدار مجلة فلسطيننا ولشراء الاسلحة ومصاريف تنقل الزعماء من الاعضاء انفسهم، حيث تعهد كل عضو على تقديم جزء من راتبه، وجُمعت تبرعات اخرى من رجال الاعمال والموظفين الفلسطينيين في العربية السعودية والكويت وقطر وليبيا(٣٣).

في خريف ١٩٦٤ ، أي في الوقت الذي اكتفت فيه الرموز الفلسطينية التي اختيرت اعضاء في م.ت.ف. بدورها كوكيلة للدول العربية، اجتمع زعماء فتح لمناقشة احد أهم القضايا. وهي بحث وتقرير توقيت أول خطوة عسكرية ضد اسرائيل. وكما كشف ابو اياد فيما بعد لم يكن كل زعماء فتح يؤيدون العمل العسكري في تلك اللحظة. ورغم ان اصرار فتح على ضرورة تحرير فلسطين كشرط مسبق لتحقيق الوحدة العربية (عكْس طرح القوميين العرب والبعثيين) قد كسب دعماً لا بأس به بعد الانفصال عام ١٩٦١ ، إلا أن المنظمة نفسها كانت صغيرة جداً بسبب المحافظة على السرية المطلقة في عملها. لم يكرس النجاح العظيم للثورة الجزائرية التي توجت بالاستقلال عام ١٩٦٢ اعتماد فتح النظري على الكفاح المسلح فحسب بل ووفر مكاناً آخر إضافة إلى سوريا لاقامة معسكرات التدريب. رغم ذلك لم يستبعد قادة فتح في ذلك الوقت امكانية انتقام اسرائيل بضربها للمخيمات في الدول العربية المجاورة، ومن هنا تمّ بحث جدوى شن عمل عسكري ضد اسرائيل والدول العربية المحيطة غير مستعدة، وكوادر الحركة نفسها (فتح) لا يزالون قليلي العدد والعدة.

كسب الرواد ــ كما كان فدائيو فتح يسمونهم ــ الجدال بفضل القدرة على الاقناع التي كانت يتمتع بها عرفات وصلاح خلف، اللذان حثا على ضرورة البدء بالكفاح المسلح

باسرع وقت ممكن(* ٣٤). بعد ثلاثة شهور وفي ٣١ كانون الأول عبرت مجموعة من الفدائيين باسم العاصفة ــ وذلك للحفاظ على سرية فتح ــ الحدود من لبنان والضفة الغربية ليلاً وهاجمت نقاط عديدة في المناطق التي كانت تحاول اسرائيل عندها تغيير مجرى نهر الاردن لصالحها ــ الأمر الذي كانت الدول العربية تتذمر وتتشكى منه دون جدوى ورغم ان الفدائيين لم يتمكنوا من احداث اضرار مادية حقيقية في المنشآت الاسرائيلية إلا بعد اسابيع من ذلك التاريخ، إلا أن هذه اللحظة سجلت البدء بالكفاح المسلح(٣٥).

وضعت الهزيمة المفاجئة للجيوش العربية في حرب حزيران ١٩٦٧ **العاصفة وفتح** في مركز الاهتمام الدولي. وبعد اجتماع آخر لمناقشة جدوى شن غارات فدائية، مع الأخذ بعين الاعتبار تفوق القوات الاسرائيلية الساحق وما أداه هذا التفوق من احباط معنويات سكان الضفة الغربية وغزة المحتلتين حديثاً (الافتراض الذي اثبت عرفات خطأه بعد زيارته السرية إلى الضفة الغربية في نهاية حزيران)، تصاعدت عمليات فتح في المناطق المحتلة بسرعة(٣٦). وأظهر الانتصار المؤثر في معركة الكرامة في أيار ١٩٦٨ ، عندما صد الفدائيون هجوماً كبيراً شنته الهاغانا ضد الضفة الشرقية، قدرة فتح على التفوق على الجيش الاسرائيلي النظامي رغم صغر عددها فتعززت مزاعم الحركة المنتصرة بتأييد الجماهير الفلسطينية والعربية، حيث ساعد هذا الانتصار في إزالة الاهانة التي لحقت بالجماهير العربية بعد هزيمة ١٩٦٧ .

في حزيران، وبعد محاولة زعماء فتح التسلل إلى م.ت.ف. لتكون غطاءاً سياسياً للمنظمة السرية، وللاستفادة من مصادرها الديبلوماسية والعسكرية، استطاعت **فتح** كسب نصف مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني تقريباً. وفي تموز اجرى المجلس الوطني تعديلاً على الميثاق الوطني حيث ادخل فيه مبدأ **فتح** الاساسي وهو ان «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين». وعزز تعيين **يحيي حمودة** رئيساً لـ م.ت.ف موقع فتح لأنه كان متعاطفاً مع الفدائيين اكثر من **الشقيري**، الذي عزل من منصبه في كانون اول السابق(٣٧).

في شباط ١٩٦٩ أي في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في القاهرة، حصلت حركات المقاومة التي تنادي بالكفاح المسلح، ومن بينها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والصاعقة اضافة إلى فتح على ٥٧ مقعداً من مجموع المقاعد التي بلغت ١٠٥ مقاعد، مما اعطاهم الاغلبية المطلقة. على أية حال ادت مقاطعة الجبهة الشعبية لمؤتمر

* ٣٤ ــ **أبو أياد** ص ٧٦ ــ ٧٧ . الآخرون الذين كانوا مؤيدين للعمل بسرعة هم **أبو جهاد** ، **أبو اللطف وأبو يوسف وأبو مازن** . عقدت جلستان لمناقشة الموضوع واحدة في الكويت ، والأخرى في دمشق .

القاهرة، واصرارها على حل م.ت.ف. حلاً تاماً، وإعطاء كافة المنظمات المسلحة اصوات متساوية في قيادة الكفاح المسلح إلى اعطاء فتح الموقف الحاسم. هذا إضافة إلى استفادة فتح من تعاطف عدد من المستقلين المنتخبين إلى المجلس الوطني الفلسطيني، وكذلك تعاطف ممثلي اتحاد العمال الفلسطيني بالاضافة إلى ٢٣ مقعداً حصلت عليهم الحركة.

في انتخابات اللجنة التنفيذية، تم انتخاب **ياسر عرفات** (الذي ظهر لأول مرة في العلن كناطق رسمي لحركة فتح في دمشق في نيسان ١٩٦٨) رئيساً لـ م.ت.ف، وانتخب ثلاثة آخرون من زعماء فتح ــ **ابو يوسف وابو اللطف وخالد الحسن** ــ اعضاءاً في اللجنة التنفيذية الأمر الذي أعطى حركة فتح السيطرة على المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، ورغم توسيع المجلس في الجلسات اللاحقة، وقرار الجبهة الشعبية بالمشاركة في اللجنة التنفيذية واضافة ممثلين عن التنظيمات الفدائية الأصغر، استطاعت فتح المحافظة على وضعها المهيمن في المؤسسات التمثيلية لـ م.ت.ف. خلال السبعينات والثمانينات.

وبقي قرار المجلس الوطني في المؤتمر الخامس بتبني موقف فتح بان «هدف الشعب الفلسطيني هو اقامة مجتمع ديمقراطي في فلسطين مفتوح لجميع الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين واليهود» مبدأ اساسياً من مبادىء م.ت.ف. ايضاً[٣٨]. ورغم الجدل الداخلي الذي نخر م.ت.ف. منذ تأسيسها، فقد تم تقديس مبدأ فتح بالأولوية الفلسطينية وبإقامة دولة ديمقراطية علمانية، وكذلك قُدِّس الكفاح المسلح كايديولوجية اساسية لحركة المقاومة الفلسطينية.

الوطنية والصراع الطبقي داخل م.ت.ف:

كان توجه **فتح** الاساسي، وخلافاً لتوجهات سابقيها او منافسيها، نحو الفلسطينيين وحدهم، واثر تركيزها على الوحدة الوطنية في صفوف الفلسطينيين على الفلاحين والمدينيين على السواء. واعطت قرابة **عرفات** لجهة امه بعائلة الحسيني، ومشاركته في حرب ١٩٤٨ في القدس تحت قيادة **عبد القادر الحسيني**، الحركة شرعية في اعين اللاجئين، الفقراء منهم والاغنياء ــ قليلون هم الزعماء الذين استطاعو جمع مثل هذه المواصفات.

أما بالنسبة للطبقة الوسطى المدينية، فقد استجاب اصرار فتح على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني مع الشعور بالقمع والاستغلال الذي احسه ابناء هذه الطبقة اثناء اقامتهم تحت سيطرة البرجوازيات العربية، واستجاب أيضاً مع آمالهم بتحقيق الاعتراف بدولة تخصهم. اما انكار **فتح** الضمني لاهمية اي عامل آخر، إن كان طبقياً او دينياً، فقد

كان مناسباً للبرجوازية الفلسطينية في الخليج والعناصر الشابة من ابناء العائلات المالكة للأراضي، الذين أملوا بان يأخذوا ما اعتقدوا بأنه موقعهم الطبيعي في حكومة أو إدارة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفيما يتعلق بالفلاحين، أدى ادخال فتح للرموز الكبيرة في التاريخ العربي والاسلامي، وابطاله وأساطيره، وفكرة الجهاد والتضحية والاستشهاد، وكذلك اختيار اللباس (مثلاً الكوفية التي كانت مستخدمة منذ الثلاثينات حيث كان يرتديها الثوار الفلاحون في الارياف)، أدى كل هذا إلى اعطاء الحركة سلطة وقوة فاقت سلطة النظرية والتحليل المنطقي. لم يكن المرء بحاجة إلى أن يعرف لغة اجنبية أو أن يكون قد درس في الخارج ليفهم رسالة فتح او ليرتقي سلمها التنظيمي. والاهم من ذلك، فإن تركيز فتح على فكرة «العودة» استجاب بشكل فريد مع توق اولئك الذين يعيشون في المخيمات، ولم يستطيعوا تحصيل الثروة ولا التعليم، والذين كانوا يريدون نتائج مباشرة. لم تعن فكرة العودة إلى الأرض بالنسبة لكثير من الفلاحين المهجرين الحرية والعيش في ظل دولة مستقلة بقدر ما عنت الاستعادة المادية والبسيطة للبيت ووسيلة الحياة والانتاج.

إضافة إلى امكانية الحياة مع الاقارب واستعادة المجتمع التقليدي وشبكات العلاقات القديمة التي دمرت في الفترة بين ١٩٤٨ — ١٩٦٧ اضافة إلى ذلك فإن الوعد الذي بشرت به فتح كان جذاباً للعديد من اللاجئين اكثر بكثير من الدعوة التي طرحتها الحركات الماركسية إلى التحرير من خلال الصراع الطبقي في المحيط العربي الأوسع. هذا إضافة إلى حقيقة أن فتح تدفع لمقاتليها مخصصاً شهرياً، فإن وعودها لهم برعايتها لزوجات وأطفال من يقتل او يجرح منهم، جذبت إليها العديد من الشباب الذين لولا هذا الضمان لفضلوا العمل لتأمين معاش عائلاتهم على الانخراط في العمل السياسي وفي الكفاح المسلح.

رغم أن حركات مقاومة اخرى مثل الصاعقة وجبهة التحرير العربية قد لاقت دعماً إلا أن ارتباطها الوثيق مع الحكومات السورية والعراقية حدَّ من انجذاب اللاجئين المقيمين في هذين البلدين إليهما. ففي سوريا حيث عدد اللاجئين الفلسطينيين اكبر من عددهم في العراق ، ففي السبعينات كان العديد من الفلسطينيين يجبر على الالتحاق بالصاعقة حين يرغبون بخدمة القضية الفلسطينية مباشرة ، ولولا هذا الموقف لكانوا قد التحقوا بفتح او بالجبهة الشعبية. أما في العراق فقد أدى وجود صبري البنا (ابو نضال) على رأس مكتب فتح في العراق في السبعينات، الذي حكمت عليه حركة فتح بالاعدام عام ١٩٧٤ لمحاولته اغتيال زعماء فلسطينيين، إلى انقسام صفوف اولئك الذين يدعمون

الحركات الفلسطينية المستقلة(٣٩). لهذه الاسباب تشكلت المعارضة الاساسية داخل حركة المقاومة الفلسطينية من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، اللتان ـــ مثل فتح ـــ نظرت إليهما الجماهير الفلسطينية على أنهما مستقلتان عن الأنظمة العربية المختلفة.

وكان اعضاء الجبهتين يجندون عادة من فلسطينيين ينتقدون اعتماد فتح على دعم الانظمة العربية المالي والديبلوماسي، وينتقدون رفض فتح تقديم الدعم الفعلي لحركات التحرر في العالم العربي وعدم حيازتها على ايديولوجية واضحة تأخذ بعين الاعتبار التركيب الطبقي للفلسطينيين في الشتات.

اتضحت احدى الخلافات الرئيسية التي ابعدتهما عن فتح اثناء الحرب الأهلية في الاردن. ففي حين التزمت كوادر فتح بسياسة «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية»، دعت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية إلى اسقاط الملك حسين واستبداله بحكومة ثورية ملتزمة «بحرب التحرير الشعبية»(٤٠). وحال اندلاع القتال سعى **ياسر عرفات وصلاح خلف** وغيرهم من زعماء فتح إلى لعب دور الوسيط بين الملك والراديكاليين في الجبهتين قبل ان تضطر فتح بالتدريج إلى الرد على هجمة النظام الشرسة(٤١).

رغم أن العلاقة بين الجبهتين وفتح تحسنت بعد أن اصدر المجلس الوطني عام ١٩٧٣ نداءاً يدعو « لتحرير الاردن»، إلا أن سياسة **فتح** قد انحرفت مرة اخرى عن سياسة الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ حول مسألة العلاقة مع **الملك حسين**(٤٢). فقد فتح قادة فتح، الذين حثوا على قبول «دولة صغيرة» في الضفة الغربية، حواراً مع حكومة عمان لمناقشة مقترحات تسمح لـ م.ت.ف باعادة تأسيس قواعد للفدائيين في البلاد، في حين استمرت الجبهة الشعبية، التي اسهمت بتأسيس جبهة الرفض، بالدعوة لاسقاط الملكية وتحرير العالم العربي من الأنظمة الرجعية وكذلك بالدعوة لتحرير كل فلسطين.

وفي نهاية ١٩٨٢ ، عندما انشق المجلس الوطني الفلسطيني حول الموقف من **مشروع ريغان**، سعى **عرفات** ثانية إلى التقارب مع الملك، الذي كان يسعى وبالتناغم مع الخطة الامريكية، إلى تأسيس حكم ذاتي في الضفة الغربية يكون متحالفاً مع وتحت سيطرة الاردن الكاملة، ورغم المعارضة التي ابداها اعضاء مجلس قيادة فتح لهذه المباحثات ومعارضة الجبهتين الشعبية والديمقراطية، جدّد **عرفات** المباحثات في نهاية ١٩٨٢ بعد أن طُرد من **طرابلس**.

في لبنان تجلت الخلافات بين فتح والجبهتين تجاه الحكومات العربية في جبهات القتال اثناء الحرب الأهلية في اواسط السبعينات فرغم انه تم تجنب الصراع المكشوف بين **فتح**

ومعارضيها، إلا أن محاولات **فتح** خلال **الفترة** الأولى من الحرب منع تصعيد الحرب وتجنب الانجرار إلى الصراع بين الكتائب والقوى الاخرى في اليمين اللبناني من جهة والقوى الوطنية من جهة أخرى جعلت العديد من مناضلي الجبهتين عرضة للهجمات. فخلافاً لموقف فتح كان هذان الفصيلان متحالفان تحالفاً وثيقاً مع الحركات اليسارية في الحركة الوطنية اللبنانية. وقد اسهما في تأسيس **الجبهة الشعبية العربية** لدعم الشعب الفلسطيني برئاسة **كمال جنبلاط**، واسهما ايضاً في الدفاع عن المناطق والمخيمات والقرى التي كان يسكنها المسلمون اللبنانيون والسوريون وفقراء الفلسطينيين[٤٣].

وبعد الحرب ادت محاولات **فتح** انجاز تسوية مؤقتة مع الموارنة وزعماء الكتائب إلى نشوء خلافات حادة بين فصائل حركة المقاومة، حيث انتقد **جورج حبش**، الامين العام للجبهة الشعبية، هذه المحاولات بشدة[٤٤].

أما الخلافات حول الموقف من الأنظمة العربية فقد ادى إلى انشقاق صريح في حركة المقاومة بعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ . ففي الوقت الذي استمر به العديد من قادة فتح بدعم وتأييد حملة عرفات الديبلوماسية لكسب دعم الأنظمة العربية من أجل تعديل خطة **ريغان**، هذا التعديل الذي يؤدي إلى اقامة «كيان» ذو حكم ذاتي في الضفة الغربية، اصرت الجبهة الشعبية، وعدد كبير من مقاتلي المنظمات الأخرى على أولوية الكفاح المسلح وعلى اهمية محاربة الامبريالية الامريكية والصهيونية والرجعية العربية. ورغم أن **الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية** قد امتنعتا عن دعم **المنشقين على حركة** فتح عندما فتحوا النار على «الموالين» في شمال وشرق لبنان في صيف وخريف ١٩٨٣ ، إلا أن مدى الانقسامات داخل **فتح** نفسها أثّر على درجة الانقسام التي وصلت إليها حركة المقاومة ككل حول مسألة الموقف من الأنظمة العربية، وحول مسألة مواصلة الكفاح المسلح[* ٤٥]..

هاتان المسألتان المترابطتان، والخلافات حولهما داخل حركة المقاومة، عكستا الانقسام بين الفلسطينيين في الشتات حول الدور الذي يجب أن تلعبه الثورة الاجتماعية داخل حركة التحرر الفلسطينية بشكل خاص، وداخل العالم العربي بشكل عام. فالبرجوازية الفلسطينية في العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة، وإلى درجة اقل في

---

* ٤٥ ــ إلى جانب المنشقين عن فتح ، حصلت مراجعة مطولة داخل اللجنة المركزية لحركة فتح حول موقف الحركة من الأنظمة العربية بعد الغزو الصهيوني عام ١٩٨٢ . قال **صلاح خلف** علنياً في الوطن الكويتية في تموز ١٩٨٣ أنه يشعر أن مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية كان سياسة خاطئة اتبعتها الحركة . الوطن العربي ١٥ تموز ١٩٨٣ .

الولايات المتحدة واوروبا الغربية فضلت سياسة فتح بالجمع بين المفاوضات الديبلوماسية والكفاح المسلح وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية وتجنب تأييد حركات المعارضة في العالم العربي. ولكونهم معنيين فقط باقامة دولة مستقلة على تلك الاجزاء من الأراضي الفلسطينية التي يمكن تحريرها من الاحتلال الاسرائيلي، نظر هؤلاء الفلسطينيون إلى الراديكاليين داخل حركة المقاومة كمصدر تهديد لامنهم في بلدان اقامتهم، وكمصدر تهديد لتلاحم حركة التحرر الوطني الفلسطينية كلها. اما المطالب الراديكالية للجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بضرورة الثورة العربية، ورفض المساعدة الديبلوماسية والمالية من الملكيات المحافظة في الخليج، وبتصعيد الحملة ضد المصالح الغربية في العالم العربي، فقد هددت مواقعهم الخاصة اضافة إلى انها تجعل الهدف النهائي، وهو تحرير فلسطين، بعيداً جداً (حسب وجهة نظرهم).

تجنبت الجبهتان الانشقاق العلني عن حركة المقاومة واكدتا دائماً على اولوية الوحدة الوطنية، ولكن نشوء جيل جديد من العمال والطبقة الوسطى الذين خاب أملهم بالقيادة الحالية لـ م.ت.ف. وبالفشل المستمر لحملات م.ت.ف. الدبلوماسية في تحقيق الحد الأدنى من المطالب في وجه العجرفة الاسرائيلية والامريكية، يمكن أن يؤدي إلى زيادة دعم وجهات نظر الجبهتين الشعبية والديمقراطية بخصوص ضرورة تصعيد الكفاح المسلح وتعميمه في تلك الأجزاء من العالم العربي حيث الأنظمة متحالفة تحالفاً وثيقاً مع الغرب. إضافة إلى ذلك فإن تضاؤل فرص العمل في الخليج، نتيجة انخفاض عوائد النفط، ووضع قيود كثيرة امام دخول الفلسطينين إلى الخليج، وازدياد تعاطف البرجوازية الفلسطينية مع المعارضة الداخلية في بعض هذه البلدان قد يؤدي إلى نمو التيار المؤيد للتجذير واقامة علاقات اوثق مع حركات المعارضة السرية الموجودة في اجزاء من الخليج والاردن والعراق ومصر.

بالإضافة إلى الخلافات على السياسة تجاه الأنظمة العربية وسلوك الكفاح المسلح، كان اختلاف مستويات الوعي الطبقي داخل المقاومة واضحاً في داخل المنظمات لمختلف الحركات ومؤسسات م.ت.ف. فقط بعض الأمثلة يمكن أن تعطى، لكنها تساعد في توضيح إلى أي درجة تم انقسام العمال، الشيء الذي ميز المقاومة منذ همينة فتح، التي عززت رغبات عناصر معينة في المجتمع الفلسطيني على حساب الآخرين، واعاقت المشاركة المتساوية (المتكافئة) لاعباء المقاومة ضمن جميع قطاعات المجتمع الفلسطيني.

من ناحية أخرى ادى اعطاء الجبهتين الشعبية والديمقراطية الأهمية للتعبئة الجماهيرية وحرب الشعب إلى جانب الكفاح المسلح، أدى إلى انشاء منظمات جماهيرية محلية في

المخيمات تختلف إلى حد كبير عن منظمات فتح والصاعقة وغيرها من الفصائل التي لم تُركّز على مسألة الوعي الطبقي. فمثلاً أنظمة العمل الجماعي والخدمة الذاتية كانت اكثر شيوعاً في المخيمات التي تسيطر عليها **الجبهة الشعبية** منها في المخيمات التي تسيطر عليها **فتح**. هناك كان يطلب من المقاتلين والعمال في المخيمات أن يتحملوا بشكل مشترك عبء القتال، وهذا يختلف عن الوضع في **فتح**، حيث يتقاضى المقاتلون مخصصاً شهرياً، وكانوا معزولين عن العاملين في المدارس والعيادات والمشاغل والمجالات المدنية الأخرى التي كانت تابعة لوكالة الغوث أو للهلال الأحمر الفلسطيني أو صامد.

بينما حاولت **فتح** أن تقلد أنظمة الصحة والتعليم الحديثة التي اثرت في العديد من الفلسطينيين من الطبقة الوسطى اثناء دراستهم في الغرب، سعت كل من الجبهة الشعبية والديمقراطية إلى تجنب المؤسسات البروقراطية وإلى انشاء التعاونيات في المدارس والعيادات والمشاغل التي شجعت المشاركة الجماهيرية، واكتساب المهارات للذين لم تكنْ لديهم المؤهلات او الخبرات الحرفية.

من ناحية، عكس هذا الوضع اختلاف مستوى الموارد المتاحة لحركات المقاومة المختلفة فبينما كانت تستطيع مؤسسات فتح ومنظمة التحرير الاعتماد على مداخيلها الرئيسية الواردة من الفلسطينيين العاملين في الخليج ومن التبرعات الكبيرة التي يتلقوها من الأنظمة العربية، أُجبرت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية على الاعتماد على العمل التطوعي وعلى الانتاج المحلي للمعدات والتجهيزات. مثلاً اعتمدت عيادات الجبهة الشعبية على الممرضين أكثر من اعتمادها على الاخصائيين وكانت تركز على الطب الوقائي وعلى تدريب فرق متحركة اكثر من الهلال الاحمر الفلسطيني الذي اقام المستشفيات المجهزة بالأجهزة وغرف العمليات الحديثة وبالأطباء والصيادلة وفنيي المختبرات المدربين تدريباً عالياً في الولايات المتحدة وفي اوروبا. وعندما بدأت فتح منذ اواسط السبعينات بالتركيز على تدريب سكان المخيمات لتقلل الاعتماد على «الخبراء من الخارج»، لم يستطع سوى القليل من سكان المخيمات التقدم في صفوف فتح بشكل كاف لجعلها تعيد ترتيب وتوجيه خدماتها الاجتماعية بشكل يناسب حاجات سكان المخيمات أكثر، خصوصاً النساء والاطفال والشيوخ(٤٦).

وهناك اختلافات رئيسية في مجالات الادارة المالية، فبينما تتمركز منظمات فتح وم.ت.ف. في عواصم العالم العربي ويعمل فيها ابناء الطبقة الوسطى والمتعلمون الفلسطينيون، اتجهت كل من الجبهة الشعبية والديمقراطية نحو العمل في التجمعات الاصغر. مثلاً نظمت الجبهة الشعبية خدمات صحية واجتماعية للاساتذة الشباب في الكويت، وللعمال في غزة

ولسكان المخيمات والطلاب في لبنان والأردن. أما الجبهة الديمقراطية فقد كانت نشيطة بشكل واضح داخل المنظمات الطلابية في الولايات المتحدة واوروبا التي تضم طلاباً فلسطينيين وعرباً، وتضم ايضاً متعاطفين من الحركات التقدمية في الغرب وأخيراً، وخلافاً **لفتح**، التي تستثمر حصة كبيرة من عوائدها في المؤسسات المالية التي تحول مبالغ إلى البنوك والشركات في الولايات المتحدة وأوروبا، فإن الجبهتين انتقدتا هذا النشاط الرأسمالي، وقامتا بمشاريع تجمع بين استخدام العمل ورأس المال بطرق تفيد التجمعات المحلية بشكل مباشر(٤٧).

على أية حال هذا لا يعني أن الصراعات الطبقية الخفية في الايديولوجيات والممارسات المختلفة في حركات المقاومة هي العامل المقرر او الأساسي في سلوك المقاومة، فإن القمع المستمر الذي شعر به كل الفلسطينيين ـــ خلال سنوات التشرد والاحتلال الطويلة، بالاضافة إلى الاعتداءات المتكررة التي تعرض لها الفلسطينيون في لبنان والاردن والمناطق المحتلة في الضفة الغربية وغزة ـــ قد غطّى على الانقسامات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. فرغم تنامي الوعي الطبقي وتجلي هذا الوعي في التغيرات داخل قيادة م.ت.ف. وفي طريقة تنظيم المقاومة، فإن الشعور الوطني يبقى هو الايديولوجية المهيمنة، في الوعي او في اللا وعي، وهي التي ينتمي إليها كل الفلسطينيون. قد تنمو المطالب بالاصلاح الاجتماعي او بالتحويل الاجتماعي الثوري داخل المجتمع الفلسطيني والعالم العربي ككل، ولكنها تنمو إلى جانب، وليس في صراع مع، الرغبة في التحرر الوطني.

وأخيراً تجدر الاشارة إلى أن الوعي الفلسطيني وايديولوجيات الحركات المختلفة التي تشكل م.ت. ف مرتبط بحالة العالم العربي بشكل عام. فإن اندلاع القتال بين الفلسطينيين الموالين لقيادة **ياسر عرفات** من جهة والمنشقين بقيادة **أبو موسى وأبو صالح** من جهة أخرى عام ١٩٨٣ ، بدل أن يعكس تنامي الوعي الطبقي اظهر الدرجة التي ضعفت بها الوحدة الوطنية بعد هزيمة بيروت ومجزرة مئات الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا في ايلول ١٩٨٢ . لقد هدد هذا الانشقاق في **فتح** بجعل الحركة اكثر عرضة للتدخل بها من قبل الأنظمة العربية، حيث **عرفات وجماعته** يحصلون على دعم **مصر والاردن والعربية السعودية** أما المنشقون فتدعمهم كل من **سوريا وليبيا**، بينما تحصل الجبهتان الشعبية والديمقراطية على دعم اليمن الجنوبي وحركات المعارضة في لبنان والعالم العربي.

إن تشابه هذا الصراع الداخلي المميت داخل قيادة الحركة الوطنية، وخصوصاً بين كوادرها العسكرية، مع ما حصل اثناء ثورة السنوات الثلاث في الثلاثينات وما حصل في

الاردن في الخمسينات وما حصل في لبنان في اوائل السبعينات يؤدي إلى الظن بأنه سيتبع هذا الصراع مرحلة من السلبية النسبية. إن أي تغيير في أي نظام عربي يؤدي إلى تغير دراماتيكي في ميزان القوى في العالم العربي كله، وبالتالي إلى تغيير داخل م.ت.ف، وأي عدوان عسكري اسرائيلي ضد **سوريا او لبنان** او أي دولة عربية أخرى سيؤدي بالتأكيد إلى نهوض جديد للمقاومة الفلسطينية وقوى المعارضة العربية ومن بينها اليسار والمجاهدين المسلمين. ويجب أيضاً توقع هجمات جديدة في الضفة الغربية، خصوصاً إذا اخذنا التعنت الاسرائيلي بخصوص المستوطنات بعين الاعتبار.

بعد خمسة وثلاثين عاماً من اقامة دولة اسرائيل، فإن الفلسطينيين ينزفون الدماء ولكن ليسوا براكعين. فبالمهارات والتصميم الذي اكتسبوه خلال اعوام النفي الطويلة سيستمر نضالهم من اجل تحقيق دولة لهم، وسيستمر هذا النضال كما كان منذ عام ١٩٢٠.

المراجع والهوامش

المقدمة Introduction

1. Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1970.
2. *The Third World* (London, 1975), p. viii

١ ــ فلسطين تحت الحكم العثماني 1 Palestine under the Ottomans

1. In some areas, particularly in southern Palestine, the sheikh's position was held by a local leader bearing the title 'amir, i.e. 'prince', a remnant of Mamluke usage. However, since they generally acted in the same manner as the sheikhs, employing a similar pattern of alliances and operating within the same overall hierarchical structures, I have referred to this form of government throughout as 'sheikhal' Interestingly in Egypt itself the strongest leader of the Mamlukes, elected by them at fixed intervals, was called 'Sheikh al-Balad', i.e. 'Sheikh of the Country'; Stanford J. Shaw, *Ottoman Egypt in the Eighteenth Century* (Cambridge, Mass., 1962), pp. 9-10; P. M. Holt, 'The Later Ottoman Empire and the Fertile Crescent' in P. M. Holt, Ann Lambton and Bernard Lewis (eds.), *Cambridge History of Islam* (2 vols Cambridge, 1970), vol. 1, p. 378.

2. The names are thought to be derived from two mythical brothers of pre-Islamic Arabia. *Encyclopedia of Islam*, old edn. (8 vols., Leiden and London, 1913-18)

3. Anonymous, trans. and compiled by R. A. Steward MacAlister and E. W. G. Masterman, 'Occasional Papers on the Modern Inhabitants of Palestine', Palestine Exploration Fund, *Quarterly Statement* (October 1905), pp. 343-52; (January 1906), pp. 33, 42-3. In battle the two opposing sides were distinguished by their banners and costume. The colour worn by the Qais was red and the Yaman white.

4. Elizabeth A. Finn, *Palestine Peasantry, Notes on their Clans, Religion and Laws* (Edinburgh, 1923), pp. 18-21. Although most Muslims in Palestine were Sunnis, only about 10 per cent followed the Hanafi code favoured by the Ottoman Turks. The majority were adherents of the Shafa'i code, while about 10 per cent practised Hanbali rites, Fannie Fern Andrews, *The Holy Land under the Mandate* (2 vols., Boston and New York, 1931), vol. 1, p. 189.

5. Ihsan al-Nimr, *Tarikh Jabal Nablus wa-l-Balqa* (History of Jebel Nablus and the Balqa) (2 vols, Nablus, 1937 and 1961), vol. 2.

6. Nimr, vol. 2, pp. 265-8; MacAlister, 'Occasional Papers' (October 1905), p. 356.

7. MacAlister, Part 1 (1905), p. 344. A *zalat* was a silver coin of four drachms weight.

8. Shaw, p. 5; Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London, 1968), pp. 442-3.

9. Samuel Bergheim, 'Land Tenure in Palestine', Palestine Exploration Fund, *Quarterly Statement* (July 1894).

10. A. Granott, *The Land System in Palestine* (London, 1952) (first Herbrew edition, *Ha-Mishtar ha-Qarq'i be-Eretz Israel*, published under the author's former name, A. Granovsky, Tel Aviv, 1949), p. 79.

11. Granott, pp. 87, 91-3.

12. 'Umar Salih Barghouthi and D. Khalil Tawtah, *Tarikh Filistin* (*History of Palestine*) (Jerusalem, 1922), pp. 265-8, cited in Nabil Badran, *Al-Ta'lim wa-l-tahdith fi-l-mujtama' al-'arabiyyi al-filistiniyyi* (*Education and Modernisation in Palestinian Arab Society*) (Beirut, 1969), p. 32.

13. Granott, pp. 81-2.

14. C.R. Conder, *Tent Work in Palestine* (2 vols., London, 1878), vol. 2, p. 328. Lawrence Oliphant put the figure as high as 200,000 *dunums* (18,000 hectares) in his *Haifa, or Life in Modern Palestine* (London, 1887), p. 292.

15. Oliphant, *Haifa*, p. 60.

16. Y. Firestone, 'Production and Trade in an Islamic Context: Sharika Contracts in the Economy of Northern Samaria 1853-1943', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 6 (1975), p. 309. 'Arif al-'Arif, *Tarikh al-Quds* (*History of Jerusalem*) (Cairo, 1951), p. 125, Shmuel Avitsur, 'The Influence of Western Technology on the Economy of Palestine during the Nineteenth Century' in Moshe Maoz, *Studies on Palestine during the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), pp. 485-98.

17. Great Britain, Parliamentary Papers, Accounts and Papers, *Diplomatic Reports from HM Consuls on the Manufacturing and Commerce of their Consular Districts – Jerusalem and Jaffa* (1908); Arthur Ruppin, *Syrien als Wirtschaftsgebiet* (Berlin and Vienna, 1920), p. 61; Badran, p. 43. For more details on the growth of the citrus industry, see F. A. Klein, 'Life, Habits and Customs of the Fellahin of Palestine', Palestine Exploration Fund, *Quarterly Statement* (April 1881) and N. Verney and G. Dambmann, *Les puissances étrangères dans le Levant, en Syrie et en Palestine* (Paris, 1900).

18. Lewis, p. 177; Uriel Heyd, 'The Later Ottoman Empire in Rumelia and Anatolia', *Cambridge History of Islam*, vol. 1, pp. 376-8. See also 'Report on the State of Palestine, presented to the Rt Honourable Mr Winston Churchill, PC, MP, by the Executive Committee of the Third Arab Palestinian Congress', Jerusalem, 28 March 1921, p. 38, cited in Andrews, vol. 2, pp. 76-7.

19. Heyd, pp. 365-7.

20. Lewis, pp. 105-8, 365-7.

21. Israel Margalith, *Le Baron Edmond de Rothschild et la*

colonisation juive en Palestine 1882-1889 (Paris, 1957), pp. 141-2, cited in Nathan Weinstock, *Zionism: False Messiah*, trans. from the French and ed. Alan Adler) (London, 1979), p. 66.

22. Granott, pp. 80-1; Chaim Weizmann, *Trial and Error: An Autobiography of Chaim Weizmann* (London, 1949), p. 457; Khairiyah Qasmiyah, 'Najib Nassar and *Carmel* Newspaper', *Shuun Filistiniyyah (Palestinian Affairs)* (July 1973), p. 111. See also Oliphant, *Haifa*, and his *The Land of Gilead* (New York, 1881), p 277.

٢ ــ تحول المجتمع الفلسطيني ما بين ١٨٧٦ ــ ١٩١٧

2 The Transformation of Palestinian Society, 1876-1917

1. The name is derived from the French phrase, 'La Jeune Turquie', used by the Committee on the pamphlets they printed in Paris and Brussels where they had secretly organised themselves in the preceding decade Sherif Arif Mardin, 'Libertarian Movements in the Ottoman Empire, 1878-1895', *Middle East Journal*, vol. 16, no. 2 (Spring 1962), p. 169 For a history of the Committee's origins, see also Mardin's *The Genesis of Young Ottoman Thought* (Princeton, 1962) and Ernest E. Ramsauer Jr., *The Young Turks Prelude to the Revolution of 1908* (Princeton, 1957). Neville Mandel's *The Arabs and Zionism before World War One* (Berkeley, Los Angeles and London, 1976) also contains useful information on this period, although it is primarily devoted to a study of Arab resistance to Jewish colonisation from 1882 to 1914.

2. Delegates were sent from Palestine, including Sa'id Bey al-Hussaini, Ruhi Bey al-Khalidi and Hafiz Bey al-Sa'id. In 1913, a member of the Alami clan was elected, and the delegate from the Hussaini clan, Ahmad 'Arif al-Hussaini, was defeated by a rival candidate from the Nashashibis. 'Arif, *Tarikh*, pp. 120-1. See also Zeine Zeine, 'The Arab Lands', *Cambridge History of Islam*, vol. I, pp. 586-91.

3. Heyd, pp. 360-1.

4. Carl Brocklemann, *History of the Islamic Peoples*, trans. Joel Carmichael and Moshe Perlmann (New York, 1960; 1st edn, Munich, 1939), p. 385.

5. Heyd, pp. 372-3.

6. Among the many studies of this era, Albert Hourani's *Arabic Thought in the Liberal Age* (London, 1967) remains the definitive intellectual history of the origins of Arab nationalism. George Antonius's *The Arab Awakening* (Beirut, 1955; 1st edn London, 1938) is widely regarded as the first work, in English, to explain Arab nationalism from an Arab point of view Nikki Keddie's *Sayyid Jamal ad-Din 'al-Afghani': A Political Biography* (Berkeley, 1972) is a detailed history of reformist thought in Islam at the turn of the century. Both A. L. Tibawi's *A Modern History of Syria, Including Lebanon and Palestine* (London, 1969) and Zeine Zeine, *Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism* (Beirut, 1958) contain material not found elsewhere H. A. R. Gibb, *Modern Trends in Islam* (Chicago, 1947), although

subject to re-interpretation by those critical of the 'orientalist' approach, nevertheless combines a lucid exposition with a sense of immediacy not present in contemporary histories of the period.

7. Nimr (1961), vol. 2, p. 158.

8. Badran, p.22; *Encyclopedia of Islam* (old edition), 'Waqf'; and interview with Burhan Dajani, London, November 1981. For a detailed description of the types and amounts of *waqf* land in Palestine, see Granott, pp. 137-55; A. L. Tibawi, *The Islamic Pious Foundations in Jerusalem* (London, 1978) and 'Arif, *Tarikh*.

9. Nimr, vol. 2; B. Dajani, interview; Badran, pp. 20-1.

10. Badran, pp. 22-3; Nimr, ibid., B. Dajani, interview.

11. Muhammad Kurd 'Ali, *Khutat al-Sham* (*The Districts of Syria*) (6 vols., Damascus, 1925-8); special section on the *awqaf*, pp. 101-30; Muhammad 'Izza Darwazah, *Al-Qadaiyyah al-filistiniyyah fi-mukhtalifi marahiliha* (*The Various Stages of the Palestinian Problem*) (Sidon, 1959), p. 51; Badran, p. 22.

12. Badran, p. 20; Granott, pp. 152-3. Claude Cahen, in 'Economy, Society, Institutions', (*Cambridge History of Islam*, vol. 2, p. 519) notes that such registration also occurred as a way to ensure that land was retained solely by the male heirs, i.e. contrary to the Islamic laws of inheritance which guaranteed the right to inherit land regardless of sex.

13. Nimr, cited in Badran, pp. 22-3; p. 33.

14. Darwazah, ibid., Badran, ibid. See also 'Arif, *Tarikh*, for a list of the families which participated in the Supreme Muslim Council and so also in the control of the *awqaf*.

15. Badran, p. 24; Ruppin, *Syrien als Wirtschaftsgebiet*, p. 242; Granott, p. 151.

16. Badran, ibid.

17. Ibid.

18. Badran, pp. 25-6; Andrews, vol. 2, p. 198.

19. 'Umar al-Salih al-Barghouthi, 'Al-Iqta' fi filistin', *Al-'Arab*, 11 March 1933, cited in Badran, p. 32. By 1930 the number of individuals in the Barghouthi clan had risen to 3,000; the Jaiyussis and the Abdul Hadis each counted 600. For the number of villages owned by each of these clans, see p. 13.

20. 'Arif, *Tarikh*, pp. 124-5; J.-A. Jaussen, *Coutumes palestiniennes I: Naplouse et son district* (Paris, 1927), p. 135. By the time of the Mandate, there were some fifty soap factories in Jaffa and Haifa, as well as Nablus. Regarded as a luxury because it was made from olive oil, much of the annual production of about 8,000 tons was exported to Egypt, Syria and other parts of the Arab world. Hannah Solh, *Filistin wa-tajdid hayatiha* (*Palestine and the Modernisation of its Life*) (Jerusalem, 1919), p. 78; Badran, p. 47.

21. The extent of Arab investment in citrus cultivation can be gauged by the fact that of the 1,608,570 boxes of fruit exported from Jaffa in 1913, Arab growers accounted for 65 per cent, Jews 24 per cent and Germans 2.5 per cent of the total. Badran, p. 43.

22. Lewis, pp. 448-9; Cahen in *Cambridge History of Islam*, vol. 2, pp. 522-3. The use of the word 'foreign' here can be somewhat

misleading; it refers, in fact, to trade conducted between 'Dar al-Islam' and 'Dar al-harb', i.e. between the Muslim and non-Muslim states. Within the Ottoman Empire, and indeed within the Islamic world as a whole, Muslim merchants engaged in long-distance trade and the Empire as a whole prospered greatly because of this extensive commerce. See Samir Amin, *La nation arabe* (Paris, 1976).

23. A. H. Hourani, 'The Changing Face of the Fertile Crescent in the Eighteenth Century', *Studica Islamica*, vol. 13 (1957), pp. 89-122.

24. Heyd, pp. 368-9.

25. Vital Cuinet, *Syrie, Liban et Palestine: géographie administrative, statistique, descriptive et raisonée* (Paris, 1896); J. B. Barron, *Palestine. Report and General Abstracts of the Census of 1922* (Jerusalem, 1923), p. 3; James Parkes, *A History of Palestine from 135 AD to Modern Times* (London, 1949), p 276; Mandel, p. xx..

26. Mandel, p. 20; Parkes, p. 275.

27. Parkes, p. 275.

28 Mandel, p. xxi.

29. Ruppin, p 186.

30. By 1913 the price of land in central Jerusalem was six times as much as that located outside the city walls. In Jaffa and Haifa the ratio was even higher, often amounting to 15 or 20 times the cost of land located outside the city Ruppin, pp. 519-20.

31. Solh, p 97, Badran, p. 43

32 Solh, p. 53; Badran, ibid.

33. Avitsur in Moshe Maoz (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), pp. 485-94.

34. Ibid.; 'Arif, *Tarikh*, p. 125.

35. Heyd, p. 369; Badran, p. 35; Ruppin, p. 355.

36. Charles Issawi, 'Asymmetrical Development and Transport in Egypt, 1880-1914' in W. R. Polk and Richard L. Chambers (eds.), *Beginnings of Modernisation in the Middle East: The Nineteenth Century* (Chicago, 1969), p. 394, cited in Gabriel Baer, 'The Impact of Economic Change on Traditional Society in Nineteenth-Century Palestine', in Maoz, pp. 495-8.

37. The extensive use of foreign-owned, rather than local, companies stemmed from the pressures put on the Sultan in the wake of the financial collapse of the mid-1870s. In 1881 the Powers forced the Ottoman Treasury to agree to the establishment of a Council of the Public Debt to ensure that foreign debts, and the interest due on them, was paid according to the schedules demanded by the foreign creditors. Since the Treasury was virtually bankrupt, the debt, which amounted to some £200 million sterling in 1881, was to be met by granting the creditors exclusive rights to all the profitable sectors of the economy, whether these were located in the Turkish, European or Arab provinces. Lewis, pp. 446-8; George E. Kirk, *A Short History of the Middle East*, 7th revised edn (New York, 1964), pp. 86-96.

38. Mandel, pp. 23-5; Ronald Storrs, *Orientations* (London, 1943), p. 442; Kirk, *Short History of the Middle East*, p. 86. For the development of the Mavromatis electricity concession in Jerusalem and of the

Sursock and Baihum land reclamation scheme (later taken over by Salim al-Salam of Beirut) and their subsequent loss after the British occupation of Palestine, see Barbara J. Smith, 'British Economic Policy in Palestine towards the Development of the Jewish National Home: 1920-1929', unpublished D Phil thesis, St Antony's College, Oxford, 1978, pp. 250-7.

39. Shimon Shamir, 'The Impact of Western Ideas on Traditional Society in Ottoman Palestine' in Maoz, pp. 507-16; Abdul Wahab Kayyali, *Palestine: A Modern History* (London, 1978), pp. 32, 36-9; David Hirst, *The Gun and the Olive Branch. The Roots of Violence in the Middle East* (London, 1977), pp. 30-2; Mandel, pp. 127-8.

40. Solh, p. 77. Alfred Bonné, *State and Economics in the Middle East* (London, 1955), p. 230. Badran, p. 47.

41. Badran, p. 49.

42. Two excellent works which include descriptive material on the guilds in late Ottoman Egypt are André Raymond's 'Quartiers et mouvements populaires au Caire au XIIIème siècle' and Afaf Loutfi el Sayed's 'The Role of the 'Ulama in Egypt during the Early Nineteenth Century', both of which are available in P. M. Holt (ed.), *Political and Social Change in Modern Egypt* (London, 1968). A more general survey is contained in Gabriel Baer's 'Guilds in Middle Eastern History' in M. A. Cook (ed.), *Studies in the Economic History of the Middle East* (London, 1970) and in Cahen in *Cambridge History of Islam*, pp. 527-9.

43. Badran, p. 49.

44. Badran, pp 49-50; Baer, 'Guilds', p. 23.

45. 'Arif, *Tarikh*, p. 124; Badran, pp. 47-8. By 1925, despite the disruption caused by the war, the total production of religious articles was valued at £70,000 sterling. Some 1,500 workers were employed in the industry in Bethlehem alone.

46. Badran, pp. 47-8.

47. 'Arif, *Tarikh*, p. 124.

48. Granott, pp. 293-4.

49. The form of landholding in Palestine was particularly liable to a division of labour in production for ploughing, sowing, the provision of water or animals, the cultivation of orchards, etc. This increased the amount of produce that could be expropriated from the peasants in the form of rent or interest. See text, Chapter 1.

50. Badran, pp. 54, 57-9; Oliphant, *Life in Modern Palestine*, pp. 194-5.

51. Louis Lortet, *La Syrie d'aujourd'hui* (Paris, 1881) and Oliphant, *Life in Modern Palestine*, pp. 194-5; Badran, pp. 52-3; Granott, pp. 82-4.

52. *Al-'Arab*, 17 June 1933, cited in Badran, p. 37.

53. Weinstock, p. 75.

54. Hirst, p. 29; Granott, pp. 280, 292-5; Nevill Barbour, *Nisi Dominus: A Survey of the Palestine Controversy* (Beirut, 1969), pp. 113-4. Mandel, pp. 35-7. The latter describes a similar process, involving two Arab money-lenders from Jaffa, which resulted in the expulsion of the original owners of the land 'sold' to the Jewish settlement of Petah Tikvah in the 1880s.

55. Weinstock, p. 80. He notes that although the percentage of land sold by the peasantry amounted to 42.7 per cent in the decade 1891-1900, the total amount sold by them was relatively small compared to later sales. From 1901 to 1914, when huge purchases were made by the Jewish Colonisation Association and by other Zionist organisations, sales by the peasantry accounted for only 4.3 per cent of all the land sold. The decline in the percentage reflected an increasing opposition to Zionism on the part of the peasantry and an awareness of its political aims with regard to Palestine rather than any improvement in their own material conditions.

56. 'Arif, *Tarikh*, pp. 125-7; Badran, pp. 52-3; Granott, p. 296.

57. Weinstock, p. 55; Granott, p. 294.

58. Weinstock, pp. 63-4. 'Harrath' in *Encyclopedia of Islam*.

59. The annual income of a comfortable peasant family of seven people in 1904 was estimated to total no more than the equivalent of £P27. Weinstock, pp. 58, 62.

60. Weinstock, p. 62.

61. D. Kalayi, 'La deuxième alyah' in *Le mouvement ouvrier juif en Israël* (n.p., 1949), pp. 55-6, cited in Weinstock, p. 68.

62. Badran, p. 59.

63. Ibid., pp. 56-9. The effect of the rise of wage labour on the structure of the peasant family in Palestine urgently needs investigation as well. Few studies exist, but the indications are that one result, aside from the increasing division of labour along sexual lines, was the isolation of the women and children and an intensification of the male role in preserving the honour (*'ird*) of their womenfolk, and hence of the family as a whole. This may have stemmed from the increasing importance of children as agricultural labour and from a breakdown in the traditional patterns of endogamy, i.e. of the marriage within the village and amongst one's own kin. See Chapter 3 and Hilma Granqvist, *Marriage Conditions in a Palestinian Village* (Helsingfors, 1931).

64. Parkes, p. 279.

65. Parkes, pp. 278-9.

66. Interview with Yusif al-Bandaq, Beirut, April 1972. See also Storrs, pp. 286-7, and Barbour, pp. 95, 132.

67. A British government official reported in 1920 that 'The devastation caused by the malaria reached its climax during the recent military campaign, when moving masses of Turkish troops, almost all suffering from malaria, carried the disease from place to place . . . and infected a population already weakened by under-feeding'. *Report on the Administration of Palestine, 1920-1921*, cited in Barbour, p. 119. Typhus and meningitis were also rampant. Storrs, pp. 293-5.

68. Storrs, pp. 287, 294.

69. Parkes, p. 279. In addition to the problems of hunger and disease, heavy snowstorms hit Jerusalem, the hill country and Galilee. Fuel was in extremely short supply, most of the trees – including the olive and citrus groves – having already been felled. Storrs, pp. 302, 308.

1. Hussain-McMahon Correspondence (14 July to 24 October 1915), Cmd. 5957, p 5, cited in Barbour, pp. 86-7.

2. Government of Palestine, *A Survey of Palestine* (2 vols., Jerusalem, 1945); *idem, Supplement to the Survey of Palestine* (Jerusalem, 1947), p. 15.

3. Lord Balfour, Britain's Foreign Secretary at the time of the British occupation of Jerusalem, was to write at the end of the war: 'The four Great Powers are committed to Zionism, and Zionism, be it right or wrong, good or bad, is rooted in age-long tradition, in present needs and future hopes of far profounder import than the desires and prejudices of the 700,000 Arabs who now inhabit that ancient land.' E L. Woodward and R. Butler (eds.), *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939* (London, 1952), first series, vol. 4, p. 345.

4. The development of the motor car, and of the aeroplane, had a dramatic effect on military strategy in the years just preceding the war. A British air base in Cyprus connected to Palestine and to new all-weather roads linking the Mediterranean coast with the Arabian Gulf would eliminate the need to supply India by sea along the Cape route. In the course of the war, it became a paramount aim of British policy to secure access to the overland route and, above all, to prevent it falling into hostile hands.

5. Sami Hadawi and Robert John, *The Palestine Diary* (2 vols., Beirut, 1970), vol. 1, p 54.

6. Ibid., p. 55. For the full text see Woodward and Butler (eds.), pp. 241-51.

7. The declaration was issued on 7 November 1918, just before the German surrender. Hadawi and John, vol. 1, pp. 97-9; Barbour, pp. 71, 87; Kirk, *Short History of the Middle East*, p. 138; David Waines, *The Unholy War: Israel and Palestine 1879-1971* (Wilmette, Ill., 1971), pp. 53-5. For Hussain's views on British intentions in Palestine, his rejection of an independent Jewish state in Palestine and of the controversial accord signed in 1919 by Hussain's son and representative in Damascus, the Amir Faisal, that 'All necessary measures should be taken to encourage and stimulate immigration of Jews into Palestine on a large scale,' see Barbour, pp. 69, 89-90, 102; Kayyali, *Palestine*, pp. 65-6; Simha Flapan, *Zionism and the Palestinians* (London and New York, 1979), pp. 37-52; and Weizmann, p. 308.

8. Doreen Ingrams, *Palestine Papers 1917-1922, Seeds of Conflict* (London, 1972), p. 73.

9. Barbour, p. 70.

10. Ibid., p. 62. See also Nicholas Bethell, *The Palestine Triangle* (London, 1980), pp. 16-17, and Lloyd George's own account in *The Truth about the Peace Treaties* (London, 1938).

11. Text in Ingrams, pp. 12-13, and Barbour, p. 61.

12. The statement has been attributed to Arthur Koestler, author of *Promise and Fulfilment: Palestine 1917-1949* (London, 1949),

and is cited in Bethell, p. 17. Bethell himself notes that the Arabs felt that 'Britain and her allies had no more right to promise the Jews a home in Palestine than, say, Iraq would have had to promise them a home in California', ibid, p. 17.

13. Stephen S. Wise and Jacob Haas, *The Great Betrayal* (New York, 1930), p. 288.

14. Palestine Royal (Peel) Commission, *Report* (Cmd. 5479, London, 1937), cited in Hadawi and John, vol. 1, p 90.

15. Barbour, pp. 62, 97. Arab newspapers which obtained a copy from the Turks were prevented from publishing its contents by military censorship and threats of dire consequences should they fail to observe the regulations. Kayyali, *Palestine*, p. 45. The Sykes-Picot agreement was not published by the British government until 1939. Hadawi and John, vol. 1, p. 95.

16. The causes of the riots, in which more than a hundred Arabs and Jews were killed and another 451 injured, are described in the *Report of the Commission of Inquiry into the Palestine Disturbances of May 1921* (the Haycraft Report) (Cmd. 1540, London, 1921). A complete description is contained in Hirst, pp. 45-73, and Kayyali, *Palestine*. pp. 70-9. For a criticism of the treaties by Lord Grey, Foreign Secretary at the time of the Hussain-McMahon Correspondence, Lord Curzon and others, and the rejection of the Mandate by the House of Lords, see Barbour, pp. 65-9, 106-8, and Bethell, pp. 18-19, as well as Ingrams, p. 169. On attempts at *rapprochement* see Hadawi and John, vol. 1, Ch. 4, Barbour, pp. 70-2, 88-90; and Flapan, pp. 31-48.

17. Winston Churchill attempted in the White Paper of 1922 to distinguish between 'a Jewish National Home' in Palestine, with the connotations it carried of creating a Jewish state at Palestinian expense, and a 'national home *in* Palestine' (my italics) in which Arabs and Jews would live together in peace. However it was impossible to reconcile either with the Wilsonian principle of self-determination originally encouraged by the League of Nations, since the Palestinian Arabs, who constituted 93 per cent of the population, had never been consulted about the Balfour Declaration prior to its becoming a matter of policy. The text of the White Paper (Cmd. 1700) is reproduced in the *Survey*, vol. 1, pp. 87-90.

The Paper also made it clear that the provisions of the Mandate regarding Jewish settlement in Trans-Jordan would be ignored, despite vehement Zionist protests. By this time the British had installed the Amir Abdullah, the son of Sharif Hussain, in Amman, and were anxious to avoid any further friction with the Hashimites. The exemption was subsequently ratified by the League in September 1922.

18. Storrs, p. 345, Barbour, pp. 69-70.

19. Barbour, pp. 70, 124. The local Jewish populations, which spoke a Sephardic dialect, complained that the Hebrew used in the Zionist schools was virtually incomprehensible as a result of Yiddish and Slavonic accretions. Storrs, p. 367.

20. Storrs, pp. 346-8.

21. For the text of the military reports criticising the activities of the Zionist Commission written by the Chief Administrator in Palestine, Sir Louis Bols, see W. F. Boustany, *The Palestine Mandate Invalid and Impracticable* (Beirut, 1936), p. 135, reprinted in Barbour, pp 96-7.

22. *Survey*, vol. 1, p. 18. The sudden announcement of a resumption in Jewish immigration, now officially encouraged by an occupying power, was a major cause for the outbreak of demonstrations and rioting in Jaffa in May 1921, in which 13 Jews were killed. See Hirst, pp. 48-58 and Kayyali, *Palestine*, pp. 95-9.

23. Calculated from official statistics given in the *Survey*, vol. 1, p 185. For a description of the legislation concerning immigration into Palestine see ibid., pp. 165-83. The debate on 'economic absorptive capacity' and the views of the various commissions sent by London to examine immigration policies are discussed in Barbour, pp. 109, 135-42 and 152-64. For Arab reaction to the legislation see Kayyali, *Palestine*, pp. 155-83, and Hirst, pp. 45-106.

24. *Survey*, vol. 1, p. 14.

25. Dr Arthur Ruppin, Land Settlement Officer in Palestine at the time, calculated that nine-tenths of all the land bought by Jews up to 1929 was acquired from absentee landlords. Barbour, p. 118. See also Ruppin's own work on the subject, *The Jewish Fate and Future* (London, 1940).

26. Barbour, pp. 117-18. For the Arab reaction to the sale, which produced violent protests at the time, see the memoranda of the Arab Executive reproduced in Abdul Wahab Kayyali (ed.), *Withaiq al-muqawwamah al-filistiniyyah al-'arabiyyah 1918-1939* (*Documents of the Palestinian Arab Resistance 1918-1939*) (Beirut, 1968), pp. 85, 217, 357-8.

27. Yehoshua Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement* (2 vols., London, 1974 and 1977), vol. 2: *1929-1939*, p. 83; *Survey*, vol. 1, p. 299.

28. Barbour, pp. 120-2. Badran, p. 37.

29. Barbour, pp. 123, 142, 185; *Survey*, Supplement, pp. 32-3.

30. *Survey*, vol. 1, pp. 103, 244.

31. Weinstock, pp. 132-4.

32. Barbour, p. 137. According to Weinstock in *Zionism*, the accumulation of capital in Palestine during this period benefited greatly from a pact, known as the Haavara (Transfer) Agreement, signed by the Zionist Organisation with the Reich concerning the transfer of German-Jewish assets to Palestine. See pp. 135-6.

33. *Survey*, vol. 1, p. 125, and vol. 2, p. 536.

34. Government of Palestine, Department of Migration, *Annual Report* (Jerusalem, 1938).

35. For details of the Fund's leases and of Poale Zion, see Weinstock, pp. 41-50, 70-6, 132; Flapan, pp. 178-87, and Arie Bober (ed.), *The Other Israel* (New York, 1972), pp. 145-58. The net result of such a policy was that the numbers of evictions of Arab tenants increased dramatically, culminating in violent protests as early as 1908. Mandel, pp. 66-70.

36. Significantly, the issuance of labour certificates was not related to the number of either Jewish or Arab unemployed in the country, and increased immigration was often accompanied by a steady rise in the number of unemployed and in the amount of funds spent by the government for relief. Waines, pp. 76-7

37. Weinstock, p. 135.

38. Flapan, pp 199-208, 219-23; Barbour, pp. 138-9; Weinstock, pp. 142-5, 152-3

39. New research conducted by Simha Flapan, the editor of the influential Jerusalem monthly, *New Outlook*, using previously unavailable material from the Zionist archives, establishes that 'the Zionist leadership . . . had made the fateful decision as early as February 1937 to stake everything on partition . . . including the concept of using the British army to effect the compulsory transfer of Arabs out of the Jewish state'. *Zionism*, p. 232. For the views of Judah Magnes, Pinchas Rutenburg, Martin Buber, A. M. Hyamson and other leading Zionists who were adamantly opposed to the creation of a separate economy, and to partition, see pp. 217-30, 267-73.

40. The Mandate had provided that 'An appropriate Jewish Agency shall be recognised as a public body for the purpose of advising and co-operating with the Administration of Palestine in such economic, social, and other matters as may affect the establishment of the Jewish National Home and the interests of the Jewish population in Palestine' (Article IV). The Agency was empowered 'to construct or operate . . public works, services, utilities, and to develop any of the natural resources of the country, insofar as these matters are not directly undertaken by the Administration' (Article XI) and to assist the Administration in its efforts to 'encourage . . . close settlement by Jews on the land, including state land and waste lands not required for public purposes' (Article VI). *Survey*, vol. 1, pp. 4-11.

41. For details of the administrative changes, see H. St John Philby, 'Trans-Jordan', *Journal of the Royal Central Asian Society*, vol. 2, part 4, (1924), pp. 296-312.

42. In Palestine Egyptian notes and coins were used as legal tender from 1921 to 1927 when the Egyptian pound was replaced by a Palestinian unit minted in London and linked to sterling. 'Arif, *Tarikh*, p. 161.

43. Palestine Citizenship Order-in-Council, 24 July 1925, *Official Gazette*, no. 147 (16 June 1925). For the dilemmas facing Palestinians living abroad, and their subsequent loss of citizenship, see Mrs Stuart Erskine, *Palestine of the Arabs* (London, Bombay and Sydney, 1935), pp. 169-70

44. 'Umar Djabry, 'La question économique' in 'La Syrie sous le régime du Mandat', unpublished PhD thesis, University of Toulouse, 1934, pp. 265-6; Fifth Report of the Chambers of Commerce, March 1933, in *Memorandum of the Merchants Association*, Beirut, 8 September 1933.

45. 'Palestine Citizenship Order', part 3; *Survey*, vol. 1, p. 207.

46. FO 371/3384, 18 October 1918, cited in Kayyali, *Palestine*, p. 56.

47. For details, see *Survey*, vol. 2, pp. 541-2, 853-72.

48. Government of Palestine, Department of Statistics, *Statistical Abstract of Palestine, 1937/8* (August 1938), p. 59; *idem, General Monthly Bulletin of Current Statistics* (August 1938), p. 330.

49. *Statistical Abstract of Palestine*, pp. 77, 79; Sawwaf Husni, 'Foreign Trade' in Said Himadeh (ed.), *The Economic Organisation of Palestine* (Beirut, 1938), p. 406.

50. *Survey*, vol. 1, p. 463

51. *Statistical Abstract*, p. 78; Sawwaf, p. 410; *Survey*, vol. 1, p. 474.

52. Montague Brown, 'Agriculture' in Himadeh (ed.), p. 111. The *Survey* provides figures on land ownership by nationality only for the year 1943, when the amount of land owned by Jews totalled 1,514,247 *dunums*, or 13.6 per cent of the total arable land. Vol. 2, p. 566.

53 *Survey*, vol. 1, p. 141.

54. Calculated from population figures in the *Survey*, where the Jewish population in 1935 is given as 355,157, and from the total amounts of arable and non-arable land given in the *Survey*, vol. 2, p. 566. For a discussion of the various estimates of total arable land, see Himadeh, 'Natural Resources', in his work cited above, pp. 44-5; Granott, pp. 103-7; and Sir John Hope Simpson, *Report on Immigration, Land Settlement and Development* (Cmd. 3686, London, 1930), p. 22.

55. The estimates of the minimum holding needed to maintain subsistence are for non-irrigated land. Where irrigation was available, or where sufficient capital was provided to support dairy farming, the minimum amount needed ranged from 40 to 100 *dunums*. Cultivation of citrus on large plantations reduced the basic amount needed still further, to 15 to 20 *dunums* (assuming steady world prices for citrus), but this also led to a severe reduction in the amount of labour actually needed for such a capital-intensive crop. Simpson Report and *Survey*, vol 2, pp 272-9.

56. *Report of the Committee Assigned to Study the Economic Conditions of Agriculturalists in Palestine* (Johnson-Crosbie Report), (Jerusalem, 1930), p. 3, cited in the *Survey*, vol. 1, p. 364, and in Badran, p. 212. See also Doreen Warriner, *Land and Poverty in the Middle East* (London, 1948), pp. 61-2 and C. F. Strickland, *Report on the Possibility of Introducing a System of Agricultural Co-operation in Palestine* (Jerusalem, 1930). Out of a total of 22,573 households surveyed by the committee, 3,873 owned plots of more than 2 *feddans* (240 *dunums*) and 1,604 plots of 1-2 *feddans* The number of tenants cultivating 1-2 *feddans* was 657; those cultivating plots less than 1 *feddan* numbered 8,396, another 1,103 households had tenant rights to either forests or orchards. Badran, p. 212.

57. Muhammad Tawfiq Jana, *Political Evidence Presented to the Royal Commission on Palestine* (Damascus, 1937), p. 26, cited in Badran, p. 208, 'Arif, *Tarikh*, pp. 161-3. The average net income of the peasant in 1934 was £P23.37 a year. By comparison, landowners with an average net income per year of £P250 effectively paid less tax:

only 21.5 per cent Merchants paid a rate of about 12.5 per cent on average. In addition to tithe, peasants were also liable to the *wirku* tax on immovable property until 1935 and to the *ghanim*, or animal. tax Until the passage of the Rural Property Tax Law in 1935, when the condition of the land was taken into account in assessing property tax, peasants in the hill country, where the land was less fertile, paid a disproportionate share of taxes relative to those, primarily the Zionist settlers, whose lands in the coastal plains were far more productive.

58. *Survey*, vol. 2, p. 246; Montague, pp. 129-30; Djabry, pp. 125-8

59. In 1930 the tithe due was remitted by 30 per cent, in 1932 by 50 per cent and in 1933 by 25 per cent. Porath, vol. 2, p. 114 In 1931 the market price for wheat, barley and sesame was only two-thirds, or less, the price obtained in the years 1924 to 1927. A Granovsky, *The Fiscal System of Palestine* (Jerusalem, 1935), p. 168, cited in Badran, p 208 The average indebtedness of a *fellah* family by 1930 had reached £P27, about the same as his gross income for the year, which ranged between £P25 and £P30. *Survey*, vol. 1, p 364.

60. Interest rates for loans to finance seed, animals and subsistence until the harvest averaged 30 per cent in the period from 1922 to 1930 according to the government committee assigned to investigate the conditions of the peasantry in 1930. Johnson-Crosbie Report. *Survey*, vol 1, pp 364-7.

61. The quotation is cited in George Hakim and M. Y. al-Husseini, Monetary and Banking System' in Himadeh (ed), pp. 497-8.

62. The number of immigrants to Palestine rose from 9,553 in 1932 to 30,327 in 1933; 42,359 in 1934 and 61,854 in 1936. Thereafter it declined substantially, although the annual rate through 1939 was still far in excess of that which prevailed in the late 1920s. *Survey*, vol. 1, p. 185. In addition, the number of illegal immigrants, who often arrived as tourists or who were landed at remote spots along the coast, increased dramatically. For example, Moshe Shertok, head of the Political Department of the Jewish Agency, estimated that the total number of Jewish immigrants from September 1938 to September 1939 amounted to 35,000, as against the 10,000 to 15,000 reported in the government's official statistics. *Jewish Chronicle*, 3 November 1939, cited in Barbour, p. 207.

63. The total value of notes and coins in circulation rose sixfold in the period from 1930 to 1936, largely as a result of the influx of Jewish capital Since the growth in national production was only a fraction of this, the result was a huge increase in prices for virtually all commodities except citrus fruits. Hakim and al-Husseini in Himadeh (ed.), p. 449. *Survey*, vol. 1, p. 338.

64. The Fund leased land to the new immigrants only on condition that the land was empty and that no Arab labour was hired to cultivate it. As a result peasants working on land sold to the Fund were evicted either by the Arab landowner prior to the sale, or by the Fund after it. Purchases of land by the Jewish National Fund rose dramatically in the late 1920s, and totalled 196,700 *dunums* in 1927. By 1936 the amount

had doubled to 369,800 *dunums* and accounted for about a quarter of the total land held by Jews in Palestine. Weinstock, pp. 71-2; *Survey*, vol. 1, p. 376.

65. The Arab population of Haifa grew from 18,400 in 1922 to 34,200 in 1931. By 1944 it had reached 62,500. In Jaffa the rate of increase was almost as high, rising from 27,400 in 1922 to 47,500 in 1931 and 66,200 in 1944. Overall the urban Arab population increased by 40 per cent between 1922 and 1931 to 274,640, and by 49 per cent between 1931 and 1944, to 410,000. Thus, despite a significant (24 per cent) increase in the rural population as a whole during the period from 1922 to 1931, the percentage of Arabs living in the cities rose from 19 per cent of the total (Arab) population in 1922 to 32 per cent in 1931. Badran, p. 127.

66. Barbour, p. 133, *Survey*, vol. 2, p. 696. See also Flapan, p. 216.

67. Barbour, p. 134, Weinstock, pp. 173-4, 186; Flapan, pp. 206-7.

68. Flapan, pp. 215-16. In private industry an unskilled Arab labourer in the building trades was paid 109 *mils* a day in 1939 while his Jewish counterpart received 315 *mils* a day; an Arab baker was paid 219 *mils*, a Jewish one 511; an Arab labourer in the citrus plantations received about 100 *mils* a day compared to 190 for a Jewish labourer. Numerous other examples could be cited. *Survey*, vol. 2, pp. 735-45, 776-7.

69. Flapan, pp. 215-16, *Survey*, vol. 2, pp. 735-45, 776. As late as 1945, a survey of 244 establishments employing Arab labour showed that 80 per cent worked more than 50 hours a week. In 10 per cent of the total the average was 70 hours a week or more. Government of Palestine, Department of Statistics, *Statistical Abstract, 1944-5*, p. 143, cited in Badran, p. 243. See also the testimony of George Mansour in Jana, cited in Badran, pp. 287-302.

70. Badran, pp. 230-9, Mansour, in Jana, cited in Badran, pp. 287-302.

71. Figures compiled from the Government of Palestine, Superintendent of the Census, *Census of Palestine, 1931* (2 vols, Alexandria, 1933), pp. 282-300. The 19,000 include apprentices, deliverymen and vendors as well as skilled workers, but it is impossible to say from the statistics what proportion of the total the latter represented. The total (Arab) labour force in 1931 was 212,000, of which 113,200 were agricultural labourers, fishermen, shepherds and forestry workers. Badran, p. 234. Sir John Hope Simpson, p. 132, reported in 1930 that 'There is no doubt that unemployment increased greatly among Arab workers in the manufacturing sector during this time [1922 to 1930].'

72. Mansour, in Jana, cited in Badran, pp. 287-302. Badran, p. 239.

73. Mansour, in Jana, cited in Badran, pp. 287-302; Badran, pp. 238-40.

74. Ibid. A woman working as a domestic servant earned on average £P2 a month; her son, in the same work, earned £P0.25 to £P1 a month.

75. B. Veicmanas, 'Internal Trade' in Himadeh (ed.), p. 349.

76. Ibid., pp. 349-50.

77. Sawwaf in Himadeh (ed.), p. 399.

78. Brown in Himadeh (ed.), pp, 129-33; Sawwaf in Himadeh (ed.), p. 428.

79. Brown in Himadeh (ed.). p. 130.

80. Sawwaf in Himadeh (ed.), pp. 425-31; 'Arif, *Tarikh*. pp. 208-9.

81. For examples, see the *Directory of Arab Trade, Industry, Crafts and Professions* published by the Palestine Chambers of Commerce (Jerusalem, 1938). In the sphere of agricultural imports, it was common for Arab merchants who operated chain-type grocery stores to prefer the sale of imported, brand-named goods. Once a merchant had obtained a monopoly on the import of a certain item from the foreign manufacturer, he could set the price at will and thereby obtain larger profits than he would were he to engage solely in the sale of local raw produce. Veicmanas in Himadeh (ed.), p 362.

82. Himadeh, 'Industry' in Himadeh (ed.) p 265.

83. Weinstock, pp. 134, 161, *Statistical Abstract, 1937/8*, p. 160.

84. Calculated from figures in the *Statistical Abstract*, ibid., and in Badran, p. 262

85 For figures showing that very little land was sold by smallholders, see A Bonné, *Palästina: Land und Wirtschaft* (Berlin, 1937); Emile Al-Ghawri, *Al-Muamar al-kubra: ightival filistin wa mahq al-'arab* (*The Great Conspiracy. The Assassination of Palestine and the Destruction of the Arabs*) (Cairo, 1955), p 49, cited in Badran, pp. 260-1. See also the Government of Palestine, *Reports on Agricultural Development and Land Settlement in Palestine* by Lewis French, First Report (Jerusalem, December 1931), Supplementary Report (Jerusalem, April 1932). Porath, vol. 2, pp. 314, 325, mentions the Abdul Hadis, the Tajis and other members of the Arab Higher Committee as being among those who either sold land directly or who arranged its sale through intermediaries. For offers of land to the Zionist Executive by the Banu Sakhr and the Majalis of Trans-Jordan, and of the Amir Abdullah's lease of 70,000 *dunums* in the Ghor al-Kabd in return for annual payments from the Jewish Agency, see Porath, vol. 2, pp. 72-3.

36. Cited in Porath, vol. 2, p 86.

87 Ibid., p. 87. For further details see Hirst, pp. 78-80; Naji 'Allush, *Al-Muqawwamah al-'arabiyyah fi Filistin, 1917-1948* (*Arab Resistance in Palestine, 1917-1948*) (Beirut, 1970), pp. 91, 122; Muhammad 'Izza Darwazah, *Hawla al-harakah al-'arabiyyah al-hadithah* (*On the Modern Arab Movement*) (5 vols., Sidon, 1951), p. 59, and Kayyali, *Palestine*, p. 179.

88. D. Horowitz in J. B. Hobman (ed.), *Palestine's Economic Future* (London, 1946), cited in Weinstock, p. 160, Brown in Himadeh (ed.), p. 147.

89. Horowitz, cited in Weinstock, p. 160.

90. Brown in Himadeh (ed.), p. 143.

91. Until 1935, when land was taxed according to its quality in terms of fertility, rainfall, etc., the citrus grower, who reaped a far more valuable crop per *dunum*, paid the same, or less, tax than the tenant farmers or smallholding peasants. 'Arif, *Tarikh*, pp. 162-3. See also Badran, p. 273.

92. Horowitz, cited in Weinstock, p. 160; Brown in Himadeh (ed.), p. 147.

93. Badran, p. 265.

94. Brown in Himadeh (ed.), p. 142.

95. Calculated from figures shown by Brown, ibid., p. 140.

96. Claims by some of the landowners that the credit institutions they helped to set up in the mid-1930s, such as the Agricultural Bank and the Arab National Bank, were aimed at alleviating the burden of the peasantry are refuted by 'Allush and Badran (see above). The latter notes on p. 273 that the Agricultural Bank charged 18 per cent interest on loans and also quotes Ahmad Hilmi, who founded the National Bank in 1943, as saying that it was established primarily to provide an investment outlet for those who had earned substantial sums as money-lenders, brokers and middlemen of various kinds. See also Kayyali, *Palestine*, p. 176; J. C. Hurewitz, *The Struggle for Palestine* (New York, 1968; 1st edn, New York, 1950), pp. 183-4; and Hakim and al-Husseini in Himadeh (ed.), pp. 500-1.

97. Storrs, pp. 333-4.

98. For the controversy surrounding the appointment of the mayor and the role of the British in securing Hajj Amin's 'election' as Mufti, see John Marlowe, *Rebellion in Palestine* (London, 1946), pp. 69-75, and Porath, vol. 1.

99. *Survey*, vol. 2, pp. 901-2; Andrews, vol. 2, pp. 190-6, 221.

100. The Council's revenues from the tithes assessed on *waqf* land and property fell from £P28,474 in 1929 to only £P5,772 in 1931. Porath, vol. 2, p. 114. In return for a restoration of its level of revenue, the SMC agreed to submit its budget proposals to the High Commissioner for his approval, to limit its total expenditure and to adopt an accounting system approved by the government. Porath, vol. 2, pp. 115-16.

101. There were some notable exceptions to this division along clan lines, of which the most important was Musa Kazim al-Hussaini's 'defection' to the Nashashibi camp in the early 1930s. Porath, vol. 2, pp 47-8. The Khalidis, one of the oldest sharifian families in Palestine, also split from the Nashashibis in 1935 to form a separate opposition party which drew support from some large landowners formerly loyal to the Hussainis. The Abdul Hadis supported the Istiqlal, or Independence Party, founded by 'Awni Bey Abdul Hadi in 1920. Porath, vol. 2, pp. 60, 77-8, 147-8. See also *Survey*, vol. 2, pp. 945-50; 'Arif, *Tarikh*, pp. 276-8, 216-22, Kayyali, *Palestine*, pp. 175-8; 'Allush, pp. 88-9; John Marlowe, *The Seat of Pilate* (London, 1959), pp. 102-3, and Erskine, pp. 168-78.

102. In 1938 a conference of 32 governments called by President Roosevelt to deal with the question of Jewish refugees from Europe refused to agree on a plan whereby the refugees would be absorbed in their host countries. Of the 32, only the Dominican Republic agreed to change its restrictive quotas in favour of Jewish entry. Walter Laquer, *A History of Zionism* (London, 1972), cited in Weinstock, p. 203. In 1943, when the holocaust was at its height, the United States allowed

only 4,705 Jews to enter. Boats transporting refugees were forced to turn back after reaching the foot of the Statue of Liberty. Although the quota was lifted slightly after the war, only 25,000 were admitted to the United States in the period from 1945 to 1948. Ibid., pp. 203, 220. See also R. H. S Crossman, *Palestine Mission* (London, 1947), pp. 87-8. Britain also refused to take any substantial number of refugees, preferring instead a policy of re-integrating them in Germany, Poland and other parts of Eastern Europe. Ibid See also Bethell, pp. 212-13, 237.

103. Barbour, p. 163. For one government official's recollection of the brutality with which the police operated, see Hugh Foot's interview with Nicholas Bethell in *The Palestine Triangle*, p. 26.

104 Barbour, p. 163.

105 Ibid., p 161. A subsequent investigation showed that it was one of several deliveries sent to underground Zionist organisations that year. In 1937 it was estimated that enough arms and ammunition had been sent in to the Zionists to equip an army of 10,000 men. Royal Commission (Peel) Report, p 200, cited in Barbour, ibid

106. In December the Arab Workers' Federation petitioned the government to be allowed to demonstrate against unemployment, the Jewish boycott of Arab labour and Zionist immigration. The request was refused by the District Commissioner for Jaffa. Subsequent written protests against the awarding of government contracts to Jewish contractors who refused to employ Arab labour were also ignored. See George Mansour, 'The Arab Worker under the Palestine Mandate' in *Minutes of Evidence to the Peel Commission*. CO 134, July 1937 (Jerusalem, 1938), cited in Barbour, pp 161-3, and also his testimony published in Jana, cited in Badran, pp. 287-302.

107. For details of al-Qassim's history, ideology and tactics, see Allush, pp. 113-20. Subhi Yassin, *Al-Thawrah al-'arabiyyah al-kubra fi Filistin, 1936-1939* (*The Great Arab Revolution in Palestine, 1936-1939*) (Cairo, 1959), pp. 21-30; Porath, vol. 2, pp. 132-9; Hirst, pp. 75-80 and Kayyali, *Palestine*, pp. 180-2.

108. For a description of the incidents, which took place mainly in Galilee, Haifa and in the Tel Aviv/Jaffa area, see Barbour, pp. 165-6, and Porath, vol. 2, pp. 162-4. On the Legislative Assembly proposals and their rejection by the House of Lords and the House of Commons, see *Survey*, vol. 2, pp. 33-4.

109. Both are quoted in Bethell, p. 36.

110. Hirst, pp. 84-5, 89; Porath, vol. 2, pp 248-9, 267-9, Kayyali, *Palestine*, pp. 197, 214; Marlowe, *Seat of Pilate*, p. 151. No official estimate of the number of wealthy Palestinians – landowners, merchants, brokers and notables – who fled abroad is available, but Kayyali puts the figure in the 'thousands'. *Palestine*, p. 214. Most went to Egypt, Lebanon, Iraq, Syria and Trans-Jordan, although some fled as far as Europe and North and South America. A few sent back funds to aid the counter-revolutionary forces led by the Nashashibis. Porath, vol. 2, p. 253.

111. CO 733/398/75156, cited in Porath, vol. 2, p. 269.

112. Antonius, pp. 406-7.

113. Nearly 1,000 Arabs had been killed by British troops and the police during the six-month general strike. Barbour, p. 172; Royal Commission (Peel) Report, p. 55. Altogether an estimated 5,000 Arabs died in the fighting from April 1936 to May 1939. Waines, p. 89. See also Walid Khalidi, *From Haven to Conquest* (Beirut, 1973), who estimated that the number of wounded may have exceeded 14,000.

114. *Survey*, vol. 2, p. 538; Waines, pp. 84-9; Bethell, pp. 26-7.

115. Bethell, p. 37; Hirst, pp 104-5; Hadawi and John, *Palestine Diary*, vol. 1, p. 284. See also Christopher Sykes, *Orde Wingate* (London, 1959).

116 For details, see Porath, vol. 2, pp. 169-71, Kayyali, *Palestine*, pp 166-71, 193-5, and 'Allush, pp. 113-24, 127-8.

117 Porath, vol. 2, pp. 212-15, Barbour, p. 171.

118. Porath, vol. 2, p. 117.

119. 'Allush, pp. 113-15; Kayyali, *Palestine*, pp 197-206; Porath, vol. 2, pp 137-9. See also the works by Yassin and Darwazah cited above.

120 Porath, vol. 2, p 234, mentions in particular Hasan Shukri, the Mayor of Haifa and 'Abd al-Razzaq al-Tuqan, the Mayor of Nablus.

121. For details, see Porath, vol 2, pp. 249-62, 268; Kayyali, *Palestine*, p. 214; Hirst, pp 84-5, 89. Evidence also exists that both the Zionists and the British government actively supported the counter-revolutionaries with military and financial assistance. Porath, vol. 2, pp. 253-6.

122. Porath, vol. 2, pp. 250, 254-5, 257.

123 Marlowe, *Seat of Pilate*, pp. 172-3; Hirst, pp. 104-6.

124. *Memoirs* (Tel Aviv, 1974), p. 332, cited in Flapan, p. 257.

125 Cmd. 5479; see also the accompanying Government Statement of Policy (Cmd. 5513), which proposed a limit of 8,000 Jewish immigrants between August 1937 and March 1938.

126. Cmd. 6019.

127. Bethell, p. 134; Marlowe, *Seat of Pilate*, pp. 174-5; Flapan, pp. 182-3.

128. *Survey*, vol. 1, p. 134; vol. 2, pp. 585-6, 599, 874-5, 904-5.

129. Marlowe, *Seat of Pilate*, pp. 199-200.

130. Cmd. 6808, Marlowe, *Seat of Pilate*, pp. 207-8.

131. Violent resistance to British rule had increased significantly from 1944 onwards when the Irgun dropped its wartime truce and began to launch a campaign of terror and sabotage against British military installations. Although the Jewish Agency publicly disavowed the attacks, as it had disavowed the activity of the underground Haganah, recent evidence has shown that the Agency had close links with the Irgun in planning certain joint operations. Bethell, pp. 252-4; Flapan, pp. 116, 289; Hirst, p. 129.

132. R H. S. Crossman, *Palestine Mission* (London, 1947), p. 25.

٤ ــ أفول العائلات الحاكمة ١٩٤٨ ــ ١٩٦٧

4 The Decline of the Ruling Families, 1948-1967

1. So great was the fear that the Haganah had begun to store supplies and arms in caves and various hideouts near the Dead Sea and outside Haifa Plans were laid to assemble the elderly and young of the Yishuv near Mount Carmel and to evacuate them through Haifa while the others stayed to fight, partisan-style, from the hills. The British, having already withdrawn their headquarters from Cairo to Palestine, planned to withdraw some of their troops to the mountains of Lebanon; there they hoped to enlist the support of the Jewish irregulars and the Free French forces of General Catroux in Syria to fight a rear-guard battle against the Germans. Bethell, pp. 134-5.

2. At that time the party was thought to consist of less than two hundred members Munib al-Madi and Sulaiman Musa, *Tarikh al-Urdun fi al-qarn al-'ishrin* (*History of Jordan in the Twentieth Century*) (Amman, 1959), p. 246. See also Philip Khoury, *The Politics of Nationalism. Syria and the French Mandate*, 3 vols., unpublished PhD thesis, Harvard University, Cambridge, Mass., 1980.

3. Aqil H. Abidi, *Jordan. A Political Study 1948-1957* (London, 1965), pp. 193-4; and Porath, vol. 2, pp. 123-7. For a history of the origins of the party and its activity in Syria during Faisal's reign, see Khoury, pp. 128-35.

4. For details of their programme, see Kayyali, *Palestine*, pp 166-9.

5. Porath, vol. 2, pp. 124, 126.

6. Ibid., p. 165.

7. Ibid., p. 292.

8. Hurewitz, p. 183; Xavier Baron, *Les Palestiniens: un peuple* (Paris, 1977), p. 68.

9. Hurewitz, p. 183.

10. Marlowe, *Seat of Pilate*, p. 209; *Supplement*, p. 141; Hurewitz, pp. 184-5. Ahmad Hilmi had served as Director-General of *awqaf* under Hajj Amin al-Hussaini in 1925. Abidi, p. 51.

11. Hurewitz, p. 184.

12. In its first manifesto, published in 1932, the Istiqlal had attacked the ruling class for looking after its own interests before those of the nation and blamed it for the disarray within the national movement. Later they also demanded the abolition of the feudal privileges enjoyed by the larger landowners and *ashraf* and called for greater public participation in politics. Kayyali, *Palestine*, p. 167. In April 1936, at the time of the general strike, several members of the party sought to set up a unified national leadership, but they were rebuffed by both the Hussainis and the Nashashibis. Rashid al-Hajj Ibrahim, who had travelled from Haifa to Jerusalem to seek support for the proposal, told a journalist on his return to Haifa, 'Jerusalem remains the same Jerusalem, and we almost failed there . . . because of the deep-rooted family considerations and hatreds among its people, those people who lead with a truncheon and rule by inertia.' Porath, vol. 2, p. 165.

13. Hurewitz, p. 184. Both the Reform and Youth Congress parties

had supported the five-point programme announced by the Palestine Arab Party in 1935 which called for an independent Arab state in Palestine. Their leaders also supported the Hussaini faction in the Arab Higher Committee set up in 1936. Abidi, p. 195.

14. Hurewitz, p. 185, Marlowe, *Seat of Pilate*, p. 217. *Supplement*, p. 137.

15. Hurewitz, p. 187.

16. Marlowe, *Seat of Pilate*, p. 180.

17. Ibid., p 209; 'Note to the Reader' (introduction to) Musa Alami, 'The Lesson of Palestine', *Middle East Journal*, vol. 3, no. 4 (October 1949), p. 372; *Survey*, vol. 1, p. 74.

18. *Supplement*, p. 139; Marlowe, *Seat of Pilate*, pp. 209-10.

19. Aside from those mentioned, the Committee also included Ishaq Darwish al-Hussaini (who was still in exile), Rafiq al-Tamimi, Sheikh Hasan Abu Sa'ud and Munib al-Madi. *Supplement*, pp. 139-40. Ahmad Hilmi Pasha was born in Sidon in southern Lebanon and served as a general in the Ottoman army and as a Minister of Finance in Trans-Jordan before becoming Director-General of *awqaf* in Palestine in 1925. Abidi, p. 51.

20. Flapan, pp. 326-7. Rony E. Gabbay, *A Political Study of the Arab-Jewish Conflict. The Arab Refugee Problem* (Geneva and Paris, 1959), pp. 56-7.

21. Flapan, pp. 326-7; Marlowe, *Seat of Pilate*, pp. 246-8. General Safwat had resigned on 13 May in protest at the lack of a unified command structure among the Arab states (see below). A. Mahmoud, 'King Abdullah and Palestine', unpublished PhD thesis (n.p., 1950), p. 129, cited in Flapan, p. 321.

22. From the Mufti's memoirs, *Haqaiq 'an qadaiyah Filistin* (*The Facts of the Palestinian Problem*) (Cairo, 1953), pp. 22-3, cited in Flapan, p. 330.

23. Flapan, pp. 298, 330; Gabbay, pp. 79-81. For details of the bitter hostility between the Mufti and the Commander of the Jaish al-Inqadh, see Muhammad Nimr al-Hawari, *The Secret of the Catastrophe* (n.p., 1955), cited in Gabbay, pp. 79-81; Hajj Muhammad Nimr al-Khatib, *Min athir al-nakbah* (*Aspects of the Disaster*) (Damascus, 1949); and Ahmad Shuqairi, *Arba'un 'aman fi al-hayat al-'arabiyyah wa-l-dawliyyah* (*Forty Years in the Life of the Arabs and the World*) (Beirut, 1969). Qawuqji's memoirs were published in an abridged edition in the *Journal of Palestine Studies* in two parts: vol. 1, no. 4 (Summer 1972), pp. 27-58, and vol. 2, no. 1 (Autumn 1972), pp. 3-33.

24. Flapan, p 327; 'Allush, pp. 157-62.

25. Among the volunteers was a 19-year-old Palestinian studying in Cairo, Yasser Arafat. He was joined by Salah Khalaf (Abou Iyad), who headed Fatah's security forces in the 1970s (see Chapter 7). For details of the Brethren's role in the fighting in Palestine and its support of the Mufti, see 'Arif al-'Arif, *Al-Nakbah* (*The Catastrophe*) (2 vols., Sidon, 1956), vol. 2, pp. 398-413; Flapan, pp. 321, 329, 338-40 and Abidi, pp. 196-7. See also Kamil Ismail Sharif, *Al-Ikhwan al-muslimin fi-harb*

Filistin (*The Muslim Brotherhood in the Palestine War*) (Cairo, 1950); and Ahmad al-Sharabati, *Min ajil Filistin* (*For the Sake of Palestine*) (Cairo, 1954).

26. Flapan, p. 297.

27. Flapan, pp. 320-1. See also Larry Collins and Dominique Lapierre, *O Jerusalem!* (New York, 1972), pp. 311-12

28. John Bagot Glubb (Pasha), *A Soldier in the Desert* (London, 1958).

29. Ann Dearden, *Jordan* (London, 1958), p 77.

30. Abidi, pp. 48-52; 'Arif, *Al-Nakbah*, vol. 3, pp. 703-4.

31. 'Issam Sakhnini, 'Damm Filistin al-wusta ila sharqiyyi al-Urdun 1948-1950' ('The Annexation of Central Palestine to East Jordan 1948-1950'), *Shuun Filistiniyyah* (*Palestinian Affairs*), no. 42-3 (February 1975), pp 67-8; 'Abdullah al-Tal, *Karithat Filistin: muthakkirat 'Abdullah al-Tal* (*Disaster in Palestine: The Memoirs of Abdullah al-Tal*) (Cairo, 1959), p. 263. See also John Bagot Glubb (Pasha), *A Soldier with the Arabs* (London, 1957)

32. 'Porath, vol. 2, pp. 228-31; Flapan, pp. 253-6. See also Abdullah's letter to Abdul Hamid Said, President of the Young Muslim Men's Association in Cairo, 5 June 1938, reprinted in Abdullah's *My Memoirs Completed* ('*Al-Takmilah*'), trans. H. W. Glidden (London, 1978), pp. 86-9.

33. For details of Abdullah's negotiations with the British and the Israelis, see al-Tal, pp. 437-544; Sakhnini, pp. 56-7; Flapan, pp. 320-3, 332-7, 341-2; and Dearden, pp. 63-6.

34. Glubb, *A Soldier with the Arabs*, Ch. 5; Marlowe, *Seat of Pilate*, p. 247; Dearden, p. 68; Abidi, p. 56; Abdullah, p. 32. The annual subsidy, which amounted to £2.5 million sterling in 1948, rose to £7 million sterling in 1953. In addition other substantial sums were given in the form of loans and grants for military construction, training and related transport and communications projects. Dearden, p. 104. See also P. J. Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921-1957* (London, 1967), pp. 78-9.

35. Sakhnini, pp. 67-8; Abidi, pp. 175-6.

36. The English text of the agreement is printed in Dearden, pp. 201-8 Pleas by various Palestinian leaders from the West Bank, notably Sulaiman Tuqan and Hashim al-Jaiyussi, that a Palestinian delegation be allowed to participate in the armistice negotiations at Rhodes were rejected by the Jordanian Prime Minister, Tawfiq Abul Huda, and the agreement was signed only by the Trans-Jordanian representatives. Hazza al-Majali, *Muthakkirati* (*My Memoirs*) (n.p., 1960), p. 90, cited in Abidi, p. 44.

37. Abidi, p. 66.

38. Texts of the speech and of the decree are reprinted in Amin Abu al-Sha'r (ed.), *Muthakkirat al-Malik 'Abdullah bin al-Hussein* (*The Memoirs of King Abdullah bin al-Hussein*) (Sao Paulo, 1953). See also Abdullah, pp. 16-17, 88. On the abolition of the name 'Palestine' from all official documents and its replacement by the 'West Bank' see *Al-Jaridah al-rasmiyyah* (*The Official Gazette*) (Amman), no. 1012, 1 March 1950.

39. Porath, vol. 2, p. 330; Abidi, p. 53; Dearden, pp. 76-7. Shaikh Sa'ad al-Din al-'Alami was appointed Vice-President. Other members of the conference's executive committee were 'Ajaj Nuwayhid, a Druze journalist from Jerusalem and former leader of the Istiqlal Party and Dr Nur al-Din al-Ghusain, a member of a leading landowning family. Sakhnini, p. 59.

40. Estimates of the number attending vary greatly. The most authoritative source, 'Arif al-'Arif, gives a figure of 1,000 in *Al-Nakbah*, vol. 4, p. 877. Dearden (p. 79) says the number was 2,000 while Xavier Baron (p. 79) puts it at only about 500. See also George Kirk, *Survey of International Affairs: The Middle East 1945-1950* (Oxford, 1954), p. 290, and Esmond Wright, 'Abdullah's Jordan', *Middle East Journal*, vol. 5, no. 4 (Autumn 1951).

41. Sakhnini, pp. 60-2; Dearden, pp. 75-9; 'Arif, *Al-Nakbah*, vol. 4, p 877, al-Tal, pp. 375-6.

42. Sakhnini, p. 62, Abidi, pp. 55, 57-9.

43. Text in Abidi, p. 87.

44. Text of Sasson's message in al-Tal, pp. 440-4, cited in Sakhnini, p. 64

45. Abidi, p. 68. See also Sakhnini, pp. 67-70.

46. Sheikh Jarallah was a staunch supporter of both the Hashimites and the British. In 1921, although he topped the list of candidates chosen by the *ulama* for the title of Mufti, he was persuaded, presumably by the British, to resign, thereby making Hajj Amin's accession possible. In October 1937 he agreed to serve as the sole Muslim member of the Council when it was re-organised after its other members, including Hajj Amin, had been deported, exiled or banned from returning to the country. Abidi, p. 57; Porath, vol 2, p. 235.

47. Abidi, p. 52.

48. Dearden, p. 167. See also Janet Abu Lughod, 'The Demographic Transformation of Palestine' in Ibrahim Abu Lughod (ed.), *The Transformation of Palestine* (Evanston, Ill., 1971).

49. 'Assistance to the Palestine Refugees: Report of the Director, UNRWA', *Official Records of the United Nations General Assembly (GAOR)*, vol. 4, Supplement No. 16 (A/1905), p. 2. See also Abidi, pp. 63-4, and Dearden, p. 173.

50. Jane Hacker, *Modern Amman: A Social Study* (Durham, 1960), p. 136. Some authors estimate that Amman's population in the early 1940s was even less. See, for example, Naseer H. Aruri and Samih Farsoun, 'Palestinian Communities and Arab Host Countries' in Khalil Nakhleh and Elia Zureik (eds.), *The Sociology of the Palestinians* (London, 1980), p. 119. For a detailed description of economic conditions in Jordan prior to the annexation, see A. Konikoff, *Trans-Jordan: An Economic Survey* (Jerusalem, 1946).

51. Royal Hashimite Kingdom of Jordan, Directorate of General Statistics, *Annual Statistics, 1951* (Amman, 1952), p. 4, cited in Jamil Hilal, *Al-Diffah al-gharbiyyah: Al-tarkib al-iqtisadiyyi wa-l-ijtima'iyyi, 1948-1974* (*The Economic and Social Structure of the West Bank, 1948-1974*) (Beirut, 1975), pp. 40-1.

52. Dearden, p. 164.

53. Europa Publications, *The Middle East 1953* (London, 1953), p. 194; and *The Middle East 1959* (London, 1959), p. 201.

54. Ali T. Dajani, *A Directory of Jordan's Industrial Firms. The Industry of Jordan, 1965* (Amman, 1965), p. 8; A. M. Goichon, 'La transformation de l'économie jordanienne', *Orient*, nos 45 and 46 (First and Second Quarter, 1968), p. 122 Altogether the increase in cultivable land in the West Bank is estimated to have risen by more than one-third between 1948 and 1967. Hilal, p 41

55. For example the refugee settlement of Karameh, located 35 kilometres west of Amman in the Jordan Valley, provided a quarter of Jordan's poultry products in addition to exporting early market vegetables to other parts of the Middle East. Some indirect trade was also carried out with Israel through the sale of agricultural produce in Jerusalem. Dearden, p 165; Baron, p. 163 Produce from Musa Alami's Arab Development Society at Jericho was exported to Saudi Arabia under a contract signed with the Arab American Company (Aramco) in Dhahran. Dearden, p. 177, and Sir Geoffrey Furlonge. *Palestine is my Country: The Story of Musa Alami* (New York and Washington, 1969), pp 184-5 For a description of the development of terraces in the West Bank and the cultivation of tomatoes for export on these new fields, see Dearden, pp. 173-5.

56 Al-Salti, 'The Agrarian Question in Jordan', *New Times*, (Moscow), no. 35 (2 September 1964), p. 17, cited in Naseer Arun, *Jordan: A Study in Political Development* (The Hague, 1974), p 54; Government of Jordan. Ministry of Information, *Al-Iqtisad al-urduniyyi* (*The Jordanian Economy*) (Amman, 1966), p. 10.

57. Gabriel Baer, 'Land Tenure in the Hashemite Kingdom of Jordan', *Land Economics*, vol 33, no 3 (August 1957), p 196. See also Doreen Warriner, *Land Reform and Development in the Middle East* (Oxford, 1962).

58. See Chapter 5 for more information on Palestinian holdings abroad.

59. Gabbay, p. 451; Dearden, p. 171.

60. Hilal, p. 40.

61. The one exception to the pattern of general neglect of the small farmer was the establishment of a programme in 1952 to encourage the terracing of new agricultural land, primarily in the East Bank. Skilled Palestinian labourers were sent across the Jordan Valley to teach Trans-Jordanians the art of constructing such terraces. For this arduous work, the farmer received a loan of JD7.5 ($21) for each *dunum* of land to be terraced. The average loan during the four-year period that the programmed existed never exceeded JD50 ($140). Dearden, p. 175.

62. Yusif al-Nimr had been sent by Sulaiman the Magnificent in the early days of the Ottoman rule of Palestine to put down a revolt by the Tamimiyyah tribe of East Jordan. Many of his descendants, and other Ottoman soldiers as well, remained in the area and together they formed the Aghwat tribe of Trans-Jordan F. Peake, *History and Tribes of Jordan* (Miami, 1958); Peter Gubser, *Politics and Change in Al-Karak*.

Jordan (London, New York and Toronto, 1973), p. 14. Abdul Halim al-Nimr served in Parliament as a member for the East Bank from 1950 to 1954 and from 1956 to 1957. He was Minister of Finance from September 1951 to September 1952 and Minister of both Interior and Defence from October 1956 to April 1957. Abidi, pp. 216-23.

63. Dearden, pp. 98, 107. For a history of the Majali clan which had originally come to Trans-Jordan from Hebron, see Gubser, pp. 14-15. Hazza al-Majali served briefly as Prime Minister in 1955, as Minister of Agriculture from December 1950 to July 1951, as Minister of Justice from October 1954 to May 1955 and then as Minister of the Interior from May to December 1955. Salah al-Majali served as Minister of Posts, Communications and Civil Aviation twice in the 1950s. Abdul Wahab al-Majali held the post of Minister of Interior in 1965, while Ma'arik Pasha al-Majali was a member of the Chamber of Notables in 1950 and 1951. Afaullah al-Majali was a member of the Chamber of Deputies during the early 1950s as well Abidi, pp. 216-33; Europa Publications, *The Middle East 1966* (London, 1966). Another member of the tribe, Habes al-Majali, served as Chief of Staff and Military Governor during the time of the civil war in Jordan in 1970 and 1971. Baron, pp. 245, 252; Marius Haas, *Husseins Königreich: Jordaniens Stellung im Nahen Osten* (Munich, 1975), pp. 42-6.

64 Ahmad al-Tarawnah served as Minister of Agriculture in the autumn of 1950 and from October 1952 to May 1953 in addition to serving several times in the Chamber of Deputies. Abidi, pp. 216-33. For other details of the trade carried out by the tribes of the Negev, Hebron and Trans-Jordan, see Gubser, pp. 119-25, and '1979 Independence and Army Day Supplement', *Jordan Times* (1979).

65. *The Middle East 1953*, p. 195; *The Middle East 1959*, p. 203. One dinar = $2.80.

66. Vegetable Oil Company of Jordan, *Fourteenth Report of the Board of Directors*, cited in Aruri, *Jordan*, pp. 55-6.

67. Yitzak Oded, 'Agriculture in the West Bank', *New Outlook*, vol. 2, no. 2 (February 1968), p. 27.

68. Ibid.

69. Hilal, pp. 37-9.

70. Ibid., pp. 39, 107.

71. Quoted in Sakhnini, p. 66.

72. Between May 1949 and April 1957 the post was variously held by Raghib Bey al-Nashashibi, Khulusi al-Khairi, Sulaiman al-Tuqan, Hikmat al-Masri, Sheikh Muhammad 'Ali al-Ja'abari, Hashim al-Jaiyussi and Abdul Qadir al-Salih, all of whom were members of the landowning and/or mercantile elite which supported Hashimite rule in the West Bank. See the list of Cabinet members in Abidi, pp. 218-23.

73. For Abdullah's eagerness to draw on capable Palestinians to run his expanded kingdom, see his letter to Abdul Hamid Said, President of the Young Muslim Men's Association in Cairo, dated 5 June 1938, in Abdullah, pp. 86-9.

74. For an example of this attitude, see the 'Reply of the Chamber of Deputies' to King Abdullah's 'Speech from the Throne', 24 April

1950, announcing the formal annexation of the West Bank in which the Palestinian Deputies expressed their 'satisfaction and confidence that this unification has been brought about without any prejudice to the general Arab rights in Palestine or to the final settlement of their case'. Abdullah, pp. 16-20.

75. Abidi, p. 68.

76. Wright, p. 453.

77. Ibid., p. 454; Abidi, p. 65.

78. Abidi, pp. 57, 65. See also Abdullah, pp. 92-4. Dr Hussain Fakhri al-Khalidi succeeded to the post of Custodian and Supervisor of the Haram al-Sharif on the death of Raghib Bey al-Nashashibi in 1951. Dr Khalidi was succeeded in 1955 by Hassan al-Khatib, then Governor of Jerusalem, and the title of his post was later changed to Muhafiz (Guardian) of Jerusalem and the Holy Places. Dearden, pp. 189-92.

79. The Khatibs were a sharifian family from Jerusalem which traditionally provided the preachers for Al-Aqsa Mosque in Jerusalem, one of the holiest places in Islam. Like the Abdul Hadis they were also extensive landowners (see below) and had used the profits from their lands to give their sons a Western education. For a summary of the legal changes in Jordan in 1951, see E. Theodore Mogannam, 'Developments in the Legal System of Jordan', *Middle East Journal*, vol. 6, no. 2 (Spring 1952), pp. 194-205, and J. N. D. Anderson, 'Recent Developments in Sharia Law VIII: the Jordanian Law of Family Rights, 1951', *The Muslim World*, vol. 42, no. 3 (July 1952), pp. 190-206.

80. Tribal courts were established in Amman, Irbid, Kerak and Maan as well as in other parts of the Jordanian desert (*The Middle East 1953*). Before their powers were reduced in the early 1960s they had extensive control in East Jordan, where the Bedouin made up a large part of the population prior to the influx of the Palestinians.

81. Palestinians in the West Bank and in Jordan were granted Jordanian citizenship in December 1949. Abidi, pp. 66-7.

82. The full list is contained in Abidi, Appendix A, p 216. The Nusaibahs had been hereditary guardians of the Holy Sepulchre and were one of the most venerated sharifian families in Palestine.

83. For a list of members from April 1950 to April 1957 see Abidi, p. 218.

84. Abidi, pp. 216-23; David Gilmour, *Dispossessed: The Ordeal of the Palestinians 1917-1980* (London, 1980), p. 122, and Wright, p. 453. Other Tuqans holding ministerial posts during the 1950s included Sulaiman (Defence and Agriculture, member of the Chamber of Notables), Jamal (Foreign Affairs) and Salah (Finance). Qadri Tuqan, as mentioned earlier, was a member of the Chamber of Deputies from April 1950 to October 1954.

85. For the lists of ambassadors, see the yearly editions of *The Middle East* (Europa Publications, London), especially the volumes dated 1953 to 1966. Other Palestinian ambassadors included Akram Zu'aitar, a member of a provincial landowning family in Nablus and a leader of the Istiqlal Party during the 1936-9 revolt who also served on

the Arab Higher Committee, and Ihsan Sa'id, a member of a notable family in Jaffa which was closely allied to the Nashashibis. The Salahs were an influential family from near Nablus. Abidi, pp. 196, 209. All the ambassadors were appointed by royal decree. Abidi, p. 184.

86. Shaul Mishal, *West Bank, East Bank* (New Haven, 1978), p. 106.

87 Ibid., pp. 106-7.

88 Wright, p. 453. Although training was compulsory, conscription was never introduced in Jordan for fear that it would lead to the dilution of the King's support in the Arab Legion.

89. Vatikiotis, pp. 79-81

90. Vatikiotis, p. 112; Aruri and Farsoun, pp. 117-18. Even as late as 1972, after the civil war in Jordan had left thousands of Palestinians dead and the commandos expelled from the country, some units of the Palestine Liberation Army (which was financed by the Arab League) still remained loyal to the King. They were led by a member of the Nusaibah clan which, as we have seen, was closely associated with the Hashimite regime during the entire period of Jordanian rule in the West Bank. *Al-Nahar Arab Report*, 25 December 1972, 3 and 15 January 1973.

91. Dearden, pp. 93-4.

92. Many of the 'infiltrators' were villagers living along the border who had crossed into Israeli-held territory to reap their harvests, recover their household possessions or to search for missing relatives. Dearden, pp. 102, 132-3; 'Arif, *Al-Nakbah*, vol. 4, p. 840; Anis Sayigh, *Al-Hashimiyyun wa-l-qadaiyyah al-filistiniyyah* (*The Hashimites and the Palestinian Problem*) (Beirut, 1966), p. 258; Abidi, p. 110; Sakhnini, pp. 67-8. See also E. H. Hutchinson, *Violent Truce* (New York, 1956), pp. 20-9; Hirst, p. 179; and Fawaz Turki, *The Disinherited: Journal of a Palestinian Exile* (New York, 1972), p. 38.

Among the first to be arrested were two newspaper editors from the West Bank, Abdullah Rimawi and Kamal Nasser, who were imprisoned at a desert camp near Al-Bayr. They later stood as parliamentary candidates in the 1950 election, but were deported in August 1950 after another crackdown on dissidents. In 1951 several leading leftists were arrested, including Fuad Nasr, the Secretary-General of the Jordanian Communist Party, who was sentenced to ten years' imprisonment. Wright, pp. 453-4; Abidi, p. 73. By the spring of 1953 several hundred prisoners, mostly 'infiltrators' and dissidents, were 'languishing without trial in concentration camps', according to Dearden (p. 103).

93. Jean-Pierre Alem, 'En Jordanie. l'agonie d'un royaume', *Orient*, no. 2 (April 1957). pp. 100-15.

94. Scores of Palestinians, mostly peasants and refugees, were killed in the raids which occurred in Qibya and Nahhilin. Hirst, pp. 181-2.

95. Vatikiotis, p. 119; Dearden, pp. 106-8; Sakhnini, pp. 68-9.

96. The budget included an annual subsidy to the Arab Legion paid directly to the Legion by Britain through a special bank account in London. Dearden, pp. 91, 105; Abidi, pp. 73-4. See also Aruri and Farsoun, p. 121.

97. Aside from the budget, the Palestinians in the Chamber were also unhappy with the way the seats in the lower house were allocated. Although Palestinians were allowed half the seats on an equal basis with the Trans-Jordanian representatives, this division, while accurately reflecting the natural (pre-1948) population of the two banks, did not take into account the large number of refugees who had sought refuge in Jordan after the war. On this basis, the Palestinians should have received two-thirds of the seats in the Chamber, not half. A similar situation existed in the Cabinet as well where Trans-Jordanians held on average 60 per cent of the ministerial posts from 1949 to 1974, even though they formed less than one-third of the total population. Haas, pp. 136-7.

98 Dearden, p. 91.

99. Both won their seats in the election. Once in the Chamber they joined the opposition led by two militant Ba'athists, Abdullah Nawas and Abdullah Rimawi, two young intellectuals of middle-class origins who had been freed from prison.

100. Tawfiq Abul Huda, like his colleagues Samir al-Rifa'i and Ibrahim Hashim, was of Palestinian origin The three had first come to Jordan in the early 1920s after the fall of Faisal's government in Damascus and served in the Trans-Jordanian government when it was part of the British Mandate Unlike the Palestinians absorbed in the wake of the 1948 war, they were commonly regarded as Jordanians and, above all, as 'the King's men'. None took an active part in Palestinian politics nor did they retain any significant ties with the West Bank Dearden, pp. 52-3. For details of the parliamentary debate in November, see Abidi, pp. 109-11. On the British powers to intervene in internal affairs, which included the right to station troops in the country under British command, to appoint advisers to the civil administration and to oversee the budget, see Dearden, p. 105.

101. Dearden, pp. 108-9.

102. They were encouraged in this strategy by the growing reluctance of the King's favoured prime ministers to tamper with the voting. Asked to form an interim government to supervise new elections at the end of 1955, Ibrahim Hashim, for example, resigned after only seventeen days in office. He was quoted by the West Bank deputy, Walid al-Shaka, as saying at the time: 'I swear by Almighty God that if they [the Palace] ask me to remove this object from this place to that one, I will refuse. I am growing old and have no intention of allowing myself to be burnt for the King's sake . . . Why should I voluntarily commit political suicide by being implicated in the falsification of elections?' Similar sentiments were reportedly expressed about the same time by Tawfiq Abul Huda. Hashim was later killed in the streets of Baghdad during the revolution which overthrew the Hashimite throne in Iraq in 1958. N. Nashashibi, *Matha jara fi al-Sharq al-Awsat* (*What Happened in the Middle East*) (Beirut, 1962), cited in Aruri, p. 125.

103. Dearden, pp. 115-16.

104. Dearden, p. 95, Abidi, pp. 209-10.

105 Dearden, pp. 116-17, 128.

106. Abidi, pp. 144, 209.

107. The Ba'ath campaigned on a programme of pan-Arab unity, socialism and democratic reform. It was composed of members from both the West and East banks and in 1950 merged with its counterpart in Syria. Abidi, p. 201.

108. Interview with Abdul Halim al-Nimr, the Defence and Interior Minister in the Nabulsi government, 28 March 1960, cited in Abidi, pp. 203-4. See also Majali, p. 143.

109. Interview, 13 April 1974, in Haas, pp. 240, 625-8.

110. Abidi, p. 147.

111. Jordan, Chamber of Deputies Debates, *The Official Gazette*, 9 December 1956, pp. 1-5, cited in Abidi, pp. 148-9. Two days after his speech Nabulsi won a vote of confidence in the Chamber by 39 votes to 1.

112. Abidi, pp. 150-1; Dearden, pp. 126-7. The name of the Legion had been changed after King Hussein dismissed Glubb in March 1956. The British bases were located at Mafraq, Amman and Aqaba. Dearden, p. 128.

113. Abidi, p. 155.

114. Abidi, p 153. Eisenhower declared on 24 April 1957 that he considered 'the independence and integrity of Jordan as vital'. The next day the US Sixth Fleet sailed to the Eastern Mediterranean. Abidi, p. 164.

115. For details of his various moves on this front between January and the end of March see Abidi, pp. 153-8 and Benjamin Shwadran, *Jordan: A State of Tension* (New York, 1959), pp. 346-8.

116. The order affected twenty officials, including the former Mayor of Jaffa, Yusif Haikal, who had served as ambassador to the United States and France. Abidi, p. 158.

117. The full story of the *coup* is still unknown. It is outlined in Abidi, p. 150, and in Shwadran, pp. 348-52, and discussed at length in Vatikiotis, pp. 127-34, as well as in the King's own memoirs, *Uneasy Lies the Head: An Autobiography* (London, 1962). However, as Vatikiotis notes, some accounts of the period deny that the *coup* actually took place at all. See Erskine B. Childers, *The Road to Suez* (London, 1962) and the statement by Major-General 'Ali al-Hayyari in *Al-Hayat*, 21 April 1957, cited in Abidi, p. 164.

118. Abidi, pp. 162-3; Shwadran, pp. 351-5.

119. Abidi, pp. 162-3. Shwadran, p. 356. The Palestinians included Khulusi al-Khairi (Minister of Economy), Tuqan and Anastas Hanania (Minister of Finance).

120. Shwadran, p. 356.

121. Shwadran, pp. 362, 368; Haas, p. 516. The sums were more than the entire British subsidy and as the aid was renewed and increased in successive years, Jordan became almost totally dependent on the US for its basic economic survival and for the ability to maintain its large army and security forces. A few days before receiving the grant, King Hussein had revoked Sulaiman Nabulsi order that diplomatic relations be established with the Soviet Union.

122. The leading Ba'athist in the West Bank, Abdullah Rimawi, who had served as Minister of State for Foreign Affairs in the Nabulsi government, was sentenced *in absentia* to 15 years' imprisonment in September along with Abu Nuwar and the man who replaced him, Major General Ali al-Hayari. All were charged with plotting to overthrow the King. Shwadran, p. 366; Mishal, pp. 93-4; Aruri, pp. 97-8.

123. Shwadran, p. 380. For a general account of the events in the region leading up to the military interventions by the US and Britain, see Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasser and his Rivals, 1958-1970*, 3rd edn (Oxford, London and New York, 1971), pp. 1-17.

124. Khatib, in addition to serving as Mayor of Jerusalem, also held several ambassadorial posts in the 1960s; Nusaibah was appointed to the Senate by King Hussein in 1963 and retained his seat until the 1967 war. Abdul Qadir al-Salih, the Minister of Agriculture in Nabulsi's government, went on to serve successively as Minister of Development and Reconstruction, Minister of Defence and Minister of Public Works in the 1960s. Haas, Appendix 1. On Nasser and the role of *Al-Jil al-Jadid* in post-1948 Jordan, see Sakhnini, pp. 68-9.

(٥) القومية والبرجوازية:

5 Nationalism and the Bourgeoisie

1. President Nasser, one of the Free Officers who led the *coup* against Farouk, later wrote of his experience in Palestine during the summer of 1948 that 'As staff officer of the Sixth Battalion, I soon began more than anybody to realise the bewilderment and incompetence which characterised our High Command'. 'Nasser's Memoirs of the First Palestine War', trans. Walid Khalidi, *Journal of Palestine Studies*, vol. 2, no. 2 (Winter 1973), p. 11.

2. For general histories of this period see Kennett Love, *Suez: The Twice-Fought War* (New York, 1969); Kirk, *Short History of the Middle East*; John Marlowe, *Arab Nationalism and British Imperialism: A Study in Power Politics* (London, 1961); Patrick Seale, *The Struggle for Syria* (London, 1965); Anwar Abdel-Malek, *Egypte: société militaire* (Paris, 1962); and Kerr, Ch. 1. On the Gaza raid and its aftermath see also Ghassan Kanafani, 'Letter from Gaza', trans. by the Tricontinental Society, in *Palestine: The 1936-1939 Revolt* (London, 1980); and Abou Iyad (Salah Khalaf), *Palestinien sans patrie: entretiens avec Eric Rouleau* (Paris, 1978), pp. 47-50.

3. The development of Middle Eastern oil is discussed in Stephen Longrigg, *Oil in the Middle East* (London and New York, 1954); Joe Stork, *Middle East Oil and the Energy Crisis* (London and New York, 1975); George Lenczowski, *Oil and State in the Middle East* (Ithaca, NY, 1960); Peter Odell, *Oil and World Power* (Harmondsworth, Middlesex, 1975); and Anthony Sampson, *The Seven Sisters* (London, 1975). For early production figures, see the country surveys in *The Middle East Yearbook, 1980* (London, 1981) and in *The Middle East and*

North Africa, an annual survey produced by Europa Publications, London. Saudi Arabian figures for the period 1938 to 1973 are also available in Emile A. Nakhleh, *The United States and Saudi Arabia. A Policy Analysis* (Washington, DC, 1975), p. 12.

4. On the economic development of Lebanon in the early 1950s, see Charles Issawi, 'Economic Development and Liberalism in Lebanon', *Middle East Journal*, vol. 18, no. 3 (Summer 1964), Charles W. Churchill, *The City of Beirut: A Socio-Economic Survey* (Beirut, 1954); and Samir Khalaf and Per Kongstad, *Hamra of Beirut: A Case of Rapid Urbanisation* (Leiden, 1973). On Amman, see Hacker, *passim*; United Nations Economic and Social Office in Beirut, *Studies in Social Development in the Middle East 1969*, part 2: 'Report on the Social Survey of Amman, Jordan, 1966' (New York, 1970); and the report by the International Bank for Reconstruction and Development (the World Bank) entitled *The Economic Development of Jordan* (Baltimore, 1957).

5. The 1970 figures are taken from Nabil Shaath, 'High-Level Palestinian Manpower', *Journal of Palestine Studies*, vol. 1, no. 2 (Winter 1972), p. 91. The sources for the figures, and the dates of the estimates, are provided in accompanying notes to his table. The actual total population was likely to be slightly higher than indicated since small communities settled in Australia, Canada, Britain, France, Switzerland and the Sudan, as well as in other parts of Europe and Africa, are excluded. For population figures in 1973, and their distribution geographically, see Edward Hagopian and A. B. Zahlan, 'Palestine's Arab Population: The Demography of the Palestinians', *Journal of Palestine Studies*, vol 3, no. 4 (Summer 1974). The 1980 figures are drawn from the *Palestinian Statistical Abstract 1980* published by the Palestine National Fund's Central Bureau of Statistics (Damascus, 1980). See also May Seikaly and Pamela Ann Smith, 'Palestinians in the Gulf', *Middle East Annual Review 1982* (Saffron Walden, Essex, 1982).

6. The Committee's findings were published in the Palestine government *Survey*.

7. Of the £P39.3 million held in foreign liquid assets, £P29.2 consisted of net currency reserves, £P9.3 million of net banking reserves and £P800,000 of individual and company investments. *Survey*, vol. 2, pp. 565-6.

8. The total budget for 1944/5 amounted to £P18,196,594, of which more than £P12 million was for internal security and war-related expenditure. *Survey*, vol. 2, p. 538.

9. *Survey*, vol. 2, pp. 559, 562. Some of these shares may be included in the *Survey*'s figures on capital ownership, but it is impossible to distinguish whether any such overlap exists from the data given.

10. United Nations Conciliation Commission for Palestine (UNCCP), A/3835 (16th Progress Report, 18 June 1958) and A/3199 (15th Progress Report, 4 October 1956). See also *Haaretz*, 17 September 1956 and 17 November 1954.

11. The property held by Arabs in Palestine that came under Israeli

control has been variously estimated to have been worth from $500 million to $3 billion. Net income for that property since 1948 would raise its value to quite a considerable sum, even allowing for inflation in the past three decades. For the estimates see UN Document A/3199, 4 October 1956, p. 8. Other relevant studies include the one by Don Peretz, who estimated that some 350 of the approximately 400 Jewish settlements established after 1948 were built on refugee property and that two-thirds of the cultivated land acquired by Israel had been Palestinian-owned; *Israel and the Palestine Arabs* (Washington, DC, 1958). In addition, he writes, 'property abandoned by the Palestine Arabs was a valuable resource helping to make room for hundreds of thousands of Jews who replaced the Arab refugees. The abandoned Arab fields, orchards, vineyards, homes, shops, factories and businesses provided shelter, economic sustenance and employment for a significant percentage of the nearly 700,000 new immigrants who came to Israel between May 1948 and the end of 1951 Israel would have found it far more difficult to more than double its population during this period without access to abandoned Arab property.' 'The Palestine Arab Refugee Problem' in P Y Hammond and S S Alexander (eds.), *Political Dynamics of the Middle East* (New York, 1972), p 281, cited in Halim Barakat, 'The Palestinian Refugees: An Uprooted Community Seeking Repatriation', *International Migration Review*, vol. 7 (Summer 1973), p. 153

12. Hurewitz reported that at the end of the Second World War total foreign assets accumulated by the Palestinian Arabs amounted to more than $157 million, 'almost exclusively held in sterling balances' (p. 189).

13. *Review of Economic Conditions in the Middle East, 1951-52*, UN Department of Economic Affairs, Document E/2353/Add. 1, ST/CA/19/Add. 1 (New York, March 1953), pp. 113-14. The bonds were redeemed in sterling. UN Document A/3199, p. 11.

14. *Review of Economic Conditions*, p. 114

15. *Review of Economic Conditions*, p. 114. These transfers, together with the infusion of Palestinian banknotes into Jordan, virtually doubled the money supply in Jordan almost overnight, according to the UN report.

16. UN Document A/3199, p. 8, and A/3835. See also Gabbay, pp. 522-3.

17. UN Document A/3199, p. 11; Gabbay, pp. 522-3. See also UNCCP, Document A/5545 (21st Progress Report), 8 December 1962 to 31 October 1963, p. 2.

18. *Haaretz*, 10 October 1958, Gabbay, pp. 522-3.

19. 'The Intra Bank Affair: A Reappraisal', *The Banker*, vol. 122, no. 551 (January 1972), pp. 76, 79.

20. After its formation in 1953 the company began to import edible oils for sale in Jordan in addition to selling refined olive oil produced on the Tuqan estates in the West Bank. Vegetable Oil Company of Jordan, Fourteenth Report of the Board of Directors, submitted to the UN General Assembly, 21 May 1965, cited in Aruri, pp. 55-6.

21. On the payment of the allowances, see the *Survey*, vol. 2, p. 539.

22. Each of the two firms was initially registered in Palestine with a total capital of $400,000. Hurewitz, p 190.

23. Saba was also Managing Director of the Palestine-based Al-Mashriq Financial Investment Company Ltd and a consultant to the Arab Bank, which had several branches abroad at the time of the defeat (see text below). *Palestine Personalia* (Tel Aviv, 1947). See also 'Saba and Company: Proud of its Arab Roots', *Middle East Economic Digest*, 11 December 1981.

24. Arab Bank Ltd, *Twenty-Five Years of Service to the Arab Economy, 1930-1955* (Amman, 1956).

25. For examples of women selling their gold and jewellery (and sometimes their household goods as well) to provide for family needs, see Leila Khaled, *My People Shall Live: The Autobiography of a Revolutionary*, ed. George Hajjar (London, 1973), pp. 34-5; Abou Iyad, p. 36, and the various reports of refugees in Lebanon included in the works by Rosemary Sayigh and Nafez Nazzal. My own conversations in Lebanon with Palestinian women living both inside and outside the camps were replete with references to the sale of gold and jewellery and to the vital benefits the sale of these possessions provided during the early years of exile.

26. See Chapter 6.

27 An exception was made for travel to Syria, where Palestinians could obtain return visas for short stays. However there was no legal guarantee of this and those Palestinians who had engaged in political activity in Lebanon were often refused requests for such visas. Gabbay, pp. 206-10.

28. Ibid , pp. 215-16; Channing B. Richardson, 'The Palestinian Arab Refugee' in S. N. Fisher (ed.), *Social Forces in the Middle East* (Ithaca, NY, 1955), p. 242. For personal examples of the humiliation and destitution suffered during the first years of exile in the Strip, see Abou Iyad and Kanafani, 'Letter from Gaza', pp. 29-30. Among those allowed to stay in Egypt were the Mufti and members of his family as well as Ahmad Hilmi Pasha.

29. Gabbay, pp. 213-15

30. Ibid., p. 217; interview with 'Issam Sakhnini, Research Centre, PLO, Beirut, 8 March 1972. See also his 'Al-Filistiniyyun fi-l Iraq' ('Palestinians in Iraq'), *Shuun Filistiniyyah (Palestinian Affairs)*, no. 13 (September 1972), pp. 90-116.

31. Gabbay, p. 217.

32. 'Kuwait', Special Survey, *Financial Times*, 26 February 1979, p. 21; Bassam Sirhan, *Al-Filistiniyyun fi-l Kuwait: nataij awaliyyah li-bahth ijtimaiyyi (The Palestinians in Kuwait: Preliminary Results of Social Research)* (Kuwait, n.d. [1978?]) and Bilal Hasan, *Al-Filistiniyyun fi-l Kuwait (The Palestinians in Kuwait)* (Beirut, 1973). See also Badr Al-Din 'Abbas al-Khususi, *Dirasat fi tarikh al-Kuwait al-ijtimaiyyi wa-l-iqtisadiyyi, 1913-1961 (Studies in the Social and Economic History of Kuwait)* (Kuwait, 1972). In the late 1970s Kuwait and other Gulf states

initiated further restrictions on immigration. Foreign companies working in the Gulf were not allowed to employ immigrant labour except under contracts which required them to 'import' labour themselves, to house their workers and to ship them home once the company's contract for a specific project had ended. Palestinians from Lebanon who sought to join their families in Kuwait and in other Gulf states during and after the Lebanese civil war of 1975-6 and after the Israeli invasions in 1978 and 1982 faced additional obstacles since the governments of the Gulf states feared that many were activists who had taken part in the fighting or who had obtained stolen or forged passports and identity cards.

33. For the exemptions affecting foreign firms, see Gabbay, p. 209, and Paul J. Klat, 'Labour Legislation in Lebanon', *Middle East Economic Papers*, Economic Research Institute, American University of Beirut, (Beirut, 1959), p. 81.

34. Khalaf and Kongstad, p 8.

35. Gabbay, p. 215.

36. Most of the wealthier Palestinians lived in Yarmouk camp, located just outside Damascus The camp had its own city council and mayor and was provided with schools and a hospital supervised by Palestinians. The Director of the camp was a Palestinian from Haifa related to the Abdul Hadi family of Nablus. 'Yarmouk: The Camp with a City Council', *Gulf Times*. 6 August 1981, p 21.

37. David H. Finnie, *Desert Enterprise: The Middle East in its Local Environment* (Cambridge, Mass., 1958); David Sperling, 'The Arabian American Oil Company Goes to Lebanon', unpublished paper, Centre for Middle Eastern Studies, Harvard University, Cambridge, Mass., 1955; *Aramco World* (November 1955); Aramco, *Annual Report* (1954), p. 45, and interview with Prof. A. J. Meyer, Cambridge, Mass., December 1971. See also his *Middle Eastern Capitalism* (Cambridge, Mass., 1959).

38. Abdel Muhsin Qattan's other interests included a huge hotel, restaurant and office complex in Beirut which, like his construction firm and trading agencies, provided employment for hundreds of Palestinians. Interviews in Beirut with M.D. and M.B., May 1972, and Hikmat Nashashibi, London, February 1982.

39. Finnie, p. 175. See also Longrigg, p. 230.

40. Palestine Liberation Organisation, *Palestinian Statistical Abstract 1980* (Damascus, 1980), p. 311.

41. *Events* (London), 30 June 1978, p. 59. See also 'The Migration of a Minority', in Barbara Aswad (ed.), *Arabic Speaking Communities in American Cities* (New York, 1974), pp. 85-110. By 1981 the American-Ramallah Association in the US had an estimated 5,000 members. The Palestine Congress of North America, which included immigrants and their offspring from all parts of Palestine, represented some 40,000 Palestinians, or about 35 per cent of all those in the US in 1981. *Middle East International*, 15 January 1982.

42. Interview with Mayor Elias Freij, *Events*, 30 June 1978. Interviews with Y.B. and M.B., Beirut, 3 and 7 May 1972.

43. Ibid.; interview with S.S., Beirut, 15 January 1972.

44. *L'Orient-Le Jour* (Beirut), 13 September 1974; *The Times* (London), 6 March 1981, p. xii.

45. *The Times*, ibid.

46. Porath, vol. 2, p. 115.

47. Both Abdul Hamid Shoman and his son, Abdul Majid, married daughters of Ahmad Hilmi Pasha, a shareholder in the bank and its general manager in Jerusalem. He had been the Minister of Finance in the short-lived Arab government set up in Damascus in 1920 by the Amir Faisal and later became the representative for Palestine to the Arab League (see the preceding chapter). Interview with Burhan al-Dajani, Secretary-General, Federation of Arab Chambers of Commerce, Industry and Agriculture, London, 21 November 1981. The pro-Hussaini daily newspaper, *Al-Difa'*, was financed by Shoman and the bank in the early 1940s Hurewitz, p. 185.

48. *The Times*, 6 March 1981, *Twenty-Five Years*. Assets of the Haifa branch were moved to Beirut and Amman after 1948; those of the Jaffa branch were transferred to Nablus and Ramallah. A new branch was opened in the Arab-occupied sector of Jerusalem, replacing the one taken over by the Israelis.

49. Middle East Commercial Information Centre, *Annuaire des sociétés libanaises par action* (Beirut, 1970), p. 19, *Financial Times*, 'Survey of Jordan', 25 May 1977. Dollar figures are converted from 1968 exchange rates.

50 *Annuaire*, pp. 1312-3.

51. Ibid., pp. 25-6, 995, 1571-2; Sa'd became Jordan's Minister of Finance in 1971 and also held substantial interests in tobacco, cigarette and shoe companies in Jordan as well as serving as a director of the Jordan Petroleum Refinery Company and Royal Jordanian Airlines. *The Middle East and North Africa 1975-6* (London, 1975), p. 890. Abul Wafa al-Dajani also served on the board of the Jordanian Electric Power Company, the Jordan National Bank and the Jordan Phosphate Mines Company, *International Who's Who of the Arab World 1978-79* (London, 1978). The Al-Mashriq Board also included Badr Sa'id al-Fahoum, a member of a prominent family from Nazareth and a distinguished Palestinian lawyer, Henry Cattan, as well as Fuad Saba, whose accountancy firm is described in the text below.

52. *Middle East Economic Digest*, 28 April 1978, p. 34. For biographical profiles of Fuad Saba and his sons, see *Palestine Personalia;* the *International Who's Who of the Arab World 1978-79*, *Middle East Economic Digest*, 11 December 1981, and Porath, vol. 2, pp. 15-17, 193, 235 and 282.

53. For a description of the bank's management policies, see the comments of Abdul Majid Shoman in *The Times*, 6 March 1981, p. xii.

54. 'The Intra Bank Affair', pp. 76, 79. Some funds to start the bank in Beirut may have been provided by Berte Malouf, the Lebanese wife of a prominent Palestinian psychiatrist who was killed by the Stern gang in 1948.

55. For details of Intra's holdings, see the *New York Times*, October

1966 to January 1967, 'The Intra Bank Affair', ibid.; *Al-Nahar Arab Report*, vol. 2, no. 45 (8 November 1971), *The Observer* (London), 27 April 1975: and Michael Field, *A Hundred Million Dollars a Day* (London, 1976), pp. 138-42.

56. Interview with M.B., Beirut, 5 July 1972; G S, Beirut, 8 June 1972 See also William W Miller, 'The CAT Company', unpublished M A thesis, American University of Beirut, 1955, and Andrew Lycett, 'CAT, Mothercat and Kittens', *The Middle East* (July 1980), p 57

57 Interview with A H, London, 9 January 1982. Lycett, ibid.

58 Finnie, p. 175

59. From 1955 to 1965 Aden benefited from a huge influx of foreign exchange provided by both the British troops stationed in the colony and the tourists who arrived from various ports of call. This, together with the government expenditure on infrastructure and the income provided by the refinery, added to the colony's prosperity. *The Middle East and North Africa, 1975-6*, p 797 See also Fred Halliday, *Arabia Without Sultans* (Harmondsworth, Middlesex, 1974) and Tom Little, *South Arabia* (London, 1968).

60. Lycett, p. 57.

61. See Bustani's biography in *Who's Who in the Lebanon, 1967-68*, which was published after his death (Beirut, 1968), pp. 109-11.

62. For details of the repercussions Bustani's plan to develop the Arab world had in Europe and in the Arab states, see Nicholas Sarkis, *Le petrole et les économies arabes* (Paris, 1963), pp. 235-7 Bustani's own views on the importance of using Palestinian skills and Arab oil revenues to promote Arab economic integration are described in his own book, *Marche arabesque* (London, 1961).

63. Interviews with M.B., Y.B., G.S., E.S., L.D and S K., Beirut, 1972, and London, 1975 and 1976.

64. *Who's Who in the Lebanon, 1974* (Beirut, 1974).

65. Colin Smith, 'A Palestinian's Dream of Home', *The Observer*, 9 February 1975.

66. *Annuaire*, p. 1405; *Middle East Financial Directory, 1977-8* (London, 1977), pp. 149, 153, 319.

67. Kemal Sayegh, *Oil and Arab Regional Development* (New York, 1969), pp. 106-7; Sperling, p. 2; Longrigg (1968), p. 230; *Al-Jazirah al-Jadidah*, 1972 issues, trans. Arab Support Committee (Berkeley, 1973), pp. 4-5, 22.

68. Sayegh, pp. 85, 87.

69. Ibid., pp. 85, 92.

70. Finnie, pp. 156-7, 165, Longrigg (1968), pp 211-12.

71. M. W. Khouja and P. G. Sadler, *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance* (London, 1979), p. 125, and Aruri and Farsoun, p. 136.

72. Leslie Ann Mitchell in the *Financial Times*, 26 February 1979, p. 21.

73. Sayegh, pp. 19-20. See also Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements in Iraq* (Princeton, NJ, 1978).

74. Interviews with G.K., B.R., B.S., Beirut, 1972; Aruri and Farsoun, pp. 138-9. See also Kerr, pp. 23-4, and Tabitha Petran, *Syria: A Modern History* (London and Tonbridge, 1972), pp. 193-5.

75. Interviews with A.D., A.S., Beirut, 1972, and Cambridge, Mass., 1971; Ruth First, *Libya: The Elusive Revolution* (Harmondsworth, Middlesex, 1974), p. 172.

76. Interviews with A.D. and A.S.; First, p. 171.

77. *New York Times*, 16, 17 and 19 October 1966. At the time the withdrawals were said to have been prompted by rising interest rates for US dollars which made deposits in Intra less attractive. However subsequent events seemed to confirm that the withdrawals were also motivated by a desire on the part of Gulf investors to increase their role in Intra and to re-direct more of its investments into profitable commercial properties in the US and Europe rather than into the development of industries and trade in Lebanon and the Arab world. Interviews with E.S. and L.D., London, 1975 and 1976.

78. *New York Times*, 16, 19 and 20 October 1966; 'The Intra Bank Affair', p. 78, Field, p. 140. For Baidas's own allegations about the political 'machinations' aimed at destroying Intra's role in Lebanon, see the *New York Times*, 30 October 1966. The Central Bank's actions in preventing the collapse of the country's banking system following the Intra crash are outlined in an interview with the bank's governor at the time, Elias Sarkis (later President of Lebanon) in *The Banker*, vol. 122, no. 551 (January 1972), pp. 55-6.

79. 'The Intra Bank Affair', pp. 78-9, *New York Times*, 27 October 1966. Three US banks, Chase Manhattan, First National City Bank and Bank of America, refused to turn over deposits held by Intra in their New York branches at the time of the crash, despite a ruling by the State Superintendent of Banks in New York that such action violated the state's banking laws. *New York Times*, 19 and 20 October, 17 November 1966.

80. *International Herald Tribune*, 27 December 1972; *New York Times*, 19 November 1966, 31 August 1967; 'The Intra Bank Affair', pp. 79, 81; *Al-Nahar Arab Report*, 8 November 1971, 18 December 1972; *Daily Star* (Beirut), 21 December 1972, 25 February 1975, Field, p. 141. Intra's commercial banking activities in Lebanon were taken over by a new institution, Bank al-Mashriq, in which Morgan Guaranty of the US later obtained a controlling interest.

81. Elias Saba, who later became Deputy Prime Minister and Minister of Finance in Lebanon, felt that aside from being Palestinian, Intra also exhibited a unique capacity (at that time) to channel the oil revenues of the Gulf states into productive investment in the Arab world. This, Saba told me, may have provoked resentment on the part of some Western interests who wanted to take a more direct role in the re-cycling of 'petrodollars', as well as in some 'financial circles' in the Gulf who did not want Lebanon to become the 'Switzerland' of the Middle East. Interview, London, 1975.

82. See for example the comments by Hasib Sabbagh in an interview in *The Observer*, 9 February 1975, and the views of the Shoman

family expressed in the Arab Bank's report, *Twenty-Five Years.*

83. In the Senate appointed by the King after the 1974 Arab summit only 8 of the 30 members were of Palestinian origin. The Chamber of Deputies, in which Palestinians had been guaranteed equal representation with Trans-Jordanians, was dissolved altogether and only reconvened, after new elections, ten years later. David Hirst, 'Conflicts of Head and Heart', *Guardian* (London), 19 December 1974. See also Arun, pp 59-60.

(٦) تجزؤ الفلاحين:

6 The Fragmentation of the Peasantry

1. For an account of the causes of the exodus see Walid Khalidi, 'Why did the Palestinians Leave?', *Middle East Forum*, vol. 35, no. 7 July 1959), pp. 21-35. Zionist accounts of the flight and claims that the refugees left of their own accord or at the behest of the Arab governments are refuted in Erskine Childers, 'The Other Exodus', *Spectator*, 12 May 1961, pp. 672-5, and in the *Progress Report of the United Nations Mediator on Palestine* (Count Bernadotte), Rhodes, September 1948 (Cmd. 7530, London, 1948).

2. The estimate was made by William St Aubin, the delegate of the League of Red Cross Societies, in his article 'Peace and Refugees in the Middle East', *Middle East Journal*, vol. 3, no. 3 (July 1949), p. 251. Additional material on the numbers and plight of the refugees is available in S. G. Thicknesse, *Arab Refugees: A Survey of Re-settlement Possibilities* (London, 1949); *Annual Report of the Secretary-General of the United Nations, 1 July 1948 to 30 June 1949*, p. 102; Fred Bruhns, 'A Study of Arab Refugee Attitudes', *Middle East Journal*, vol. 9, no. 2 (Spring 1955); and in the final report of the Economic Survey Mission which was sent to the area in 1949 by the United Nations General Assembly (A/AC 25/6, Part 1). See also the work by Jacques de Reynier, the representative of the International Red Cross at the time, entitled *A Jérusalem un drapeau flottait sur la ligne de feu* (Neuchâtel, 1950), and the history of the refugees written by John Davis (formerly Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency), *The Evasion of Peace* (London, 1968). Studies written later include Avi Plascoff, *The Palestinian Refugees in Jordan, 1948-1957* (London, 1981) and Edward Buehrig, *The UN and the Palestinian Refugees* (Bloomington, 1971). Gripping and detailed accounts of the exodus by the refugees themselves are available in Nafez Nazzal, *The Palestinian Exodus from Galilee, 1948* (Beirut, 1978); Rosemary Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries* (London, 1979); and in Elias Shoufani's 'The Fall of a Village', *Journal of Palestine Studies*, vol. 1, no. 3 (Summer 1972).

3. The Arab population of Palestine in 1947 is estimated to have totalled 1,303,585. Janet Abu Lughod, 'The Demographic Transformation of Palestine', in Ibrahim Abu Lughod (ed.), *The Transformation of Palestine* (Evanston, Ill., 1971), p. 155. See also Hagopian and

Zahlan, 'Palestine's Arab Population', pp. 32-73; and George Kossaifi, 'Demographic Characteristics of the Arab Palestinian People', in Nakhleh and Zureik (eds.), pp. 13-46.

4. Thicknesse, p. 102; see also Barakat, p. 150. Aside from those living in the camps or registered for rations there were 30,000 still living in caves. An estimated 8,000 refugees from the landowning and professional classes were sufficiently well off not to need relief.

5. United Nations Relief and Works Agency (UNRWA), *Registration Statistical Bulletin*, UN Document A/6013 (First Quarter, 1966), p. 27. See also Harry N. Howard, 'UNRWA, the Arab Host Countries and the Arab Refugees', *Middle East Forum*, vol 42, no. 3 (1966), pp. 29-42.

6. By December 1967 an estimated 245,000 Palestinians had fled from the West Bank and Gaza Strip into East Jordan; 116,000 had left the Israeli-occupied area of Syria and some 61,000, including 11,000 from Gaza and 50,000 from the Sinai Peninsula, had taken refuge in Egypt. Of the total, about 145,000 were refugees who received assistance from the United Nations and who were uprooted for the second time in their lives. Davis, p 69.

7. Hagopian and Zahlan (as reprinted and translated) in *Problèmes politiques et sociales. l'organisation de libération de la Palestine et les Palestiniens* (Paris, 1975), pp. 6-7.

8. Annual Report of the Director-General of the United Nations Relief and Works Agency (UNRWA), cited in the *Palestinian Statistical Abstract*, p. 361.

9 The total number of refugees in southern Lebanon including both Palestinians and Lebanese was estimated to have reached 600,000 by mid-June. Many were living in vacated flats, gardens, warehouses and schools in western Beirut. Others set up tent camps in the beaches along the coast. *The Times*, 14 June 1982.

10. United Nations Resolution 194 (III), 11 December 1948, quoted in Sami Hadawi, *Bitter Harvest: Palestine 1914-1967* (New York, 1967), p. 158; Davis, p. 61.

11. *Annual Report of the Secretary-General, 16 June 1948 to 15 June 1949*, UN Document A/4132, p. 3.

12. Ibid. The words are the Secretary-General's commenting on the Mission's interim report to the General Assembly, dated 6 November 1949.

13. Resolution 302 (IV), 3 December 1949; ibid.

14. *Annual Report* (A/4132), p. 4. See also Richardson, p. 239.

15. Hadawi, p. 158.

16. For an explanation of the terminology used by UNRWA and the political connotations implied in the use of the word 're-integration', see Richardson, p. 239.

17. Hadawi, pp. 159-62.

18. For reports of the demonstrations in Jordan and elsewhere see Alem, pp. 100-15; Sulaiman al-Nabulsi, 'Palestinian Arabs in the State of Jordan', *Al-Difa'* (Jerusalem), 14 May 1953; A. R. Abdel Kader, *Le conflit judéo-arabe* (Paris, 1961), p. 302; and *Haaretz*,

15 November 1952. Other reports are contained in *Filistin*, 21 November and 17 December 1953; *Al-Hayat*, 11 December 1952; *Kul Shai*, 14 September 1953; and *Al-Sayad*, 16 June 1954.

19. Baron, pp. 120-1.

20. Baron, pp. 101-3; Abou Iyad, pp. 43-7.

21. Abidi, pp. 208-9. See also Sakhnini, 'Damm Filistin al-wusta ila sharqiyyi al-Urdun 1948-1950', pp. 73-6.

22. Abidi, pp. 201-2; see also Mishal, p. 87. Later the Islamic Liberation Party developed a novel theory whereby some aid from UNRWA and the West could be accepted in so far as it was regarded as 'jizyah', i.e. as the traditional tax paid by non-Muslims. Abidi, p. 211.

23. Gabbay, pp. 458, 529-32. *Annual Report of the Secretary-General, 1 July 1951 to 30 June 1952*, UN Document A/2141, p. 25.

24. By the end of 1965 some 74 countries had made voluntary contributions to UNRWA, however 70 per cent of the total UNRWA budget spent from May 1950 to 31 December 1965 came from the US. Britain contributed $90.5 million over the period, bringing the combined share provided by the US and Britain to about 90 per cent. Howard, 'UNRWA', p. 30. Critics of the organisation claimed that these two countries provided the major portion of the finance mainly because they were the states which were primarily interested in preserving the *status quo* in the area and in ensuring that the Palestinians were prevented, from returning to their homeland. Israel's contribution over the same period amounted to less than $725,000. The Arab states contributed $14,800,000 to UNRWA in addition to providing direct relief themselves which was estimated to be worth some $64 million from 1948 to 1965. Howard, 'UNRWA'.

25. Expenditure figures are taken from UN Document A/6313, Table 5, cited in Hadawi, pp. 178-9. The *per capita* figures were calculated assuming the total number of registered refugees to be 1,308,837, as given in the *UNRWA Registration Statistical Bulletin* (First Quarter, 1966), no. 1/66.

26. UN Document A/5813, p. 5, cited in Hadawi, p. 174.

27. Ibid. For additional material on the conditions in the camps, see Bassam Sirhan, 'Palestinian Refugee Camp Life in Lebanon', *Journal of Palestine Studies*, vol. 4, no. 2 (Winter 1975), pp. 91-107; Halim Barakat and Peter Dodd, 'Two Surveys of Palestinian Refugees [in Jordan]', unpublished paper provided to the author, American University of Beirut, 1972; 'Yarmouk: The Camp with a City Council', *Gulf Times*, 6 August 1981; Lena Rifkin, 'Notes from the Occupation: Peace Treaty Sharpens Struggle on West Bank', *MERIP Reports*, vol. 9, no. 10 (December 1979), pp. 3-8; Mary Khass, 'Gaza Under Occupation', *MERIP Reports*, vol. 8, no. 2 (March 1978); and Celeste Feigener, 'Courage in Adversity', *Middle East International* (July 1976), pp. 22-5. Rosemary Sayigh's *Palestinians* also contains a wealth of detail on camp conditions in Lebanon.

28. Turki, *The Disinherited*, p. 53.

29. Article III, Published in Dearden, p. 202.

30. Dearden, pp. 132-3.

31. Hutchinson, pp. 120-1. See also Hirst, pp. 178-9.

32. The number of fighters who remained in the occupied areas or who continued to carry out armed resistance from bases in the West Bank, Gaza and the neighbouring Arab countries is difficult to estimate. The daughter of one Palestinian who fought behind the Israeli lines in 1949 and 1950 told me that they numbered 'in the hundreds', but that virtually all had been either killed, injured or forced to lay down their arms by the end of 1954. See also Sakhnini, 'Damm Filistin', pp. 67-8.

33. Hirst, p. 179.

34. See Chapter 4; A. M. Goichon, 'Les réfugiés palestiniens en Jordanie', *Espirit* (July and August/September 1964); and Peter Dodd and Halim Barakat, *River without Bridges* (Beirut, 1969).

35. Sayigh, pp. 106-7.

36. Kader, p. 303.

37. The Christians were sent to two camps specifically reserved for them: Sin al-Fil and Dbaiyyah. Both were endowed with services, such as secondary schools, not readily available in the other camps reserved for Muslims. For more information, see Sayigh, pp. 119-20.

38. Sayigh, pp. 106-7.

39. Gabbay, p. 210; Turki, pp. 40-1; Sayigh, pp. 133-5; and Sirhan, p. 105.

40. My own conversations in 1972 with Shi'a peasant women from southern Lebanon were replete with references to their astonishment when they heard from the refugees that the Lebanese army had not taken an active part in the fighting in Palestine in 1948 and that the Arab Army of Liberation, rather than protecting the villagers, had often retreated in the face of Israeli advances. See also Nazzal, pp. 20, 22-3, 40-1, 91-7, for extensive examples of the refugees' views and Kader, p. 302, and Gabbay, pp. 206-7.

41. For an account of the raids and the casualties involved, see UN Documents S/3373, A/2935, S/3378, S/3430, S/3516 and S/3638, cited in Hadawi, pp. 238-40; Hutchinson, pp. 120-1; and E. L. M. Burns, *Between the Arabs and Israelis* (New York, 1963), pp. 158, 180, 184. Commander Hutchinson served on the Israeli-Jordanian Mixed Armistice Commission from 1949 to 1954 and was succeeded by General Burns, who served from January 1955 to September 1956.

42. Gabbay, pp. 215-16.

43. Ibid., p. 216.

44. Love, pp. 61, 83, 95, cited in Hirst, pp. 199-200.

45. Howard, pp. 40-1; 'Yarmouk, the Camp with a City Council'.

46. Gabbay, p. 214.

47. Examples are found in Sayigh, Abou Iyad and Nazzal.

48. The Palestinians as a whole, including those who became self-supporting, formed almost two-thirds of Jordan's population until 1967 when the West Bank was lost to Israel. Hilal, pp. 71, 79.

49. One of the major characteristics separating the urban city dwellers from the peasantry was the latter's collective lack of access to education. Professor Mahmoud al-Ghul, a Palestinian from the village

of Beit Silwan near Jerusalem, explained the difference, as he saw it, to me during a visit to Harvard University in March 1974. 'Take my own case,' he said. 'I am, I suppose, like Walid Khalidi [a well-known Palestinian scholar from a notable Jerusalem family] in that I am educated, have the requisite degrees, have taught in England, Iraq and Syria and now here. In that sense we are doing the same work. But I am not middle class. I cannot forget my family... My sisters are illiterate.' Other differences stemmed from the peasantry's distinctive dialect, their identification with a specific village or region, the preservation of extended family ties and their concern about family honour (*'ird*). For other examples described by Palestinians themselves, see Sayigh, pp. 52-3. Sadiq al-'Azm, a distinguished Syrian scholar and philosopher, has analysed what he calls the 'Fahlawian Personality' in his work on the 1967 war, *Self-Criticism After the Defeat*, trans. Lewis R. Scudder Jr., in 'Arab Intellectuals and the Defeat', unpublished MA thesis, American University of Beirut, 1971, pp. 232-48.

50. The Israeli writer, Amos Elon, has described the astonishment Israeli soldiers felt on discovering the strength of these ties after they overran several refugee camps in the West Bank in June 1967: 'Upon entering a refugee camp one young soldier discovered that the inmates were still organised into and dwelled as small clans or neighbourhood units according to the town, and even the street they had lived in prior to their dispersion in 1948... Beersheba, Zarnaga, Ramlah, Lod, Jaffa, Rehovoth.' *The Israelis: Founders and Sons* (New York, 1972), p. 339, cited in Barakat, p. 25. See also Sayigh, pp. 124-8; Sirhan, pp. 101-3; and Sirhan's pamphlet, *Palestinian Children: The Generation of Liberation*, Palestine Essays no. 23, Research Centre, Palestine Liberation Organisation (Beirut, 1970), pp. 13-17.

51. A figure of 28 per cent for the West Bank is also recorded in an unpublished report, 'Figures About Agriculture in the West Bank', compiled by Shehadeh Dajani in March 1980 and cited in Emile Sahliyeh, 'West Bank Industrial and Agricultural Development: The Basic Problems', *Journal of Palestine Studies*, vol. 11, no. 2 (Winter 1982), p. 63.

52. UN Document A/3212, p. 23, and A/3686, p. 25; *Filistin*, 12 December 1956; Gabbay, p. 532; 'The Bridge of No Return', *Gulf Times*, 13-19 July 1980. For a description of the Bashatwah tribe see Tawfiq Canaan, 'The Saqr Bedouin of Bisan', *Journal of the Palestine Oriental Society*, vol. 16 (1936), pp. 21-32.

53. Gubser, *Politics and Change*, pp. 124-5.

54. Ibid., p. 125.

55. These funds, which were made available under UNRWA's individual grants programme from 1955 to 1957, were allocated to those refugees who could present acceptable projects to the Agency. However very few of the peasants in the camps possessed the skills and contacts such a presentation required and as a result the funds were granted mainly to the more well-to-do refugees from the cities. When the programme was discontinued in 1957 because of a lack of funds, UNRWA had spent more than $2 million on 714 individual projects, 242 of which were for agricultural schemes. Gabbay, p. 531.

56. Baron, pp. 163-4; Goichon, 'La transformation', p. 150.

57. Goichon, 'La transformation', p. 150; Salim Tamari, 'Re-peasantisation in the Jordan Valley', unpublished paper, Bir Zeit University, 1981, pp. 301, 314-15, 330-1; and UNRWA, *The East Jordan Valley: A Social and Economic Survey* (Amman, 1961), p. 166.

58. Uri Davis, *et al.*, 'Israel and the Water Resources of the West Bank', *Journal of Palestine Studies*, vol. 9, no. 2 (Winter 1980), cited in Sahliyeh, 'West Bank Development', pp. 64-5. See also Hisham Awartani *West Bank Agriculture: A New Outlook*, Research Bulletin no. 1, Al-Najah University (Nablus, 1981); and Peter Gubser, *West Bank and Gaza Economic Development*, Middle East Problem Paper no. 20, Middle East Institute (Washington, DC, 1979), pp. 2-3.

59. Tamari, 'Re-peasantisation', and his 'From the Fruits of their Labour: the Persistence of Share Tenancy in the Palestinian Agrarian Economy', unpublished paper, Bir Zeit University, Bir Zeit, 1981, pp 30-2.

60. Tamari, 'From the Fruits', pp. 30-2.

61. More than half the landowning farmers in the West Bank and three-quarters of those in the East Bank owned 30 *dunums* or less, an amount which was too small to provide a basic living for a refugee family. Tamari, 'Re-peasantisation', pp. 314-15. The sharecroppers, who paid an average of 30 to 66 per cent of the crop's value to the landlord, received even less. Ibid., p. 305.

62. Salim Tamari, 'Building Other People's Homes: The Palestinian Peasant's Household and Work in Israel', *Journal of Palestine Studies*, vol. 11, no. 1 (Autumn 1981). Tamari makes use of an unpublished PhD thesis written by Linda Ammons, 'West Bank Arab Villages: The Influence of National and International Politics on Village Life', Harvard University, Cambridge, Mass., 1978.

63. Khass, pp. 21-2. See also Waines, p. 159.

64. Sirhan, 'Palestinian Refugee Camp Life', pp. 99-100.

65. Sayigh, p. 114.

66. Ibid.

67. Ibid., pp. 116-17.

68. Ibid., p. 117.

69. 'Class Structure of the Palestinians', unpublished MA thesis (in Arabic), American University of Beirut, 1977, cited in Sayigh, p. 121.

70. Ibid.

71. The International Red Cross estimated in mid-June 1982 that the number of homeless in the country, including both Lebanese and Palestinians, totalled 600,000. *The Times*, 14 June 1982. Even before the 1982 invasion Israeli raids on southern Lebanon had forced thousands of Palestinian refugees to emigrate to other parts of the country or to the neighbouring states. Many of the 3,000 agricultural workers who remained in the area lost their jobs when their Lebanese landlords and employers fled abroad to escape the shelling. Caroline Tisdall, 'The People with Nowhere to Run', *Guardian*, 28 August 1979.

72. 'Young Refugees Build New Careers in Syria', *Gulf Times*, 13 August 1981, p. 7.

73. Ibid.

74. *Gulf Times*, 13-19 July 1980; UNRWA, *From Camps to Homes: Progress and Aims* (Beirut and New York, 1951) and *Aid to Arab Refugees from Palestine* (Beirut, 1954). See also Hilal, pp 78-9.

75. Gabbay, p. 531.

76. Ibid., pp. 457-8.

77. Sirhan, 'Palestinian Refugee Camp Life', pp. 98-9, *Events* (London), 17 October 1977, and Davis, p. 65

78. SAMED, *Sons of Martyrs for Palestine Works Society: SAMED* (Beirut, n.d. [1974?]), pp. 11-15, and the pamphlet published by the Palestine Liberation Organisation, *The Other Face of Palestinian Resistance* (London, 1980), pp 8-10.

79. Interview with Muhammad Zaki Nashashibi, President, Palestine National Fund, London, 22 May 1980. See also *The Middle East* (August 1980) and the PLO pamphlet, *The Other Face*, p. 9.

80. *The Other Face*, pp. 5-8.

81. *Gulf Times*, 13 August 1981, p. 7.

82. Ibid

83. Ibid.

84. Sirhan, 'Palestinian Refugee Camp Life', p. 101.

85. Ibid.

86. Fiegener, 'Courage in Adversity', pp. 24-5, Sayigh, p. 122. See also the excellent study by Hani Mundus, *Al-'Amal wa-l-'umal fi al-mukhayyamat al-filistiniyyah* (*Labour and the Workers in the Palestinian Camps*) (Beirut, 1974).

87. Some 250 Palestinian workers at the port of Beirut received compensation totalling LL1.9 million after staging an all-day sit-in at the port in 1978. They were protesting against their unemployment during the civil war and against the killing of some 14 workers during the fighting. Reuters, Beirut, 12 January 1978.

88. Goichon, 'La transformation', p. 125, and Dajani, p. 3. See also United Nations Economic and Social Office in Beirut, *Organisation and Administration of Social Welfare Programmes: A Series of Country Studies: Jordan*, UN Publication E/68/IV/6 (Beirut, 1968); and *Studies in Social Development in the Middle East*, part 2.

89. Hacker, p. 129.

90. Guy Loew, 'L'essor urbain en Jordanie orientale', *Maghreb-Mashrek*, no. 81 (July-September 1978), pp. 52-3.

91. Guy Sitbon, 'Des camps de tentes aux palais princiers', *Le Nouvel Observateur*, 17 April 1982, p. 34.

92. Aruri, p. 92. See also Mishal, *West Bank, East Bank*, and especially Hilal, pp. 78-9, 93-5.

93. Gabbay, p. 533.

94. *Gulf Times*, 13-19 July 1980. See also Elisha Efrat, 'Changes in the Settlement Pattern of the Gaza Strip, 1945-1975', *Asian Affairs*, no. 63 (1976), pp. 168-77.

95. Ann Lesch, 'Israeli Settlements in the Occupied Territories

1967-1977', *Journal of Palestine Studies*, vol. 7, no. 1 (Autumn 1977). See also Sarah Graham-Brown, 'The West Bank and Gaza: The Structural Impact of Israeli Colonisation', *MERIP Reports*, no. 74 (January 1979), pp. 9-14; and Salim Tamari, 'The Palestinians in the West Bank and Gaza. The Sociology of Dependency' in Nakhleh and Zureik (eds.). Other relevant articles include Arie Bregman, 'The Economy of the Administered Areas, 1974-75', Research Department, Bank of Israel, 1975; and Amal Samed, 'The Proletarianisation of Palestinian Women in Israel', *MERIP Reports*, no. 50 (August 1976), pp. 14-15

96. Atallah Mansour, 'West Bank Aid', *Events* (London), 17 October 1977, and unpublished material sent to the author. See also *Al-Fajr*, 27 September to 3 October 1981; *Haaretz*, 2 August 1978; and *Al-Hamishmar*, 1 August 1978; as well as *MERIP Reports* (January 1979), no. 74, pp. 24-5.

97 Interview with Muhammad Milhelm, Mayor of Hebron, London, June 1980. See also Khass, p. 22; Graham-Brown, 'The West Bank and Gaza', p. 11

98. Mansour, 'West Bank Aid'; Tamari, 'The Structural Impact', p. 101. See also Sheila Ryan, 'The West Bank and Gaza: Political Consequences of Occupation', *MERIP Reports* (January 1979), no. 74, p. 4; Hisham Awartani, *A Survey of Industries in the West Bank and Gaza* (Bir Zeit, 1979) and a report compiled by the Federation of Chambers of Commerce in the West Bank in 1978 which is summarised in *Al-Qabas*, 8 April 1978.

99. Finnie, pp. 102-3. See also Thomas Stauffer, 'The Industrial Worker' in S. N. Fisher (ed.), *Social Forces in the Middle East* (Ithaca, NY, 1955), pp. 83-98; 'Izz ed-Din Amin, *Kuwait's Workers: From the Pearl to Petroleum* (in Arabic) (Kuwait, 1958), cited in Willard Beling, *Pan-Arabism and Labor* (Cambridge, Mass., 1961), p. 68; Longrigg, pp. 211-12; Kemal Sayegh, *Oil and Arab Regional Development* (New York, 1969), p. 103, and Kuwait Oil Company, *The Story of Kuwait* (London, 1955).

100. Sperling, p. 2.

101. Richard Sanger, *The Arabian Peninsula* (Ithaca, NY, 1954), p. 119.

102. *Al-Jaz'irah Al-Jadidah* (*The New Peninsula*) (Journal of the People's Democratic Party of Saudi Arabia) (1972), trans. by the Arab Support Committee, Berkeley, entitled 'Struggle, Oppression and Counter-Revolution in Saudi Arabia, pp. 4-5; Sperling, p. 2; Finnie, p 102, and Turki, p. 89.

103. Ghassan Kanafani's highly praised novel, *Men in the Sun*, although a fictional account of three Palestinian workers seeking to emigrate to Kuwait, graphically portrays the fears and emotions experienced by many Palestinian *émigrés* in the Gulf since 1948 (trans. Hilary Kilpatrick, Washington, DC and London, 1978). See also Fawaz Turki's vivid account of his experiences working for Aramco in Ras al-Tanura in the early 1960s in *The Disinherited*, pp. 85-93, and a similar account by Leila Khaled of experiences working in Kuwait in *My People Shall Live*, pp. 78-94.

104. Seikaly and Smith, 'Palestinians in the Gulf', pp. 53-5. For details of the restrictions, see also Suzannah Tarbush, 'Manpower Patterns: The Development Issue of the 1980s', in the same *Review*, pp. 46-51.

٧ ــ الوطنية والصراع الطبقي

7 Nationalism and Class Struggle

1. Abdullah, pp. 18-20; Aruri and Farsoun, p. 120. See also Albert Hourani's classic study *Arabic Thought in the Liberal Age* for a more general discussion of the historical context out of which liberalism arose. Abdullah Laroui's *The Crisis of the Arab Intellectual*, trans. Dairmid Cammell (Berkeley, Los Angeles and London, 1976) provides some profound insights concerning the liberal intellectual's political role within the larger context of imperial and neo-colonialist hegemony in the Third World.

2. Aruri, p. 96.

3. The divisions within the Palestinian community were also reflected in the Jordanian army and in the Palestine Liberation Army units based in Jordan. Some Palestinian officers remained staunchly loyal to the King despite his crackdown on the guerrillas and their final expulsion from the kingdom after a series of brutal battles in the forests near Irbid in July 1971. *Al-Nahar Arab Report*, vol. 3, no. 52 (25 December 1972), pp. 3-4. Sitbon, p. 34.

4. Kerr, p. 7.

5. Abidi, p. 209; Mishal, *West Bank – East Bank*, p. 94.

6. Abidi, pp. 161-2. Subsequent evidence also indicated that Anwar Khatib, one of the leading spokesmen of the liberals, had been receiving funds from Iraq (then still under Hashimite rule) for passing information about the Ba'ath and other opposition parties in the Cabinet to King Hussein.

7. Baron, p. 126; Abdullah Schleiffer, *The Fall of Jerusalem* (New York and London, 1972), pp. 66-7; Riad El-Rayyes and Dunia Nahas, *Guerrillas for Palestine* (London, 1976), pp. 49-51.

8. *Al-Nahar Arab Report*, 2 May 1975; Baron, pp. 121-2.

9. For a detailed history of the movement, see the PhD thesis, 'The Arab Nationalist Movement 1951-1971: From Pressure Group to Socialist Party', written by Dr Bassel Koubessi at the American University, Washington, DC, 1971. Dr Koubessi helped to found the Iraqi branch of the ANM and was a close associate of George Habash during his medical student days at AUB. He was assassinated in Paris in April 1973. Baron, p. 119.

10. Baron, pp. 129-31. The PFLP's ideology is outlined in *A Strategy for the Liberation of Palestine* (Amman, 1969). See also the various press conferences given by George Habash, notably the one given in Beirut on the occasion of the Arab summit meeting in Beirut, 25 October 1974, reprinted in the *Journal of Palestine Studies*, vol. 4, no. 2 (Winter 1975), pp. 175-7. Other documentary material is contained in

Leila S. Kadi, *Basic Political Documents of the Armed Palestinian Resistance Movement* (Beirut, 1969); interview with Khaled al-Hassan in *Palestine Lives: Interviews with Leaders of the Resistance* (Beirut, 1973); Gerard Chaliand, 'The Palestinian Resistance Movement', *Le Monde Diplomatique* (March 1969); and the newspapers published by the DFLP – *Al-Hurriyah* – and the PFLP – *Al-Hadaf* – in Beirut.

11. Baron, p. 127.

12. One Fatah official told me in Beirut in June 1972 that the Democratic Front had begun to receive funds from certain members of the royal families in the Gulf as early as 1968. However I was unable to confirm this and the Front has denied that it has received any substantial material assistance from states in the Gulf.

13. At one point relations between Fatah and the PFLP deteriorated so badly that Kamal Adwan, a member of Fatah's Central Committee, accused the Front in 1971 of acting as if it were an agent of the Jordanian regime. Adwan also criticised the PFLP for providing the Jordanians with a pretext for liquidating the resistance movement in the country, a reference, presumably, to the spectacular hijacking of four airliners by the Front in September 1970. He hinted that Fatah had considered 'settling accounts' with the PFLP when the civil war broke out. El-Rayyes and Nahas, p. 40. See also John Cooley, *Green March, Black September: The Story of the Palestinian Arabs* (London, 1973) for a detailed analysis of the differences between Fatah and the PFLP.

14. *Fiches du Monde Arabe* (*FMA*), no. 736 (31 August 1977); Aruri, pp. 96-7.

15. Abidi, pp. 209, 217.

16. *FMA*, nos. 736, 743; Aruri, pp. 96-8.

17. Naji 'Allush, 'Les communistes arabes et la Palestine', *Afrique-Asie*, no. 3 (2 May 1972), pp. 20-6; *FMA*, nos. 743, 748. See also Bassam Tibi (ed.), *Die Arabische Linke* (Frankfurt on Main, 1969).

18. Baron, p. 108. 'Issam Sakhnini, 'Al-Kiyan al-filistiniyyi 1964-74' ('The Palestinian Entity, 1967-74'), *Shuun Filistiniyyah* (*Palestinian Affairs*), no. 40 (December 1974), p. 50.

19. 'Allush, p. 23, *L'Orient-Le Jour*, 24 June 1972; *FMA*, no. 748. The majority favourable to armed struggle, led by Fuad Nasser, Faiq Warrad and 'Arabi Awad, later expelled those, like Fahmi Salfiti, Rushdi Shahin and Emilie Naffah, who had opposed the adoption of armed struggle and the formation of a separate guerrilla group, the Ansar, sponsored by the Communist Party of Jordan.

20. *Le Monde Diplomatique* (May 1976, June 1980). Interview with Mohammad Milhelm, London, 2 June 1980, and Bassam Shaka, London, August 1980. See also Salim Tamari, 'The Palestinian Demand for Independence Cannot Be Postponed Indefinitely', *MERIP Reports* (October-December 1981), on the growth of the Communist Party in the West Bank and Gaza after the elections.

21. The history of the Brethren in Egypt has been the subject of several detailed works in English, including Richard P. Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers* (London, 1969) and Christina Phelps

Harris, *Nationalism and Revolution in Egypt: The Role of the Muslim Brotherhood* (The Hague, 1964).

22. Abidi, p. 202; *FMA*, no. 1162 (10 January 1979). See also Sharif, p. 122, and Sharabati, *Min ajil Filistin*. Sharif was a close associate of Nasser's before the *coup d'état* and later became one of the Brethren's leaders in Jordan. Al-Sharabati acted as an adviser to the organisation in Cairo. The statement by Sheikh Hasan al-Banna, the founder and Supreme Guide of the Brethren in Egypt, supporting the Arab Higher Committee and the Mufti, was made on 4 September 1948 and is noted in *Middle East Journal*, no. 3 (January 1949), p. 74.

23. Abidi, p 209

24. Abidi, pp. 207-9.

25. Peter Gubser reported, for example, that in the 1950s families from Gaza which settled in the al-Karak district of Jordan after the 1948 war 'were not allowed to attend the public schools. As a result many of their children went to the Muslim Brotherhood primary school and the few who wished to continue their education had to bribe their way into local secondary schools'. *Politics and Change*, p. 125.

26. Baron, p. 82.

27. Baron, pp. 85-6.

28. Kadi, p. 25.

29. Baron, pp. 85-7, 91-2.

30. Baron, pp. 87, 95-6. Hirst, p. 281.

31. *FMA*, no. 849 (11 January 1978); Baron, pp. 86-7.

32. Hirst, p. 280.

33. Baron, pp. 103-7, *FMA*, no. 677 (22 June 1977); Abou Iyad, pp. 51, 68. See also Kadi for a detailed history of Fatah's early days and biographies of its founders.

34. Abou Iyad, pp. 76-7. The others in favour of immediate action included Abu Jihad, Abu Lutf, Abu Youssef and Abu Mazin. Two separate meetings were held to debate the issue, one in Kuwait and the other in Damascus.

35. For details of the first raids see Abou Iyad, pp. 78-9, and El-Rayyes and Nahas, pp. 27-8.

36. Abou Iyad, pp. 89-91, 94.

37. Abou Iyad, pp. 108-9, Baron, pp. 158-60, 177-9.

38. Abou Iyad, p. 102; Baron, pp. 178-9; *The Middle East* (March 1979), p. 35; *Guardian*, 20 April 1981.

39. El-Rayyes and Nahas, pp. 35-6.

40. Fatah's policy of non-interference is explained in a booklet published by its Office of Information and Guidance in 1968 entitled *Dirasat wa-tajarib thawriyyah* (*Revolutionary Studies and Experience*), while the PFLP's views on the need to combat the reactionary Arab regimes is contained in its publication, *A Strategy for the Liberation of Palestine* (Amman, 1969). For the DFLP's analysis, see its pamphlet, *Historical Development of the Palestinian Struggle* (n.p., 1971).

41. For a vivid description of the events leading up to the war and Salah Khalaf's role in the events, see Abou Iyad, pp. 121-53.

42. *Documents: The Political Programme of the Palestine Liberation Organisation*, Research Centre, Palestine Liberation Organisation (Beirut, 1974), 'Prologue', p. 80.

43. Studies of the civil war are still lacking, but see David Gilmour, *Lebanon: The Fractured Country* (London, 1983) and Pierre Vallaud, *Le Liban au bout du fusil* (Paris, 1976) as well as the collection of essays produced by *Die Dritte Welt* (*Third World* magazine) entitled *Lebanese War: Historical and Social Background* (Bonn, 1977).

44. *L'Orient Le Jour*, 18 November 1978: John Roberts, 'Palestine's PLO Embarks on a Diplomatic Offensive', *Interpress Service* (IPS), Beirut, 17 November 1978.

45. Aside from the Fatah dissidents in the Beqaa Valley, the aftermath of the Israeli invasion of Lebanon also led to a prolonged re-examination within Fatah's Executive Committee of the correctness of the movement's past approach to the Arab regimes. Salah Khalaf (Abou Iyad) said publicly in July 1983 that he felt in retrospect the principle of 'non-interference in the internal affairs of Arab regimes' had been a wrong policy to pursue. *Al-Watan Al-'Arabi*. 15 July 1983 (English translation in *The Palestine Post*, Dundee, August 1983).

46. For examples of the camp residents' views on the nature of the services provided and their criticisms of them see Sayigh, pp. 163-75.

47. Interview, Mohammad Zaki Nashashibi, President of the Palestine National Fund, London, May 1980. Helena Cobban, 'Building a State from the Rubble of Exile', *The Middle East* (November 1981).

الفهرس



دار الحصاد للنشر والتوزيع

دمشق ص. ب: ٤٤٩٠

هاتف: ٢٤٦٣٢٦

صمم الغلاف الفنان

سامر اسماعيل